سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ١٣ - آذار / مارس ٢٠١٥

سياسات عربية

العدد ١٣ - آذار / مارس ٢٠١٥

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

محمد مطاوع
تفسير السياسات الأميركية - الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية ٥

خيري عمر
الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية ٢٣

أنور الجمعاوي
الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في الملامح والتداعيات والتحديات ٣٨

عبده موسى
تركة مبارك لا تزال تحكم مصر ٤٩

د. نور الدين الداودي
منظمة التجارة العالمية من وجهة نظر الدول النامية ٦١

أديب زيادة
حماس بين مساعي تسييس المحكمة ومقتضيات العدالة ٧١

وحدة تحليل السياسات
عملية شبعا: حسابات حزب الله ورسائل الرد "المضبوط" ٨١

إمطانس شحادة
أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات ٢٠١٣ نموذجًا ٨٦

عبد الحليم مهورباشة
اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر ١٠٢

المؤشر العربي ١١٧

إسراء بطاينة
اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية ١١٩

التوثيق ١٣٣

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ١٣٥

الوقائع الفلسطينيّة ١٤٠

مراجعات وعروض كتب ١٤٥

نيروز ساتيك
العلاقات التركية - الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل ١٤٧

باعلي واسعيد باحمد
فجر العولمة الجديدة ١٥١

خالد وليد محمود
المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد ١٥٦

مهند مصطفى
الربيع العربي والديمقراطيّة والأمن: الانعكاسات المحليّة والدوليّة ١٦١

تقارير ١٦٧

شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا "طارق متري" ١٦٩

دراسات وأوراق تحليليّة

محمد مطاوع*

تفسير السياسات الأميركية – الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية:

إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية

تناقش هذه الورقة أوجه الاختلاف الكبير بين سياق الأزمة الأوكرانية الحالية وسياق أزمات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين. ففي حقبة الحرب الباردة، لم يكن هناك اعتماد دولي متبادل، ومصالح اقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية متشابكة بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية، مقارنةً بما هو قائم حاليًا بين روسيا من جانب، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جانب آخر، من اعتماد دولي متبادل ومصالح اقتصادية ومالية متشابكة. لذلك، فإن تكلفة الصراع الحالي أعلى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا على أطراف الأزمة الأوكرانية، من أي أزمة حدثت إبان الحرب الباردة. ترى الورقة أن تكلفة استمرار الأزمة الأوكرانية، دون التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي لها، ستكون أعلى على كلٍ من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية. كما ترى أن تكلفة استمرار الأزمة، بالنسبة إلى بعض الدول الأوروبية، ستكون أعلى من نظيرتها من الدول الأوروبية الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، المكون من ٢٨ دولة ذات أولويات خارجية مختلفة، ومصالح سياسية واقتصادية متفاوتة مع روسيا. فالأزمات في حقبة الحرب الباردة كانت تحدث وُتدار في ظل نظام دولي ثنائي القطب مثلته الكتلتان الغربية، والسوفياتية. أمّا الأزمة الأوكرانية الأخيرة فجاءت في سياق دولي مختلف، ما زالت فيه الولايات المتحدة الأميركية، هي القطب الأوحد في العالم.

* باحث وأكاديمي مصري حاصل على درجة الدكتوراة العلاقات الدولة من جامعة هايدلبرج – ألمانيا.

مقدمة

في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، ألقى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، خطابًا في مؤتمره الصحافي السنوي قال فيه: "يريد الغرب تقييد الدب الروسي بالأغلال...القضية ليست القرم، بل إننا نريد حماية سيادتنا وحقنا في الوجود، فهل تريدون لنا أن نتحول إلى دمية". لخّص بوتين، بهذه الكلمات وبذلك التعبير المجازي إدراكه الصراع الروسي مع الغرب على الأزمة الأوكرانية، خاصة ضم روسيا شبه جزيرة القرم والصراع المستمر في شرق أوكرانيا وجنوبها بين الانفصاليين، الموالين لروسيا، والحكومة الأوكرانية الحالية الموالية للغرب[١].

وفي مقابل ذلك الإدراك الروسي للأزمة، صرح الرئيس الأميركي، باراك أوباما في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ أنّ: "بوتين ليس بطل اللعبة، ولم يتغلب علينا في الأزمة الأوكرانية"، وذلك خلال مقابلة مع شبكة (سي إن إن) الإخبارية الأميركية، للرد على انتقادات الداخل الأميركي بأنّ بوتين خرج منتصرًا في تلك الأزمة على الإدارة الأميركية، وبأنّ العقوبات الاقتصادية الغربية التي فُرضت على روسيا، قد أسفرت عن انهيار العملة الروسية (الروبل)، وأزمة مالية كبيرة، وانكماش اقتصادي هائل في روسيا، وذلك في محاولة الغرب تغيير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية[٢]. في حين حذرت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، عقب لقائها الرئيس الروسي بوتين، في اجتماع مغلق على هامش قمة العشرين في بريسبان، من تداعيات الأزمة الأوكرانية المحتملة، ومن احتمال اندلاع حريق شامل في أوروبا، إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي وسلمي لها[٣].

أشارت هذه التصريحات الثلاثة الصادرة عن أهم أطراف الأزمة الأوكرانية إلى حقيقة وجود اختلافات جذرية في إدراكات أطراف الصراع لهذه الأزمة، فبينما يدرك بوتين أنّ جوهر الأزمة يكمن في أنّ الغرب يحاول تقييد روسيا إستراتيجيًا، بل وحتى إسقاط النظام السياسي الروسي، فإنّ الولايات المتحدة الأميركية تدرك الأزمة، بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، على أنها محاولة غربية لردع روسيا عن اتخاذ مزيد من الخطوات التصعيدية في جنوب شرق أوكرانيا وشرقها، بعد ضمها شبه جزيرة القرم، من خلال تصعيد تشديد العقوبات عليها، وفي الوقت نفسه ترك الباب مفتوحًا على مصراعيه للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، يضمن الحفاظ على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا عن روسيا. وتتفق دول الاتحاد الأوروبي مع هذه الرؤية الأميركية للأزمة، إلّا أنها تختلف في زيادة درجة الإلحاح والرغبة الأوروبية في التوصل إلى حل سياسي لها مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية، وفي وجود اختلافات وانقسامات أوروبية - أوروبية حول كيفية التعامل مع السلوك الروسي، بصفة عامة، في تلك الأزمة وحول طبيعة العقوبات التي يجب أن تفرضها الدول الأوروبية على روسيا ومدى شدتها، بصفة خاصة، بهدف إقناعها بتغيير سلوكها العدائي تجاه الأزمة الأوكرانية.

> أثناء الحرب الباردة، لم يكن هناك اعتماد دولي متبادل ومصالح اقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية متشابكة بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية مقارنةً بما هو قائم حاليًا بين روسيا من جانب، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جانب آخر

وتنطلق هذه الورقة من مقولتين رئيستين؛ ترتكز الأولى على فرضية أنّ سياق الأزمة الأوكرانية الحالية يختلف تمامًا عن سياق أزمات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين في نقطتين رئيستين؛ تتمثّل النقطة الأولى في حقيقة أنه أثناء الحرب الباردة، لم يكن هناك اعتماد دولي متبادل ومصالح اقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية متشابكة بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية مقارنةً بما هو قائم حاليًا بين روسيا من جانب، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جانب آخر، من اعتماد دولي متبادل ومصالح اقتصادية ومالية متشابكة، وهو ما يجعل بدوره تكلفة الصراع أعلى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا على أطراف الأزمة الأوكرانية من أي أزمة حدثت إبان الحرب الباردة. ويمكن القول إجمالًا، إنّ تكلفة استمرار الأزمة الأوكرانية، دون التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي لها، ستكون أعلى على كلٍ من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية، بل إنّ تكلفة استمرار الأزمة بالنسبة إلى بعض الدول الأوروبية أعلى من نظيرتها من الدول الأوروبية الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، المكون من ٢٨ دولة ذات أولويات خارجية مختلفة، ومصالح سياسية واقتصادية متفاوتة مع روسيا.

بينما تتجسد النقطة الثانية في واقع أنّ الأزمات إبان الحرب الباردة، كانت تحدث وُتدار في ظل نظام دولي ثنائي القطب بين الكتلتين

---

١ "بوتين: الغرب يريد تقييد الدب الروسي بالأغلال"، **الدستور**، (مصر)، ١٨ /١٢/ ٢٠١٤، شوهد في ٢٠١٤/١٢/٢٥، على الرابط:
http://www.dostor.org/736080

٢ "أوباما: بوتين ليس بطل اللعبة ولم يتغلب علينا في الأزمة الأوكرانية"، **أخبارك.نت** ٢٠١٤/١٢/٢١، شوهد في ٢٠١٤/١٢/٢٨، على الرابط:
http://www.akhbarak.net/articles/17225190-

٣ "ميركل: تحذر من حريق شامل بسبب أزمة أوكرانيا"، **مركز DW الإعلامي**، ٢٠١٤/١١/١٧، شوهد في ٢٠١٥/١٠/١٠، على الرابط:
http://www.dw.de/

الغربية والسوفياتية، أمّا الأزمة الأوكرانية الأخيرة فجاءت في سياق دولي مختلف ما زالت فيه الولايات المتحدة الأميركية، هي القطب الأوحد في العالم. فعلى الرغم من وجود إرهاصات ومؤشرات عديدة تدل على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد الاقتصادي، وصعود قوى دولية عديدة على الساحة الدولية، تحاول صوغ نظام دولي جديد، تؤدي فيه دورًا ملموسًا، فإنّ ذلك لا يمنع من القول بأنّ روسيا، بصفتها أحد الأطراف الرئيسة في الأزمة الأوكرانية، ليست هي (الاتحاد السوفياتي)، على الأقل عندما يتعلق الأمر بقدراتها الاقتصادية والعسكرية التقليدية مقارنةً بالولايات المتحدة الأميركية. كما أنّ الاتحاد الأوروبي المكون من ٢٨ دولة الآن، والذي دخلت في عضويته دول وسط أوروبا وشرقها التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق، يختلف عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية إبان الحرب الباردة. وعلى الرغم مما يواجهه الاتحاد الأوروبي من أزمات اقتصادية ومالية وسياسية عديدة، فإنّه أصبح له وزن سياسي أكبر في النظام الدولي الحالي عما كانت عليه الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

بينما تنطلق المقولة الثانية من وجود قناعة بأنّ أطراف الأزمة لا تريد لها أن تتحول إلى بداية حرب باردة جديدة، أو صراع عسكري مسلح أو سباق تسلح جديد، بل يستخدمون الأدوات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية (الرمزية والمحدودة)، بهدف تحقيق مصالح كل طرف من دون رغبة في تحول الصراع إلى صراع عسكري بين القوى الدولية الكبرى. ومع ذلك، لا يمكن القول إنّ علاقات الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا مع روسيا ستعود إلى سابق عهدها، حتى إذا تمت تسوية الأزمة الأوكرانية سلميًا ودبلوماسيًا في المستقبل. بمعنى آخر، تستطيع كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي تجنب (حرب باردة جديدة) مع روسيا، ولكنهما لا يستطيعان تجنب وجود (سلام بارد) بينهما وبين روسيا في المستقبل.

وارتكازًا على تينك المقولتين، تحاول هذه الورقة البحثية تفسير الدوافع الحقيقية لأطراف الأزمة الأوكرانية انطلاقًا من اقتراب المصلحة الوطنية، المنظور الواقعي، الذي يحاول تفسير المواقف الأميركية والروسية والأوروبية في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها في آخر عام ٢٠١٣، وحتى بداية عام ٢٠١٥. وتتناول الورقة أولًا، جذور الأزمة الأوكرانية منذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي السابق وحتى بداية الأزمة الحالية، ثم تتطرق ثانيًا، إلى رصد تطورات السلوك الروسي والغربي (الأميركي والأوروبي) تجاه الأزمة منذ بدايتها في نهاية ٢٠١٣، وحتى بداية ٢٠١٥، ما بين سعي كل طرف إلى التصعيد والتهدئة. ثم تحاول الورقة ثالثًا، تفسير المواقف الأميركية والروسية والأوروبية من الأزمة، انطلاقًا من اقتراب المصلحة الوطنية وحسابات الرشادة الاقتصادية، في مقابل الحسابات السياسية والإستراتيجية لدى كل طرف من أطراف الأزمة. وتعرض الورقة رابعًا، السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية في ضوء المعطيات المتاحة، ثم تحاول في النهاية وضع خاتمة تلخص المواقف والإدراكات الثلاثة: الأميركية والروسية والأوروبية للأزمة الأوكرانية.

> ظلت أوكرانيا منقسمة تاريخيًا وثقافيًا وحضاريًا، بل وحتى جغرافيًا، بين توجهين رئيسين: توجه يرى أنها جزء من الإرث السوفياتي، ويجب أن تظل على علاقات وثيقة مع روسيا، وتوجه آخر يرى أنها يجب أن تنفتح بدرجة أكبر على الغرب

جذور الأزمة الأوكرانية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)

تعود جذور الأزمة الأوكرانية المعاصرة إلى ربع قرن مضى، منذ حصول أوكرانيا على استقلالها من الاتحاد السوفياتي السابق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. فمنذ ذلك الحين، ظلت أوكرانيا منقسمة تاريخيًا وثقافيًا وحضاريًا، بل وحتى جغرافيًا، بين توجهين رئيسين: توجه يرى أنها جزء من الإرث السوفياتي، ويجب أن تظل على علاقات وثيقة مع روسيا، وتوجه آخر يرى أنها يجب أن تنفتح بدرجة أكبر على الغرب[٤]. وعلى مدار ثلاثة عشر عامًا، فشلت النخبة السياسية الأوكرانية في التغلب على الانقسامات السياسية الداخلية، وفي بناء اقتصاد قوي يضمن استقرار الدولة السياسي. وعلى خلفية ذلك الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري، اندلعت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، في إطار ما عُرف بالثورات الملونة في دول شرق أوروبا، بعد ظهور دلائل واتهامات لفيكتور يانوكوفتش، الموالي لروسيا، بتزوير نتائج الانتخابات الرئاسية. وقد أجبرت تلك الثورة يانوكوفتش آنذاك على إعادة الانتخابات التي أدت إلى فوز زعيم المعارضة، فيكتور ياشنكو، الموالي للغرب[٥].

4 Robert McMahon, "Ukraine in Crisis", *Council on Foreign Relations*, 25/8/2014, pp. 1-8, at: http://www.cfr.org/ukraine/ukraine-crisis/p32540

5 Andrew Wilson, *Ukraine Orange Revolution*, (London: Yale University Press, 2005), at: http://yalepress.yale.edu/book.asp?isbn=9780300112900.

وعلى خلفية الثورات الملونة في دول وسط أوروبا وشرقها، والتي عدّتها روسيا محاولة غربية لتغيير النظم السياسية الموالية والصديقة لها في منطقة أوراسيا والبلقان وشرق أوروبا، اندلعت الحرب في عام ٢٠٠٨، بين روسيا وجورجيا. ففي نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، كانت قمة حلف الناتو قد وعدت جورجيا بالانضمام إلى الحلف. وتمثّلت ردة فعل روسيا على هذا الوعد بمزيد من تطبيع العلاقات مع إقليم أوسيتيا الجنوبية الذي كان يطالب بالانفصال عن جورجيا، ودعم هذا التوجه الانفصالي. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٨، اجتاحت القوات المسلحة الجورجية إقليم أوسيتيا الجنوبية. وعلى الفور أرسلت روسيا قواتها المسلحة إلى جورجيا وسيطرت على عاصمة الإقليم، وقبل أن تنسحب أقامت مناطق عازلة حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا التي كانت بدورها تطالب بالانفصال. وفي ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، اعترفت روسيا بجمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا[٦]. وتمثّل الهدف الأساسي لروسيا من تلك الحرب آنذاك، في منع توسع حلف الناتو في جورجيا وأوكرانيا، لكونهما منطقة نفوذ روسية خالصة، وخط دفاع أول للأمن القومي الروسي[٧]. فلم تقتصر محاولات توسع حلف الناتو على أوروبا الشرقية فقط، بل امتدت إلى محاولات بناء علاقات قابلة للتنامي مع مناطق أخرى، ذات نفوذ، روسية خالصة (من خلال اتفاقيات الشركة من أجل السلام، والتدريبات العسكرية المشتركة). فأذربيجان كانت أيضًا مرشحة للانضمام إلى حلف الناتو، وهو ما تعدّه روسيا لجمًا لمجالها الحيوي، وهو أمر يتصادم مع منظور ألكسندر دوغين (المفكر الإستراتيجي الروسي)، والذي يتبناه بوتين كما يتبيّن من وثائق الأمن القومي الروسي منذ ٢٠٠٢. بمعنى آخر، عدّ ألكسندر دوغين "أوكرانيا" المنطقة الضعيفة [البطن] في جسد دائرة النفوذ الروسية. ويشرح دوغين الأمر بأنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور مؤشرات عديدة لميول أوكرانيا نحو الغرب، قد جعلها تتحول إلى ما يشبه مركزًا أمنيًا بالنسبة إلى الغرب في منطقة متقدمة، داخل القطب الشرقي أو بتعبير آخر أصبحت تقترب من أن تؤدي دور حصان طروادة للغرب في دائرة النفوذ الروسية، وهو ما جعل دوغين يؤكد ضرورة الحيلولة دون حدوث هذا الأمر[٨].

ومنذ ذلك الحين، حاولت كل من روسيا والدول الغربية استقطاب أوكرانيا، من خلال محاولات دمجها في تحالفات اقتصادية وسياسية، بما يضمن دورانها في دائرة النفوذ السياسي لكل طرف. ففي عام ٢٠٠٩، دشن الاتحاد الأوروبي مبادرة عُرفت بمبادرة الشراكة الشرقية Eastern Partnership Initiative)) مع أوكرانيا ودول وسط أوروبا وشرقها، بهدف خلق منطقة مستقرة على حدود الاتحاد الأوروبي الشرقية، وتدعيم توجه هذه الدول السياسي والاقتصادي نحو الغرب. وفي المقابل، أطلقت روسيا في العام نفسه مبادرة تكامل اقتصادي إقليمية في ٢٠١١، هدفت إلى تأسيس ما يعرف باتحاد جمركي أوروآسيوى (Eurasian Customs Union) بحلول ٢٠١٥، يهدف إلى استعادة النفوذ الروسي في الدول التي كانت في السابق جزءًا من الاتحاد السوفياتي، من خلال إقامة تجمع اقتصادي قوي يضم ٢٠٠ مليون مستهلك، وتمثّل أوكرانيا ما يقرب من ربع سكان هذا التجمع[٩].

إلا أنه في ٢٠١٠، أعادت الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا يانوكوفتش، الموالي لروسيا، إلى سدة الحكم من جديد وبدعم روسي واضح. وظل يانوكوفتش، طوال فترة حكمه لأوكرانيا منذ ٢٠١٠ وحتى ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٤، يراوغ ويناور ما بين عقد اتفاق شراكة اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي من جانب، أو اتفاق للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي من جانب آخر، يهدف إلى انتشال أوكرانيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة. وعلى الرغم من أنّ أغلبية الشعب الأوكراني، كانت ترغب في توقيع أوكرانيا اتفاقية الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الأوروبي، فإنّ بوتين استطاع من خلال ممارسة الضغوط السياسية على يانوكوفتش، وتقديم وعود بمساعدات مالية هائلة، وتخفيضات في أسعار الغاز الروسي إلى أوكرانيا، إقناعَه بتعليق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣[١٠].

السلوك الروسي ورد الفعل الغربي تجاه الأزمة الأوكرانية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)

عندما اتخذ يانوكوفتش قراره بتعليق توقيع أوكرانيا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٣، ووقع في المقابل

٦ أحمد يوسف أحمد، "معضلة السياسة الخارجية الأميركية"، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، ٢٠١٤/٣٠/٢٥، على الرابط:
http://bit.ly/1FrUVmP

7 Kathleen R. McNamara, "The EU After Ukraine", *Foreign Affairs*, 04/03/2014, at:
http://www.foreignaffairs.com/articles/140991/kathleen-r-mcnamara/the-eu-after-ukraine.

8 Justin I., "Behind the Ukrainian Crisis: Alexander Dugin, Eurasianism, and the Nouvelle Droite", *The Fourth Political Theory,15/04/2014,* viewed 19/02/2015, *at:* http://bit.ly/1hGiGRH

9 Dmitri Treni, "The Ukraine Crisis and The Resumption of Great-Power Rivalry", Carnige Moscow Centre, (July 2014), pp. 18-20, at: http://ceip.org/1DhFtdb

١٠ أحمد محمد أبوزيد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي"، **معهد العربية للدراسات**،٢٠١٤/٠٣/٢٥، شوهد في ٢٠١٥/٠١/٠٣، على الرابط:
http://bit.ly/1D6Ffpm

اتفاقية اقتصادية مع روسيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، تحت إغراء بوتين بمنح كييف ١٥ بليون دولار في صيغة قروض، وتخفيض سعر الغاز الذي تستورده أوكرانيا من روسيا بمقدار الثلث، كان قد أطلق العنان لردات فعل غاضبة لعدد كبير من الأوكرانيين، الأمر الذي أدى إلى احتلال المتظاهرين ميدان الاستقلال في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣[١١]. ثم تصاعدت حدة التظاهرات الأوكرانية وكثافتها عندما أصدر البرلمان الأوكراني قانونًا ينظم ويقيد حق التظاهر، الأمر الذي حول ساحات المدن الأوكرانية وميادينها، خاصة العاصمة كييف، ساحة معارك، واندلعت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين، أسفرت عن مصرع المئات وإصابتهم، ما زاد من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد، خاصة وأنّ الدولة كانت تمر بأزمة اقتصادية كبيرة منذ فترة، فضلًا عن انتشار الفساد في معظم أجهزتها ومفاصلها الأساسية[١٢].

واستمرت الأزمة بين المتظاهرين (المعارضة) والحكومة الأوكرانية قرابة الثلاثة أشهر. وكان وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبولندا والممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية السابقة (كاثرين أشتون)، قد دخلوا في وساطة بين المعارضة الحكومة الأوكرانية آنذاك، أدت إلى اتفاقية تم توقيعها في ٢١ شباط / فبراير ٢٠١٤، وقضت بأن يقدّم النظام الحاكم تنازلات سياسية كبيرة إلى المعارضة. وتضمنت أهم بنود الاتفاقية آنذاك، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات مبكرة بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، وإدخال تعديلات دستورية تضمن توازن السلطات والقوى بين الرئيس والبرلمان والحكومة. إلّا أنّ الحوادث على الأرض شهدت تدهورًا شديدًا بعد مقتل عدد كبير من المتظاهرين على يد قوات الشرطة الأوكرانية، وفرار الرئيس الأوكراني إلى روسيا مساء يوم توقيع الاتفاقية التي رفض بنودها المتظاهرون في ميدان الاستقلال[١٣].

وفي صباح اليوم التالي لفرار الرئيس إلى روسيا، قرر البرلمان الأوكراني في جلسة طارئة عزل الرئيس يانوكوفتش من منصبه وتحديد يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٤، موعدًا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أوكرانيا، وتسليم مهمات الرئيس المعزول إلى رئيس البرلمان الأوكراني، ألكسندر تورتشينوف، مؤقتًا[١٤]. وتمثّل الموقف الروسي آنذاك في أنّ كلًا من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، قد ساهما في الإزاحة غير الشرعية للرئيس المنتخب (يانوكوفتش) والمجيء بحكومة متطرفين ومتعصبين (حكومة انقلابية). وعقب فرار يانوكوفتش من أوكرانيا، وافق البرلمان الأوكراني على تعيين أرنسي ياتسينيوك رئيسًا لوزراء أوكرانيا، مؤقتًا إلى حين إجراء الانتخابات. وكان القرار الأكثر ضررًا هو الذي اتخذه البرلمان الأوكراني بالتصويت على جعل اللغة الأوكرانية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد على كافة المستويات، وإلغاء اللغة الروسية لغة رسمية ثانية لأوكرانيا، ما أدى بدوره إلى ردات فعل غاضبة من السكان ذوي الأصول الروسية في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وجنوب شرقها، وأدت إلى اندلاع تظاهرات واضطرابات في شوارع هذه المناطق[١٥].

وتعاملت روسيا مع الأزمة الأوكرانية من منطلق أنها تمثّل مصدر تهديد خطير لأمنها القومي، ففي ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤، استولى مسلحون موالون لروسيا على عدد كبير من الأبنية الحكومية في شبه جزيرة القرم وعلى المطارات الرئيسة. وفي ١ آذار/ مارس ٢٠١٤، وافق البرلمان الروسي (الدوما) على طلب بوتين السماح باستخدام القوة العسكرية الروسية في أوكرانيا، بذريعة حماية مصالح الأقليات الروسية المضطهدة في القرم، وهو الأمر الذي مثّل نقطة تحول خطيرة في الأزمة الأوكرانية. وفي صبيحة اليوم التالي وافق البرلمان الروسي على استخدام القوة العسكرية الروسية في أوكرانيا، فدخلت القوات الروسية إلى القرم، وفرضت سيطرتها الكاملة عليها. وفي ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، تم إجراء استفتاء في القرم حول الانضمام إلى الاتحاد الروسي ووافق ٩٧٪ من السكان في الاستفتاء على ذلك من دون مراقبة دولية له. وفي ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، تم ضم القرم رسميًا إلى الاتحاد الروسي وفعليًا في ظل شجب ورفض وإدانة من أميركا وأوروبا للسلوك الروسي، بسبب انتهاك روسيا استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية[١٦].

إضافة إلى ذلك، دعت روسيا، على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافاروف في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٤، إلى إعادة اللغة الروسية لغةً ثانية رسمية لأوكرانيا، وإلى إجراء تعديلات دستورية تصبح من خلالها أوكرانيا دولة فيدرالية، الأمر الذي رفضته الحكومة الأوكرانية الجديدة لأنّ هذه الدعاوى الروسية، تعطي الأجزاء الشرقية والجنوبية من أوكرانيا سلطات كبرى تؤدي في النهاية إلى استقلالها. وتمثّل الهدف الروسي آنذاك في إثارة المشكلات للحكومة الأوكرانية الجديدة التي لا تعترف بها، وتقويض شرعيتها. وعلاوة على ذلك، ألغى البرلمان الروسي اتفاقًا، كان قد تم التوصل إليه في ٢٠١٠، يقضي بمد أوكرانيا بالغاز بأسعار

11 Lawrence Freedman, "Ukraine and the Art of Crisis Management," *Survival*, vol. 56, no. 3 (June /July 2014), p. 8.

١٢ مروة وحيد، "الساحة الأوكرانية...ملامح المواجهة الروسية الغربية الجديدة!"، **معهد العربية للدراسات**، ٢٠١٤/٣٠/٤٠، على الرابط:
http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes/

13 International Crisis Group, Europe Report no.231, *Ukraine: Running out of Time*, (May 2014), p. 1.
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/europe/ukraine/231-ukraine-running-out-of-time.pdf

١٤ وحيد.

15 Freedman, p. 20.

16 Max Fisher, "What is The Ukraine Crisis", *Vox*, 03/09/2014, p. 8, at: http://www.vox.com/cards/ukraine-everything-you-need-to-know/what-is-the-ukraine-crisis

مخفضة، مقابل إعطاء روسيا حقوقًا في إقامة قواعدها العسكرية في شبه جزيرة القرم[١٧].

وتمثّلت السمة الأولى في ردة الفعل الغربي (الأميركي والأوروبي) في بداية الأزمة في محاولات احتوائها وعدم تصعيدها. فقد سعت العواصم الغربية إلى أن يكون لها موقف قوي من دون الدخول في حرب، وذلك من خلال إجراء محادثات عالية المستوى مع الجانب الروسي، واجتماعات طارئة للمنظمات الدولية. وكان التقدير المبدئي الغربي بأنّ الغرب لا يمكن أن يفعل الكثير في ما يتعلق بضم روسيا للقرم، ولهذا تم توجيه كل الجهد الغربي إلى منع تهديد روسيا لسلامة أوكرانيا واستقرارها، خاصة مناطق شرق أوكرانيا وجنوبها التي اندلعت فيها أعمال عنف، عقب إطاحة الرئيس يانوكوفتش، قام بها انفصاليون يريدون الانفصال عن أوكرانيا، والانضمام إلى الاتحاد الروسي[١٨].

> كان التقدير المبدئي الغربي بأنّ الغرب لا يمكن أن يفعل الكثير في ما يتعلق بضم روسيا للقرم، ولهذا تم توجيه كل الجهد الغربي إلى منع تهديد روسيا لسلامة أوكرانيا واستقرارها

وفي الوقت الذي أكد فيه الرئيس باراك أوباما في بداية الأزمة صراحةً، أنه لا يرى ضرورةً لاستخدام القوة في الأزمة الأوكرانية، كانت معظم الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية هائلة مع روسيا، خاصة ألمانيا، ممتنعةً في البداية عن فرض عقوبات اقتصادية عليها. وفضلت الدول الأوروبية تدعيم الاقتصاد الأوكراني الذي كان على حافة الانهيار. ففي ٥ آذار/ مارس ٢٠١٤ وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم حزمة مساعدات مالية، تمثلت في قروض ومنح بقيمة ١١ بليون يورو، وحثت صندوق النقد الدولي على تقديم تمويلات إلى الحكومة الأوكرانية التي كانت من دونها ستضطر كييف إلى إعلان إفلاسها[١٩]. بمعنى آخر، كان قرار الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى تعليق مشاركتها في قمة سوشي Sochi لمجموعة الثماني الكبرى G٨ في روسيا، أول ردة فعل غربي على السلوك الروسي تجاه أوكرانيا. وفي خطوة أوروبية لاحقة، بيوم واحد على القرار الأميركي، بدأت مشاورات بين دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين حول ضرورة فرض عقوبات على روسيا من عدمه، أوضحت عدم وجود إجماع أوروبي على الاستجابة الملائمة للسلوك الروسي[٢٠]. في المقابل، طالب البيت الأبيض في ٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، بعدم تصعيد الأزمة من خلال حث الحكومة الأوكرانية على عقد لقاءات مباشرة مع روسيا برعاية دولية، ونشر مراقبين دوليين لضمان حقوق الشعب الأوكراني وحرياته بما في ذلك العرقيات الروسية، وعودة القوات الروسية إلى قواعدها، ومساعدة المجتمع الدولي على عقد انتخابات رئاسية مبكرة في أيار/ مايو ٢٠١٤[٢١].

إلّا أنّ قرار بوتين ضم القرم إلى الاتحاد الروسي في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٤ ودعمه الانفصاليين في شرق أوكرانيا وجنوبها، غيّر ردة الفعل الغربي بشكل كبير. ففي ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٤، أي بعد يوم واحد من ضم روسيا القرم، فرضت دول الاتحاد الأوروبي عقوبات رمزية ومحدودة على روسيا شملت وقف المفاوضات مع روسيا حول عدد من القضايا، ومنع تأشيرات ٢١ مسؤولًا روسيًا وأوكرانيًا وتجميد أصولهم، كان لهم شأن في ضم روسيا القرم. وفي ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٤، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ١٢ مسؤولًا روسيا إضافيًا بعد أن وقّع بوتين اتفاق ضم القرم إلى الاتحاد الروسي في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤. وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٤، أضاف الاتحاد الأوروبي ١٥ اسمًا إضافيًا إلى القائمة ثم ١٣ اسمًا وشركتين في القرم إلى القائمة في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٤[٢٢].

وتتمثل الملاحظة الأولى على هذه العقوبات الأوروبية في تلك الفترة في أنها اقتصرت على دائرة داخلية صغيرة من المحيطين ببوتين أو الشركات المرتبطة به، لأن بعض الدول الأوروبية كانت ممتنعة عن توسيع العقوبات على روسيا، بسبب الروابط الاقتصادية الهائلة بين روسيا وهذه الدول، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات[٢٣]. بينما تتمثل الملاحظة الثانية في أنّ هذه العقوبات الأوروبية جاءت في سياق خطة أوروبية للعقوبات على روسيا، مكونة من ثلاث مراحل، تتدرج فيها الدول الأوروبية في توسيع نطاق العقوبات وشدتها، في حال استمر السلوك الروسي التصعيدي للأزمة، وكانت تلك العقوبات هي الموجة الأولى من العقوبات الأوروبية[٢٤]. أما الملاحظة الثالثة فتجسدت في أنّ

17 Steven Woehrel, "Ukraine: Current Issues and U.S. Policy", *Congressional Research Service*, 20/05/ 2014, pp. 8-10.

18 Freedman, p. 13.

19 Ibid., pp. 26-27.

20 Tobias Schumacher, "Ukraine, The West, and The Issue of Strategic Thinking", *Open Democracy*, 05/03/2014, viewed 02/01/2015, at: https://www.opendemocracy.net/can-europe-make-it/tobias-schumacher/ukraine-west-and-issue-of-strategic-thinking

21 Samuel Charap, " Ukraine: Seeking an elusive New Normal," *Survival*, Vol 56, No.3 (June-July 2014), p. 86.

22 "EU sanctions against Russia over Ukraine crisis", *europa.eu: newsroom*, viewed 06/01/2015, at: http://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu_sanctions/index_en.htm

23 Woehrel, p. 7.

24 International Crisis Group, p. 23.

الانقسامات بين الدول الأوروبية أصبحت أعمق وأوضح في ما يتعلق بفرض عقوبات على روسيا. فبينما طالبت بولندا ودول البلطيق الثلاث (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) بموقف أوروبي قوي ضد روسيا، فإنّ دولًا أخرى كإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، كانت تحاول عدم تقويض علاقاتها وروابطها الاقتصادية المتبادلة والقوية مع روسيا. بمعنى آخر، حاولت الدول الأوروبية الحفاظ على مصالحها الوطنية الضيقة على حساب انتهاج سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة. والدليل على ذلك أنّ أحد كبار المسؤولين البريطانيين علّق قائلًا: "يجب أن ترتكز الاستجابة الأوروبية لضم روسيا القرم من خلال العقوبات على معيار الألم المتساوي (Equal Pain)، لأنّ العقوبات الأوروبية على روسيا ستضر بمصالح ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بدرجة أكبر من باقي الدول الأوروبية[٢٥].

وبالتوازي مع العقوبات الأوروبية المحدودة (الموجة الأولى من العقوبات الأوروبية)، أصدرت الإدارة الأميركية موجتها الأولى هي الأخرى من العقوبات على روسيا. ففي ٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، صدر قرار تنفيذي أميركي بفرض عقوبات على روسيا (منع التأشيرات، وتجميد أصول مسؤولين روس) وعلقت التعاون الثنائي مع روسيا في مشروعات عديدة كانت قائمة بين البلدين. وبعد ضم روسيا القرم، أصدرت الإدارة الأميركية قرارين تنفيذيين إضافيين بتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على روسيا، ليس فقط باستهداف مسؤولين كبار في الإدارة الروسية وحكومة القرم، ولكن أيضًا استهداف قطاعات رئيسة في الاقتصاد الروسي بما فيها الخدمات المالية، والطاقة، والتعدين، والهندسة والدفاع. وفي ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٤، أعلنت الإدارة الأميركية تجميد أصول ١٦ عضوًا في الحكومة الروسية وفي البرلمان الروسي، ثم أضافت ٧ مسؤولين رفيعي المستوى إلى قائمة الأشخاص المعاقبين في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وأعلن أوباما أنّ الهدف الأميركي هو تغيير سلوك بوتين في إدارة الأزمة الأوكرانية. واتهمت الإدارة الأميركية وأوروبا روسيا بدعمها الانفصاليين في جنوب أوكرانيا وشرقها، وبإرسالها ٤٠ ألف جندي روسي إلى الأراضي الأوكرانية[٢٦]. وتصاعدت حدة الأزمة الأوكرانية في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، عندما سيطر الانفصاليون على منطقتي دونيتسك ولوغانسك في جنوب أوكرانيا وشرقها[٢٧].

وعلى الرغم من العقوبات الأميركية على روسيا، فإنّ الإدارة الأميركية استمرت في استخدام الأداة الدبلوماسية في التعامل مع الأزمة، ففي ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، توصل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، ووزير خارجية روسيا، سيرجي لافاروف، إلى اتفاق في جنيف يهدف إلى تهدئة الأزمة الأوكرانية شملت بنوده: أن تترك الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا وجنوبها السلاح، وأن يتم إخلاء المباني المحتلة في جنوب أوكرانيا وشرقها، وأن يتم إرسال بعثة من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمراقبة وقف إطلاق النار، وأن تقوم الحكومة الأوكرانية بإصلاح دستوري كبير يعطي مزيدًا من الحقوق والسلطات إلى جنوب أوكرانيا وشرقها. إلّا أنّ هذا الاتفاق لم ينفذه روسيا أو الانفصاليون في شرق أوكرانيا وجنوبها أو حتى الحكومة الأوكرانية. وحذّر لافروف من أنّ روسيا ستدافع عن مصالحها في شرق أوكرانيا، إذا اقتضت الضرورة، من خلال شن هجمات مماثلة لما حدث في الحرب مع جورجيا في ٢٠٠٨، لتبدأ مرحلة أخرى من تصعيد الصراع في أوكرانيا[٢٨]. وتصاعدت حدة الأزمة الأوكرانية من جديد مع إجراء استفتاءين في منطقتي دونيستك ولوغانسك في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٤، للاستقلال عن كييف، وأعلنت في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٤ استقلالهما عن أوكرانيا وتقدمت بطلب إلى موسكو بضمهما إلى الاتحاد الروسي الفيدرالي[٢٩].

ومع فشل اتفاق جنيف في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وتدهور الأوضاع على الأرض في شرق أوكرانيا وجنوبها، بدأت دول الاتحاد الأوروبي بفرض موجة ثانية من العقوبات على روسيا في أيار/ مايو ٢٠١٤، حين قررت توسيع الأساس القانوني للإجراءات العقابية ضد روسيا، لتشمل عددًا أكبر من المسؤولين الروس في الكرملين. وكان أحد القرارات المهمة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو ٢٠١٤ في توقيعه الشق السياسي لاتفاقية الشراكة مع أوكرانيا، والتي كانت السبب الرئيس في بداية الأزمة، وإزالة القيود الجمركية على الصادرات الأوكرانية بهدف تحسين الاقتصاد الأوكراني. وبعد انتخاب الرئيس الجديد في أوكرانيا في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٤، زاد الدعم الأوروبي لأوكرانيا، وامتد من الجانب الاقتصادي إلى إجراءات أخرى لتحسين أداء الحكومة الأوكرانية في مجالات العدل والطاقة. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٤، قرر الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة أوروبية إلى أوكرانيا مهمتها الأساسية مساعدة أوكرانيا في قطاع الأمن المدني[٣٠].

وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٤، بدأت محاولات تهدئة الصراع من جديد عندما تقدم الرئيس الأوكراني المنتخب، بترو بورشينكو، بخطة سلام وأمر بوقف إطلاق النار من جانب واحد. ونصت الخطة أولًا على "ضمانات لأمن المشاركين في المحادثات"، يليها العفو "عن الذين سلموا السلاح

25 Neil MacFarlane & Anand Menon, "The EU and Ukraine," *Survival*, Vol. 56, No. 3 (June/July 2014), pp. 99-100.

26 Woehrel, p. 12.

27 International Crisis Group, p.4.

28 MacFarlane & Menon, p. 95.

29 International Crisis Group, p.5.

30 Geoffrey Pridham, "EU/Ukraine Relations and the Crisis with Russia, 2013-14: A Turning Point," *The International Spectator*, vol. 49, no. 4 (December 2014). p. 56.

ولم يرتكبوا جرائم خطيرة" وإطلاق سراح الرهائن، وإنشاء منطقة عازلة من ١٠ كلم على الحدود بين أوكرانيا وروسيا. كما نصت الخطة على "نزع السلاح"، و"إزالة مركزية السلطة، وحماية اللغة الروسية من خلال تعديلات دستورية" وإنشاء وحدات تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، تتولى تسيير دوريات مشتركة[٣١].

ورحبت روسيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بالخطة الأوكرانية للسلام. وفي ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، طلب بوتين من البرلمان الأوروبي سحب حق استخدام الجيش في أوكرانيا الذي كان قد حصل عليه في بداية آذار/ مـارس ٢٠١٤. بل إنّ بوتين، في أول تصريح غير تصعيدي في الأزمة الأوكرانية، رأى أنّ الانتخابات الرئاسية الأوكرانية خطوة على الطريق الصحيح، ورفض مطالب الانفصاليين بضم روسيا منطقتي دونيتسك ولوغانسك للاتحاد الروسي. ومع ذلك، فشلت خطة بورشينكو في التهدئة وفي التوصل إلى حل سلمي، واتهمت الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي روسيا بتزويد الانفصاليين بالأسلحة، وبدعم الانفصاليين، وتوعدتا بموجة ثانية من العقوبات على روسيا. وبالتوازي مع الضغوط الأوروبية الاقتصادية المحدودة على روسيا، بدأت الولايات المتحدة الأميركية توسيع نطاق عقوباتها الاقتصادية على روسيا بشكل أعمق وأقوى في صيف ٢٠١٤. فإضافة إلى اتهامات واشنطن المتكررة بدعم روسيا العسكري للانفصاليين في شرق أوكرانيا وجنوبها، فقد اتهمت واشنطن روسيا بانتهاكها اتفاقية نووية، لأنها اختبرت صاروخًا أرضيًا ممنوعًا بموجب الاتفاقية. وقررت الولايات المتحدة الأميركية، في ظل امتناع أوروبي، أول مرة فرض عقوبات على قطاعات اقتصادية روسية مؤثرة، إضافة إلى استهدافها الأشخاص المقربين من بوتين. وبينما تم الإعلان عن العقوبات الأميركية الموسعة على روسيا في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٤، فرض الاتحاد الأوروبي هو الآخر موجة أخرى من العقوبات الموسعة على روسيا عقب إسقاط الطائرة الماليزية في أوكرانيا في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤، استهدفت بالأساس القطاع البنكي والمالي الروسي وقطاعات الدفاع الروسية. وردّت روسيا على هذه العقوبات في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤، من خلال فرضها حظرًا روسيًا على الواردات من اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات والجبن ومنتجات الألبان من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا والنرويج[٣٢].

ومن الجدير بالذكر أنه بعد انتخاب الرئيس الأوكراني الجديد، بوروشنكو، في نهاية أيار/ مايو ٢٠١٤، زاد جهد الحكومة الأوكرانية عسكريًا ضد الانفصاليين في شرق أوكرانيا وجنوبها. الأمر الذي دفع بوتين إلى إرسال معدات أكثر حداثة إلى الانفصالين، بما فيها أسلحة مضادة للطائرات وصواريخ جراد، وهو ما أدى إلى إسقاط الطائرة الماليزية بصاروخ روسي الصنع في منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٤، وإدانة دولية واسعة وتوسيع العقوبات الأميركية الأوروبية على روسيا. وقد دفع ذلك التدخل الروسي المباشر بالأسلحة المتطورة إلى الانفصاليين إلى تصريح رئيس وزراء أوكرانيا، في آب/ أغسطس ٢٠١٤، أنه من الصعب على أوكرانيا أن تحارب ضد القوات الروسية المدربة بشكل عالٍ وذات التسليح المتطور. وعلى الرغم من التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة في آب/ أغسطس ٢٠١٤، فإنه تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في (مينسك)، عاصمة روسيا البيضاء، بتوقيع ممثلين عن روسيا، وأوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وقادة منطقتي لوغانسك ودونيتسك. وارتكز هذا الاتفاق على خطة بورشينكو للسلام التي كان قد اقترحها في تموز/ يوليو ٢٠١٤، والتي كانت تنص على عدم مركزية السلطة في أوكرانيا، وحماية اللغة الروسية والأقليات الإثنية المختلفة، وإعادة الإعمار الاقتصادي للمناطق المنكوبة، وتحرير الرهائن، وانسحاب التشكيلات العسكرية، وإقامة منطقة عازلة على الحدود[٣٣].

وتم التوصل إلى هذا الاتفاق الجديد في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، في مينسك، ونص على إنشاء منطقة عازلة تبلغ ٣٠ كيلومترًا، وحظر الطائرات العسكرية من التحليق في أجواء منطقة معينة من شرقي أوكرانيا، وسحب "المرتزقة الأجانب" التابعين لكلا الطرفين[٣٤]. وقد أعطى هذا الاتفاق الجديد (اتفاق مينسك) منظمة الأمن والتعاون الأوروبي دورًا كبيرًا في مراقبة تنفيذ أطرافه المختلفة بنوده. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أعلن حلف الناتو أنّ هناك انسحابًا واضحًا للقوات الروسية من أوكرانيا. وعقب اتفاق مينسك، ظلت روسيا تطالب بألّا تقترب أوكرانيا أكثر إلى الاتحاد الأوروبي. وفي اجتماع ثلاثي أوروبي – روسي - أوكراني في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، تم الاتفاق على تأجيل تطبيق اتفاق التجارة الحرة الأوروبي مع أوكرانيا من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ إلى نهاية عام ٢٠١٥، وهددت روسيا بفرض قيود جمركية على أوكرانيا، إذا تم تطبيق الاتفاقية. وكان جوهر اتفاق مينسك إعطاء الانفصاليين حكمًا ذاتيًا لمدة ثلاث سنوات في إطار أوكرانيا الموحدة. ولكن الاتفاق أعقبه مزيد من

٣١ "خطة سلام أوكرانية تقضي بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع روسيا"، **رويترز**، ٢٠١٤/٠٦/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٠١/٧٠، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/idARAKBN0EV14320140620

32 Ondrei Ditrych, "Bracing for Cold Peace: US-Russia Relations after Ukraine," *The International Spectator*, vol. 49, no. 4 (December 2014), p. 83.

33 Ibid., pp. 15-16.

٣٤ "اتفاق جديد بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين بشأن خطة السلام شرقي أوكرانيا"، **بي بي سي عربي**، ٢٠١٤/٠٩/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٠١/٠٨، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/09/140920_ukraine_rebels_talks

المواجهات العسكرية بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إنهاء المحادثات السياسية بينهما مرة أخرى[٣٥].

وقد دفع ذلك دول الاتحاد الأوروبي، في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، إلى الإبقاء على العقوبات المفروضة على روسيا، بل وتوسيع نطاقها بشكل أكبر، لأن اتفاق السلام في مينسك لم تطبقه أطراف الصراع بشكل فعال[٣٦]. إلّا أنّ دول الاتحاد الأوروبي أوضحت، في الوقت نفسه، أنها يمكنها أن ترفع هذه العقوبات في غضون شهر، إذا ما التزمت موسكو بنود اتفاق مينسك. وبالتوازي مع الجهد الأوروبي، بدأت الولايات المتحدة الأميركية في إعداد حزمة أقوى وأشد من العقوبات على قطاعات الاقتصاد الروسي الأساسية، خاصة القطاع البنكي وقطاع النفط[٣٧]. إلا أنه في آخر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، توصلت روسيا والحكومة الأوكرانية إلى اتفاق يتعلق بحل أزمة الغاز بينهما برعاية أوروبية. وكانت روسيا قد أوقفت إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، بسبب عدم سداد أوكرانيا ديون الغاز المترتبة عليها لروسيا. وأسفرت المفاوضات التي جرت بين روسيا وأوكرانيا، برعاية الاتحاد الأوروبي، حول أزمة الغاز بينهما، عن توقيع بروتوكول ملزم بشأن شروط إمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا ودول الاتحاد، حتى آخر آذار/ مارس٢٠١٥[٣٨].

وبالتوازي مع ذلك الاتفاق، تم إجراء الانتخابات البرلمانية في أوكرانيا في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، وأسفرت عن أغلبية لمصلحة الأحزاب السياسية الموالية للغرب. إلاّ أنّ كل ذلك الجهد الدبلوماسي لم يمنع توقف القتال بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين في شرق أوكرانيا وجنوبها. ولهذا وصف بعض المراقبين اتفاق مينسك بأنه كان اتفاقًا على (عدم التصعيد) أكثر من كونه (اتفاقًا على الهدنة أو وقف إطلاق النار). وبينما يرغب الانفصاليون في الحصول على استقلال كامل عن أوكرانيا، فإنّ روسيا ترغب في أن يظل شرق أوكرانيا وجنوبها جزءًا من أوكرانيا، ولكن مع حصولهما على درجة عالية من الاستقلال والحكم الذاتي، لأنّ الهدف الروسي من هذه الأزمة هو استمرار عدم الاستقرار في أوكرانيا لردعها عن اختيار الغرب بديلًا منها[٣٩].

ومنذ اتفاق مينسك في أيلول/ سبتمبر وحتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٤، ظلت الأزمة في أوكرانيا مشتعلة، ولكن بحجم أقل من العنف من الجانبين (الحكومة الأوكرانية والانفصاليين). وكان أوباما قد استبعد الحل العسكري للأزمة الأوكرانية في قمة حلف الناتو في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وذلك في إشارة إلى أنّ حلف الناتو لن يتورط عسكريًا في الصراع. وعلى الرغم من أنّ بروشينكو كان قد قدّم التماسًا عاجلًا أمام الكونغرس الأميركي بطلب مساعدات عسكرية أميركية للحكومة الأوكرانية لمواجهة الانفصاليين، وعلى الرغم من ضغوط الكونغرس الأميركي على إدارة أوباما بتسليح الحكومة الأوكرانية بمعدات عسكرية عالية المستوى، فإنّ البيت الأبيض كان حريصًا على تجنب الدخول في حرب بالوكالة في أوكرانيا مع موسكو. ومن ناحية أخرى، أكد بوتين في خطابه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، حق تقرير المصير للقرم، ولكنه أكد دعمه استقلال أوكرانيا الإقليمية وسلامتها، وتطبيق اتفاق مينسك[٤٠].

وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات جديدة على روسيا، شملت حظر تصدير السلع والتقنية والخدمات إلى شبه جزيرة القرم. وقال الرئيس الأميركي إنّ هذه الخطوة تؤكد أنّ واشنطن لن تقبل أبدًا بضم روسيا شبه جزيرة القرم[٤١]. ففي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أقر الكونغرس الأميركي بمجلسيه بالإجماع ما عرف بقانون دعم الحرية في أوكرانيا، والذي يفرض عقوبات جديدة على شركات الأسلحة الروسية والمستثمرين في مشروعات النفط التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة. وقررت إدارة أوباما عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القانون الذي تم تمريره من الكونغرس الأميركي، ويفرض عقوبات أقوى وأشمل على قطاع النفط الروسي، وعلى شركة غازبروم (أكبر شركات الغاز الروسية على الإطلاق)، ويمد أوكرانيا المرة الأولى منذ اندلاع الأزمة بمساعدات عسكرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أميركي. ومع ذلك ترك أوباما الباب مفتوحًا أمام الدبلوماسية عندما صرّح المتحدث باسم البيت الأبيض عقب إقرار ذلك القانون: "أنّ بوتين يستطيع وقف كل تلك العقوبات، إذا طبق اتفاق مينسك لوقف إطلاق النار الذي كان قد تم التوصل إليه في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤"[٤٢].

35 Lawrence Freedman, "Ukraine and the Art of Limited War," *Survival*, vol. 56, no. 6 (December 2014/January 2015), p. 17

36 "Overview of the U.S. and EU Sanctions on Russia", *ReedSmith*, October 2014, viewed 08/01/2015, at: http://bit.ly/16fO5FM

37 " Ukraine Crisis: US Implements Further Sanctions on Russia", *ABC News*, 13/09/2014, viewed 07/01/2015, at: http://ab.co/1B7q1Bm

٣٨ "اتفاق روسي أوكراني أوروبي بشأن توريدات الغاز لأوكرانيا"، **المصري اليوم**، ٢٠١٤/١٠/٣١، شوهد في ٢٠١٥/٠١/٠٨، على الرابط:
http://m.almasryalyoum.com/news/details/559278

39 Freedman, "Ukraine and the Art of Limited...," pp: 19-20.

40 Ibid., pp. 25-27.

٤١ "موسكو تنتقد عقوبات جديدة فرضتها الولايات المتحدة وكندا"، **بي بي سي عربي**، ٢٠١٤/١٢/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/١/٨، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2014/12/141220_us_canda_russia_sanctions

42 Ambrose Evans-Pritchard, "The Week the Dam Broke in Russia and ended Putin's Dreams", *The Telegraph*, 23/12/2014, viewed 08/01/2015, at: http://bit.ly/1APmO6q

وبالتنسيق مع العقوبات الأميركية الموسعة على روسيا، فرض الاتحاد الأوروبي حزمة أخيرة من العقوبات، استهدفت جمهورية القرم الروسية، فقد حظر على الأوروبيين السياحة والاستثمار والتجارة في القرم، إلّا أنّه لم يفرض عقوبات جديدة ضد الاقتصاد الروسي بشكل عام، متفاديًا مزيدًا من التدهور في العلاقات الأوروبية مع موسكو، وفاتحًا الباب أمام تسوية سلمية للأزمة، من خلال تأكيده استعداده لرفع العقوبات، في حال تغير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية. ويتوقع الخبراء أن يتوخى الأوروبيون في عام ٢٠١٥، منتهى الحذر في التفكير بتشديد عقوباتهم ضد روسيا، فيما سيعاد فتح ملف العقوبات مجددًا مع انتهاء مدة سريان عدد من العقوبات المفروضة الربيع المقبل، وانعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس٢٠١٥[٤٣].

وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت أوكرانيا خطوة تاريخية في تصويت البرلمان الأوكراني على مشروع قانون، يلغي وضع الحياد الأوكراني الذي كان يمنعها من الانضمام إلى أي تحالفات عسكرية، ومن المشاركة في الحروب. وألغى هذا التصويت بدوره القرار الذي كانت قد اتخذته أوكرانيا في عام ٢٠١٠، تحت ضغوط روسية، في أن تظل في وضع الحياد. والجدير بالذكر أنّ روسيا كانت قد وضعت استبعاد أوكرانيا من أي تحالفات عسكرية شرطًا مسبقًا لأي اتفاق ينهي الاضطرابات في شرق أوكرانيا وجنوبها. وقد مثّل ذلك القرار الصادر عن البرلمان الأوكراني تصعيدًا خطيرًا من وجهة نظر روسيا، لأنّ رئيس الوزراء الروسي، ميدفيديف، كان قد صرّح: "أنّ طلب أوكرانيا الانضمام إلى عضوية حلف الناتو، يعني حتمًا تحولها إلى عدو محتمل، وأنّ روسيا سترد على ذلك بقوة". وتجدر الملاحظة في هذا الصدد، أنّ المسافة بين الحدود الأوكرانية من جهة والعاصمة الروسية من جهة أخرى، لا تزيد عن خمس وأربعين دقيقة بالطيران[٤٤]. وفي اليوم التالي لقرار البرلمان الأوكراني، هددت روسيا على لسان وزير خارجيتها، سيرجي لافاروف، بقطع علاقاتها المتبقية مع حلف الناتو، إذا تقدّمت أوكرانيا بطلب انضمام إليه، بل وعُدّ أنّ ذلك سيمثّل خطرًا ليس فقط على أوكرانيا، ولكن أيضًا على الأمن الأوروبي[٤٥].

ومع بداية ٢٠١٥، ظل الوضع في أوكرانيا غير مستقر، وإن قلّت حدّة العنف بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين. فقد استطاعت روسيا، من خلال تقديمها الدعم العسكري للانفصاليين، الإضرار بأوكرانيا من خلال استمرار حالة عدم الاستقرار فيها، ولكنها لم تهزمها. واستطاع الغرب، من خلال التزام كلٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو فرض عقوبات اقتصادية وليست عسكرية على روسيا، الإضرار بموسكو من دون هزيمتها. واستمرت الأزمة الأوكرانية، لأنّ الانفصاليين لم يستطيعوا تقبّل منطق اتفاق مينسك الذي يعني من الناحية العملية قبولهم أنهم لن ينفصلوا عن أوكرانيا، وأنه قد يتم دمجهم من جديد في الدولة الأوكرانية. وحتى لو ظلت روسيا مسيطرة على القرم بحكم الأمر الواقع، سيواجه بوتين اتهامات الانفصاليين إيّاه بالخيانة، إذا ظلت دونيتسك ولوغانسك جزءًا من أوكرانيا، أو سيفقد نفوذه داخل أوكرانيا، إذا أصبحت هذه المناطق بالفعل جزءًا من روسيا[٤٦].

وفي سياق ذلك التعقيد في الأزمة الأوكرانية، بدأت محاولات التوصل إلى اتفاق سلام جديد في أوكرانيا. ففي ٥ كانون الثاني/ يناير٢٠١٥، انطلقت في برلين مباحثات تمهيدية حول الأزمة الأوكرانية بين ممثلي وزارات خارجية دول ما يسمى بـ "الإطار النورماندي": روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا، تمهيدًا للقاء وزراء الخارجية في أستانا (عاصمة كازخستان) في١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وهو ما تم الاتفاق عليه في الثاني عشر من شباط/ فبراير ٢٠١٥، في ما عُرف باتفاق مينسك الثاني الذي نصت أهم بنوده على وقف كامل لإطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، وإطلاق سراح المسجونين[٤٧]. لكن الالتزام باتفاق مينسك لم يكن تامًا، بدليل استمرار المعارك في ديبالتسفيا، وانسحاب القوات الحكومية الأوكرانية منها، على خلفية هجمات الانشقاقيين، ومطالبة حكومة كييف رسميًا في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥، بإرسال قوات دولية لفرض السلام وحفظه، في شرق أوكرانيا، ورفض موسكو ذلك في ظل اتهامات متبادلة من الطرفين بانتهاك الاتفاق[٤٨]. وفي ضوء تلك الحوادث المتلاحقة في الأزمة الأوكرانية من تصعيد وتهدئة من أطراف الصراع، يحاول الجزء الثالث من هذه الورقة تفسير مواقف روسيا، والولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية، منذ بدايتها وحتى الآن، في ضوء اقتراب المصلحة الوطنية، ومدى موازنة الأطراف المختلفة بين حسابات الرشادة الاقتصادية والمصالح السياسية والإستراتيجية.

---

٤٣ "جليد العقوبات الغربية في ٢٠١٤ يجمد طرق التواصل مع روسيا"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٥/١٠/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/١٠/٨٠، على الرابط:
http://arabic.rt.com/news/769741-

44 "Ukraine Takes Historic Step toward Nato Membership", *The Telegraph*, 23/12/2014, viewed 08/01/2015, at: http://bit.ly/1DJ7oWn

45 Barney Henderson, "Russia: Ukraine's pursuit of Nato membership 'poses danger to European security'", *The Telegraph*, 25/12/2014, viewed 09/01/2015, at: http://bit.ly/1FNHkKl

46 Lawrence Freedman, "Ukraine and the Art of Limited...," p. 26.

47 Paul Craig Roberts, "The Minsk Peace Deal: Farce Or Sellout?," 12/02/2015, viewed 19/02/2015, at: http://bit.ly/1Fi2L2k

48 "Ukraine's President Calls for International Peacekeeping Mission", *VOA News*, 18/02/2015, viewed 19/02/2015, at: http://bit.ly/1A00mEW

تفسير السلوك الروسي والغربي تجاه الأزمة الأوكرانية

تفسير السلوك الروسي من الأزمة الأوكرانية: الإدراكات الرئيسة، والدوافع الحقيقية

ارتكزت القراءة الروسية للحوادث والاضطرابات في أوكرانيا على ثلاثة إدراكات راسخة لدى موسكو، والتي كانت عاملًا مؤثّرًا في تفسير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية. تمثّل الإدراك الروسي الأول في أنّ التظاهرات التي حدثت في أوكرانيا وإزاحة الرئيس يانوكوفتش في توافق مع المصالح الغربية، وأنّ الغرب لم يدعم تلك التظاهرات فقط، بل كان طرفًا أصيلًا في قيامها. ومن هذا المنطلق، أدرك القادة الروس أنّ هدف الغرب هو تنصيب حكومات موالية للغرب في جوار روسيا الجغرافي، تهدف بالأساس إلى تحجيم النفوذ الروسي في دول وسط أوروبا وشرقها. وعليه، وفقًا للمنظور الروسي، لم تتمثل المصلحة الغربية في دعم الديمقراطية في أوكرانيا، بل في خلق مناطق نفوذ غربية في الفناء الخلفي ومناطق النفوذ الروسية التقليدية في شرق أوروبا. بينما تجسد الإدراك الروسي الثاني في أنّ إزاحة يانوكوفتش من السلطة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، ما هو إلّا انقلاب عسكري غير دستوري على الرئيس الشرعي المنتخب، واستيلاء على السلطة من خلال استخدام القوة العسكرية. وارتكز التفسير الروسي لذلك الإدراك، على أنّ الاتفاق الذي كان قد تم التوصل إليه، بوساطة ألمانية فرنسية بولندية، بين الرئيس والمعارضة في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٤، بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وتعديل دستوري كان قد رفضته المعارضة، وهو ما دفع يانوكوفتش للخروج من السلطة قسرًا[٤٩].

في حين تمثّل الإدراك الروسي الثالث في أنّ الحكومة الأوكرانية الجديدة التي جاءت بعد يانوكوفتش، قد أتم السيطرة عليها قوميون متطرفون ومعادون لروسيا، ويهددون سلامة الأقلية الروسية في أوكرانيا، والدليل على ذلك أنّ أول قرارات الحكومة الجديدة تمثّل في إلغاء اللغة الروسية لغةً رسمية ثانية لأوكرانيا، ونزوح آلاف الأوكرانيين من أصل روسي إلى روسيا. واستنادًا إلى تلك الإدراكات الثلاثة، بررت روسيا قرارها بضم القرم وفقًا لمبدئها العسكري الذي كانت قد أقرته في ٢٠١٠، والذي تحتفظ فيه روسيا بحقها في نشر قوات عسكرية خارج حدودها إذا تم تهديد مصالحها الأمنية[٥٠].

ويمكن تفسير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية وفقًا للرؤية الروسية. فوفقًا لتلك الرؤية، اتخذت روسيا هذا الخط التصعيدي للأزمة الأوكرانية ردةَ فعل، لتجنب ما أدركه صانع القرار الروسي على أنه تهديد مباشر لمصالح روسيا في أوكرانيا. فقد تشكلت لدى بوتين ونخبته السياسية قناعة تامة بأنّ انهيار اتفاق ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٤، جاء نتيجة مؤامرة غربية لتنصيب حكومة موالية لهم في كييف، ستلغي اتفاق القواعد العسكرية الروسية مع أوكرانيا (١٩٩٧-٢٠٤٢) في القرم، وستطلب الانضمام إلى عضوية كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وستقمع الأقلية الروسية في أوكرانيا، وتضع فكرة تغيير النظم السياسية سابقةً أو نموذجًا في العلاقات الدولية في مناطق النفوذ الروسية، وهو الأمر الذي يمثّل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ولروابطها الاقتصادية مع أوكرانيا[٥١]. وهكذا، ووفقًا للإدراك الروسي، مثّلت الأزمة الأوكرانية محاولة غربية لإضعاف أمن روسيا القومي، من خلال خلق دولة أوكرانية معادية لها أيدولوجيًا على حدودها. ففي حديثه مباشرة عقب ضم القرم، أعاد بوتين التأكيد أنّ الناتو يمثّل تهديدًا مباشرًا لروسيا، وأنه لو لم تختر القرم الانضمام إلى روسيا، لكانت روسيا سترى قواعد عسكرية لحلف الناتو فيها في المستقبل القريب[٥٢]. ويعني ذلك أنه كانت هناك مصلحة روسية في إزالة مخاوفها حول مستقبل القاعدة البحرية الروسية (سفاستبول) في القرم، وزيادة السيطرة على البحر الأسود من خلال نشر أنظمة الدفاع الصاروخي على شبه جزيرة القرم، وتوسيع المنطقة الاقتصادية الروسية من خلال التنقيب عن النفط والغاز في القرم[٥٣].

ووفقًا للرؤية الروسية، يتمثّل مصدر الغضب الحقيقي لدى بوتين، في أنّ الحكومة الجديدة التي جاءت إلى الحكم ذات توجهات غربية خالصة، وهو ما يمثّل بدوره هزيمة للطموح الروسي في دائرة نفوذه الإقليمي. فقد كان الوضع المثالي لروسيا يتمثّل في إبعاد أوكرانيا عن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وفي دخولها في الاتحاد الأوروآسيوي. وبالنتيجة تمثّل البديل الروسي المتاح في الإبقاء على أوكرانيا في حالة من الفوضى الدائمة، وعدم اليقين في جنوب أوكرانيا وشرقها، حتى لا تنضم إلى الاتحاد الأوروبي[٥٤]. بمعنى آخر، يتمثّل هدف روسيا في عدم استقرار أوكرانيا إلى الحد الذي إمّا أن تستسلم لمطالب موسكو ومصالحها الحيوية، وإما أن تصبح دولة فاشلة، وبذلك تصبح الخبرة الأوكرانية تحذيرًا لأي دولة أخرى، تعدّها روسيا داخل نطاق نفوذها الإقليمي،

49 Sabine Fisher, "Escalation in Ukraine: Conflicting Interpretations Hamper International Diplomacy," *German Institute for International and Security Affairs, SWAP Comments 17*, (March 2014), pp. 1-2.

50 Freedman, "Ukraine and the Art of Crisis…," p. 9.

51 Samuel Charap & Keith Darden, "Russia and Ukraine," *Survival*, vol. 56, no. 2 (April/May 2014), pp. 9-10.

52 International Crisis Group, p.19.

53 Ditrych, p. 88.

54 Freedman, "Ukraine and the Art of Crisis …," p. 20.

أن تتجه نحو الاندماج مع الغرب ضد المصالح الروسية[٥٥]. ويتفق ذلك الهدف الروسي (عدم استقرار أوكرانيا) مع ما ذكره رئيس أركان الجيش الروسي، فاليري جيراسموف، في بداية ٢٠١٣ بقوله:

"يتمثل التكتيك الروسي في أنّ استخدام الأدوات العسكرية يصبح أكثر فعالية، عندما يتم إدخال أدوات غير عسكرية معها - سياسية، واقتصادية، واستخباراتية - كفيلة بتحويل دولة مستقرة إلى أكثر مناطق العالم اضطرابًا، وبحيث يتم تجنب المواجهات العسكرية الكبرى بين الجيوش النظامية"[٥٦].

واعتمد تكتيك بوتين في التعامل مع الأزمة الأوكرانية على تقييمه ردة فعل الغرب، وعلى حقيقة اعتماد أوكرانيا الاقتصادي على مواردها من النفط والغاز. فقد كان أحد التفسيرات لتوقف روسيا عن تصعيدها الأزمة الأوكرانية، خاصة في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أنّ العقوبات الغربية على روسيا اتسع نطاقها إلى قطاعات رئيسة في الاقتصاد الروسي، وهو الأمر الذي زاد من صعوبة الوضع الاقتصادي الروسي، وربط الغرب بين تخفيف تلك العقوبات وتطبيق اتفاق مينسك للسلام الذي كان قد تم توقيعه في أيلول/ سبتمبر٢٠١٤. ويفسر ذلك تصريح بوتين في أكتوبر ٢٠١٤، أول مرة منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، على دعمه استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتطبيق اتفاق مينسك[٥٧].

ويدرك كلٌ من روسيا والغرب حقيقة أنّ الاقتصاد الأوكراني يعتمد بصفة كبيرة جدًا على روسيا في عديد من المجالات التي لا يستطيع الغرب تعويضها، خاصة في مجال الطاقة. فالاقتصاد الأوكراني لا يمكن أن يستمر، إذا تطلّب الأمر دفع الثمن الكامل للغاز وفقًا لاتفاق ٢٠٠٩ مع روسيا، بل الأكثر من ذلك أنّ ثلث صادرات أوكرانيا يذهب إلى روسيا، كما أنّ روسيا يعمل بها ملايين الأوكرانيين، ويرسلون منها مدخراتهم إلى كييف. بمعنى آخر، تستطيع روسيا تقويض أي جهد غربي لتحسين وضع أوكرانيا الاقتصادي والأمني، إذا ما قررت واختارت ذلك. وهكذا، لم يكن الأمر مفاجئًا عندما طالب الكرملين بدفع مقدم لثمن الغاز الروسي، كما كان منصوصًا عليه في اتفاق عام ٢٠٠٩. وعليه، رأت روسيا أنّ الضغط الاقتصادي على الحكومة الأوكرانية الجديدة، وتمويل الانفصاليين ومساعدتهم، هي الإستراتيجية الأنسب، والتي أدت في النهاية إلى إجبار الحكومة الأوكرانية على تقديم تنازلات مهمة، تمثّلت في إعلان الحكومة الأوكرانية نيتها تعديل الدستور الأوكراني، ولامركزية اتخاذ القرار، والسماح بإجراء انتخابات محلية، ومنح حقوق الأقليات في ما يتعلق باللغة الروسية[٥٨].

وجاء استخدام بوتين فكرة دفاع روسيا عن الأقليات الروسية في الدول الأخرى، خاصة (دول البلطيق، وبيلاروسيا، وكازخستان، وبولندا، والسويد، وفنلندا) في سياق إستراتيجية روسية ترتكز على ردع تلك الدول وتخويفها من الخروج عن النفوذ الروسي. ففي منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أبلغ بوتين الرئيس الأوكراني، بيترو بروشينكو، أنه: "يستطيع، إذا أراد إرسال القوات الروسية في يومين ليس فقط إلى كييف، بل أيضًا إلى ريجا، وفيلنس، وتالين، ووارسو، وبوخارست" في إشارة منه إلى استعداده للتدخل العسكري ولتصعيد الأزمة الأوكرانية، إذا لم تتم تلبية المصالح الروسية في أوكرانيا. ومع ذلك تدرك روسيا حدود قوتها، لأن تنفيذها تلك التهديدات يعني دخول حلف الناتو في الأزمة، وفقًا للمادة الخامسة من ميثاقه، وهو ما يعني تحول الأزمة إلى حرب شاملة، وهو الأمر الذي تتجنبه موسكو منذ بداية الأزمة وحتى الآن[٥٩].

ونخلص من ذلك إلى أنّ روسيا حاولت الحفاظ على مصالحها السياسية والإستراتيجية في تلك الأزمة التي تتمثّل في منع أوكرانيا أو أي دولة أخرى في دائرة النفوذ الروسي الإقليمي من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو إلى حلف الناتو، من خلال تحكمها الاقتصادي (الطاقة) والعسكري (القرم) والسياسي العسكري (في جنوب أوكرانيا وشرقها) في مستقبل أوكرانيا، واستمرار عدم الاستقرار السياسي أكان أم الاقتصادي فيها، لتصبح نموذجًا لأي دولة تحاول أن تخرج على نطاق النفوذ الروسي، وحتى تصبح هناك شروط مقبولة للتسوية السياسية، تأخذ في الحسبان كامل المصالح الروسية في أوكرانيا. وفي المقابل، تسعى روسيا لتجنب الدخول في حرب شاملة مع الغرب حول أوكرانيا، وإلى تقليل تأثيرات العقوبات الاقتصادية الغربية فيها، من خلال تنويع صادراتها من النفط والغاز، ولكنها تمتلك في الوقت نفسه إمكانية تصعيد الأزمة في أي وقت تريد، إذا لم تتم التسوية السياسية وفقًا لمصالحها وشروطها. إلّا أنّ التكلفة الاقتصادية للأزمة الأوكرانية أصبحت أعلى كثيرًا مما توقعته دوائر صنع القرار في الكرملين، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية الروسية، وسعر صرف العملة الروسية، وزيادة نطاق العقوبات الغربية عليها، وانهيار أسعار النفط إلى أقل من النصف، بما يجعل هامش قدرتها على المناورة محدودًا، ويجعلها تسعى إلى التوصل إلى تسوية يحافظ من خلالها النظام السياسي الروسي على مصادر شرعيته في الداخل، وهي تحسّن الاقتصاد، وتراجع البطالة، وفي الوقت نفسه تضمن مصالحه الأساسية في أوكرانيا.

55 International Crisis Group, p. 21.

56 Freedman, "Ukraine and the Art of Limited …," p. 15.

57 Ibid., pp. 18-27.

58 Charap, pp. 88-90.

59 Freedman, "Ukraine and the Art of Limited …," p. 14.

فقد أثّرت العقوبات الغربية كثيرًا في الاقتصاد الروسي، على الرغم من محاولات بوتين التقليل من شأنها. إذ انخفضت قيمة الروبل الروسي بمقدار النصف في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٤. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، ارتفعت معدلات التضخم الاقتصادي على نحو غير مسبوق، كما شهد الناتج القومي الإجمالي الروسي أول تراجع ملحوظ له، منذ خمسة أعوام تقريبًا. وشهدت بداية عام ٢٠١٥، أول انخفاض حقيقي في دخول المواطنين الروس، منذ أن جاء بوتين إلى الحكم في عام ٢٠٠٠، في عقد اجتماعي يقوم ضمنيًا على تحقيقه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للروس، في مقابل عدم مشاركتهم الكاملة في الأمور السياسية. فطبقًا لأحد التقارير الحكومية، سيقل الدخل القومي للأفراد إلى (٨ إلى ١٠ آلاف دولار) في عام ٢٠١٥، بالمقارنة بـ (١٤ ألف دولار) في عام ٢٠١٣. ويعني تراجع الدخل القومي الروسي، والارتفاع الكبير في نسبة التضخم، والتراجع الحاد في حجم الاستثمارات الغربية في روسيا في ٢٠١٥، أنّ العقوبات الغربية أثّرت كثيرًا في المواطن الروسي العادي، وهو ما يعني تزايد الغضب الشعبي الروسي من أداء الحكومة الروسية[٦٠].

وهكذا، سيرتكز الموقف الروسي المستقبلي من الأزمة على الموازنة بين (حسابات الرشادة الاقتصادية) و(المصالح السياسية والإستراتيجية الروسية). بمعنى آخر، قد تدفع الآثار الاقتصادية للأزمة الأوكرانية في روسيا إلى تغير الموقف الروسي في المستقبل، لكن الأكيد أنّ روسيا قد تستغرق فترة طويلة حتى تتخلى عن خطها التصعيدي في الأزمة الأوكرانية، لأنّ بوتين وكبار مساعديه أصبحت لديهم شعبية جارفة في الداخل الروسي، على خلفية تحديهم الغرب، وسيكون من الصعب على الرئيس بوتين أن يتراجع حتى لو أراد ذلك. إلّا أنّ تدهور الاقتصاد الروسي، وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد تأثير العقوبات الغربية، قد يقوّض أسس شرعية نظام حكم بوتين داخليًا، وهو ما قد يدفعه إلى تغيير سلوكه أو حتى تكتيكاته تجاه الأزمة في المستقبل.

أمّا الوضع على الأرض في أوكرانيا فيتمثل في أنّ بوتين بين خيارين أحلاهما مر، فهو سوف يواجه اتهامات الانفصاليين في دونيتسك ولوغانسك إيّاه بالخيانة، إذا ظلت هاتان المنطقتان جزءًا من أوكرانيا في أي اتفاق سلام، أو يفقد نفوذه داخل أوكرانيا، إذا أصبحتا بالفعل جزءًا من روسيا. فمن جهة، يريد الانفصاليون الحصول على الاستقلال الكامل عن أوكرانيا، بينما تريد موسكو التوصل إلى حل وسط تظل فيه دونيتسك ولوغانسك جزءًا من أوكرانيا، ولكن مع حصولهما على درجة عالية من الاستقلال والحكم الذاتي. ومن جهة أخرى، يعني انفصال دونيتسك ولوغانسك الكامل عن أوكرانيا أنّ باقي أوكرانيا قد أصبح كليًا في دائرة النفوذ الغربي، وأنّ موسكو لن تستطيع التأثير في صانع القرار الأوكراني، أو أن تضغط عليه للحصول على تنازلات، مقابل تهدئتها الأوضاع في شرق أوكرانيا وجنوبها. وما تقوم به موسكو حتى الآن، هي أن تحاول تحسين قدراتها على المساومة مع الغرب، بهدف التوصل إلى تسوية تضمن مصالحها في أوكرانيا، من خلال إشاراتها المتكررة إلى استعدادها لتصعيد الأزمة في أي وقت. بمعنى آخر، سيحاول بوتين الإبقاء على الصراع في أوكرانيا مشتعلًا حتى يحصل على اتفاق وفقًا لشروطه.

تفسير الموقف الأميركي من الأزمة الأوكرانية: الإدراكات الرئيسة، والدوافع الحقيقية ما بين الداخل والخارج

وفقًا للرؤية الغربية، اتبعت روسيا سياسة عدائية وتوسعية في أوكرانيا. وتوضح المقارنة بين الحرب الروسية/ الجورجية في ٢٠٠٨، وغزو روسيا القرم في آذار/ مارس ٢٠١٤، حقيقة هذا السلوك العدائي الروسي. ففي الحرب الجورجية/ الروسية، كانت القوات الجورجية هي التي بدأت الهجوم، وأعطت بذلك ذريعة لروسيا للتدخل العسكري في جورجيا، أما في القرم لم يكن هناك مبرر لذلك، فلم تكن هناك هجمات على المدنيين في شبه جزيرة القرم، ولم تستخدم الحكومة الأوكرانية الجديدة القوة في قمع الأقليات الروسية، سواء في كييف أو في دونيتسك أو أي منطقة أخرى، حدثت فيها تظاهرات رافضة للحكومة الجديدة[٦١]. وارتكازًا على تلك الرؤية، أدرك البيت الأبيض السلوك الروسي في الأزمة الأوكرانية على أنه سلوك قوة إقليمية، تهدد بعض جيرانها المباشرين بهدف تحقيق حلم إستراتيجي، وهو فكرة الإمبراطورية الأوروآسيوية، والذي يستلزم حفاظ روسيا على وضعها المهيمن على دول شرق أوروبا، وعدم خروج أي دولة عن دائرة نفوذها الإقليمي، خاصة أوكرانيا جارتها المباشرة[٦٢].

منذ بداية الأزمة الأوكرانية، أعلنت إدارة باراك أوباما استبعادها خيار التدخل العسكري[٦٣]. وقد اتفق ذلك التوجه الأميركي مع التحول الإستراتيجي الأميركي في البعد عن استخدام القوة العسكرية في الأزمات السياسية المختلفة. فقد أشار الدليل الإستراتيجي الأميركي الذي أصدرته إدارة أوباما الثانية في ٢٠١٢، إلى حتمية التحول من استخدام القوة العسكرية إلى الدبلوماسية والمفاوضات، وأنه حتى عندما تتطلب بعض الأزمات تدخلًا عسكريًا، فإنه يجب أن يكون محدودًا. وارتكز ذلك الدليل على حقيقة أنّ الشعب الأميركي لن يقبل التدخل العسكري ذا

60 Henry Foy, "Sanctions on Russia: The All-Round Impact", *Beyond*, 14/01/2015, viewed 19/02/2015, at: http://on.ft.com/1BblJKL

61 Charap & Darden, p. 10-11.

62 Ditrych, p. 86.

63 Kenneth T. Walsh, "No Good Options for Obama in Ukraine Crisis", *U.S. News*, 03/03/2014, viewed 11/01/2015, at: http://bit.ly/1Lwyz7I

التكاليف المرتفعة والنتائج غير المتوقعة، إضافة إلى أنّ استخدام القوة العسكرية قد لا يضمن بالضرورة تحقق الأهداف المرجوة[٦٤]. وتزايدت الانتقادات في الداخل الأميركي لإدارة أوباما، خاصة من الجمهوريين، في تعاملها مع الأزمة الأوكرانية، بأنها إدارة ضعيفة، ولم تتعامل بحسم مع السلوك الروسي العدائي والتوسعي في شرق أوروبا. وتزايدت تلك الانتقادات بدرجة أكبر، قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس التي فاز فيها الحزب الجمهوري بأغلبية مقاعد المجلسين، وستزداد تلك الانتقادات قبل الحملة الانتخابية الرئاسية في ٢٠١٦[٦٥].

وعلى الرغم من تزايد الانتقادات في الداخل الأميركي، فقد استمرت الإدارة الأميركية، بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، في استخدام أداة العقوبات الاقتصادية، والتوسع فيها تدريجًا ضد روسيا بهدف تغيير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية. ويمكن تفسير السلوك الأميركي في تلك الأزمة، من خلال اتباع الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجية ترتكز على هدفين: تمثّل الهدف الأول في تقوية وجود حلف الناتو في دول وسط أوروبا وشرقها. فقد كانت أهم نتائج الأزمة الأوكرانية توقف التعاون الأميركي الروسي حول ملف الأمن النووي، ففي تموز/ يوليو ٢٠١٤، وافقت لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي على قانون، يعلّق التعاون الأميركي مع روسيا في مجال الأمن النووي، ما لم تحترم روسيا سيادة أوكرانيا الإقليمية وسلامتها[٦٦]. إضافة إلى ذلك، بدأ حلف الناتو إجراء مراجعة شاملة لقوات الدفاع والردع في دول وسط أوروبا وشرقها[٦٧]. فقد أدى استخدام روسيا فكرة الدفاع عن الأقليات الروسية في الدول الأخرى مبررًا لانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية إلى تخوف عدد كبير من دول وسط أوروبا وشرقها، خاصة دول البلطيق وإستونيا تحديدًا التي توجد بها أقليات روسية، من سلوك روسيا العدائي في المستقبل. ولذلك تبنى حلف الناتو خطة عمل جاهزة، لتأسيس قواعد عسكرية في شرق أوروبا، وقوة تدخل سريع أطلنطية، لحماية أعضائه في التدخلات الروسية. كما التزم حلف الناتو تقديم دعم مالي وعسكري إلى أوكرانيا، وتدريبات عسكرية مشتركة منتظمة على أراضيها[٦٨].

بينما تمثّل الهدف الثاني في اتباع سياسة احتواء جديدة للسياسة الروسية التوسعية في شرق أوروبا، تقوم على استخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية في شن حرب اقتصادية مكبلة على روسيا، بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين. فعلى امتداد العقد الماضي، كانت وزارة الخزانة الأميركية تدعم أدواتها لشن أي حرب اقتصادية، تستطيع من خلالها تركيع الدول من دون إطلاق رصاصة واحدة. وتعتمد تلك الإستراتيجية الأميركية على سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على النظم البنكية الدولية وعلى شبكة حلفائها الدوليين. وكانت إيران قد شعرت بتلك الحرب بقوة، والدليل على ذلك ما صرح به رئيس فريق التفاوض الإيراني مع مجموعة (٥+١) "إنها حرب من نوع جديد، من خلال هجوم اقتصادي كاسح، يهدف إلى إخضاع الدول الأخرى بصورة كبيرة"[٦٩]. ويتفق ذلك مع ما صرح به بوتين، في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، من أنّ تراجع سعر النفط إلى النصف هو بترتيب أميركي - سعودي يهدف إلى تقويض الاقتصاد الروسي على خلفية الأزمة الأوكرانية[٧٠].

نخلص من ذلك إلى أنّ الإستراتيجية الأميركية تجاه الأزمة الأوكرانية ارتكزت على أربعة أهداف كبرى: تمثّل الهدف الأول في تقديم عروض اقتصادية وأمنية قوية لجيران روسيا، بهدف عدم تشجيعهم على التنسيق معها، بينما تمثّل الهدف الثاني في الاستمرار في توسيع العقوبات على روسيا، والتفاوض معها في الوقت نفسه، بغرض تغيير سلوكها العدائي، ليس فقط تجاه أوكرانيا، ولكن تجاه باقي دول شرق أوروبا. في حين تمثّل الهدف الثالث في تعزيز قدرات حلف الناتو ودفاعاته في وسط أوروبا وشرقها، من أجل مواجهة أي تهديدات روسية أو التصدي لها في المستقبل، أمّا الهدف الأميركي الرابع والأكبر فتمثّل في زيادة تكلفة تدخل روسيا في أوكرانيا إلى أقصى مدى، لأنّ ذلك هو الضمانة الوحيدة لعدم تكرار السلوك الروسي في أوكرانيا، وفي باقي دول وسط أوروبا وشرقها في المستقبل[٧١].

تفسير الموقف الأوروبي من الأزمة الأوكرانية: الرشادة الاقتصادية، والحسابات السياسية، وتناقض المصالح

منذ نهاية الحرب الباردة، كانت هناك محاولات أوروبية للتوصل إلى علاقات روسية - أوروبية مستقرة، ووصلت ذروتها في عام ٢٠٠٠، عندما اتفقت دول الاتحاد الأوروبي وروسيا على بناء ما يسمّى (فضاءً مشتركًا Common Space) يتشارك فيه الجانبان في كل شيء ماعدا المؤسسات. إلّا أنّ أزمة جورجيا ٢٠٠٨، ثم أزمة أوكرانيا، حولتا مسار

64 Karl Eikenberry, "The American Calculus of Military Intervention," *Survival,* vol. 56, no. 3 (June/July 2014), pp. 269-270.

65 Paul Rogers, "Ukraine's Crisis, The West's Trap", *Open Democracy*, 06/03/2014, viewed 11/01/2015, at: http://bit.ly/1JBKgMQ

66 Mark Fitzpatrick, "The Ukraine Crisis and Nuclear Order," *Survival*, vol. 56, no.4 (August/September 2014), pp. 87-88.

67 Ditrych, p. 87.

68 Freedman, "Ukraine and the Art of Limited …," pp. 14-25.

69 Evans-Pritchard.

٧٠ محمد وازن، "بوتين يتهم السعودية وأمريكا بالتآمر على روسيا"، **الموجز**، ٢٠١٤/١٢/١٩، شوهد في ٢٠١٥/٠١/١٠، على الرابط: http://almogaz.com/news/2014/12/19/1777589

71 Ditrych, p. 95.

هذا الخط التعاوني إلى خط صدامي. وبدأت أغلبية الدول الأوروبية بعرض حلول دبلوماسية للأزمة الأوكرانية وفضلت عدم تصعيدها، إلّا أنّ مواقفها سرعان ما تغيرت، بعد ضم روسيا القرم، عندما أصبحت أكثر اقتناعًا بأنّ اتخاذ ردة فعل قوية مطلوبة لكبح جماح السلوك الروسي في شرق أوروبا[٧٢].

وهكذا تمثّلت ردة الفعل الأوروبي في عدم التسامح مع ضم روسيا القرم، ولا لتهديد السلامة الإقليمية واستقرار أوكرانيا، واتباع سياسة احتواء روسيا من خلال زيادة الضغوط تدريجًا عليها، إذا ما قررت تصعيد الأزمة في شرق أوكرانيا وجنوبها، وإذا استمرت في اتباع دور الدولة الحارس للأقليات الروسية في وسط أوروبا وشرقها، وفي الوقت نفسه عدم الرغبة في العودة إلى أجواء الحرب الباردة، لأنّ تكلفة الصراع في ظل وجود تشابك واعتماد اقتصادي وتجاري متبادل بين أوروبا وروسيا سيكون مكلفًا بشدة للطرفين.

وعلى الرغم من ذلك كان الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين، والتردد في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، ثم التدرج في فرض تلك العقوبات مع الاستعداد لرفعها في حال تم التوصل إلى تسوية سياسية، هو السمة الغالبة على الموقف الأوروبي منذ بداية الأزمة الأوكرانية وحتى الآن. بمعنى آخر، كان هناك شقاق بين دول الاتحاد الأوروبي الموسع حول مدى، بل وحول فكرة العقوبات نفسها على روسيا. فبينما طالبت الدول الشيوعية السابقة، خاصة دول البلطيق وبولندا، باتخاذ موقف صارم وحاسم ومتشدد تجاه روسيا، فإنّ دولًا أوروبية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية المتوسطية إضافة إلى بلغاريا والمجر كانت ممتنعة في البداية عن ذلك. ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب:

يتمثل السبب الأول في جوهر طبيعة قيادة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية. فقد أصبح اتخاذ القرار الآن أصعب في اتحاد أوروبي مكون من ٢٨ دولة، وذلك مقارنةً بالأزمات السابقة، عندما كانت فرنسا وألمانيا تستطيعان قيادة التوجه الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي في الأزمات[٧٣]. بينما يتمثّل السبب الثاني في تغلب المصالح الوطنية للدول الأوروبية على فكرة وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة. فقد اتّبعت ألمانيا اقترابًا يرتكز على ثلاث نقاط (المحادثات – المساعدات - العقوبات) في التعامل مع الأزمة الأوكرانية. بمعنى آخر، سعت ألمانيا إلى الاضطلاع بدور (الوسيط) في المحادثات بين الحكومة الأوكرانية وروسيا، ومن ناحية أخرى سعت إلى المساهمة في تدعيم الحكومة الأوكرانية من الناحية الاقتصادية، ووافقت من ناحية ثالثة على فرض عقوبات اقتصادية محدودة، على مستوى الاتحاد الأوروبي على روسيا، إلّا أنها كانت ممتنعة عن توسيع نطاق تلك العقوبات لتشمل قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي. ويرجع ذلك السلوك الألماني إلى حقيقة أنّ الصادرات الألمانية إلى روسيا، هي الأعلى من أي دولة أوروبية أخرى، فقد وصلت قيمة تلك الصادرات في ٢٠١٣ إلى ٣٨ بليون يورو، في حين تستورد ألمانيا ٣٠٪ من الغاز والنفط من روسيا، فضلًا عن وجود أكثر من ٦ آلاف شركة ألمانية تعمل داخل الأراضي الروسية. ولذلك، ارتكز المنطق الألماني في التعامل مع الأزمة الأوكرانية على مبدأ مهم مفاده أنّه لا يجب أن تندلع حرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، وفي الوقت نفسه لا يمكن التغاضي عن المصالح الاقتصادية الألمانية - الروسية[٧٤]. واستنادًا إلى ذلك المبدأ وضعت السياسة الخارجية الألمانية ثنائية (الحوار والعقوبات) بناءً على سلوك القادة الروس تجاه الأزمة، على أن تأخذ العقوبات نسقًا متدرجًا، وفقًا لمدى تقدم المحادثات والحوار أو تراجعهما[٧٥].

واتخذت فرنسا موقفًا مشابهًا لموقف ألمانيا في ضرورة حل الأزمة الأوكرانية بشكل سلمي، ومن خلال الدبلوماسية، وتجنب انزلاق الصراع إلى حرب عسكرية تحت أي ظرف من الظروف، فيكفي أن نعلم أنّ حجم التبادل التجاري بين روسيا وفرنسا يبلغ نحو ١٥ بليون دولار[٧٦]. وعلى الرغم من أنّ بريطانيا دعمت كافة العقوبات الأوروبية التي تم التوافق عليها على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإنّ الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت أنها لن تقطع علاقاتها التجارية مع روسيا، أو تغلق مركز لندن المالي في وجه روسيا جزءًا من أي حزمة عقوبات أوروبية ضد روسيا. إلّا أنه مع اسقاط الطائرة الماليزية MH١٧، في تموز/ يوليو ٢٠١٤، تغير الموقف البريطاني وأصبح أكثر تشددًا تجاه روسيا، وعلى الرغم من موافقتها على الموجة الثالثة من العقوبات الأوروبية على روسيا، والتي استهدفت قطاعات روسية حيوية، فإنّ بريطانيا احتفظت ببعض العلاقات التجارية مع روسيا[٧٧].

وعلى النقيض من المواقف الألمانية والفرنسة والبريطانية، اتخذت كلٌّ من بولندا ودول البلطيق الثلاث (لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا) موقفًا

72 Treni, p. 20.

73 Pridham, pp. 58-61.

74 Stephen Evans, "Ukraine crisis: Germany's Russian conundrum", *BBC News*, 05/03/2014, viewed 11/01/2015, at: http://www.bbc.com/news/world-europe-26440560

75 Larsen.H.B.L., "Great Power Politics and the Ukrainian Crisis: NATO, EU and Russia after 2014," *Danish Institute for International Studies,* Report no 18/2014 (Copenhagen, 2014), p. 14, at: http://www.diis.dk/files/media/publications/import/rp182014_lindboe_nato_forweb.pdf

٧٦ فاليري سيتشوفا، "روسيا وأوروبا وعلاقاتهما المضطربة"، **معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات** (واشنطن)، ٢٠١٤، شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٩، على الرابط: http://bit.ly/1JFxih2

77 "France on the spot as Ukraine crisis sanctions against Russia divide Europe", *RFI English*, 22/07/2014, viewed 12/01/2015, at: http://rfi.my/1JFx0a1

أكثر تشددًا من الأزمة الأوكرانية. فمنذ بداية الأزمة، انتقدت وارسو بشدة السياسة الروسية التوسعية والعدائية تجاه أوكرانيا، وطالبت كلًا من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بفرض عقوبات مشددة على موسكو. ويكمن السبب وراء هذا الموقف البولندي المتشدد من الأزمة في شعورهم بأنهم كانوا في موقف كييف نفسه من قبل، وأوضح وزير خارجية بولندا ذلك بقوله "يخوض جيراننا في أوكرانيا المعركة نفسها التي خضناها من قبل في ١٩٨٩، بهدف بناء دولة أكثر ديمقراطية، وأقل فسادًا، وأكثر توجهًا نحو أوروبا". إضافة إلى ذلك، تمثّل الأزمة الأوكرانية خطرًا شديدًا على أمن بولندا القومي مقارنةً بباقي دول الاتحاد الأوروبي، لأن وارسو لديها حدود مشتركة مع أوكرانيا ومرتبطة بها اقتصاديًا وتاريخيًا وثقافيًا، كما أنّ خمس صادراتها كان يذهب إلى أوكرانيا، ويعتمد مئات الآلاف من فرص العمل لديها على تجارتها مع كييف. علاوة على ذلك، كانت بولندا تعدّ أوكرانيا منطقةً عازلةً بينها وبين روسيا، وانتهزت وارسو فرصة الهجوم الروسي على أوكرانيا للتوسع في قدراتها العسكرية من دون أن يزعج ذلك جيرانها، وأن تصبح دولة إقليمية قوية، وتتزعم منطقة وسط أوروبا وشرقها في مواجهة روسيا[٧٨].

وتشترك دول البلطيق الثلاث، إضافة إلى مولدوفا وجورجيا، في مخاوفها من السياسة الروسية التوسعية في وسط أوروبا وشرقها. فعلى سبيل المثال، زادت ليتوانيا من إنفاقها العسكري كثيرًا على خلفية الأزمة الأوكرانية، خاصة بعد أن أعلن بوتين أنّ روسيا تحتفظ بحقها في حماية الأقليات الروسية من أي خطر يتهددها في أي دولة أوروبية[٧٩]. إضافة إلى ذلك، ترتبط تلك الدول اقتصاديًا بروسيا، فروسيا هي شريكها التجاري الأساسي ومصدر الغاز الرئيس لديها. علاوة على ذلك، فهذه الدول الثلاث لديها نسبة كبيرة (الأقليات الروسية) في تركيبتها السكانية، تقريبًا ثلث سكان لاتفيا وإستونيا أقليات روسية، وهو ما يعني أنه كلما زاد الغرب من ضغوطه على روسيا، فإنّ احتمالات أن تردّ روسيا بإشاعة عدم الاستقرار في تلك الدول، سواء اقتصاديًا أو سياسيًا واجتماعيًا، تصبح أقوى. ويفسر ذلك قرار الاتحاد الأوروبي بتسريع وتيرة تقوية روابطها الاقتصادية مع دول وسط أوروبا وشرقها، خاصة مولدوفا وجورجيا، ولإبرام اتفاقات شراكة معهما في تموز/ يوليو بدلًا من آب/ أغسطس ٢٠١٤. فقد جاء ذلك ردة فعل أوروبي على تزايد ضغوط موسكو على هذه الدول، بهدف عدم تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة مولدوفا، بسبب نسبة الأقليات الروسية الكبيرة في داخلها، والتي قد تسبب لها فوضى وعدم استقرار في أية لحظة في المستقبل، إذا ما استمرت روسيا في اتباع دور الدولة الحارس للأقليات الروسية في دول وسط أوروبا وشرقها[٨٠].

في حين يتمثّل السبب الثالث في تشابك المصالح الاقتصادية بين أوروبا وروسيا بصفة عامة، خاصة في مجال الطاقة. فعلى خلفية الأزمة الأوكرانية، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا إستراتيجيًا في آذار/ مارس ٢٠١٤، بتقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي وعلى تنويع مصادر وارداتها من النفط[٨١]. إنّ أحد أسباب تردد دول الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على روسيا، وحتى عندما تقرر فرض عقوبات عليها، فإنها تكون حريصة على عدم المساس بالقطاعات الحيوية في الاقتصاد الروسي، ولا سيما في مجال النفط والغاز، هو أنّ أوروبا ليس لديها بديل على المدى القصير أو المتوسط من الغاز الروسي. فعلى المدى البعيد (في غضون عشر سنوات)، لدى الاتحاد الأوروبي بدائل وخيارات عديدة، يستطيع من خلالها أن ينوّع مصادر حصوله على الطاقة، بما يعطيه هامشًا أكبر في حرية الحركة في التعامل مع روسيا، إلّا أنه على المدى القصير والمتوسط، ستظل روسيا هي العمود الفقري لأوروبا في إمدادات الطاقة، وأكثر من نصف الغاز الروسي الذي يذهب إلى أوروبا يمر من خلال أوكرانيا. ووفقًا للتقديرات المتعددة، فإنّ ٣٠٪ من استهلاك الغاز الأوروبي و٣٥٪ من استهلاك النفط الأوروبي يأتي من روسيا. وفي المقابل، تعتمد روسيا بشكل عال في دخلها القومي على صادراتها من الغاز والنفط إلى أوروبا، والتي تراوح بين ٧٠ ٪، و٨٠٪ من صادراتها النفطية. وتشير تلك المعلومات إلى أنّ حسابات الرشادة الاقتصادية تقول إنه ليس من مصلحة روسيا ولا الاتحاد الأوروبي تعريض علاقاتهما التجارية في مجال الطاقة للخطر[٨٢].

إضافة إلى ذلك، فإنّ فرض عقوبات أوروبية على روسيا هو أمر مؤلم ومكلف لأوروبا كثيرًا، لأن أوروبا ظلت تتواصل اقتصاديًا وتجاريًا مع موسكو لمدة ٢٥ عامًا، وبعد الأزمة كان عليها أن توقف أو تعلّق هذا التعاون. والدليل على ذلك ما ذكره وزير خارجية بريطانيا في تعليقه على العقوبات الأوروبية على روسيا: "إذا وجهت لكمة قوية لأحد، فأعلم أنّ معصمك لابد أن يتألم". أضف إلى ذلك، أنّ ردة الفعل الروسي الانتقامية ستكون مؤلمة أيضًا في قطع إمدادات الغاز الذي

78 Andrew L. Peek, "Why Germany and Poland Are Winners in the Ukraine Crisis", *The Fiscal Times*, 23/03/2014, viewed 11/01/2015, at: http://bit.ly/1JFxTiT

79 "Lithuania to Boost Defense Spending after Ukraine Crisis", *REUTERS*, 28/03/2014, viewed 12/01/2015, at: http://reut.rs/1zBzzA7

80 Janis A. Emmanouilidis, "Historic Turning Point or Just another Chapter? The Results of A Foreign-Policy Summit", *European Policy Centre*, 24/03/2014, viewed 11/01/2015, at: http://bit.ly/1FRGf49

81 Mikkel Vedby Rasmussen et al., *The Ukraine Crisis and the End of the Post-Cold War European Order: Options for Nato and the EU* (Denmark: University of Copenhagen, Center for Military Studies, June 2014), p. 26, at: http://bit.ly/1JFzdCp

82 Kirsten Westphal, "Russian Energy Supplies to Europe: The Crimea Crisis: Mutual Dependency, Lasting Collateral Damage and Strategic Alternatives for the European Union," German Institute for International and Security Affairs, SWAP Comments16, March 2014, pp.1-2.

سيكون له عواقب وخيمة على دول مثل (المجر، وبلغاريا، وسلوفاكيا) التي تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على الغاز الروسي. فعندما قررت روسيا في آب/ أغسطس ٢٠١٤، تعليق استيرادها بعض المنتجات الأوروبية لمدة عام، تأثر عدد من الدول الأوروبية كثيرًا، خاصة بولندا وفنلندا لأنّ ٢٥٪ من صادراتها الزراعية كانت تذهب إلى روسيا. ويفسر ذلك سبب امتناع بعض الدول الأوروبية عن توسيع نطاق العقوبات المفروضة على روسيا، واستعدادها لرفعها حال حدث تحسن في المفاوضات بهدف تسوية الأزمة سلميًا[٨٣].

أما السبب الرابع فتمثّل في إدراك أوروبا أنّ استقرار أوكرانيا الاقتصادي والسياسي لا يمكن أن يتحقق من دون التعاون مع روسيا. فبالمنطق الاقتصادي الغربي، أوكرانيا (دولة زرقاء) تعتمد في واردتها من الطاقة على روسيا (الدولة الحمراء)، والعلاقة في مجال الطاقة بين روسيا وأوكرانيا هي علاقة السيد بالعبد، وفقًا للتعبيرات الغربية، لأنّ أكثر من نصف الغاز الأوكراني يأتي من موسكو[٨٤]. فالحقيقة الأكيدة، أنّ الاقتصاد الأوكراني يعتمد اعتمادًا كبيرًا على روسيا في العديد من المجالات التي لا يستطيع الغرب أن يحل محلها فيها، خاصة في مجال الطاقة. بمعنى آخر، تستطيع روسيا تقويض أي جهد غربي لتحسين وضع أوكرانيا الاقتصادي والأمني، إذا أرادت ذلك[٨٥]. وتدرك الدول الأوروبية أنه من دون تعاونها مع روسيا، فإنّ أوكرانيا لا يمكن أن تستعيد عافيتها الاقتصادية أو حتى استقرارها السياسي[٨٦].

وفي سياق تلك الأسباب الأربعة الكبرى، وفي ضوء الهدف الإستراتيجي الأوروبي من الأزمة الأوكرانية (تصعيد الضغط على موسكو لردعها عن مزيد من ضم الأراضي الأوكرانية في جنوب أوكرانيا وشرقها، وعن عدم اثارتها للاضطرابات في أوكرانيا أو باقي دول وسط أوروبا وشرقها، وفي الوقت نفسه فتح الباب للحوار والتهدئة والحل الدبلوماسي معها)، يمكن فهم تصريحات الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، بضرورة رفع العقوبات على روسيا، إذا ما حدث تقدم في تلك المحادثات المتوقعة في منتصف كانون الثاني/ يناير (قمة ألمانية - روسية - أوكرانية في أستانا ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، وأنّ بوتين لا يريد ضم شرق أوكرانيا، وأنّ هدفه هو منعها من الانضمام إلى حلف الناتو، وأنّ العقوبات المفروضة على روسيا تنعكس سلبًا على الاقتصاد الأوروبي. ويمكن أيضًا فهم تحذير سيغمار غابرييل، نائب المستشارة الألمانية ميركل، من خطورة فرض عقوبات جديدة على روسيا، لأنّ الهدف هو تسوية الصراع في أوكرانيا سلميًا، وليس إخضاع روسيا[٨٧].

نخلص من ذلك إلى أنّ الأهداف الأوروبية الأساسية الأربعة في الأزمة الأوكرانية تمثّلت في منع تصاعد الصراع وتسويته سلميًا (لأنّ تكلفة استمرار الأزمة هي الأعلى على الدول الأوروبية وروسيا)، واحتواء السلوك العدائي الروسي ومنع تكراره في الدول المجاورة (لأنّ فكرة الدولة الروسية الحارس على الأقليات الروسية في منطقة وسط أوروبا وشرقها، تهدد صميم الاستقرار والأمن الأوروبيين)، وعودة العلاقات التجارية بين أوروبا وروسيا (لأنه على المدين القصير والمتوسط لا يوجد بديل لأوروبا عن الغاز الروسي، ولأنّ تشابك المصالح الاقتصادية بين الدول الأوروبية وروسيا لمدة ربع قرن يجعل خسائر الدول والشركات الروسية أكانت أم الأوروبية هائلة ومؤلمة)، ودعم استقرار أوكرانيا السياسي والاقتصادي بالتعاون مع روسيا، ودعم توجهها نحو الغرب (وأنّ تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم من دون التعاون مع روسيا، لأنّ روسيا تستطيع تصعيد الأزمة سياسيًا وعسكريًا في أي وقت، وتستطيع تكبيل الاقتصاد الأوكراني، بل شلّه في أي وقت أيضًا).

السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية: التهدئة والتطبيع، التصعيد، السلام البارد

في ضوء المواقف الروسية والأميركية والأوروبية من الأزمة الأوكرانية، والتي تتعارض فيها المصالح السياسية والإستراتيجية مع تشابك المصالح الاقتصادية وتعقدها، توجد سيناريوهات ثلاثة لمستقبل الأزمة الأوكرانية: يتمثل السيناريو الأول في (التهدئة وتطبيع العلاقات الروسية الغربية). ووفقًا لذلك السيناريو، تصبح أوكرانيا دولة مستقلة، من خلال اتفاق سلام نهائي، يتم التوصل إليه بين أطراف الأزمة، وتراقب تنفيذه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. إضافة إلى ذلك، يتم الحفاظ على سلامة أوكرانيا الإقليمية واستقلالها السياسي، من دون جزيرة القرم التي أصبح ضم روسيا لها أمرًا واقعًا، ويقل نفوذ روسيا تدريجًا على كييف. ويعدّ ذلك هو السيناريو المفضل لدى واشنطن وبروكسيل، ويتم تطبيع

83 Larsen.H.B.L, pp. 15-28.

84 Andrew Nikiforuk, "Ukraine Crisis Highlights Ugly Global Energy Truths," *The TYEE*, 27/03/2014, viewed 08/01/2015, at: http://thetyee.ca/Opinion/2014/03/27/Ukraine-Crisis-Global-Energy

85 Charap, p. 88.

86 Ekkehard Brose, "In Ukraine, The West Cannot do without Ukraine", the German Institute for International and Security Affairs, 03/04/2014, viewed 05/01/2015, at: http://bit.ly/1w5pkCs

٨٧ "فرنسا تسعى لرفع عقوبات مفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية"، **بي بي سي عربي**، ٢٠١٥/١/٥، شوهد في ٢٠١٥/١٠/١٣، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2015/01/150105_france_russia_ukrain

العلاقات الغربية مع روسيا، وتعليق العقوبات عليها بناءً على الخطوات الإيجابية التي قد تتخذها روسيا في المستقبل.

بينما يتمثّل السيناريو الثاني في التصعيد في شكل حرب أهلية، أو غزو روسي، أو تهديد أعضاء حلف الناتو. ووفقًا لهذا السيناريو، يصبح عدم استقرار أوكرانيا هو السمة الرئيسة مع احتمال تحول الأزمة إلى حرب أهلية. وفي إطار هذا السيناريو، قد تتدخل روسيا عسكريًا في شرق أوكرانيا وجنوبها، وتعلنهما مناطق منفصلة عن أوكرانيا. وفي هذه الحالة، ستفرض كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا عقوبات أشد وأوسع نطاقًا على القطاعات الروسية الرئيسة، بهدف شل اقتصاد روسيا كليًا، وقد تمتد تلك العقوبات إلى كازاخستان، ومن ثم تقلل احتمالات تشكل اتحاد أوروآسيوى في ٢٠١٥، وستتدهور العلاقات الروسية الغربية أكثر، إلى درجة أنّ قنوات التعاون الباقية بينهما ستغلق تمامًا. وقد يمتد التدخل الروسي العسكري من شرق أوكرانيا وجنوبها إلى كييف نفسها. وفي تلك الحالة، سيزداد تعقيد الأزمة، لأنها تعني عمليًا الدخول في (حرب باردة جديدة)، سيشكّل فيها الاتحاد الأوروبي ما يعرف باتحاد طاقة أوروبي، بهدف التوقف نهائيًا عن الاعتماد على الواردات الروسية، وستنضم فلندا والسويد إلى حلف الناتو، وسيتوسع حلف الناتو شرقًا أكثر وبدرجة أسرع من ذي قبل بهدف مواجهة روسيا. وضمن هذا السيناريو، يوجد سيناريو أسوأ، وهو توجه روسيا نحو الغرب، إذا تحولت روسيا من تدخلها المحدود في أوكرانيا إلى تهديدها مباشرة أعضاء حلف الناتو في البلطيق، بحجة حماية الأقليات الروسية فيها، وهنا تصل احتمالات المواجهة بين حلف الناتو وروسيا إلى نقطة اللاعودة[٨٨].

في حين يتمثّل السيناريو الثالث في (السلام البارد). ووفقًا لذلك السيناريو، يتجنب أطراف الصراع أن تتحول الأزمة إلى حرب أهلية، ولكن تظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوكرانيا، هي الحالة السائدة والمسيطرة. وفي هذا السيناريو، تختار روسيا عدم تصعيد الصراع بشكل كبير، لتجنب التكلفة الدولية المتمثلة في العقوبات الاقتصادية، وفي احتمال مواجهة دول حلف الناتو، إلّا أنها في الوقت نفسه تظل تؤدّي دور (المعرقل أو المفسد) لأي تسوية سياسية للأزمة. وفي تلك الحالة، لا تستطيع أوكرانيا لا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولا إلى الاتحاد الأوروآسيوى[٨٩]. ووفقًا لهذا السيناريو، ستظل روسيا تحت العقوبات الأميركية -الأوروبية لعقود، وستسعى موسكو إلى أداء دور المفسد والمعطل لمصالح الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في القضايا الأخرى في العالم[٩٠].

الخاتمة

يتمثل جوهر الأزمة الأوكرانية، في المقام الأول، في كونها أزمة حول هوية الدولة واختياراتها لسياساتها الاقتصادية والخارجية. فقد أدت تلك الاختيارات إلى أزمة لروسيا أكثر منها للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، لأنها كانت تعني تحديًا مباشرًا لمشروع بوتين (الاتحاد الأوروآسيوي) الذي كان يمثّل له تعويضًا عن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. وكان التحدي الرئيس لأطراف الأزمة المختلفة، هو حماية مصالحها الحيوية، وفي الوقت نفسه تجنب الدخول في حرب كبرى بينهم.

تمثّل جوهر الموقف الروسي في محاولة منع أوكرانيا أو أية دولة أخرى في دائرة نفوذها الإقليمي من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو، من خلال قدرتها على تصعيد الأزمة الأوكرانية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، في أي وقت. بمعنى آخر، تحاول موسكو الإبقاء على الأزمة في أوكرانيا مشتعلة وعلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كييف، حتى يمكنها التوصل إلى اتفاق مع الغرب يضمن مصالحها الأساسية. بينما تمثّل جوهر الموقف الأميركي في سياسة (احتواء جديدة) تقوم على تقوية وجود حلف الناتو في دول وسط أوروبا وشرقها، ورفع تكلفة تدخل روسيا في أوكرانيا إلى حدها الأقصى، من خلال التنسيق مع حلفائها في أوروبا لفرض عقوبات تدرجية على روسيا، لأنّ ذلك هو الضمانة الوحيدة لعدم تكرار السلوك الروسي في أوكرانيا وفي باقي دول وسط أوروبا وشرقها في المستقبل.

في حين انبنى جوهر الموقف الأوروبي على الاحتواء، والردع، والتعاون، في محاولة احتواء الأزمة وعدم تصعيدها، لأنها تهدد مصالحه الاقتصادية والأمنية، وفي محاولة ردع روسيا عن اتباع سياسة توسعية وعن اتباع دور الدولة الحارس للأقليات الروسية في دول وسط أوروبا وشرقها، وفي الإبقاء على أطر التعاون مع روسيا لأن بعض الدول الأوروبية ما زالت غير مستعدة لخسائر اقتصادية جراء قطع العلاقات معها، ولأنه في المديين القصير والمتوسط لا يمكن لأوروبا ألّا تعتمد على روسيا في مجال الطاقة. وتظل سيناريوهات الأزمة الأوكرانية، لأنها إحدى أكبر الأزمات وأحدثها في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مفتوحةً على مصراعيها بين التهدئة أو التصعيد أو السلام البارد، في ضوء تناقض المصالح السياسية والإستراتيجية بين أطرافها من ناحية، وتعقد مصالحهم الاقتصادية والتجارية وتشابكها من ناحية أخرى، وفي ضوء رغبة جميع الأطراف المعنية في تجنب الوصول إلى حرب كبرى، يصبح الكل فيها خاسرًا.

88 Ditrych, pp. 90-92.

89 Ibid., pp. 93-94.

90 Charap, p. 92.

خيري عمر*

الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية

تناقش هذه الورقة الأزمة الدستورية في ليبيا مبينة أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، وموضحة أن الإعلان الدستوري المؤقت لثورة ١٧ فبراير الليبية، الذي شهد سبعة تعديلات دستورية، أدّى إلى حدوث تغييرات واسعة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية، وإلى اهتزاز الإطار الدستوري للدولة. يضاف إلى ذلك أنها تسببت، من الناحية السياسية، في إرباك المسار الانتقالي. ترى الورقة أنّ هذه التعديلات ترجع إلى عدة عوامل؛ كان أهمّها تشتّت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني، وعدم حصول حزب أو تيار سياسي على الأغلبية المطلقة، وتفاقم الخلافات بعد إقرار قانون العزل السياسي والإداري، وهو ما أدّى إلى حدوث تحوّل في مواقف الكثير من الكيانات السياسية والجهوية، وظهور العديد من المبادرات والمقترحات التي تطلّعت للدخول في فترة انتقالية ثالثة. تسعى الورقة لتناول العوامل التي شكّلت خلفية تعديلات "الإعلان الدستوري الانتقالي المؤقت" والصادر في ٣ آب / أغسطس ٢٠١١، وانعكاسها على الأزمة السياسية في ليبيا؛ إذ يساعد تحليل الإطار الدستوري على الاقتراب من دور الفواعل في السياسة الليبية وتحليل العوامل التي ساهمت في تشكيل مسار المرحلة الانتقالية. وتخلص الورقة إلى أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدّى إلى اندلاع صراعٍ مسلّح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية؛ فقد ظهرت عملية "فجر ليبيا" ردة فعلٍ على عملية "الكرامة"، ما زاد من عمق الصراع حول السلطة التشريعية، وإلى غموض مسار مشروع الدستور.

* باحث مصري في مركز دراسات الجنوب الليبي للبحوث والتنمية.

شهد الإعلان الدستوري المؤقت لثورة ١٧ فبراير الليبية سبعة تعديلات دستورية، ما أدّى إلى حدوث تغييرات واسعة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية واهتزاز الإطار الدستوري للدولة، ومن الناحية السياسية تسبّب في إرباك المسار الانتقالي. لقد أجريت هذه التعديلات خلال فترتَي "المجلس الوطني الانتقالي" و"المؤتمر الوطني العام". وبينما أجرى المجلس الوطني الانتقالي – المؤقت ثلاثة تعديلات، فإنّ المؤتمر الوطني أجرى أربعة تعديلات أخرى، وذلك خلال الفترة آذار / مارس ٢٠١٢ وآذار / مارس ٢٠١٤. وتعكس هذه التعديلات عدم استقرار الإطار الدستوري، ليس فقط بسبب تكرارها، ولكن بسبب توجّهها لإعادة ترتيب هيكل السلطات في الدولة؛ فكما اتجهت تعديلات المجلس الانتقالي لخفض دور المؤتمر الوطني في إعداد مشروع الدستور، سارت التعديلات التي أجراها المؤتمر في اتجاهين مختلفين؛ الأوّل، تمكين الثورة من خلال قانون "العزل السياسي والإداري" وهي سياسة تشريعية لتعزيز الوضع القائم. أمّا الاتجاه الثاني، فيتمثل في أنّ المؤتمر أجرى تعديلات دستورية في عام ٢٠١٤ أدّت إلى بدء مرحلة انتقالية جديدة، وقام بإجراء تعديلات شباط / فبراير وآذار / مارس، كان من نتيجتها إطلاق صلاحية الهيئة التأسيسية في السير بخطة عمل مشروع الدستور دون وضوح علاقتها الدستورية مع السلطة التشريعية.

ترجع التعديلات التي أجريت إلى عدة عوامل؛ كان أهمّها تشتّت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني وعدم حصول حزب أو تيار سياسي على الأغلبية المطلقة، وتفاقم الخلافات بعد إقرار قانون العزل السياسي والإداري، وهو ما أدّى إلى حدوث تحوّل في مواقف الكثير من الكيانات السياسية والجهوية وظهور العديد من المبادرات والمقترحات التي تطلّعت للدخول في فترة انتقالية ثالثة؛ إذ كانت المقترحات تنصبّ على وضع خيارات بديلة للمؤتمر الوطني، منها نقل سلطاته للهيئة التأسيسية وتشكيل مجلس رئاسي.

كانت مبادرات التحالف الوطني ومنظمات المجتمع المدني الأكثر وضوحًا في المطالبة بالدخول في مرحلة جديدة، ليس عبر المبادرات فقط، ولكن عبر التظاهر ضدّ المؤتمر وتهديد أعضائه أيضًا. ولم يستطع حزب "العدالة والبناء" والأحزاب المنضوية تحت مظلة كتلة "الوفاء لدماء الشهداء" الصمود أمام مقترحات تغيير المسار الانتقالي. ومع حلول عام ٢٠١٤ صارا أكثر قبولًا لإجراء انتخابات مبكرة بوصفها حلًّا للخروج من الأزمة السياسية. وقد مثّل هذا الجدل خلفية للدخول في تعديلات دستورية واسعة. وكانت الملاحظة الرئيسة على التعديلات التي شهدها الإعلان الدستوري، هي أنّها كوّنت حالة من السلطات المجزّأة وأدخلت البلاد في أزمات دستورية، كان آخرها إبطال الدائرة الدستورية للفقرة (١١) من تعديلات آذار / مارس ٢٠١٤، ما يدفع باتّجاه إعادة ترتيب الأوضاع الدستورية مرةً أخرى، ويثير النقاش بشأن مستقبل الإطار الدستوري القائم.

> ولم يستطع حزب "العدالة والبناء" والأحزاب المنضوية تحت مظلة كتلة "الوفاء لدماء الشهداء" الصمود أمام مقترحات تغيير المسار الانتقالي

على الرغم من تعدّد مداخل دراسة السياسات الانتقالية، يمثّل الإطار الدستوري مدخلًا ملائمًا للكشف عن التغيرات التي شهدتها الفترة الانتقالية؛ فهو يمثّل العمود الفقري للنظام السياسي، ويساهم في تفسير الكثير من التغيرات التي سادت الفترة الانتقالية والعوامل الكامنة وراءها. ويعكس إجراء سبعة تعديلات دستورية خلال الفترة آذار / مارس ٢٠١٢ وآذار / مارس ٢٠١٤، مظاهر عدم استقرار المؤسسات الانتقالية. وهو ما يتطلب دراسة التغيرات التي طرأت على الإطار الدستوري؛ وذلك في سياق التفاعلات ما بين الأحزاب والكيانات الاجتماعية والسياسية.

وتعدّ التجربة الانتقالية في ليبيا مثيرة للاهتمام؛ ذلك أنّها مرّت بأزمات كثيرة ومحاولات انقلابية. لكن لم يتمكّن طرف من حسم الخلافات السياسية. وهو ما يعكس وجود عوامل تحفظ التوازن؛ بحيث يصعب استبعاد طرفٍ من العملية السياسية. وتأتي أهمية التجربة الدستورية الليبية في أنّها تكشف عن تنوّع وسائل الصراع السياسي، السلمية والعسكرية.

وعلى الرغم من ابتعاد السلطة القضائية في أوضاع ما بعد الثورة، لكن في منتصف عام ٢٠١٤، كانت قرارات الدائرة الدستورية أكثر تأثيرًا في الوضع القانوني للمؤسسات السياسية والدستورية؛ وذلك بعد تدخّل السلطة القضائية للفصل في المنازعات الدستورية وانعكاس قراراتها على السلطة التشريعية، والمؤتمر الوطني ومجلس النواب، مما يعيد ترتيب المراكز القانونية لسلطات الدولة، لكنّه في الوقت ذاته يثير مشكلات عدم استقرار الإطار الدستوري للدولة.

وعلى الرغم من استجابة "المؤتمر الوطني العام" للمبادرات السياسية المعلَنة منذ آب / أغسطس ٢٠١٣ وإصدارها بوصفها تعديلات

دستورية في شباط / فبراير وآذار / مـارس ٢٠١٤، اندلعت معارك عسكرية في موازاة إجراء انتخابات مجلس النواب. وهذا ما يثير إشكالية مدى التزام الأطراف السياسية المرجعية الدستورية. ويثير أيضًا الجدل بخصوص العوامل الكامنة وراء اللجوء للعمل المسلّح على الرغم من وضع خريطة طريق دستورية تؤسّس لمرحلة انتقالية ثالثة كان من نتائجها إجراء انتخابات مجلس النواب.

وعمومًا، أدّت العمليات الانتقالية، منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، إلى وضع البلاد في أزمة سياسية معقّدة، ما يثير التساؤل عن وجود علاقة ارتباطية بين التعديلات الدستورية وتصورات الفواعل السياسية في ليبيا بخصوص المسار الانتقالي، وخصوصًا ما يتعلق بتركيبة النخبة السياسية بعد سقوط القذافي والأزمات التي اندلعت منذ التعديلات الدستورية في ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣، والتي تحدّ من الحقوق السياسية للمرتبطين بنظام القذافي.

لقد شهدت الفترة الانتقالية في ليبيا تناقضات تعكس تداخل الأزمة السياسية وتعقيدها؛ كان آخرها، وفي ظلّ اندلاع الصراع المسلّح والإعلان عن العديد من المحاولات الانقلابية، بدء إجراءات انتخابات مجلس النواب في أيار / مايو ٢٠١٤. غير أنّ تصاعد الأزمة جاء بعد رفض المنضوين تحت عملية "الكرامة" كلّ مقترحات الحوار، خصوصًا مبادرة الأمم المتحدة في ١٣ حزيران / يونيو ٢٠١٤، ما أدّى إلى تبلور الصراع المسلّح بين تيارين هما: الليبراليون والفيدراليون المنضوون تحت عملية "الكرامة"، والتيارات الإسلامية وكتائب الثوار المنضويتان تحت عملية "فجر ليبيا".

وهنا تبدو أهمية مناقشة فرضية أنّ **اهتزاز الإطار الدستوري للفترة الانتقالية يرجع إلى تباين أولويات المكوّنات السياسية في ليبيا.** وتتصدّى الدراسة لاختلاف تصوّر الأطراف المتعددة للمسار الانتقالي، وانعكاس ذلك على استقرار الإطار الدستوري الذي تَشكّل عبر المرحلة الانتقالية.

الإطار الدستوري للفترة الانتقالية

يمثّل الإطار الدستوري أهمّ ملامح الفترة الانتقالية؛ وذلك من وجهة أنّه يعكس حالة التوازن السياسي بين الأطراف المختلفة. ومن هنا تأتي أهمية تناول "الإعلان الدستوري الانتقالي المؤقت" مدخلًا للتعرّف إلى اتجاهات توزيع السلطة في المرحلة الانتقالية؛ إذ يوضح توزيع السلطات في الإعلان الدستوري الفلسفة الكامنة في التوجّه نحو بناء نظام الحكم الانتقالي.

اختصاصات السلطة الانتقالية

اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي[1]

تضمّن الإعـلان الدستوري في مواد متفرقة اختصاصات المجلس الانتقالي. وهي اختصاصات واسعة ورد أغلبها في نص المادة (١٧) التي تحدّد طبيعة "المجلس الانتقالي" بأنّه أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، ويستمد شرعيته من ثورة ١٧ فبراير.

وتتمثّل المهامّ الرئيسة للمجلس الانتقالي في ضمان الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، وتصديق المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية. ونصّت المادة (٣٠) أيضًا على اختصاصات إضافية تتعلق بالفترة الثانية من المرحلة الانتقالية، ويرد في مقدّمتها إصدار قانون خاص بانتخاب "المؤتمر الوطني العام"، وتعيين "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات"، والدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني، وتعديل الإعلان الدستوري، ويجري صدور هذه التشريعات بأغلبية ثلثي أعضائه.

ولأجل ترتيب إجراءات الفترة الانتقالية، حدّدت المادة (٣٠) بدء احتساب الجدول الزمني لتكوين المؤسسات؛ بحيث تبدأ من تاريخ سقوط القذافي، وينتهي المجلس الانتقالي مع انعقاد السلطة التشريعية الانتقالية (المؤتمر الوطني العام).

وقد حدّدت المادة (٣٠) مهامّ المجلس في وضع إجراءات تشكيل السلطة الجديدة في مدةٍ أقصاها ٩٠ يومًا من انتقاله إلى العاصمة (طرابلس). وهي فترة يجري فيها وضع قانون انتخاب المؤتمر الوطني والانتخابات العامة خلال ٢٤٠ يومًا من سقوط القذافي.

اختصاصات المؤتمر الوطني العام

وفقًا للمادة (٣٠) تنتهي سلطة المجلس الانتقالي تلقائيًا مع انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني، وذلك دون صدور قرار من المجلس

---

١ جرى الإعلان عن المجلس الانتقالي رسميًا في الخامس من شهر آذار/مارس ٢٠١١. ويتألف من ٣٣ عضوًا يمثّلون مختلف المدن والبلدات الليبية، إضافةً إلى الشؤون السياسية والاقتصادية والقانونية وفئة الشباب والنساء والسجناء السياسيين والشؤون العسكرية. لكن في بعض الجلسات وصل عدد المشاركين إلى ٤٠ عضوًا. وهناك تقدير بأنّ رئيس المجلس الانتقالي ظلّ الجهة الوحيدة التي تعرف حجم عضوية المجلس. وهنا تبدو مشكلات تتعلق بكيفية احتساب أغلبية الثلثين اللازمة لإصدار التعديلات الدستورية، انظر: "ليبيا: عبد الرحيم الكيب رئيسا للمكتب التنفيذي خلفا لمحمود جبريل"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١١/١١/١.

أو من رئيسه، لكنّها لم توضح مدى وراثة المؤتمر السلطات السيادية للمجلس الانتقالي، والتي تتعلّق بتمثيل البلاد في الخارج وغير ذلك من الاختصاصات السيادية. ولكنّها (المادة ٣٠) حدّدت اختصاصات المؤتمر الوطني في تشكيل السلطة التنفيذية ورؤساء الهيئات السيادية؛ إذ تضمّنت الفقرة (١) تعيين رئيس الوزراء ومنح الثقة للوزراء بناءً على ترشيح رئيس الوزراء، وذلك إضافةً إلى تعيين رؤساء الهيئات السيادية، كالقيادة العامة للأركان والمخابرات والمصرف المركزي.

ويعدّ اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية المهمة الأساسية للمؤتمر؛ إذ تمثّل عملية إعداد مشروع الدستور محور المرحلة الانتقالية. ويكون اختصاص المؤتمر، بعد صدور الدستور، متمثلًا في إعداد قانون الانتخابات العامة خلال ثلاثين يومًا على أن تُجرى بحدّ أقصى بعد انقضاء ١٨٠ يومًا من صدور قوانين الانتخابات. وتقتصر سلطة المؤتمر على التصديق على نتائج الانتخابات ودعوة السلطة التشريعية الجديدة للانعقاد في مدةٍ لا تزيد على ثلاثين يومًا من إعلان النتائج[٢].

التعديلات الدستورية

شهد الإعلان الدستوري سبعة تعديلات دستورية، ارتبطت كلّها بإعادة توزيع السلطة السياسية ما بين المؤتمر الوطني والهيئة التأسيسية والمفوضية العليا للانتخابات. وقد مرّت التعديلات الخاصة بسلطات المؤتمر الوطني بمرحلتين[٣]:

تعديلات المجلس الانتقالي

أجرى المجلس الانتقالي ثلاثة تعديلات دستورية. وتضمّن التعديل الدستوري الأوّل نَقل اختصاص التصديق على نتائج الانتخابات التشريعية من المؤتمر الوطني إلى المفوضية العليا للانتخابات. في حين أبقى على سلطة المؤتمر في دعوة السلطة التشريعية للانعقاد في مدةٍ لا تزيد على ثلاثين يومًا من تاريخ التصديق على النتائج[٤].

٢ المجلس االوطني الانتقالي المؤقت - ليبيا، **التعديل الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل بعض فقرات المادة (٣٠) من الإعلان الدستوري**، (طرابلس، ٢٠١٢/٣/١٣).

٣ اقتصرت الدراسة على تناول التعديلات الدستورية التي أُجريت خلال فترة انعقاد كلٍّ من المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني، ووفقًا لتعديلات ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ تنتقل السلطة إلى مجلس النواب، وذلك في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤. لكن مع بدء انعقاد مجلس النواب نشب نزاع دستوري بخصوص مدى دستورية انعقاده، وكان نتيجة هذا النزاع صدور قرار الدائرة الدستورية في المحكمة العليا الليبية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بإبطال الفقرة (١١) من تعديلات آذار/مارس ٢٠١٤. ويرى الباحث أنّ ما صدر من تعديلات دستورية منذ ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ يفتقر إلى الحجية القانونية.

٤ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت - ليبيا، **التعديل الأول.**

ثمّ صدر التعديل الثاني في ١٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢، ليمدّد أجل انتخابات المؤتمر الوطني. وأجرى تعديلًا على المادة (٣/٣٠) المتعلقة بالحدّ الأقصى لفترة انتخاب المؤتمر الوطني، بحيث تكون خلال ٢٧٠ يومًا من إعلان التحرير، بعد أن كانت ٢٤٠ يومًا[٥]. وقد جاء هذا التعديل قبل إجراء انتخابات المؤتمر الوطني في ٧ تموز / يوليو ٢٠١٢.

وألغى التعديل الثالث (٦ تموز / يوليو ٢٠١٢) اختصاص المؤتمر الوطني باختيار الهيئة التأسيسية ليكون تشكيلها بالانتخاب المباشر، وتقتصر مهمة المؤتمر على سنّ التشريعات الانتخابية. وهو ما يعدّ من التعديلات المهمة التي ظلّت آثارها على مدى الفترة الانتقالية[٦].

تعديلات المؤتمر الوطني

أصدر المؤتمر الوطني أربعة تعديلات دستورية، وهي:

- **الأغلبية الموصوفة:** صدر التعديل الرابع ليضع قاعدة لإصدار التشريعات المتعلقة بالمناصب والوظائف الحيوية في الدولة؛ إذ ورد في المادة (١) من التعديل، أن يكون التصويت على عددٍ من الموضوعات بأغلبية ١٢٠ صوتًا؛ وذلك بهدف تحقيق الإجماع والتوافق السياسي على التشريعات بمستوياتها المختلفة، وتجنّب انفراد كتلة برلمانية بالسيطرة على السياسة التشريعية[٧].
- **العزل السياسي والإداري:** في التعديل الدستوري الخامس، وضع المؤتمر الوطني معاييرَ لتولّي الوظائف العامة. وهو ما اصطُلح على

٥ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت - ليبيا، **تعديل دستوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٢**، (طرابلس، ٢٠١٢/٠٦/١٠).

٦ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، **تعديل دستوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٢**، (طرابلس، ٢٠١٢/٧/٥).
- أشرف مدبولي، "تعديل الإعلان الدستوري في ليبيا 'انتقاص من صلاحيات البرلمان'"، **بي بي سي**، ٧ تموز/يوليو ٢٠١٢.

٧ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ ميلادية في شأن تعديل التعديل الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠١٢**، (طرابلس: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).
تضمّنت المادة الأولى من التعديل الرابع حصرًا بالموضوعات التي تتطلب أغلبية موصوفة، وتنصّ على تعديل العبارة الأخيرة من الفقرة الخامسة من التعديل الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠١٢ الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ لتكون على النحو التالي: وتصدر التشريعات عن المؤتمر العام بأغلبية مئة وعشرين عضوًا على الأقل في المواضيع التالية:

- إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة .
- إعلان حالة الطوارئ ورفعها .
- إعلان الحرب وإنهائها .
- إقالة رئيس المؤتمر الوطني العام أو أحد نائبيه أو أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام .
- سحب الثقة من الحكومة.
- التصديق على المعاهدات الدولية .
- التشريعات المنظمة لشؤون الإدارة المحلية والانتخابات العامة .
- التشريعات التي ترتب على الخزانة العامة التزامات مالية غير واردة في الميزانية العامة.
- التشريعات التي تضع شروطًا لتولّي المناصب العامة والسيادية .
- كلّ ما يعرّض السلم الأهلي والوحدة الوطنية للخطر .

تسميته بالتحصين الدستوري للعزل السياسي. وتضمّن إجراء تعديل على المادة (٦) إطارًا دستوريًّا لتحصين مبدأ العزل السياسي دستوريًا. وسار التعديل باتّجاه أنّ عزل بعض الأشخاص ومنعهم من تولّي المناصب السيادية والوظائف القيادية في الإدارات العليا للدولة لفترة موقّتة وبمقتضى القانون، لا يمثّلان إخلالًا بحقوق المواطنة والفرص المتساوية التي وردت في الإعلان الدستوري، في حين نصّ التعديل على أن يكون التصويت على قوانين العزل السياسي بالأغلبية العاديّة[٨].

• **تعديلات شباط / فبراير وآذار / مـارس:** تضمّنت تعديلات ٥ شباط / فبراير (التعديل السادس) القبول بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة (المادة ٢/٣٠)[٩]. ولكنّها ربطت إجراء الانتخابات التشريعية (المادة ١١/١) بصدور تقرير من الهيئة التأسيسية عن مدى التقدم في مشروع الدستور. وهنا طرحت خريطة الطريق بديلين؛ يتمثّل البديل **الأوّل** في أن تنتهي الهيئة التأسيسية من إنجاز الدستور خلال المهلة الدستورية، وتكون أولوية التشريعات للإعداد لإصدار الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية دون الدخول في فترة انتقالية جديدة. أمّا البديل **الثاني** فيتمثل في عدم تمكّن الهيئة من إنجاز الدستور، وهنا تستمرّ في مباشرة مهمتها حتى انتهاء مدّتها الدستورية. وهو ما يتطلب الإعداد للدخول في مرحلة انتقالية جديدة[١٠]. ولأجل التعامل مع البديل الثاني، شكّل المؤتمر الوطني لجنة تكون مهمتها إعداد التشريعات اللازمة للمرحلة الانتقالية الجديدة لوضع مقترحات تعديل الإعلان الدستوري، وإعداد مقترحٍ لقانون الانتخابات العامة. وتشكّلت هذه اللجنة بحيث تستوعب الشخصيات العامة والخبراء الدستوريين إلى جانب أعضاء من المؤتمر الوطني[١١].

٨ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الخامس للإعلان الدستوري المؤقت**، (طرابلس، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣).

- وتذهب عزة المقهور إلى أنّ التعديل الخامس يثير الكثير من الإشكالات الدستورية؛ إذ مسّ المبادئ التي تقوم عليها والنظام العام. وهو ما يخلّ بضمانات الحقوق السياسية وتكافؤ الفرص. ولهذا فهو يتعارض مع (م ٧)، والتي تضمن كفالة الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتعارض أيضًا مع المادة ٨ التي تلزم الدولة بضمان تكافؤ الفرص، انظر: عزة كامل المقهور، "قراءة في التعديل الخامس للإعلان الدستوري"، **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٣/٧/٦، على الرابط:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/36270

٩ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السادس**، (طرابلس، ٢٠١٤/٢/٥).

١٠ المرجع نفسه.

١١ تشكّلت "لجنة فبراير" من ١٥ عضوًا. وهم على النحو التالي:

- ٦ أعضاء من داخل المؤتمر الوطني: عبد السلام الصفراني، ومنصف حويل، ومحمد التومي، وصالح يونس، ومحمد سلامة الغرياني، وأحمد لنقي؛ و٩ أعضاء من خارج المؤتمر الوطني: عصام الماوي، ومحمد جربوع، والكوني عبودة، وعبد الوهاب بسيكري، ومنصور ميلاد يونس، وعزة المقهور، ويونس فنوش، ومحمد الحراري، وأحمد القصي، انظر: المؤتمر الوطني العام، **قرار المؤتمر الوطني العام رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل لجنة لإعداد مقترح بتعديل الإعلان الدستوري ومقترح قانون انتخابات عامة**، ٢٠١٤/٢/١١.

• وتضمّن التعديل الدستوري السابع (لجنة فبراير) تكوين سلطة تشريعية (مجلس النواب)، وانتخاب رئيس للدولة. ولكنّه ترك لمجلس النواب حسم طريقة انتخاب رئيس الدولة المؤقت خلال ٤٥ يومًا من انعقاده، ومنحت التعديلات سلطات واسعة لرئيس الدولة؛ إذ شملت تعيين كبار المسؤولين والسفراء، وإعلان حالة الطوارئ، وإقالة رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب. ومنحته المادة (١٣) السلطات المقررة في الإعلان الدستوري[١٢].

• **القسم الدستوري:** في ما يتعلق بإجراءات نقل السلطة، نصّ الإعـلان الدستوري على أنّ رئيس المجلس الانتقالي يـؤدّي بعد انتخابه (المادة ١٨) اليمين القانونية أمام المجلس. وتضمّنت المادة (١٩) القسم الدستوري ليقوم على قاعدة الوفاء لثورة ١٧ فبراير، والإعلان الدستوري الذي يعبّر عنها وما يترتّب عليه من لوائحَ داخلية للمؤسسات السياسية. وتضمَّن القسم الدستوري أيضًا المحافظة على استقلال الدولة ووحدة أراضيها[١٣]. غير أنّ هذا النص أُجريت عليه تعديلات ضمن مقترحات "لجنة فبراير" لتعيد صوغه على نحوٍ غامض تجاه وحدة البلاد وتأخير أولوية ثورة فبراير، وتجنّب الإشارة صراحةً إلى وحدة البلاد والاقتصار على التزام سلامة أراضي الدولة. وهي صيغة تفتح الخيارات أمام طرح الفيدرالية ضمن بدائل شكل الدولة[١٤].

التعديلات الخاصة بالهيئة التأسيسية

اتّجه الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٨/٣ إلى تشكيل هيئة تأسيسية لإعداد مشروع الدستور. وقد تبلور الإطار القانوني للهيئة عبر التعديلات الدستورية المتتالية؛ إذ شهد وضعها القانوني خمسة تعديلات على مدى الفترة الممتدة من آذار / مارس ٢٠١٢ إلى آذار / مارس ٢٠١٤. ولاستكمال الجوانب الشكلية للهيئة، أجرى المجلس

١٢ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السابع**، (طرابلس، ٢٠١٤/٣/١١).

١٣ ونصّ (م١٩) من الإعلان الدستوري الانتقالي على ما يلي: يؤدي أعضاء المجلس الانتقالي المؤقت اليمين القانونية أمام رئيس المجلس بالصيغة التالية: "أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهام عملي بكل أمانة وإخلاص، وأن أظل مخلصًا لأهداف ثورة السابع عشر من فبراير، وأن أحترم الإعلان الدستوري واللوائح الداخلية للمجلس، وأن أرعى مصالح الشعب الليبي رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال ليبيا وأمنها ووحدة أراضيها".

١٤ النص الدستوري للقسم كما جاء في تعديلات لجنة فبراير (م٢): "أقسم بالله العظيم أن أحافظ على الوطن وسلامة أراضيه، وأن أحترم الإعلان الدستوري والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أسعى لتحقيق مبادئ وأهداف ثورة ١٧ فبراير". ويمكن قراءة التعديل في ظل التوجهات السياسية التي انتشرت في المنطقة الشرقية في الفترة الانتقالية؛ فقد جرى تشكيل الإطار السياسي لإقليم برقة، والذي تضمّن المكتب السياسي والكيان التنفيذي والعسكري. وفي موازاة هذا التيار السياسي ظهرت الفيدرالية بوصفها أحد الحلول السياسية للفترة الانتقالية. لكن التوجّه السياسي لكلٍّ منهما يشير إلى وجود خيار الانفصال حلًّا للأزمة السياسية. ومع وصول عددٍ من ذوي التوجهات الفيدرالية إلى مجلس النواب، يمكن تفسير دوافع حذف النص المتعلق بالالتزام الصريح بوحدة البلاد من القسم الدستوري بأنّه يتلاقى مع طرح الفيدرالية أو الانفصال ضمن الحلول السياسية المقترحة.

الانتقالي تعديلين دستوريين؛ فقد حدّد التعديل الدستوري الأوّل تشكيل الهيئة التأسيسية على غرار "لجنة الستين" التي شُكّلت لإعداد دستور استقلال ليبيا عام ١٩٥١ على أن تصدر قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء مضافًا إليها صوت واحد، ومدَّد فترة عملها حتى اعتماد مشروع الدستور من ٦٠ يومًا لتصبح ١٢٠ يومًا[١٥].

وصدر التعديل الثالث في مادتين؛ تضمّنت المادة (١) إجراء تعديل على طريقة تشكيل الهيئة التأسيسية، والتي وردت في الفقرة ٢ من البند ٦ من التعديل الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠١٢، بحيث تتشكّل الهيئة عن طريق الاقتراع الحر المباشر من دون ترشيح أعضاء المؤتمر وتحديد حصة وجوبية لتمثيل مكوّنات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية واللغوية، وهي: الأمازيغ، والتبو، والطوارق. وذلك على أن تكون مهمة المؤتمر الوطني محدَّدة في وضع معايير الانتخابات وضوابطها[١٦]. ووفقًا للتعديل الدستوري السادس، تطوَّر وضع الهيئة التأسيسية بحيث تمتعت باختصاصات إضافية وجرى تعريفها بوصفها "هيئة مستقلة استقلالًا تامًا عن المؤتمر الوطني العام، وصارت صاحبة الاختصاص الأصيل في صوغ مشروع الدستور[١٧]. غير أنّه ورد استثناء يتمثّل في أنّ الهيئة، بعد شهرين من أول انعقاد لها في آذار / مارس ٢٠١٤، تقوم بعرض مدى تقدّمها في صوغ مشروع الدستور على المؤتمر؛ وذلك وفقًا لنص الفقرة (المادة ١٢/٣٠). وقد ورد هذا الاستثناء على سبيل الإلزام كونه يتعلق بتقرير مسار الفترة الانتقالية التي لا تتجاوز ١٨ شهرًا، ولا يجوز مدّها سوى باستفتاء شعبي[١٨].

اتجاهات التعديلات الدستورية

تكشف التعديلات الخصائص الأساسية للإعلان الدستوري في ظلّ التغيرات التي طرأت عليه. وتوضح الأبعاد الداخلية في بنيته بوصفه نصًّا دستوريًا، وخصوصًا ما يتعلق بتماسكه وقدرته على التكيّف مع تغيرات البيئة السياسية.

١٥ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت - ليبيا، **التعديل الدستوري رقم (١)**؛ عزة كامل المقهور، "الهيئة التأسيسية لوضع دستور ليبيا المقبل 'هيئة الستين: أفكار وآمال'"، **شؤون ليبية، ٢٠١٢/١١/٢٩**، على الرابط:
http://goo.gl/OK1LHl

١٦ المجلس الانتقالي المؤقت، **التعديل الدستوري رقم (٣)**.

١٧ المؤتمر الوطني العام، **بيان المؤتمر الوطني العام بشأن الحراك الديمقراطي ومتطلبات المرحلة**، ٢٠١٤/٢/٩.

١٨ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السادس**.

تقليص صلاحيات المؤتمر الوطني

خفضت التعديلات صلاحيات المؤتمر الوطني في إعداد مشروع الدستور. وهو ما يعدّ تخلّيًا عن جوهر خطة الانتقال الدستوري، وإلغاء الوظيفة الأساسية للمؤتمر وتقليصها لتقتصر فقط على وضع الضوابط والمعايير اللازمة لانتخاب أعضاء لجنة الدستور وصوغ قانون انتخابها[١٩].

وهناك اتّجاه يذهب إلى تفسير تعديل ٥ تموز / يوليو ٢٠١٢ بأنّه جاء في سياق حملة لمقاطعة انتخابات المؤتمر وظهور مطالب بتمديد فترة الانتخابات للاستعداد للمشاركة فيها[٢٠]. وكان من اللافت سعي المجلس الانتقالي لنشر التعديل الثالث (المادة ٢) في وسائل الإعلام المختلفة. وهو ما يشير إلى سرعة نشره دون انتظار توثيقه في الوثائق الرسمية. وتبدو دلالة تعمّد نشره في وسائل الإعلام بوصفه وثيقة دستورية في أنّه يؤكّد جانبين هما: سرعة إخبار الجماهير بقَصر اختصاص المؤتمر على الإعداد لانتخابات الهيئة التأسيسية وليس اختيار أعضائها، وتأكيد العمل بالتعديل من تاريخ صدوره، قبل حلول عطلة يوم الجمعة (٦ تموز / يوليو)[٢١]، إذ يأتي هذا التعديل قبل إجراء انتخابات المؤتمر. ويمكن النظر إلى هذا التعديل (تعديل اللحظة الأخيرة) من وجهة أنّه لا يستبق تكوين السلطة الجديدة فقط، ولكنّه يسحب أيضًا اختصاصاتها الأصيلة في خريطة مشروع الدستور[٢٢].

البعد الزمني

من حيث البعد الزمني، يمكن النظر إلى التعديلات الدستورية من زاويتَي مدى تقاربها وتتابعها زمنيًا. وهنا جاءت تعديلات المجلس الانتقالي على فترات متقاربة؛ إذ جرَت في ١٣ آذار / مـارس و١٠ حزيران / يونيو و٥ تموز / يوليو ٢٠١٢. وكانت تعديلات المؤتمر في آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر من عام ٢٠١٢، ثم في شباط / فبراير وآذار / مارس ٢٠١٤. وهي فترة زمنية شديدة التقارب، بصورةٍ تعكس سيولة إجراء التعديل الدستوري.

حدث تغيّر في تحديد الأجل الزمني أيضًا؛ فبينما كان الاتجاه في النصوص الدستورية أن يمنح المؤسسات أجلًا دستوريًا للانتهاء من

١٩ مدبولي.

٢٠ المقهور، "الهيئة التأسيسية...".

٢١ المجلس الانتقالي المؤقت، **التعديل الدستوري رقم (٣)**.

٢٢ مدبولي.
- أعلن المجلس الانتقالي مساء الخميس ٥ تموز/يوليو ٢٠١٢ أنّ أعضاء الهيئة التأسيسية سيجري انتخابهم انتخابًا مباشرًا من الشعب، ولن يختارهم أعضاء البرلمان كما كان مقررًا .

التشريعات لا يقلّ عن ثلاثين يومًا، وقد استمر العمل بهذه القاعدة حتى التعديل السادس، ولكن مع وضع إجراءات التعديل السابع، ذهبت مقترحات "لجنة فبراير" لخفض مدى الأجل الدستوري؛ بحيث يقوم "المؤتمر الوطني" بإعداد قانون الانتخابات خلال أسبوعين من تاريخ إقرار التعديلات. وتُجرى الانتخابات خلال مدةٍ مماثلة من تاريخ صدوره[٢٣].

مرونة الإعلان الدستوري

تكشف طريقة التعديلات عن مرونة الإعلان الدستوري في الاستجابة لطلبات التعديل؛ فهو يرقى إلى مستوى الدساتير المستقرة، ولم يصدر وفقًا لإجراءات صدور الدستور. وترجع كثرة التعديلات إلى تشتّت تركيبة المؤسسات السياسية وغموض الإجراءات وتفاقم الأزمات بين الأحزاب المكوّنة للمؤتمر الوطني، وهي تعدّ نتاجًا طبيعيًا لغياب المؤسسات المستقرة[٢٤].

وتكررت هذه الحالة مع إصدار التعديل السابع؛ إذ جرت الموافقة عليه دون اتّباع إجراءات التصويت بحسب اللائحة الداخلية. وهو تعديل يتماثل في أهميته مع التعديل الثالث؛ فبينما رسّخ التعديل الثالث فكرة صراع المؤسسات حول الوظائف الدستورية، فإنّ التعديل السابع أطاح المرحلة الانتقالية ودشّن مرحلة مزدوجة الصراع؛ السلمي والمسلّح.

تعدد مراحل إعداد الدستور

ترتّب على تعديلات المجلس الانتقالي إجراء عملية إعداد مشروع الدستور على مرحلتين بعد أن كانت على مرحلة واحدة؛ فوفقًا للتعديلات يقوم المؤتمر بإعداد التشريعات اللازمة لتشكيل الهيئة التأسيسية، ثم تبدأ الهيئة عملها بعد التصديق على نتائج الانتخابات، وذلك بعد أن كان المؤتمر يمثّل محور صوغ الدستور. وليست المعضلة هنا في تعدّد المؤسسات المعنيّة بالدستور وتعدد المراحل، ولكنّها تكمن في وجود مؤسستين منتخبتين، تتمتع كلٌّ منهما باختصاصات مستقلة ومنفصلة عن الأخرى.

ومن جانبٍ آخر، تتّضح التعقيدات في التعديلات الدستورية الخاصة بالهيئة التأسيسية؛ فقد أبقى التعديل الثالث على الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور على الرغم من النصّ على انتخاب الهيئة انتخابًا مباشرًا. وهنا صارت عملية الدستور موزَّعة بين ثلاث مراحل هي: إعداد قوانين الانتخاب، وانعقاد هيئة الناخبين لاختيار أعضاء الهيئة، ثم انعقاد هيئة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور. وبالنظر إلى الترتيبات المصاحبة لهذه المراحل يمكن وصف عملية إعداد الدستور بأنّها عملية شديدة التعقيد[٢٥].

نقص حجية القانون

من الملاحظ أنّ صدور الكثير من التشريعات جاء تحت الضغوط السياسية؛ فقد اتّجه المؤتمر إلى سنّ تشريعات تحت ضغوط سياسية كان منها قانون العزل السياسي والتعديلات الدستورية في ٢٠١٤، وتفعيل العمل بقانون الانتخابات التشريعية في أيار / مايو ٢٠١٤ دون انتظار تقرير الهيئة. وتنوّعت الضغوط السياسية ما بين انقسامات حزبية واستقالات، وتهديدات المسلّحين للمؤتمر وأعضائه. وبلغت الانقسامات ذروتها بعد اجتماع عددٍ من الأعضاء في مدينة البيضاء. وقدّم سبعة أعضاء استقالاتهم خلال الفترة الواقعة بين آذار / مارس وأيار / مايو ٢٠١٤[٢٦].

وهناك تفسير لـ"خريطة طريق المؤتمر" (تعديلات شباط / فبراير – آذار / مارس)، يذهب إلى أنّ ربط المسار الانتقالي بإرادة الهيئة التأسيسية وتقرير مدى إمكانية إنجاز مهمتها في الأجل الدستوري أو بعدم تمكّنها من صوغ الدستور خلال ١٢٠ يومًا ينتهي في ٢٤ آب / أغسطس ٢٠١٤. ومع أنّ هذا التوجّه يضفي مرونةً على السياسات الانتقالية، فإنّه في الوقت ذاته يوقف الانتهاء من المرحلة الانتقالية على إرادة الهيئة التأسيسية على الرغم من غموض طريقة محاسبتها أو تقييم وضعها الدستوري، ما يزيد من تداخل العوامل السياسية.

وفي ظل هذه الظروف، وعلى الرغم من انقضاء شهر أيار / مايو ٢٠١٤ لم تقدّم الهيئة تقريرًا يوضح مدى تقدّمها في إعداد مشروع الدستور التزامًا بالخطوة الدستورية الأولى (فقرة ١٢). ولم يوضح الإعلان الدستوري طريقة مراجعة هذه المخالفة وكيفية التصرف

---

٢٣ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السابع - تعديلات لجنة فبراير م ١ وم ٢**، (طرابلس، ٢٠١٤/٣/١١).

٢٤ المقهور، "قراءة في التعديل الدستوري الخامس... ".

٢٥ ترى عزة المقهور أنّ التعديل الثالث يعبّر عن مزايدة قانونية يمكن إلغاؤها بتعديل دستوري آخر وفقًا للصلاحيات المنقولة للمؤتمر الوطني اعتمادًا على شرعية الانتخاب. وتخلص إلى أنّه بماثل الإعلان الدستوري المكمّل الذي صدر في مصر في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢، وذلك من وجهة وضع قيود على السلطة الجديدة وحرمانها من الصلاحيات السيادية. ويرى الباحث أنّ دوافع تعديل المجلس الانتقالي تمثّلت في القلق من وصول الإسلاميين في تونس ومصر، وأنّ حصر سلطة المؤتمر في ترتيب إجراءات تكوين الهيئة التأسيسية يضمن إبعاد الإسلاميين عن التأثير في مشروع الدستور، انظر: "تعديل الإعلان الدستوري في ليبيا 'انتقاص...'".

٢٦ **بيان ٣٧ عضوا من المؤتمر الوطني العام يعلنون تأييدهم لمعركة الكرامة**، (البيضاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤).

تجاه الهيئة التأسيسية في حالة إخلالها؛ فقد سكت الإعلان الدستوري عن كيفية التصرف في حالة عدم انتهاء الهيئة التأسيسية من الدستور في الآجال المحددة دستوريًا، سوى الحديث عن تمديد الفترة الانتقالية بالاستفتاء الشعبي. وهي حالة كاشفة عن فقدان حجية الإطار الدستوري وتفكّك قوّته الإلزامية، ما وضع المؤتمر الوطني أمام خيار المضيّ نحو انتخابات تشريعية بوصفها حلًّا أخيرًا للأزمة السياسية.

ومن الواضح أنّ التوجهات العامة تشير إلى أنّ التعديلات الدستورية أسهمت في وضع تعقيدات أدّت إلى إطالة المرحلة الانتقالية؛ إذ اتّجهت لإعادة صوغ وظائف المؤسسات الانتقالية، بطريقة غيّرت وظائفها ومهامّها، ما أدّى إلى وجود حالة من السلطات المجزّأة. ولعلّ الاتجاه العام للتعديلات التي أجراها المجلس الانتقالي سار نحو احتواء المؤتمر الوطني وإبعاده عن عملية إعداد مشروع الدستور.

دور الفواعل في السياسة الانتقالية

يعدّ تناول توجّهات الفواعل في السياسة الليبية قضايا الفترة الانتقالية من العوامل الرئيسة التي تفسر أبعاد الخلاف بشأن الإطار الدستوري. وهنا تبدو أهمية تناول تصوراتها بخصوص الدستور ومسار الفترة الانتقالية؛ وذلك منذ تشكيل المجلس الانتقالي، وخصوصًا ما يتعلق منها بسلوك المؤسسات السياسية أو مواقف الأحزاب السياسية والكيانات القبلية وتوجهاتها. وهي عوامل شكّلت الجدل السياسي بشأن الإطار الدستوري، والذي اتّخذ اتجاهًا متصاعدًا مع اقتراب موعد انتخابات تموز / يوليو ٢٠١٢ وعدم حصول حزب أو كيان سياسي على الأغلبية المطلقة، والتراجع الواضح في تمثيل الأحزاب انتخابات حزيران / يونيو ٢٠١٤.

المؤسسات السياسية

المجلس الانتقالي

بدأ تشكّل النخبة السياسية للمجلس الانتقالي مع بداية إرهاصات ثورة ١٧ فبراير؛ فقد اتّجه محمود جبريل إلى تكوين الإطار السياسي للثورة، وبلور تقديره السياسي على أنّ ما يحدث في ليبيا يعدّ مقلقًا وغامض الدوافع، ما يتطلب اتخاذ تدابير للتحوّط ضدّ حدوث فراغٍ في السلطة. ولهذا الغرض تولّى تكوين مجموعة قيادية لتقوم بمهام سياسية واتصالية مع العالم الخارجي. وهي تتكوّن من علي العيساوي وإبراهيم الدباشي ومصطفى عبد الجليل (وزير العدل)؛ بحيث تشكّل هذه المجموعة بوصفها الكيان الأوّلي للثورة، وتكون بمنزلة "جسم يكون هو عنوان الثورة"، ويمكنه ملء الفراغ بعد سقوط القذافي، وترتيب التواصل مع حكومات البلدان الأخرى للحصول على الاعتراف الدولي بها بوصفها مركزًا قياديًا للثورة[٢٧].

وبدأ تشكيل المجلس الانتقالي من ٣٣ عضوًا يمثّلون المدن والبلدات الليبية، إضافةً إلى عضوية نوعية تمثّل الشؤون السياسية والاقتصادية والقانونية وفئة الشباب والنساء والسجناء السياسيين والشؤون العسكرية. لكن حدثت زيادة في عدد الأعضاء لزيادة المناطق تحت سيطرة المجلس دون معرفة العدد الرسمي للأعضاء وقت التصويت، والتي يجري على أساسها احتساب أغلبية الثلثين. وهناك جدل بأنّ البيانات الرسمية تظلّ الجهة الوحيدة التي تعرف حجم العضوية الحقيقية للمجلس؛ ففي جلسة مناقشة الحقوق السياسية لمزدوجي الجنسية، بلغ عدد المشاركين في التصويت ٤٠ عضوًا. وهنا تبدو مشكلات تتعلق بكيفية احتساب أغلبية الثلثين اللازمة لإصدار التعديلات الدستورية[٢٨].

وأوضح رئيس المجلس الانتقالي أنّ معيار تشكيل الحكومة الموقّتة (المكتب التنفيذي) يقوم على أساس الكفاءة وليس الحصص الجهوية والقبلية أو أسبقية النضال ضدّ معمر القذافي. وجاءت هذه التصريحات في سياق الردّ على طلب "اتحاد ثوار مصراتة" باختيار

---

٢٧ "محمود جبريل، حوار مع غسان شربل: فوجئنا باعتراف ساركوزي بنا وكانت لموقفه أسباب سياسية وشخصية قطر دعمتنا لكن عبر خطين متوازيين وحليفها الأول كان تيار الإسلام السياسي(١)"، **الحياة**، ٢٠١٤/٢/٨.

- وذكر محمود جبريل أنّه استمر في عمله مع نظام القذافي على الرغم من استقالته من الحكومة الليبية في آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث وقّع عقدًا استشاريًا يلزمه بمراجعة أعمال "المجلس الانتقالي للتطوير الاقتصادي". وهي مهمة يتطلب إنجازها الحضور إلى ليبيا أسبوعًا كلّ شهر. ورأى جبريل أنّ هذا التعاقد بمنزلة تسوية سياسية للموافقة على الاستقالة. ولكنّه رفض تجديد العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويذكر جبريل أيضًا أنّه أعدّ تصورًا لإدارة الأزمة وأرسله إلى علي العيساوي في الهند الذي حوّله بدوره إلى أخيه في بنغازي عبر البريد الإلكتروني لينقله إلى مصطفى عبد الجليل في مدينة البيضاء، حيث لا توجد وسيلة اتصال إلكترونية. ووفقًا لهذا التصوّر تشكّل المركز القيادي لثورة فبراير من هذه المجموعة التي لاقت اعترافًا دوليًا سريعًا. وهناك بعض المصادر التي تضيف إليهم علي الترهوني (نائب رئيس المكتب التنفيذي ومسؤول شؤون النفط في المجلس الانتقالي)، ثم أصبح رئيسًا للهيئة التأسيسية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٨ "ليبيا: عبد الرحيم الكيب رئيسا للمكتب التنفيذي...".

- تقدّم محمود جبريل بمقترح للمجلس الانتقالي يتضمن توسيع عضويته ليصل إلى ١٢٠ عضوًا، بما يقتضي إعادة تشكيله مرةً أخرى، ويقوم باختيار لجنة لوضع مسودة الدستور ويجري الاستفتاء عليها. ويهدف المقترح للوصول إلى انتخابات تشريعية في مدةٍ لا تتجاوز ثمانية أشهر. وهي فترة أقلّ من الفترة التي يتضمّنها الإعلان الدستوري، وهو ما يتطلب إجراء تعديل دستوري. وعلى الرغم من أهمية هذا المقترح في تقليص الفترة الانتقالية، فإنّ عدم الأخذ به يرجع إلى تباين المواقف السياسية داخل المجلس الانتقالي والتركيز على إعادة تشكيل المكتب التنفيذي؛ "حوار محمود جبريل: خارطة طريق ومشاركة رموز النظام السابق"، قناة **ليبيا الأحرار**، ٢٠١١/٨/٣١، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=pS9TRoU5dEk

- مؤتمر صحفي للدكتور محمود جبريل، قناة **ليبيا الأحرار**، ٢٠١١/١٠/٣٠.

عبد الرحمن السويحلي رئيسًا للمكتب، وهناك مطالب أخرى بمنح الجنوب الليبي حصة في الحكومة الجديدة حتى تتجاوز البلاد مرحلة التهميش. لكنه لم يوضح معيار الكفاءة سوى إشارته إلى إمكانية اختيار أعضاء من المجلس الانتقالي وزراء في الحكومة الجديدة[٢٩].

ولم يستطع المجلس الانتقالي إعادة تشكيل المكتب التنفيذي برئاسة جبريل بسبب الخلاف حول سياساته، ما دفع باتجاه فتح باب الترشيح للمنصب. وبعد تنافس تسعة مرشحين، جرى انتخاب عبد الرحيم الكيب لرئاسة المكتب التنفيذي في نهاية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وذلك بعد استقالة محمود جبريل نتيجة تصاعد الانتقادات لسياساته. وكان أبرز المرشحين للمنصب إلى جانب عبد الرحيم الكيب، كلٌّ من علي الترهوني، وعبد الحفيظ غوقة، نائب رئيس المجلس الانتقالي والناطق الرسمي. وضمّت القائمة أيضًا علي زيدان، والدكتور مصطفى الهوني، والدكتور مصطفى الرجباني، وناصر المانع، وعمر الناكوع، ومحمود فطيس[٣٠].

وتوضح الترتيبات السياسية خلال فترة المجلس الانتقالي، آذار / مارس ٢٠١١ وحتى تموز / يوليو ٢٠١٢، أنّ النخبة الليبرالية شغلت المناصب الرئيسة للكيانات السياسية التي نشأت في ظل أحداث الثورة؛ فكما تولّى مصطفى عبد الجليل رئاسة المجلس، شغل جبريل رئاسة المكتب التنفيذي حتى نهاية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وكلاهما ارتبط بنظام القذافي حتى وقتٍ قريب من اندلاع أحداث شباط / فبراير، وتبنّى الدعوة لعودة الثوار إلى مناطقهم وإعادة تأهيل أجهزة الدولة بتركيبتها القائمة[٣١].

ويعدّ التصويت على التعديل الثالث من الإشكالات التي اعترت البناء الدستوري؛ فمن جهة ثار جدل بخصوص توافر أغلبية الثلثين وفقًا للمادة (٣٦) ليس فقط بسبب نقص الحضور عن الأغلبية المطلوبة وعدم تمثيل بعض المناطق في المجلس الانتقالي، ولكن بسبب لجوء رئيس المجلس لتبرير التعديل على أنّه جاء استجابةً "لطلب مجموعة كبيرة من المواطنين الليبيين. وهو المطلب الذي نقلته لجان الوفاق الوطني التي طافت ليبيا ومنظمات المجتمع المدني"[٣٢].

اتجاهات التصويت في المؤتمر الوطني

كشفت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني عن توزيع مقاعد القوائم الحزبية؛ بحيث حصلت قائمة "تحالف القوى الوطنية" على ٣٩ مقعدًا، بينما حصلت قوائم الأحزاب الإسلامية على مقاعد في كلّ الدوائر الانتخابية بلغ عددها ٣٠ مقعدًا، منها ١٧ مقعدًا لحزب "العدالة والبناء". وفي التنافس الفردي، حصل "التحالف الوطني" على ٤٦ مقعدًا و"العدالة والبناء" على ١٩ مقعدًا. وبهذا تتوزع الكتل البرلمانية ليحصل "التحالف" على ٨٥ مقعدًا و"العدالة والبناء" ليكونا أكبر كتلتين حزبيتين؛ ٨٥ عضوًا و٣٦ عضوًا على الترتيب. وتكشف هذه النتائج عن انقسام المؤتمر بين الإسلاميين والليبراليين.

الجدول (١): نتائج إجمالية لانتخابات المؤتمر الوطني العام.

	القوائم	الفردي	المجموع	التوجه السياسي
تحالف القوى الوطنية	٣٩	٤٦	٨٥	ليبرالي
العدالة والبناء	١٧	١٩	٣٦	إسلامي
أحزاب إسلامية	١٣		١٣	إسلامي
أحزاب أخرى	١١		١١	متنوعة
مستقلون إسلاميون	-	٤٦	٤٦	إسلامي
مستقلون	-	٩	٩	-
المجموع	٨٠	١٢٠	٢٠٠	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مصادر متنوعة أهمّها "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات"، وموقع حزب "العدالة والبناء"، وموقع "تحالف القوى الوطنية".

ومهّدت نتائج الانتخابات لإعادة تشكيل التحالفات السياسية داخل المؤتمر؛ فإلى جانب كتلة "العدالة والبناء"، أسّس عبد الوهاب القايد كتلة "الوفاء لدماء الشهداء" لتشكّل أهمّ كتلة داخل المؤتمر؛ إذ وصل عدد أعضائها في بعض المراحل إلى ٦٠ عضوًا ينحدر أغلبهم

٢٩ تقرير إخباري: المجلس الانتقالي الليبي يعلن حكومته الأسبوع المقبل على أساس الكفاءة لا النضال، صحيفة **الشعب اليومية**، ٢٠١١/٩/٢٥، على الرابط:
http://arabic.people.com.cn/31662/7604036.html

٣٠ "ليبيا: عبد الرحيم الكيب رئيسا للمكتب التنفيذي ...".

٣١ ويشير عبد السلام جلود إلى أنّ القذافي طلب منه تسلّم "رئاسة ليبيا" أثناء الثورة، بحيث أنّ وجود جلود في المشهد السياسي سوف يمنع سقوط النظام نظرًا للقبول الشعبي الذي يحظى به بين الشعب الليبي. وإذا ما حاولنا تطوير البدائل السياسية، يلاحظ أنّ التطورات التي حدثت منذ بدايات الثورة وحتى الوقت الراهن تتماثل مع المقترح الذي ذكره جلود وخصوصًا ما يتعلق بوجود تصورات للتعامل مع مسار "الثورة"، انظر: حوار عبد السلام جلود، **الأهرام العربي**، ٢٠١٣/١٢/٩.

٣٢ مدبولي، "تعديل الإعلان الدستوري...".
- وكان من اللافت أنّ المبادرة التي تبنّاها مصطفى عبد الجليل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ جاءت تحت اسم "مبادرة مجموعة الوفاق الوطني، وكانت تدور حول إنهاء مرحلة المؤتمر الوطني والإعداد لمرحلة جديدة تقترب من نظام حكم مركزي، وهي كانت مقدمة لإعلان عبد الجليل انضمامه لـ"عملية الكرامة" في مرحلة لاحقة.

من "الجماعة الإسلامية المقاتلة". ولكنّهم اكتسبوا عضوية المؤتمر من خلال قوائم الأحزاب الإسلامية أو الترشيح بوصفهم مستقلين. ونشأت أيضًا كتلة "يا بلادي" في ١٢ آذار / مارس ٢٠١٣، وتضمّ ٤٥ عضوًا ينتمون إلى التيار الليبرالي[٣٣]. وتشكّلت هذه الكتلة خصمًا من كتلة "التحالف الوطني".

وتعدّ اتجاهات التصويت في المؤتمر الوطني كاشفة عن تركيبة القوى السياسية المؤثّرة في صنع السياسة التشريعية. وفي التنافس على رئاسة المؤتمر، فاز محمد المقريف رئيس حزب "الجبهة الوطنية" (٣ مقاعد) بحصوله على ١١٣ صوتًا مقابل ٨٥ صوتًا حصل عليها علي زيدان من مجموع ١٩٨ عضوًا في المؤتمر الوطني. وبعد استقالة المقريف، فاز نوري أبو سهمين بـ ٩٦ صوتًا في مقابل ٨٠ صوتًا للشريف الوافي مرشح التحالف. وامتنع ٨ أعضاء عن التصويت[٣٤].

وفي انتخاب رئيس الوزراء، انتهت عملية التصويت لاختيار رئيس الحكومة إلى تنافسٍ بين مرشّحَين هما؛ علي زيدان الذي استقال من عضوية المؤتمر، ومحمد الحراري الذي شغل منصب وزير الحكم المحلي في حكومة عبد الرحيم الكيب. وفاز علي زيدان بفارق ٨ أصوات وحصل على ٩٣ صوتًا، بينما حصل الحراري على ٨٥ صوتًا[٣٥].

وفي التصويت على قانون معايير تولّي الوظائف العامة (العزل السياسي) في ٥ أيار / مايو ٢٠١٣ جرَت الموافقة عليه بأغلبية ١٥٧ صوتًا وأجيزت تعديلات شباط / فبراير بأغلبية ١٤٦ صوتًا. وفي التصويت على سحب الثقة من حكومة علي زيدان، كانت نتائج التصويت بعد ثلاث محاولات لسحب الثقة ٩٤ صوتًا و١٠٧ أصوات و١١٣ صوتًا على الترتيب خلال الفترة الواقعة بين ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣ وشباط / فبراير ٢٠١٤. ثم تمكّن المؤتمر الوطني من إقالته في ١١ آذار / مارس ٢٠١٤ بأغلبية ١٢٤ صوتًا. وهي أغلبية تتجاوز العدد المطلوب (١٢٠ صوتًا)، بحسب التعديل الدستوري الرابع في شأن إقالة رئيس الوزراء.

وعكست هذه النتائج مدى تلاقي المواقف السياسية لكلٍّ من كتلة "الوفاء لدماء الشهداء" (٦٠ عضوًا) وكتلة "العدالة والبناء" (٣٣ عضوًا) وبعض المستقلين. وهو تكتل نيابي تمكّن من الحصول على أغلبية الأصوات في العديد من التشريعات. لكن تكشف هذه النتائج عن عدم اتساق دور "تحالف القوى الوطنية" داخل المؤتمر الوطني مع كونه أكبر كتلة نيابية (٨٦ عضوًا)، واتساع شرعيته الشعبية بحصوله على نصف أصوات الناخبين؛ فقد بدا أداؤه التشريعي أقلّ بكثير من تمثيله في المؤتمر. وهو ما يعني أنّ "التحالف" لم يتمكّن من توجيه السلوك التصويتي لأعضائه، فإنّه باستثناء حصوله على منصب رئاسة الوزراء (علي زيدان)، لم يستطع تمرير مقترحاته عبر المؤتمر. ويرجع ذلك للانقسامات الداخلية في التحالف وظهور كتل برلمانية جديدة تنتمي للتيار الليبرالي.

الكيانات السياسية والجهوية

تتناول هذه الجزئية توجهات الكيانات السياسية والجهوية إزاء الإطار الدستوري، وخصوصًا ما يتعلق منها بالتصورات حول مسار الفترة الانتقالية ومواقفها من المؤتمر الوطني. ويقتصر التناول على الأطراف التي ساهمت في طرح تصوّراتها السياسية، وكانت الأكثر تأثيرًا في طرح بدائل المسار الانتقالي.

تحالف القوى الوطنية[٣٦]

بدأ موقف "تحالف القوى الوطنية" تجاه التعديلات الدستورية في التبلور بعد إقرار المؤتمر الوطني التحصين الدستوري للعزل السياسي في ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣، حيث طرح مبادرة في ١٢ نيسان / أبريل ٢٠١٣، تقوم فلسفتها على انتهاء حقبة المؤتمر، وأنّ صعوبة الوصول إلى الدستور تتطلب إعداد دستور مؤقت يعتمد على دستور ١٩٥١ وتعديلاته في ١٩٦٣ لتجنّب دخول البلاد في أزمة سياسية.

---

٣٣ "أعضاء مستقلون يشكّلون كتلة جديدة في المؤتمر الوطني العام"، **الوطن الليبية**، ٢٠١٣/٣/١٢، على الرابط:
http://www.alwatanlibya.com/more-26960-1-%7Bclean_title%7D

٣٤ المقهور، "قراءة في التعديل الدستوري الخامس...".
- "إعلان فوز بوسهمين برئاسة المؤتمر الوطني العام"، ٢٠١٣/٦/٢٥، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=F9u44xRYh2k
- شهدت الجولة الأولى للتصويت على منصب رئيس المؤتمر الوطني تقدّم علي زيدان مرشح "التحالف" على منافسيه بحصوله على ٨٠ صوتًا، وتلاه رئيس حزب "الجبهة الوطنية" محمد المقريف الذي حصل على ٥٦ صوتًا، في حين حاز المركز الثالث رئيس حزب "الاتحاد من أجل الوطن" عبد الرحمن السويحلي بـ٥٣ صوتا، بينما حصل كلّ من جمعة الطيف على ٨ أصوات وسليمان زوبي على صوتين. وتعكس هذه النتيجة وجود اتجاه لتبلور كتل سياسية لمواجهة كتلة التحالف الوطني، وأنّ من الواضح تقارب مواقف الإسلاميين تجاه دعم المقريف والسويحلي على الرغم من أنّ عدد أعضاء كلٍّ من حزبيهما، "الجبهة الوطنية" و"الاتحاد من أجل الوطن"، ثلاثة أعضاء.

٣٥ "زيدان يفوز على الحراري بتحصّله على ٩٣ صوتا"، **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٢/١٠/١٥، على الرابط:
http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/26985

٣٦ نشأ تحالف القوى الوطنية في سياق انعقاد "ملتقى القوى الوطنية" في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢، حيث جرى الإعلان عن ميثاق التحالف، والذي ينصّ على عدة مبادئ وأهداف ويضمّ لوائح تنظيمية لهذا الكيان، والذي وقّعه في ذلك اليوم عدد من الأحزاب الحديثة النشأة وعدد من الشخصيات الوطنية البارزة ومؤسسات المجتمع المدني؛ بحيث صار الكيان السياسي الجديد تحالفًا بين عددٍ من الأحزاب الصغيرة الحديثة النشأة، ويطرح التحالف رؤيته على أساس "الليبرالية". ويرى أنّ الدولة المدنية الديمقراطية هي الإطار السياسي الملائم لليبيا.

وقد جرى تأكيد تجاوز مرحلة المؤتمر الوطني في العديد من المبادرات التي تقدَّم بها التحالف في الفترة اللاحقة، حيث بدأ في الترتيب لمقترح شامل لوضع تعديلات دستورية واسعة. وفي هذا الاتجاه، بدأ الإعداد لمبادرة "تنظيم الحوار الوطني" في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣. وقامت فكرتها على جمع تصوّرات كلّ الأطراف السياسية للخروج بتصوّرٍ مشترك تجاه المرحلة الانتقالية[٣٧].

> بلور "التحالف الوطني" المناقشات في مبادرة "الإنقاذ الوطني" التي صدرت في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣. وتتّسم مقترحات التحالف بأنّها وضعت تصورًا لمرحلة انتقالية جديدة

لقد بلور "التحالف الوطني" المناقشات في مبادرة "الإنقاذ الوطني" التي صدرت في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣. وتتّسم مقترحات التحالف بأنّها وضعت تصورًا لمرحلة انتقالية جديدة؛ إذ استندت على فكرة محورية، وهي نقل سلطة المؤتمر لـ"الهيئة التأسيسية"، وتشكيل المجلس الرئاسي من ممثّل الهيئة رئيسًا وعضوية رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا. وتكون مهمته تشكيل حكومة مصغّرة كحكومة تسيير أعمال ومراجعة قانون العزل السياسي[٣٨].

وفي ٤ شباط / فبراير ٢٠١٤، عقد التحالف الوطني مؤتمرًا صحفيًا لأجل وضع خريطة الطريق لمرحلة انتقالية جديدة بالتوافق بين الأطراف السياسية. ورأى أنّ قرارات تمديد فترة المؤتمر حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ تحتاج إلى استفتاء شعبي. لكنّه خلص إلى عدّ المؤتمر منعدمًا بعد ٧ شباط / فبراير ٢٠١٤ وعدم اعترافه بخريطة الطريق الصادرة عنه على الرغم من حصولها على ١٤٦ صوتًا[٣٩]. وفي هذا السياق، يمكن رصد السلوك السياسي للتحالف الوطني من وجهتين، هما كما يلي:

مرّت مواقف التحالف الوطني تجاه السياسة التشريعية للمؤتمر الوطني بمرحلتين؛ استمرت الأولى حتى نيسان / أبريل ٢٠١٣ وكان يسعى خلالها للتأثير من داخل المؤتمر. في حين بدأت المرحلة الثانية عقب إقرار التعديل الدستوري الخامس والمتعلق بتحصين العزل السياسي في ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣. واتجه التحالف نحو بدء مرحلة انتقالية ثالثة بوصفها حلًا أخيرًا للأزمة.

على الرغم من التلاقي بين التعديل السادس ومبادرات التحالف، ظلّت مسألة العزل السياسي تمثّل عاملًا أساسيًا في المواقف السياسية للتحالف الوطني؛ إذ استمر في المطالبة بمراجعة القانون، لكنّه واجه اعتراضًا من جانب كتلة "الوفاء لأجل الشهداء". وفي هذا السياق لقيت مساندةً وتأييدًا من "غرفة ثوار ليبيا"، ليس بوصفها جهازًا أمنيًا، ولكنّها تتحرّك بوصفها طرفًا في الأزمة السياسية.

ملتقى القبائل في الزنتان

اجتمع أعيان عدد من القبائل وممثلي المدن في المنطقة الغربية في مدينة الزنتان في ٦ تموز / يوليو ٢٠١٣، لوضع تصوّرهم بخصوص مسار المرحلة الانتقالية. وصدر البيان الختامي متضمنًا تأكيد شرعية ثورة فبراير بوصفها امتدادًا تاريخيًا للنضال ضد الاستبداد. وأشار إلى أهمية التزام الإطار الدستوري للفترة الانتقالية وعدم إطالتها حتى لا تدخل البلاد في فوضى سياسية تعرّضها للانقسام؛ فقد رأى الملتقى أنّ الأولوية تكون لترسيخ مبدأ المواطنة والمشاركة الكاملة لكلّ الأطراف لكي تؤسّس العلاقات الداخلية والخارجية على مبادئ التوازن والعدل وإدراك التحديات الخارجية[٤٠].

---

٣٧ تحالف القوى الوطنية، **مبادرة الحوار الوطني**، ٢٠١٣/٩/٢٥؛ **مبادرة تنظيم الحوار الوطني**، ٢٠١٣/١١/٤.

٣٨ **مبادرة الإنقاذ الوطني**، ٢٠١٣/١٢/٢٥.
- وعلى مستوى أعضاء التحالف الوطني في الحكومة، اقترح وزير الخارجية السابق محمد عبد العزيز تصورًا للخروج من الأزمة السياسية، يقوم على عودة النظام الملكي، وهو اقتراح يتجاوز مبادرات التحالف بالعمل بدستور ١٩٥١ مع تعديل نظام الحكم، انظر: "تصريح صحفي لوزير الخارجية الليبي، اتصالات مع القبائل لعودة الحكم السنوسي"، صحيفة **عكاظ**، ٢٠١٤/٣/٢٥؛ "وزير الخارجية الليبي لـ'الحياة': سأتولى الدعوة إلى عودة الملكية"، **الحياة**، ٢٠١٤/٤/٧.
- أصدرت مجموعة الوفاق الوطني مبادرة تتبنّى تنازل المؤتمر عن صلاحياته في قطاعات منها؛ إدارة شؤون السلك الدبلوماسي، وتعيين القائد العام للجيش الليبي، وخفض فترة عمل الهيئة التأسيسية من ٤ شهور إلى ثلاثة أشهر. وتعدّ هذه التعديلات جوهرية في النظام الانتقالي، وتذهب لإنهاء مرحلة المؤتمر واقعيًا. وهي مواقف تتّسق مع إعلان عبد الجليل الانضمام لعملية "الكرامة"، انظر: "مصطفى عبد الجليل: بنود مبادرة مجموعة الوفاق والحوار الوطني"، **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٤/١/٦، على الرابط:
www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/42921

٣٩ مؤتمر صحفي لرئيس لجنة تسيير التحالف الوطني (عبد المجيد مليقطة)، ٢٠١٤/٢/٤.
- يكشف هذا النوع من الخطاب السياسي عن انحسار فرص التفاوض السياسي والاتجاه نحو إضعاف المؤسسات الرسمية، كدعم التظاهر أو التحفيز على الاستقالة من المؤتمر؛ فخلال الفترة شباط/فبراير ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٤ صدر سبعة قرارات بقبول استقالة أعضاء من المؤتمر الوطني، دون أسباب واضحة. ولكن إذا ما نظرنا إلى حجم التصويت على التعديلات يتّضح أنّها حظيت بتأييد كلّ التيارات السياسية بمن فيهم المنتمون سياسيًا لتحالف القوى الوطنية. وهنا يمكن تفسير ما جاء في مؤتمر التحالف الوطني بأنّه يسعى إلى مزيد من المكاسب بعد إقرار المؤتمر الوطني بوضع أجلٍ لتشكيل سلطة تشريعية جديدة بحلول منتصف ٢٠١٤، وهو ما يعكس رغبة مشتركة لتجاوز مرحلة المؤتمر؛ ففي اليوم ذاته (٤ شباط/فبراير) التفّت قوات تابعة للواء "القعقاع" حول مقرّ المؤتمر، لكنّها غادرته بعد محاولة آمر اللواء عثمان مليقطة مقابلة نوري أبو سهمين (رئيس المؤتمر).

٤٠ ملتقى القبائل الليبية في مدينة الزنتان، **البيان الختامي لملتقى القبائل والمدن المنعقد بمدينة الزنتان**، ٢٠١٣/٧/٦.
- يرى الباحث أنّ بيان ملتقى القبائل والمدن الغربية يلتقي مع الأساس الفكري والسياسي لـ"الحراك المدني". وتكمن أهميته في التحضير للحاضنة الاجتماعية للحراك في المنطقة الغربية، وذلك على خلاف "مجلس حكماء ليبيا" الذي تراجع نفوذه السياسي والاجتماعي.

وكشف بيان ملتقى القبائل والمدن عن مسألتين مهمتين هما: الدعوة للعمل بدستور ١٩٥١ بتعديلاته في ١٩٦٣ بوصفه دستورًا موقّتًا لمدة أربع سنوات يجري خلالها الإعداد للدستور الدائم. أمّا المسألة الأخرى، فهي تتعلق بالمطالبة بوقف عمل الأحزاب السياسية حتى يجري إصدار قانون ينظّم عملها. وتستند هذه المقترحات لعدم تحقيق تقدُّم في بناء مؤسسات الدولة أو إصدار الدستور. وهو ما يرجع للخلافات الحزبية وانقسامها داخل المؤتمر الوطني، ما يتطلب تغيير الإعلان الدستوري وإفساح المجال أمام القبائل للقيام بدورٍ سياسي بدل الأحزاب السياسية[٤١].

وعلى الرغم من عدم تحوّل الملتقى إلى كيان سياسي، فقد مثّلت توجّهاته المنطلق الأساسي للحراك المدني تحت شعار "لا للتمديد" الذي ظهر في نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، حيث مثّل الانتقال إلى حقبة ما بعد المؤتمر الوطني مطلبًا مشتركًا، ما أدّى إلى صدور التعديلات الدستورية في شهرَي شباط / فبراير وآذار / مارس ٢٠١٤.

حزب العدالة والبناء

ارتكز مقترح "العدالة والبناء"[٤٢] للفترة الانتقالية على أنّ فترة بقاء المؤتمر والتعديلات الدستورية تتوقّف على الحوار بين المؤسسات المنتخبة؛ فوفقًا لرؤيته تحدّد "لجنة الستين" خطتها للانتهاء من مشروع الدستور خلال ثلاثين يومًا من أوّل اجتماع لها، ثم تقوم بإعلام المؤتمر الوطني بخطتها، وهنا تكون البلاد أمام احتمالين؛ احتمال الانتهاء من صوغ الدستور في خلال عام ٢٠١٤، وتُجرى انتخابات تشريعية جديدة وتُنقل السلطة للمجلس الجديد في موعدٍ أقصاه ٢٠١٤/١٢/٢٤. أمّا إذا كان تقرير الهيئة يشير إلى طول فترة إعداد الدستور، فيجري تطوير الإعلان الدستوري بالاستعانة بدستور ١٩٥١ وتعديلاته، ثم يقوم المؤتمر بإعداد قوانين للانتخابات العامة لاختيار مجلس تشريعي جديد، ويحلّ المؤتمر الوطني في أوّل انعقاد للمجلس المنتخب في موعدٍ أقصاه ٢٠١٤/٨/٣٠. وهو موعد يزيد بثلاثة شهور عن مقترحات أخرى للتحالف وعدد من الشخصيات العامة. ويمكن القول إنّ مقترح "العدالة والبناء" يلتقي مع المبادرات المطروحة في معالجة ما تبقّى من الفترة الانتقالية، بخاصة ما يتعلق بمصير المؤتمر أو العودة إلى دستور ١٩٥١ واستقلال "الهيئة التأسيسية"[٤٣].

ومن الملاحظ أنّ مقترح "العدالة والبناء" التقى مع تعديلات شباط / فبراير ٢٠١٤؛ وذلك في ما يتعلق بمحورية دور الهيئة التأسيسية في تقرير المدى الزمني للفترة الانتقالية. ولذلك اتّجه إلى تأييد مقترحات لجنة فبراير؛ فهي تمنع من الدخول في حالة فراغ دستوري، وتضمن انتقال السلطة عبر آليات دستورية، وهي تمثّل بداية الخروج من الأزمة الدستورية[٤٤].

> تلتقي توجهات التحالف وملتقى القبائل في الدفع باتجاه إعادة هيكلة السلطة ووقف عمل الأحزاب السياسية

وتلتقي توجهات التحالف وملتقى القبائل في الدفع باتجاه إعادة هيكلة السلطة ووقف عمل الأحزاب السياسية. وهي مطالب تؤسس لتفكيك الكتل السياسية ومنع تبلور الكيانات المنظمة أو تطويرها؛ فقد تطوّرت هذه المواقف للمطالبة بحلّ المؤتمر وعدّه منعدمًا بعد ٧ شباط / فبراير ٢٠١٤[٤٥].

لقد جرَى صوغ التعديل الدستوري السادس في ظلّ توافق بين الكتل الرئيسة؛ "الوفاء لأجل الشهداء"، و"العدالة والبناء"، والكتل المنضوية تحت مظلة التحالف الوطني، بخصوص اتجاهات التعديل الدستوري والمسار الانتقالي الجديد. ولكن على الرغم من هذا الالتقاء، ظلّت الأزمة الدستورية محتدمة وتحوّلت إلى صراعٍ مسلّح يقترب من

---

٤١ "كلمة ثوار الزنتان في افتتاح مؤتمر القبائل الليبية لإسقاط الأحزاب"، ٢٠١٣/٧/٦، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=rTcPu-qwbds

٤٢ نشأ حزب "العدالة والبناء" في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢. ويجمع في عضويته شخصيات من حركة الإخوان المسلمين وغالبية المؤسسين تصنّف ضمن الإسلاميين المستقلين. ويتبنى الحزب اتجاهًا فكريًا يقوم على المرجعية الإسلامية، ويقبل بالديمقراطية أساسًا للتداول السلمي للسلطة.

٤٣ حزب العدالة والبناء، "بيان حزب العدالة والبناء يدعو إلى انتخابات مبكرة في ليبيا"، ٢٠١٤/٢/١٣.
- على الرغم من أهمية كتلة "الوفاء لدماء الشهداء" في المؤتمر الوطني، فإنّها لم تُصدر بيانات تعبّر عن تصوّرها لمعالجة الأزمة السياسية، وكانت مواقفها أقرب إلى خيارات "العدالة والبناء".

٤٤ حزب العدالة والبناء، "كلمة رئيس الحزب في المؤتمر العام الثاني"، ٢٠١٤/٤/٢٧، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=qAzi25xyW3k

٤٥ "مؤتمر صحفي لرئيس لجنة تسيير التحالف الوطني...".

الحرب الأهلية، لم يخفّف منها إجراء انتخابات مجلس النواب وإعلان نتائجها في ٢٠ تموز / يوليو ٢٠١٤، بل اندلعت أزمة دستورية جديدة بسبب انعقاده في طبرق، ما أثار جدلًا قانونيًا بخصوص سلامة إجراءات الانعقاد، وفقًا لإجراءات نقل السلطة التي تضمَّنها قرار رئيس المؤتمر رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٤[٤٦].

تداعيات الأزمات الدستورية

على الرغم من إجراء سبعة تعديلات دستورية، فقد حدث انتقال للأزمة السياسية؛ إذ انتقلت من الحوار الوطني وطرح المبادرات إلى الصراع المسلّح وانقسام المؤسسات. وهو ما يتطلّب تحديد ملامح التوجهات السياسية خارج نطاق التعديلات الدستورية.

ظهور عملية الكرامة

تقوم فكرة "عملية الكرامة" على أساس مقترح خليفة حفتر (٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣)، والذي ورد تحت عنوان "أولويات المرحلة القادمة"، ويتضمن خطة طوارئ لإنقاذ الوضع الأمني في ليبيا. وتقوم فرضية المقترح على عدم صلاحية المؤتمر الوطني لإدارة المرحلة الانتقالية. ولهذا قام المقترح على محورين؛ **الأول**، تعطيل المؤتمر وعدّه مجلسًا تأسيسيًا تكون مهمته في إصدار التشريعات الانتقالية وتشكيل حكومة من ١٢ وزيرًا، وذلك إلى جانب تكوين الجيش ومنحه صلاحيات واسعة لفرض الأمن وإعلان حالة الطوارئ، وإدماج الثوّار في الجيش بتكوينه الجديد، ويجري تنفيذ السياسة الأمنيّة تحت رقابة المؤتمر الوطني[٤٧].

وطالب المحور **الثاني** بالبدء في التمهيد لمرحلة انتقالية ثالثة، يجري التأسيس لها عبر حوارٍ وطني يشمل كلًّا من الأحزاب والقبائل وقادة فصائل الثوار وبمشاركة المؤتمر الوطني والحكومة. وتكون نتائجه ملزمة لكلّ الأطراف السياسية. وتقوم قاعدة الحوار الوطني على التوافق على كلّ المكوّنات الليبية الاجتماعية والسياسية. ويجري استكمال الحوار الوطني والإعداد لوضع الرؤية الإستراتيجية من خلال صيغة "المؤتمر الوطني الجامع"، والذي ينعقد عبر ثلاث مراحل في طرابلس وسبها وبنغازي، للمساعدة في وضع أسس تحديث الدولة[٤٨].

وتقوم الفكرة المحورية لهذا المقترح على وجود الجيش طرفًا رئيسًا في سياسات الدولة، في حين تتراجع سلطات المؤتمر الوطني، ويتوزع جزء كبير منها بين الجيش الوطني و"المؤتمر الوطني الجامع". وإلى جانب هذا التغيير في هيكل سلطات الفترة الانتقالية، لم يحدّد المقترح موقفه من الإعلان الدستوري، وخصوصًا في ظلّ تقديم حفتر نفسه قائدًا سابقًا لأركان الجيش.

وعلى الرغم من تبنّي مقترح "أولويات المرحلة القادمة" تصورات للانتقال السياسي السلمي، فإنّه مع بدايات عام ٢٠١٤ اتّجه إلى حلول العنف؛ إذ صدر بيان لـ"خليفة حفتر" يعلن فيه عن تعطيل سلطات الدولة[٤٩]. وفي ١٦ أيار / مايو ٢٠١٤ أعلن عن بدء "عملية الكرامة" للسيطرة على بنغازي وتحرير ليبيا من التطرف والإرهاب؛ وذلك بمساعدة عسكريين سابقين وبعض وحدات الجيش الليبي والمتطوعين. ولكن "عملية الكرامة" لم تشهد تقدّمًا في مواجهة الكيانات الثورية، ونتائجها تتقارب مع المحاولات الانقلابية السابقة.

شهدت "عملية الكرامة" تطورات دستورية بعد قرار مجلس النواب في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ إلحاقها بهيئة الأركان العامة للجيش الليبي، وصدور قرار رئيس المجلس في ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ بإعادة تعيين حفتر في الجيش الليبي. وهي إجراءات من شأنها حلّ المشكلات القانونية التي تعترض "عملية الكرامة".

عملية "فجر ليبيا"

ظهرت عملية "فجر ليبيا" في سياق إعلان خليفة حفتر في أيار / مايو ٢٠١٤ نقل "عملية الكرامة" إلى المنطقة الغربية والشروع في الترتيبات العسكرية والسياسية للسيطرة على العاصمة مع انتهاء شهر رمضان ١٤٣٥هـ. وهذا ما عدّته "غرفة ثوار ليبيا" تهديدًا لثورة فبراير ويطيح مكتسباتها، وخصوصًا بعد اتساع التباين مع مؤيدي "الكرامة" وعدم استقرار مؤسسات الدولة.

وتنضوي عملية "فجر ليبيا" تحت مظلة القيادة العامة للأركان التابعة للمؤتمر. وهي تتكوّن من قوات دروع ليبيا و"غرفة عمليات ثوار ليبيا" والمجالس العسكرية للمدن الليبية، وخصوصًا المدن

٤٦ المؤتمر الوطني العام، **قرار رئيس المؤتمر رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٤**.
- وضع قرار رئيس المؤتمر رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٤ إجراءات نقل السلطة لمجلس النواب؛ بحيث يجري انعقاد الجلسة الأولى بناءً على دعوة من رئيس المؤتمر خلال ١٥ يومًا من إعلان نتائج الانتخابات، وتحديد مكان انعقاد الجلسة الأولى، ثم تسليم السلطة لأكبر الأعضاء سنًا.

٤٧ بيان خليفة حفتر، "أولويات المرحلة القادمة"، ٢٠١٣/٦/٣٠.

٤٨ المرجع نفسه.

٤٩ "بيان خليفة حفتر"، ٢٠١٤/٢/١٤.

الغربية باستثناء الزنتان وورشفانة. وفي المنطقة الشرقية، يمثّل مجلس شورى ثوار بنغازي امتدادًا عسكريًا لعملية "فجر ليبيا".

وقد ارتكز الإعلان السياسي لعملية "فجر ليبيا" على أنّ استعادة هيبة الدولة هي مهمة ""القيادة العامة للأركان"، وخصوصًا ما يتعلق بتطبيق قرار المؤتمر الوطني رقم (٢٧)، والذي يقضي بإخراج الكتائب المسلَّحة من العاصمة (طرابلس). ولكنّها في مرحلة لاحقة أعادت تعريف هيبة الدولة بما يعني تقديم الدعم للمؤسسات للقيام بواجبها، وخصوصًا ما يتعلق بحفظ الأمن وضمان الخدمات العامة.

ورأت "فجر ليبيا" أنّ انعقاد مجلس النواب في طبرق يمثّل الخطوة الأخيرة للقضاء على الثورة، نظرًا لعدم تطبيق معايير النزاهة على كثيرٍ من أعضائه، وظهور علاقات وثيقة بين "عملية الكرامة" وأنصار النظام السابق في الحرب الدائرة في الغرب والشرق، إضافةً إلى تسارع مجلس النواب في إصدار قرارات تهدّد قيادات الثورة بالملاحقة القضائية والدعوة إلى التدخل الدولي. ولذلك اتّجهت "فجر ليبيا" للمطالبة بانعقاد جلسات المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة جديدة.

ومنذ تدشين عملية "فجر ليبيا" في ١٣ تموز / يوليو ٢٠١٤، تمكّنت من السيطرة على كثير من المناطق الليبية، وظهرت قوة عسكرية منظمة تتمتع باستقرار الأداء العسكري. وقد ساهم التقدّم العسكري في المنطقة الغربية في إجهاض القوة الرئيسة لعملية "الكرامة" في غرب ليبيا، والتي تتمثّل في لواء القعقاع و"جيش القبائل الشريفة"، ما عزّز فرص مكوّنات ثوار ليبيا في الاستمرار طرفًا مهمًا في السياسة الليبية.

النزاع حول المؤتمر الوطني ومجلس النواب

نشبت عدة أزمات دستورية، كان أهمّها الجدل بخصوص استمرار المؤتمر الوطني. وجرت معالجة هذه الجزئية بتعديلات دستورية في شباط / فبراير ٢٠١٤ تضمّنت إجراء انتخابات مبكرة. لكن على الرغم من هذه المعالجات ظهرت عملية "فجر ليبيا" ردّة فعل لظهور عملية "الكرامة"، ما عزّز فرص استمرار الأزمات الدستورية واندلاع الحرب في طرابلس.

فقد نشبت أزمة دستورية لدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في ٢ آب / أغسطس ٢٠١٤. ورأى "حزب العدالة والبناء" أنّ اجتماع مجلس النواب في طبرق يعزّز الاستقطاب السياسي ويهدّد مسار التحوّل السلمي الديمقراطي. ورأى أنّ تسارع صدور بيان عن مجموعة شركاء ليبيا لدعم اجتماع النواب في طبرق، مثيرٌ للقلق بوصفه تحفيزًا على مخالفة الإعلان الدستوري. وهو ما يقوّض فرص التوافق السياسي[٥٠].

مثّل الصراع على نقل السلطة من المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب واحدًا من أهمّ تداعيات الأزمة السياسية. وكان محور الصراع يدور حول أنّ السيطرة على ملف السلطة التشريعية، ستكون عاملًا مهمًا في تحديد ملامح الخريطة السياسية. لقد أسّست الكيانات السياسية مواقفها على ثلاثة مسارات متوازية: الحسم العسكري، أو تدخّل الدائرة الدستورية لتحديد السلطة التشريعية، أودفع النواب للاستقالة من المؤتمر ومجلس النواب[٥١].

وللخروج من الأزمة الدستورية، أعلن "المؤتمر الوطني" استئناف ممارسة صلاحياته. واستند إلى مبررين، هما: عدم التزام مجلس النواب الإجراءات الدستورية لنقل السلطة، وخروج تظاهرات تطالب بعودة المؤتمر بصورة موقّتة لاتخاذ التشريعات اللازمة لتجاوز الأزمة. وهو بذلك يشكّل طرفًا سياسيًا ودستوريًا في الترتيبات السياسية القائمة. وقد جاء هذا القرار بعد سيطرة قوّات "فجر ليبيا" على طرابلس، وإسراع مجلس النواب باتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بهيكل الدولة[٥٢].

لقد صدر قرار الدائرة الدستورية في المحكمة العليا في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ بشأن الطعن رقم (١٦٦) قضائيًا بإبطال الفقرة

---

٥٠ حزب العدالة والبناء، "بيان بشأن دعوة أعضاء مجلس النواب للالتزام بالإعلان الدستوري"،٢٠١٤/٨/٥.

٥١ يشير بيان تحالف القوى الوطنية الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى وجود تباعد في المواقف السياسية مع مجلس النواب؛ فالبيان عمومًا يتناول بالنقض الجهود المتوالية من التيارات الجهوية لتهميش التحالف والتيار المدني. فقد وردت الملاحظات في البيان من وجهة أنّه على الرغم من مساندة التحالف ترشيحات صالح عقيلة لرئاسة المجلس ومحمد اشعيب نائبًا أوّل، تبرز اتجاهات داخل المجلس لتهميش دور التحالف في التمثيل السياسي في الدولة، وكان لافتًا إشارة البيان للتعقيدات التي تواجه حكومة الثني ومحاولات استبداله بعلي زيدان. ووصف التحالف هذه التوجهات بأنّها محاولات تجهض جهود تشكيل الحكومة.

٥٢ المؤتمر الوطني العام، "بيان المؤتمر الوطني العام بشأن الأوضاع الحالية في البلاد"، ٢٠١٤/٨/٢٣.

- صدر بيان تحالف القوى الوطنية يتناول تطورات الأزمة الليبية، وركّز بصورة واضحة على ثلاث قضايا، جاء في مقدمتها، عدّ مجلس النواب الجهة الشرعية الوحيدة في الدولة وأنّ قراراتها ملزمة لكلّ الليبيين. وأشار بخاصة إلى قرار حلّ التشكيلات المسلّحة و"تفعيل الجيش والشرطة فقط".

والقضية الثانية، كانت في رفض تصريحات دار الإفتاء الليبية، والتي يرى أنّها داعمة للقتل، وأنّه كان من الأولى الدعوة لحقن الدماء، فحفظ النفس والمال من أهمّ مقاصد الشريعة. وانتقد البيان أيضًا "صمت المجتمع الدولي" على الجرائم ضدّ المجتمع في طرابلس ومدن ليبية أخرى، انظر: تحالف القوى الوطنية، **بيان تحالف القوى الوطنية عن الأحداث الأخيرة في طرابلس**، ٢٠١٤/٨/٢٧.

(م ١١/١) من التعديل الدستوري السابع. وأثار هذا القرار إشكالات دستورية بخصوص المركز القانوني لمجلس النواب؛ فالحكم القضائي يتعلق بإبطال مقترحات "لجنة فبراير" بوصفها نصًّا دستوريًا يتضمّن تشكيل سلطة تشريعية جديدة (مجلس النواب)، وانتخاب رئيس للدولة[٥٣]. وتعدّ هذه الإشكالات امتدادًا للنزاع حول انعقاد مجلس النواب في طبرق نتيجة الخلاف حول تفسير قرار رئيس المؤتمر الوطني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن إجراءات تسليم السلطة. وهو ما ترتّب عليه استمرار النزاع على السلطة التشريعية.

وعمومًا، لم يكن قرار الدائرة الدستورية حاسمًا في تحديد السلطة التشريعية القائمة. وعلى الرغم من صدور قرار الدائرة الدستورية، ظلّ التنازع على المشروعية القانونية بين المجلسين. وكانت التعقيبات الأولى هي رفض مجلس النواب الحكم القضائي لتعرُّض القضاة لضغوط سياسية وتهديد. وصدرت تصريحات عن أبي بكر بعيرة (أحد النواب في طبرق) تفيد بأنّ صدور الحكم يدفعهم إلى خيار تقسيم ليبيا وإنشاء دولة برقة، ما يعكس استمرار الأزمة السياسية[٥٤].

خاتمة

تعكس تطورات المرحلة الانتقالية مدى تباين التصورات والأهداف السياسية من الفترة الانتقالية؛ فبالنظر إلى محتوى المبادرات يتّضح أنّ فرص الحلّ السلمي تبدو قليلة للغاية؛ فالخلافات بخصوص طبيعة المؤسسات الدستورية، وتسويتها عبر مقترحات "لجنة فبراير" زادت من حدة الأزمة، ليس بسبب اقترابها من الوضع الدائم فقط، ولكن لصوغها تحت ضغوط وإكراهات تفقد الثقة بالالتزام بها ولا تضمن عدم تبنّي مقترحات "الكرامة"، والتي تركّز على بناء الجيش والهيمنة على البرلمان، ويقودها النخبة السياسية للنظام السابق. وهنا كشفت الدراسة عن مدى تأثير الخلافات بين الفواعل السياسية في اتجاهات التعديلات الدستورية والاهتزاز الشديد للإعلان الدستوري.

وترتبط التحديات التي تواجه الدولة بغياب أفقٍ للانتهاء من الدستور قبل أيلول / سبتمبر ٢٠١٥؛ فهناك نوعان من المعوقات التي تواجه المرحلة المقبلة؛ يتمثّل **الأوّل** في غياب القوة أو السلطة المركزية للدولة، سواء بسبب انتشار السلاح أو تزايد النفوذ الخارجي. وتتوقّف القدرة على بناء سلطة مركزية قوية على قدرة الدولة على الخروج من إطار قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٩٥)، وبدء سياسات لبناء الجيش والأجهزة الأمنية.

أمّا **الثاني**، فيتمثّل في الخيار ما بين تمكين الإعلان الدستوري بوصفه إطارًا دستوريًا انتقاليًا حتى صدور الدستور الدائم، أو التحوّل نحو بدائل أخرى يكون من بينها تغيير الإطار الدستوري، خصوصًا وأنّ إجراء سبعة تعديلات دستورية خلال الفترة الواقعة بين آذار / مارس٢٠١٢ وآذار / مارس ٢٠١٤ أعطى انطباعًا باهتزاز الأرضية القانونية للدولة، ما يفتح آفاق التطلّع لإطار سياسي جديد.

وفي ظلّ اتّساع التباينات السياسية واحتدام الصراع المسلّح، تتزايد احتمالات تغيير الإطار الدستوري القائم. وترتبط هذه النتيجة بمسارين متناقضين، هما: استمرار اللجوء للصراع المسلّح بوصفه الحلّ الأخير للتناقضات السياسية، أو استمرار سلسلة الحوار السياسي التي انعقدت في جنيف. وهي امتداد لحوار غدامس (ليبيا)؛ فالمقترحات التمهيدية تتّجه نحو تكوين إطار سياسي يتجاوز المؤتمر الوطني ومجلس النواب وينقل اختصاصاتهما إلى مجلسٍ جديد يضمّ عمداء البلديات. لكن المضيّ في هذا الاتجاه سوف يتوقّف على قبول من هم خارج الحوار. وخصوصًا ما يتعلق بالتعديل الثالث الذي منح "الهيئة التأسيسية" سلطات إضافية، بينما اضمحلّت وظائف "المؤتمر الوطني".

---

٥٣ المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السابع**.
- يرى الباحث أنّ إبطال الفقرة (١١) من التعديل الدستوري السابع يتجاوز فكرة إبطال الانتخابات التشريعية، ذلك أنّه يتعلق بالتعديلات التي أجرتها "لجنة فبراير"؛ فقد وضعت اللجنة إعلانًا دستوريًا يتكوّن من (٥٧) مادة تناولت نظام الحكم الانتقالي بما في ذلك انتخاب رئيس للدولة بصلاحيات تنفيذية واسعة. وعلى الرغم من أنّ هذه التعديلات ساهمت في معالجة تداخل السلطات في الإعلان الدستوري، فإنّها كانت في الاتجاه لإرساء ملامح النظام الدستوري الدائم. وهو اتجاه تزايدت احتمالاته في ظلّ عدم وضوح أفق الانتهاء من مشروع الدستور وسعي مجلس النواب، بتشكيلته في طبرق للاستحواذ على كل السلطات. وهنا يمكن قراءة قرار الدائرة الدستورية من وجهة أنّه كان داعمًا الإعلان الدستوري.

٥٤ "أبو بكر بعيرة يقرّ بعدم اعترافه بقرار المحكمة العليا الذي يدفع إلى تقسيم البلاد"، **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٤/١١/٦، على الرابط:
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/57527

أنور الجمعاوي*

الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في الملامح والتداعيات والتحديات

تناقش هذه الورقة حالة الحكومة الائتلافية الحالية في تونس التي شكلها الحبيب الصيد، وتقدم قراءة في ملامحها وفي إشكالاتها والتحديات التي تواجهها. فازت الحكومة الجديدة بأغلبية مريحة غير مسبوقة في حكومات ما بعد الثورة، وهو ما يدل على أنّها مسنودة سياسيًا وحزبيًا. ومع ذلك، يرى آخرون أنّ تركيبتها لم تأخذ في الحسبان المناطق الطرفية والجهات المحرومة، وبدت ميّالة إلى مركزة السلطة لدى المنتمين إلى الساحل أو العاصمة. ترى الورقة أن الصيد بدا ميّالاً إلى تكريس التعددية في تركيبة حكومته، وبدا معنيًا بالظفر بأكبر نسبة من المؤيدين في مجلس نواب الشعب تمكن حكومته من اجتياز أي امتحان لكسب الثقة. أضاف الصيد في تشكيلته النهائية أحزابًا مهمة؛ وهي "حركة النهضة"، و"آفاق تونس"، و"الجبهة الوطنية". ترى الورقة أيضًا أن تركيبة الحكومة الجديدة تميزت بقيامها على ائتلاف تعددي سياسي/تكنوقراطي واسع جمع بين علمانيين وإسلاميين وغير متحزبين، واتسمت بتحييد معظم وزارات السيادة. أما "النهضة" فترى الورقة أنها نجحت في اختراق الموقف الإقصائي الصادر عن التيار العلماني/اليساري في "نداء تونس" وحزب "الجبهة الشعبية"، القاضي بعدم إشراكها. وتناقش الورقة التحديات التي تواجهها الحكومة؛ وفي مقدمتها الملفّ الأمني والملفّ الاقتصادي والملفّ الاجتماعي، وبخاصة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ظلت تهدّد السلم الاجتماعي والتجربة الديمقراطية في تونس، وتربك الأداء السياسي والاقتصادي للحكومات الانتقالية التي شهدتها البلاد بعد الثورة.

* أكاديميّ وباحث جامعي تونسيّ.

مدخل

بعد ثلاثة أشهر ونيّف من إعلان نتائج الانتخابات التشريعية (٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤)، رأت الحكومة التونسية الجديدة النور (٥ شباط / فبراير ٢٠١٥). وهي الحكومة السابعة بعد انقضاء أربع سنوات على الثورة. وقد أشرف على اختيار أعضائها الحبيب الصيد (٦٥ عامًا). وهو سياسي مخضرم تولّى مناصبَ قيادية في وزارة الداخلية قبل الثورة وبعدها. ويقدّم نفسه على أنّه غير منتمٍ حزبيًا. كلّفه رئيس الجمهورية الحالي الباجي قائد السبسي (٨٩ عامًا) في ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، بتشكيل الحكومة مع الأخذ في الحسبان برنامج الحزب الفائز بأكبر نسبة في مجلس نواب الشعب، وهو حزب "نداء تونس" (٨٦ مقعدًا). وسبق أن قدّم الصيد أوّل مقترح لتشكيلته الحكومية المرتقبة أمام وسائل الإعلام بتاريخ ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥. غير أنّ تلك التشكيلة التي ضمّت ٤٠ عضوًا لم تَلْقَ التأييد الواسع لدى القوى الفاعلة في المشهد السياسي؛ وذلك لأنّها اقتصرت على ضمّ ممثّلين عن حزب "نداء تونس" (٨٦ مقعدًا)، و"الاتحاد الوطني الحر" (١٦ مقعدًا)، وعدد من التكنوقراط، وتجاهلت أحزابًا وازنة في مجلس نواب الشعب، وفي مقدمتها "حركة النهضة" (٦٩ مقعدًا)، و"الجبهة الشعبية" (١٥ مقعدًا) و"آفاق تونس" (٨ مقاعد). وقد أنذرت هذه الأحزاب بأنّها لن تمنح حكومة الصيد في نسختها الأولى الثقة عند عرضها على المجلس النيابي[١]. وفي السياق نفسه، احتجّ آخرون بأنّ تركيبة تلك الحكومة لم تأخذ في الحسبان المناطق الطرفية والجهات المحرومة، وبدت ميّالة إلى مركزة السلطة لدى المنتمين إلى الساحل أو العاصمة[٢]؛ كما كانت الحال في عهد بورقيبة وخلَفه بن علي. وقد دفعت تلك المآخذ رئيس الوزراء المكلّف إلى إعادة النظر في تشكيلة حكومته وتعديلها في ضوء ما أجراه من مشاورات مع القوى الحزبية الفاعلة، ومع مكوّنات المجتمع المدني. وعرض التركيبة النهائية للحكومة الجديدة وبرنامجها يوم ٤ شباط / فبراير ٢٠١٥ على مجلس نواب الشعب (٢١٧ نائبًا). وبعد جدلٍ واسع داخل قبة المجلس (١٦٢ مداخلة من جانب النوّاب)، جرى التصديق على حكومة الصيد يوم ٥ شباط / فبراير ٢٠١٥؛ فصوّت لها ١٦٦ نائبًا، واعترض عليها ٦٠ نائبًا، في حين احتفظ ثمانية نوّاب بأصواتهم؛ وذلك من مجموع ٢٠٤ من النوّاب الحاضرين. وبذلك فازت الحكومة الجديدة بأغلبيةٍ مريحة غير مسبوقة في حكومات ما بعد الثورة. وهو ما يخبر بأنّها مسنودة سياسيًا وحزبيًا.

فما هي أهمّ ملامح هذه الحكومة من جهة تركيبتها وبرنامجها؟ وما هي انعكاسات تشكيلها على المشهد السياسي التونسي؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهها؟

ستوجّه هذه الأسئلة نظرنا في هذه الورقة.

في تركيبة الحكومة وبرنامجها

تركيبة الحكومة

تسلَّم الحبيب الصيد رسميًا مقاليد رئاسة الحكومة يوم ٦ شباط / فبراير ٢٠١٥ خلفًا للمهدي جمعة رئيس الحكومة غير الحزبية التي تولّت إدارة البلاد مطلع سنة ٢٠١٤. وتتكوّن الحكومة الجديدة من ٤٢ عضوًا (٢٨ وزيرًا، و١٤ كاتب دولة). منهم المستقلون ومنهم المتحزبون الذين يتوزعون على خمسة أحزاب ممثّلة داخل مجلس نوّاب الشعب؛ وهي "نداء تونس"، و"حركة النهضة"، و"الاتحاد الوطني الحر"، و"آفاق تونس"، و"الجبهة الوطنية". وحاز النداء ثماني حقائب وزارية، في حين أُسندت إلى النهضة وزارة واحدة هي وزارة التكوين المهني والتشغيل و٣ كتّاب دولة (الصحة، والاستثمار، والمالية). وكان حضور "الوطني الحر" و"آفاق تونس" ممثّلًا بثلاث وزارات لكلٍّ منهما. في حين حصلت "الجبهة الوطنية" على منصب كتابة دولة لوزارة الخارجية. ومن ثمة فنحن إزاء حكومة ائتلافية تجمع بين قوى حزبية ممثّلة داخل مجلس نواب الشعب وعدد من التكنوقراط. وتقدَّر نسبة المستقلين فيها بـ ٥٤,٨٪ (٢٣ من جملة ٤٢) مقابل ٤٥,٢٪ من المنتمين إلى الأحزاب (١٩ من ٤٢). ومن إيجابيات الفريق الحكومي الجديد أنّه يشمل حضورًا للمرأة (ثماني نساء) وعددًا مهمًا من الوجوه الشابّة؛ ذلك أنّ ٤٤٪ من أعضاء حكومة الصيد تقلّ أعمارهم عن ٥٠ سنة. كما أنّ وزارات السيادة فيها محيّدة (وزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع) باستثناء وزارة الخارجية التي تولّى أمرها الطيّب البكّوش الأمين العام لحركة "نداء تونس". واشتملت التركيبة الجديدة أيضًا على إحداث منصب وزير لدى رئيس الحكومة مكلّف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية

---

١ انظر: "رئيس الوزراء التونسي المكلف يبدأ مفاوضات جديدة بعد رفض لحكومته"، **الحوار نت**، ٢٠١٥/١/٢٦، على الرابط:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=27336#.VOHhTE1d6cx
Tarek Amara, «Tunisia new government faces resistance before ratification vote,» *Reuters*, 25/1/2015, http://www.reuters.com/article/2015/01/25/us-tunisia-politics-idUSKBN0KY0R520150125

٢ راجع: سمير العيادي، "الكاف: حكومة الصيد في عيون السياسيين: وفاق نسبي... وحضور 'باهت' لممثلي الشمال الغربي"، **الشروق**، ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://goo.gl/j4hpUV

والمجتمع المـدني. وهو منصب لم تشهده الحكومات التونسية السابقة، ويضمن التمكين لقوى المجتمع المدني، وتدعيم دورها في صناعة القرار، وتأمين التواصل بين الحاكم والمحكوم. لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنّ عددًا من الحقائب الوزارية قد جرى إسناده إلى أصحابه على أساس المحاصصة الحزبية؛ فالسِّير العلمية لبعض الوزراء واختصاصاتهم المهنية لا تنسجم مع ما تقلّدوه من مناصب[٣]. والظاهر أنّ المراد هو ترضية الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها.

والملاحظ أنّ وزارة الداخلية في حكومة الصيد ظلّت مهيمنة على الجماعات المحلية والمجالس الجهوية. وكان الأحرى إفرادها بوزارة بذاتها دعمًا لمنهج اللامركزية، وإرساخ السلطة المحلية الذي نصّ عليه الدستور الجديد (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). ويظهر أنّ حكومة الصيد الجديدة قد وسّعت من امتدادها الجهوي والحزبي؛ فعلى الصعيد المناطقي ضمّت ممثلين عن كلّ المحافظات عدا اثنتين (زغوان، وتطاوين)، وشملت ١٤ عضوًا من الحكومة من الشمال، و١٤ عضوًا من الوسط، و١٣ عضوًا من الجنوب[٤]. والمراد من ذلك توجيه رسائل طمأنة إلى المناطق الداخلية والجهات الطرفية بأنّها مشاركة في الحكم، وأنّ الأمر غير مقتصر على أهل الشمال أو أهل الساحل دون غيرهم. والمراد أيضًا توجيه رسالة لهم وللمراقبين عمومًا مفادها أنّ "نداء تونس" يريد تشكيل حكومة جامعة لكلّ التونسيين[٥] ولا تستثني أهل الجنوب بحجة أنّ أغلبيتهم لم تناصره في الانتخابات التشريعية، ولم تصوّت للسبسي في الانتخابات الرئاسية.

أمّا على الصعيد الحزبي، فقد عدل الصيد عن مقترحه الأوّل لتشكيل الحكومة الذي اكتفى بحزبَي "نداء تونس" و"الوطني الحر" دون غيرهما. وأضاف في تشكيلته النهائية أحزابًا أخرى مهمة؛ وهي "حركة النهضة"، و"آفاق تونس"، وبخاصة "الجبهة الوطنية" بدرجة ثانية (لها نائب واحد في البرلمان). فبدا ميّالًا إلى تكريس التعددية في تركيبة حكومته، وبدا معنيًا أساسًا بالظفر بأكبر نسبة من المؤيدين في مجلس نواب الشعب عند اجتياز الحكومة امتحان كسب الثقة. فكانت الغاية الفوز بأغلبية مريحة، وضمان حزام سياسي وتوافق حزبي واسع يمكّن الحكومة الوليدة من كسب قاعدة شعبية من ناحية، ومن تمرير سياساتها والعمل في أجواء من الاستقرار من ناحيةٍ أخرى. وفي هذا الإطار يفهم استقدام "حركة النهضة" واستبعاد "الجبهة الشعبية" (ائتلاف من الأحزاب اليسارية والقومية يضمّ ١١ حزبًا ممثّلًا بـ ١٥ نائبًا)؛ فالصيد ومن خلْفه بعض القيادات في "نداء تونس" على وعي بأهمية إشراك "حركة النهضة" في الحكم بما تتمتع به من ثقلٍ شعبي من ناحية (٦٩ مقعدًا)، ولتفادي ما يمكن أن تقوم به من دورٍ في المعارضة وتعطيل تمرير بعض القوانين في مجلس نوّاب الشعب، إذا هي بقيت خارج الحكم. وأبدت "النهضة" في هذا السياق حالةً من المرونة. وقبلت بتمثيلٍ رمزي لها في مجلس الوزراء (وزير واحد)، على الرغم من أهمية حضورها في مجلس نواب الشعب (٦٩ مقعدًا). وأظهرت أيضًا رغبةً أكيدة في بناء حكومة توافقية تجمع أكبر طيف من الاجتماع السياسي في البلاد. ولم تلزم "نداء تونس" بشروطٍ مسبقة. وعلى خلاف ذلك قرنت "الجبهة الشعبية" مشاركتها في الحكومة بإقصاء النهضة[٦] منها لخلافها الأيديولوجي معها، ولأنّها تعدّها مسؤولة عن مقتل شكري بلعيد (٦ شباط/فبراير ٢٠١٣). وفرضت على الصيد عددًا من المطالب[٧] أهمّها تجميد الأسعار، والتنصّل من الديون الخارجية، والترفيع في منحة البطالة، ودعم صندوق التعويض. وهي مطالب رآها بعض الندائيين والمقرّبين من حكومة الصيد تعجيزية اقتضت الاستغناء عن التحالف مع "الجبهة الشعبية"، والتآلف مع "النهضة" و"الاتحاد الوطني الحر" و"آفاق تونس". وهي أحزاب يمينية اجتماعية قد تختلف أيديولوجيًا إلى حدٍّ ما لكنّها تلتقي اقتصاديًا عند التسليم باقتصاد السوق، والعمل على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولبرلة الاقتصاد وفقًا لما تمليه توجيهات الصناديق المالية[٨].

وبذلك فقد تميزت تركيبة الحكومة الجديدة بقيامها على ائتلاف تعددي سياسي/تكنوقراطي واسع جمع بين علمانيين وإسلاميين وغير متحزبين، وتأسّس على تحييد معظم وزارات السيادة، وعلى الرغبة في

---

٣ يمكن أن نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى أنّ بعض الوزراء تقلّد مناصب بعيدة عن اختصاصه؛ من ذلك تولّي ماهر بن ضياء (الاتحاد الوطني الحر) حقيبة وزارة الشباب والرياضة والحال أنّ تكوينه وسجلّه المهني متعلق بالدراسات القانونية والقضاء بالأساس، والأمر نفسه يتعلق بوزير الصحة سعيد العايدي المختص في الإعلامية والبرمجيات الذي جرى تكليفه بإدارة وزارة الصحة. وكذا الشأن بالنسبة إلى سلمى اللومي الرقيق التي جرى تكليفها بوزارة السياحة والحال أنّها مختصة في إدارة المشاريع الفلاحية. راجع: "السير الذاتية لوزراء الحبيب الصيد"، صحيفة **الشروق** التونسية، عدد ٨٦١٧، ٢٠١٥/٢/٣، ص ٤.

٤ انظر الخريطة الرقمية للتوزيع الجهوي لوزراء حكومة الصيد والمحافظات التي ينحدرون منها:
«D'où viennent nos ministres,» *Realites*, 7/2/2015, http://www.realites.com.tn/dou-viennent-nos-ministres/

٥ انظر: "الصيد: كلّ الولايات ممثلة في الحكومة ما عدا اثنتين"، **موزاييك أف أم**، ٢٠١٥/٢/٥، على الرابط:
http://www.mosaiquefm.net/ar/index/a/ActuDetail/Element/50590

٦ انظر: "'الجبهة الشعبية' ترفض إشراك 'النهضة' في الحكومة"، جريدة **البلاد**، ٢٠١٥/١/١٧، على الرابط:
http://sahafaty.net/news2926909.htm

٧ انظر: أمل الصامت، "محمد جمور: ٣ شروط لإقناع الجبهة بالتصويت للحكومة"، **حقائق أون لاين**، ٢٠١٥/١/٣١، على الرابط:
http://goo.gl/C8p3tN

٨ انظر: حديث سارة فيير عن أشكال التقارب بين البرنامج الاقتصادي لحركة "نداء تونس" و"حركة النهضة":
Sarah Feuer, «Tunisia's Economic Challenges,» *Fikra Forum*,24/10/2014, http://fikraforum.org/?p=5835

ضمان حزام سياسي وعمق شعبي داعم للحكومة الوليدة مع الأخذ في الحسبان تمثيلية أعضاء الحكومة معظم محافظات البلاد، وتعزيز المشاركة الفعلية للمرأة وفئة الشباب في اتخاذ القرار.

> تميـزت تركيبة الحكومـة الجديـدة بقيامها على ائتلاف تعددي سياسي/تكنوقراطي واسع جمع بين علمانيين وإسـلاميين وغير متحزبين، وتأسّس على تحييد معظم وزارات السيادة

برنامج حكومة الصيد

عرض رئيس الحكومة الحبيب الصيد برنامج عمل فريقه الحكومي خلال السنوات الخمس المقبلة يوم ٤ شباط / فبراير ٢٠١٥ أمام مجلس نواب الشعب. وشمل البرنامج[٩] تأكيد التزام تعزيز المسار الديمقراطي، وتبنّي أهداف الثورة في تحقيق الحرية والعدالة، وضمان الكرامة لعموم المواطنين، والقطع النهائي مع دولة الاستبداد. وفي هذا الإطار ذهب الصيد إلى أنّ "الحفاظ على المسار الديمقراطي وتعزيزه، وصيانة الحريات العامة والفردية، واحترام حقوق الإنسان (...)، وتكريس سلطة القانون (...) هي من صميم أولويات حكومته"[١٠]. وأعلن عزمه على "مقاومة كل أشكال الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، وتجاوز القانون، وتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة"[١١]؛ فأعرب بذلك عن التزام أخلاقي/رسمي تجاه المواطنين بالوفاء لروح الثورة وتحقيق مطالبها من ناحية، والعمل على إرساء دولة الحق والواجب ولزوم الشفافية من ناحية أخرى. فبعث بذلك رسائل طمأنة مهمة إلى الرأي العام المحلي والدولي مفادها أنّ الحكومة الجديدة لن تنقلب على الثورة، على الرغم من وجود بعض وجوه النظام القديم فيها، ولن تكون نافذة لعودة الاستبداد أو الارتداد عن المكاسب الحقوقية التي غنمها التونسيون بعد الثورة.

وركّـز الصيد في خطابه البرامجي على عـددٍ من الملفات التي عدّها من أولويات حكومته وفي مقدمتها الملفّ الأمني والملفّ الاقتصادي والملفّ الاجتماعي؛ فعلى الصعيد الأمني، أكّد أهمية استكمال مقومات بسط الأمـن والاستقرار، ومكافحة الإرهـاب والجريمة المنظّمة، داعيًا إلى ضرورة التسريع في التصديق على قانون مكافحة الإرهاب، ووضع منظومة قانونية تشريعية تضمن للأمنيين والعسكريين حقوقهم وتتيح لهم الحماية أثناء أداء واجبهم[١٢]، واعدًا بتأمين المعدات اللازمة للقوات المسلحة لتفعيل النجاعة المطلوبة في مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي والانتقال الديمقراطي في البلاد. والملاحظ هنا أنّ الصيد لم يفصّل القول في المراد بحماية الأمنيين وتحصينهم قانونيًا. فهل المراد تمكينهم من حمل سلاح خارج أوقات العمل؟ وهل المراد تمكينهم من حقّ إطلاق النار دون شروط مسبقة؟ وهل القصد تمتيع عون الأمن بنوعٍ من الحصانة دستوريًا؟ تبدو هذه المعطيات غير واضحة، وتحتاج إلى المزيد من التدقيق في مستوى قراءة الصيد المسألة الأمنية.

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فوعَد الصيد بالعمل على "الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين، ومكافحة الاحتكار والمضاربة (...)، والعمل على تنظيم السوق والتحكم في الأسعار (...)، ومقاومة التهريب والتجارة الموازية"[١٣]. وهي مطالب مهمة وحاجات ملحّة بالنسبة إلى المواطن التونسي لا محالة، بخاصة ما تعلّق منها بتخفيض الارتفاع المشطّ للأسعار، ودعم المقدرة الشرائية للمواطن[١٤]. لكن رئيس الحكومة المكلّف لم يقدّم خطة تفصيلية واضحة لتحقيق تلك الوعود؛ فلا نجد في برنامجه قولًا مفصّلًا في كيفية التحكّم في الأسعار، بخاصة أنّ ثمن المواد الاستهلاكية خاضع لقانون العرض والطلب، ولحركة الاستيراد والتصدير في البلاد. ولم يفصح أيضًا في برنامجه عن الآليات التي يمكن أن يقترحها لتنظيم السوق ومقاومة التهريب والاحتكار والمضاربة. فغلب بذلك العموم على التفصيل في برنامجه الاقتصادي.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فوعد الصيد "بإدماج متعاطي الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية وإيجاد حلول للأخذ بيد ضعاف الحال الذين يمارسون التجارة في المسالك غير المنظمة". ولم يكشف عن معالم تصوّره لكيفية إعادة إدماج هؤلاء في الدورة المهنية، وآليات تحسين أوضاعهم الاجتماعية. وصرّح بأنّه بداية من شهر نيسان / أبريل ٢٠١٥ سيجري الترفيع في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة من ١٢٠ دينارًا إلى ١٥٠ دينارًا للعائلة الواحدة. وسيشمل هذا الإجراء ٢٣٠ ألف عائلة معوزة[١٥]. والواقع أنّ هذه الإجراءات على أهميتها لا تحلّ معضلة الفقر في تونس بصورة جذريّة. بل تكتفي بتقديم حلول ترقيعية موقّتة. وكان من الأفضل تخصيص الأموال المرصودة لزيادة المنح المسندة للعائلات البائسة لضمان الحاجيات الأساسية والمرافق الضرورية لتلك

٩ انظر: برنامج حكومة الحبيب الصيد، على الرابط:
http://goo.gl/TV3FJi

١٠ المرجع نفسه.

١١ المرجع نفسه.

١٢ المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

١٤ المرجع نفسه.

١٥ المرجع نفسه.

الأسر الموجودة بخاصة في المناطق الطرفية، وأغلبها تعيش في مناطق لا توجد فيها المدارس والمستشفيات ومواطن الشغل. فكان بالإمكان توجيه الاهتمام نحو التنمية المحلية، وضمان موارد دخل قارّ للعائلات المعوزة، حتى لا تبقى عالة على الميزانية العامة للدولة.

وفي السياق نفسه، فإنّ وعد رئيس الحكومة الجديد بإلغاء كلّ الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخلّي الدولة عن القروض المسندة لصغار الفلاحين والبحّارة بالنسبة إلى كلّ من لا يتجاوز أصل دينه ألفَي دينار[١٦]، يعدّ إجراء "شعبويًا" إلى حدٍّ ما؛ لأنّه لا يأخذ في الحسبان الأثر الناجم اقتصاديًا عن تنصّل نحو ٤٢٥٠٠ فلّاح، يشملهم هذا الإجراء من دفع الديون المتخلدة بذمّتهم، وهو ما يؤثّر سلبيًا في الميزانية العامة للدولة وفي الأداء الصرفي في البنوك.

وبناءً عليه، فإنّ برنامج حكومة الصيد، على الرغم من تأكيده أهمية الاستمرار في دعم التجربة الديمقراطية التونسية، ووعده بالقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، فإنّه يبقى من الناحية العملية برنامجًا لا يتجاوز مستوى إعلان النوايا؛ ذلك أنّه لا يقدّم جدولًا زمنيًا واضحًا لتحقيق ما أعلنه من وعود، ولا يضبط مخططًا مفصلًا لحلّ المشكلات العالقة التي تعانيها البلاد، ولا يرتكز على رؤية إستراتيجية استشرافية لمقدرات البلاد وإمكانياتها واحتياجاتها على المديين المنظور والبعيد. وهو ما قد ينعكس سلبيًا على أداء الحكومة الائتلافية في المرحلة المقبلة. "النهضة" تمكنت في هذا المستوى من التفاعل مع الاستحقاق الحكومي من اختراق الموقف الإقصائي الصادر عن التيار العلماني/اليساري في "نداء تونس" وعن حزب "الجبهة الشعبية"، والقاضي بعدم إشراكها (النهضة) في الحكم.

تداعيات تشكيل الحكومة الائتلافية على القوى السياسية

حركة النهضة

مع أنّ التحالف مع "نداء تونس" ليس محلّ إجماعٍ داخل الحركة بالضرورة ولا يرقى إلى حجم تمثيليتها في البرلمان[١٧]، فهو خيار إستراتيجي تشبّثت قيادات الحزب[١٨] البارزة بالدفاع عنه، مصّرةً على ضرورة حضور "النهضة" في المشهد الحكومي. ويمكن تفسير هذا التوجّه الغالب على الحركة بعدة أسباب/معطيات؛ منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

فمن الناحية الذاتية يتبين دارس الخطاب السياسي لحركة النهضة أنّها قد دأبت في أغلب بياناتها خلال فترة ما بعد حكومة "الترويكا" الثانية على التجاوب مع مشروع "الحوار الوطني"، وعملت على إقناع أتباعها بأهمية الحكم التوافقي، وضرورته في الحالة التونسية. وخاضت حملتها الإعلامية خلال الانتخابات التشريعية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) بطريقة تتجنّب التصادم مع الخصوم السياسيين والتهجّم عليهم؛ رافعةً شعار "الوفاق الوطني"، مؤكدةً أهمية تأسيس حكومة وحدة وطنية[١٩] تشارك فيها أبرز القوى الحزبية والمدنية لتجاوز الأزمات التي تعانيها البلاد سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. وتوجُّه الحبيب الصيد نحو تشكيل حكومة ائتلافية ينسجم مبدئيًا مع تصوّر "حركة النهضة" لتجربة الحكم التوافقي/التعددي، وذلك على الرغم من تمثيليتها المحدودة في تلك الحكومة، ويسمح للنهضة بالظهور في موقع الحركة المسؤولة أمام أتباعها وأمام عموم المواطنين؛ فتبرز في مقام من يقدّم الوحدة الوطنية على المصلحة الحزبية من ناحية، وتقنع من ناحية أخرى قواعدها بصواب مقاربتها في لزوم المرونة والديبلوماسية السياسية في المرحلة الانتقالية، مؤكدةً صواب مراهنتها على الحكم الائتلافي[٢٠].

ومن خلال حضورها الرمزي في تشكيلة الحكومة، تريد "النهضة" أن تحافظ لها على موطئ قدم داخل مجلس الوزراء بوصفه أحد مراكز اتخاذ القرار المهمة في الدولة التونسية الجديدة؛ فهي حريصة على المشاركة في المشهد الحكومي ومتابعة تطوّراته والتأثير فيها بالتزكية أو بالنقض. وهي تريد بهذا الحضور إثبات وجودها في هرم السلطة، والدفاع عن مصالح ناخبيها وحمايتهم من جور الحكم وتبدّلاته؛ فهي حريصة على تفادي انفراد اليساريين و"الدساترة" بزمام الأمور في قصر الحكومة، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى عزل "النهضة" أو الشروع في

---

١٦ المرجع نفسه.

١٧ انظر:
«Abdelhamid Jelassi resigns to Ennahda,» *Noozz.com*, 29/1/2015, http://noozz.com/Tunisia/Articles/ViewNews/365118
«Abdelfattah Mourou: La démission de Abdelhamid Jelassi n'est pas un hasard!,» *Business News*, 29/1/2015, http://goo.gl/IR9Oee.

١٨ انظر:
«Rached Ghannouchi: Ennahdha pourrait participer au gouvernement (audio),» *Business News*, 28/1/2015, http://goo.gl/G0Aase.

١٩ انظر: "حركة النهضة تدعو لتشكيل حكومة وحدة وطنية"، **الجزيرة مباشر**، ٢٠١٤/١٢/١٤، على الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/12/201412141972896435.htm

٢٠ انظر:
Monica Marks, «Tunisia opts for an inclusive new government,» *washington post*, 3/2/2015, http://goo.gl/swaQyi.

استبعادها من المشهد السياسي، وملاحقة أتباعها كما حصل في فترة التسعينيات من القرن الماضي زمن هيمنة بن علي ورموز التجمعيين واليساريين على دفّة الحكم.

أمّا من الناحية الموضوعية، فإنّ النهضة على درايةٍ بمآلات حضور الإسلاميين في المشهد السياسي في الـدول العربية، وما لقوه من مصاعب آلت ببعضهم إلى الخروج من الحكم (مصر بخاصة). لذلك كانت حريصة على تفادي الصدام مع رجال العهد القديم في حزب "نداء تونس"، ميّالة إلى تقديم مطلب المشاركة على المغالبة في التعامل مع تجربة الحكم؛ فقدّمت نفسها للرأي العام على أنّها حزب مدني، ديمقراطي ذو خلفية إسلامية، يقبل التواصل مع الآخر السياسي والتحالف معه من أجل الصالح العام. فبرزت في موقع الحزب الذي يحسن المناورة والمحاورة والتنازل، ولا يتمترس خلف أحكام أيديولوجية راديكالية أو نهائية. فربحت بذلك معركة التطبيع مع الدولة وحافظت على وجودها في حكومة يغلب عليها اللون الليبرالي العلماني.

وتمكّنت "النهضة" في هذا المستوى من التفاعل مع الاستحقاق الحكومي من اختراق الموقف الإقصائي الصادر عن التيار العلماني/اليساري في "نداء تونس" وعن حزب "الجبهة الشعبية"، والقاضي بعدم إشراكها (النهضة) في الحكم.

نداء تونس

عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤)، تصدّر "نداء تونس" مجلس نواب الشعب بحصوله على ٨٦ مقعدًا من مجموع ٢١٧. وهي نسبة على أهميتها لا ترقى إلى درجة الأغلبية الساحقة التي تخوّل له تشكيل الحكومة وحده. ووجدت الحركة نفسها موزَّعة بين ثلاثة خيارات في مستوى تعاملها مع الاستحقاق الحكومي؛ يتمثّل الأوّل في التخلي عن "النهضة" و"الجبهة الشعبية"، والتحالف مع "الاتحاد الوطني الحر" و"آفاق تونس". وهو خيار على الرغم من أنّه يسمح للحركة بالحصول على العدد الأدنى المطلوب من الأصوات لكسب الثقة في البرلمان (١٠٩ أصوات)، فإنّه تحالف يبقى هشًّا ويواجه بالضرورة معارضةً شرسة من جانب الإسلاميين واليساريين على السواء. أمّا الخيار الثاني فكان التحالف مع "الجبهة الشعبية" وعددٍ من المستقلين والمنتمين إلى ما يسمّى بـ"العائلة الديمقراطية". وهو تحالف يقوم على عزل "حركة النهضة"، ولا يحظى بالضرورة بتأييدٍ واسع تحت قبة مجلس نواب الشعب وفي الشارع التونسي، وينذر باستعادة حالة الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والعلمانيين. ويؤدّي إلى تقسيم المجتمع بين حداثيين ولا حداثيين، ويربك مسار البناء الديمقراطي وجهود التهدئة الاجتماعية والاستقرار السياسي التي بشّر بها "نداء تونس" ناخبيه ومناصريه أثناء حملته الانتخابية.

ويتمثّل الخيار الثالث في الاستغناء عن "الجبهة الشعبية" والتحالف مع "حركة النهضة" و"الاتحاد الوطني الحر" وحركة "آفاق تونس". وهو تحالف يميني/يميني، يجمع بين اليمين المنفتح (نداء تونس، وآفاق تونس، والاتحاد الوطني الحر) واليمين المحافظ (حركة النهضة). ويتميز بحالةٍ من التقارب في مستوى الهويّة البرامجية الاقتصادية، ويؤمّن الحصول على أكبر نسبة من الأصوات داخل البرلمان؛ ذلك أنّ النهضة حازت ثلث مقاعد مجلس نواب الشعب (٦٩ مقعدًا)، و"آفاق تونس" حاز ٨ مقاعد، في حين يحظى "الاتحاد الوطني الحر" بـ ١٦ مقعدًا. ومكّن مجموع هذه القوى الحزبية المتآلفة الحبيب الصيد وحزب "نداء تونس" من الفوز بمطلب كسب الثقة في البرلمان، ويضمن للحكومة الوليدة حزامًا سياسيًا وعمقًا شعبيًا يقيانها مطبّات التجاذبات الأيديولوجية والهزات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.

من هنا فإنّ إشراك النهضة في الحكومة الائتلافية لم يكن فعلًا عفويًا، أو عملًا اعتباطيًا من جانب "نداء تونس". بل كان خيارًا إستراتيجيًا رام النداءيون من خلاله تحقيق عدة مطالب؛ من بينها نيل الثقة في البرلمان بأغلبيةٍ مريحة وغير مسبوقة في تاريخ حكومات ما بعد الثورة.

ويروم الحزب من التحالف مع النهضويين تحقيق أهداف أخرى، من بينها احتواء الإسلاميين المعتدلين وتحويلهم من قاعدة احتجاجية شعبية معارضة للحكومة إلى قاعدة جماهيرية داعمة خياراتها السياسية والاقتصادية في المقبل من الأيام. وإلى جانب ذلك، يريد النداءيون دفع شبهة وراثة النظام القديم عنهم؛ فهم بالتحالف مع "النهضة" يطبّعون مع القوى النضالية التي ناهضت الدولة القامعة على عهد بن علي، ويظهرون في موقع أوّل حزب علماني/ليبرالي في تاريخ تونس السياسي يقبل بعد فوزه في الانتخابات التشريعية بإشراك الإسلاميين في الحكم. ويظهر "نداء تونس" بذلك في صورة الحزب القديم/الجديد الذي يكيّف نفسه مع مقتضيات الراهن السياسي التونسي، ويقبل بالحكم التشاركي مسلّمًا بالتعددية بديلًا عن الأحادية والاستقطاب الثنائي، ومكرّسًا التوافق[٢١] بدل التنافر تأمينًا للوحدة الوطنية.

٢١ انظر: "الطرودي لأنصار النداء: لولا النهضة التي ترفضونها لما تحصلت حكومة الصيد على الثقة"، **بـاب نـات**، ٢٠١٥/٢/٦، على الرابط:
http://www.babnet.net/rttdetail-99624.asp

وقد دعم هذا التوجّه من جانب "نداء تونس" الرئيس الحالي الباجي قائد السبسي الذي يعدّ الأب الروحي عند معظم الندائيين. ويطمح من خلال دعمه مقترح إشراك "النهضة" في الحكم إلى أن يظهر في موقع الرئيس الذي يجمع التونسيين ولا يفرّقهم[٢٢]. والواقع أنّ إقدام الصيد ومِن ورائه صنّاع القرار في "نداء تونس" على إشراك النهضة في الحكم هو سيف ذو حدّين؛ فهو خيار يمكن أن يضاعف شعبية السبسي واستقطاب "نداء تونس" لعددٍ من المناصرين الجدد لسياساته الانفتاحية/التوافقية، لكنّه يلقي بظلاله أيضًا على الوحدة الداخلية للحزب؛ فقد بدا جليًا افتراق الندائيين في شأن موقفهم من التحالف مع "النهضة". وظهرت للعيان حدّة الصراع بين التيار الدستوري والتيار اليساري الفرنكفوني في هذا الخصوص؛ ففي حين يرى معظم "الدساترة" أنّه من المحال إقصاء النهضة من تجربة الحكم[٢٣] لأنّ ذلك يعني إقصاء ثلث الناخبين التونسيين، يرفض اليساريون الراديكاليون في الحزب أيّ شكلٍ من أشكال التحالف مع "النهضة"، ويعدّون ذلك خيانة للناخبين الذين اختاروا "نداء تونس" ليكون بديلًا عن "النهضة" لا حليفًا لها[٢٤]. ويرون "النهضة" حزبًا دينيًا بعيدًا عن العائلة الديمقراطية. وقد انعكس هذا الخلاف على المواقف المتعارضة الصادرة عن المكتب التنفيذي والهيئة التأسيسية لـ"نداء تونس" في هذا الشأن. فانتصر الأوّل لمطلب هيمنة النداء على الحكومة ودعت الثانية إلى ضرورة تقديم مطلب الوحدة الوطنية على المصلحة الحزبية. والثابت بعد تشكيل الحكومة أنّ الفسيفساء التي تشكّل منها "نداء تونس" قد تفرّقت نسبيًا في مستوى موقفها من تجربة الحكم عمومًا، وإشراك الإسلاميين في الحكومة خصوصًا.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ تخلّي الباجي قائد السبسي عن رئاسة الحزب وتفرّغه لمنصب رئاسة الجمهورية قد أحدثا فراغًا في مستوى الزعامة الكاريزمية الجامعة داخل الحزب، وأجّجا أسباب الصراع على خلافته، والتنافس على الإمساك بزمام القرار داخل هياكله. وبدا من الصعب على الحزب التوفيق بين مهامّ قيادة الدولة ومهامّ ترتيب بيته الداخلي والمحافظة على قاعدته الشعبية المهدّدة بالتشتت نتيجة بعض القرارات السياسية التي قد تمرّر دون استشارة القواعد وممثّليهم، حتى إنّ بعض الندائيين يتحدّث عن عدم وجود حلقات اتصال بين ممثّلي الحزب في مجلس نواب الشعب وممثّليه في الحكومة وقادته في قصر قرطاج[٢٥]. وهو ما يخبر بحالةٍ من الارتباك تبقى متوقّعة في حزبٍ حديث النشأة، اجتمع أساسًا على معاداة "النهضة" وقد يفترق بسببها[٢٦]. ولعلّ انعقاد المؤتمر الأوّل لـ"نداء تونس" في حزيران / يونيو ٢٠١٥ قد يحسم الأمر لفائدة الدستوريين أو اليساريين، ويخبر بالوزن الحقيقي للحزب ومدى قدرته على إدارة الخلاف داخله بطريقة ديمقراطية.

تموقع المعارضة

أدّى تحالف أكبر حزبين متنافسين تحت قبة البرلمان (نداء تونس، والنهضة) إضافةً إلى حزبَي "آفاق" و"الوطني الحر"، إلى قيام حكومة ائتلافية مسنودة بأصوات ٧٥٪ من النواب في مجلس نواب الشعب. وفي المقابل، انحصر وجود المعارضة في حدود ٤٠ نائبًا لا تتجاوز نسبة حضورهم حدود الـ ٢٥٪ من مجموع الكتلة السياسية (٢١٧ نائبًا). ولا ينتمي المعارضون إلى طيفٍ سياسي واحد. وهم موزّعون بين مستقلين ومنتمين إلى حزب "الجبهة الشعبية" (١٥ نائبًا)، وأحزاب سليلة "الترويكا" من قبيل "المؤتمر من أجل الجمهورية" (٣ نواب) و"التيار الديمقراطي" (٣ نواب)، فضلًا عن بعض الأحزاب القومية والليبرالية الأخرى الصغيرة.

وتلتقي هذه الأحزاب عند نقد التشكيلة الحكومية الجديدة[٢٧]؛ إذ يعدّها "المؤتمر من أجل الجمهورية" حكومة محاصصة حزبية، ويعدّها "التيار الديمقراطي" حكومة ترضيات وحسابات سياسية ضيقة، وتذهب "الجبهة الشعبية" إلى أبعد من ذلك لتعدّها حكومة تحالف يميني مفيوزي[٢٨] مصدرةً عليها حكمًا بالفشل من قبْل أن تمارس تجربة إدارة الحكم[٢٩].

---

٢٢ انظر:
Anouar Jamaoui , «Will Essebsi reconstruct himself?» *Opendemocracy*, 29/1/2015, https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/anouar-jamaoui/will-essebsi-reconstruct-himself

٢٣ انظر: "محمد الطرودي: ثلث الشعب التونسي انتخب النهضة ولا يمكن إقصائها من المشاركة في الحكم تحت مبررات أيديولوجية"، **باب نات**، ٢٠١٥/١/١٣، على الرابط:
http://www.babnet.net/rttdetail-98149.asp.

٢٤ انظر: "المكتب التنفيذي لنداء تونس: نريد حكومة حزبية لا تشارك فيها النهضة"، **الشروق**، ٢٠١٥/٢/١، على الرابط:
http://goo.gl/dSsnmk.

٢٥ انظر: آسيا عتروس، "بين القصبة وقرطاج من يحكم تونس"، **الصباح**، ٢٠١٥/١/٧ ، على الرابط:
http://goo.gl/N5ek7x.

٢٦ انظر: حسن سلمان، "مشاركة النهضة بالحكومة تثير انقساما كبيرا داخل نداء تونس"، **القدس العربي**، ٢٠١٥/٢/١، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=288874

٢٧ انظر: أمينة قويدر، "سياسيون يقيمون حكومة الصيد"، **الضمير**، عدد٥٦٦، ص٣، ٢٠١٥/٢/٤.

٢٨ انظر: "منجي الرحوي: حكومة الصيد حكومة ائتلاف حزبي يميني محافظ ليبرالي مفيوزي"، **أرابسك**، ٢٠١٥/٢/٢، على الرابط:
http://goo.gl/a99VBD.

٢٩ انظر: "قيادي في الجبهة الشعبية بتونس: حكومة الصيد ستفشل"، **شبكة رؤية الإخبارية**، ٢٠١٥/٢/٣، على الرابط:
http://goo.gl/1l3w8D.

لكن إجماع هذه الأحزاب على التجريح في الحكومة الائتلافية لا يعني أنّها قادرة على تكوين كتلة نيابية موحّدة وازنة داخل مجلس نواب الشعب، ومعارضة الأغلبية تحت قبة البرلمان؛ وذلك راجع إلى أنّ تلك الأحزاب لا تقف على أرضية أيديولوجية واحدة، ولا تنتمي إلى هوية برامجية واحدة، وتتباين عمليًا في مستوى تشخيصها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد ماضيًا وحاضرًا. ويكفي الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ "الجبهة الشعبية" ذات توجهات اشتراكية/يسارية، وتقف على طرفَي نقيض مع بقية الأحزاب الليبرالية في مستوى تصوّرها للمسألة الاقتصادية. وهي أيضًا على تنافر قديم مع "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التيار الديمقراطي" اللذين تحسبهما استمرارًا لتشكيلات "الترويكا" التي تعدّها مسؤولة عن أغلب أزمات تونس في المرحلة الانتقالية. ومن ثمّة، فالمعارضة داخل المجلس مشتّتة ومحدودة، ولا يمكن أن تُحدث ارتباكًا في مسار هيمنة الأغلبية على السلطة التشريعية.

لكن ضعف المعارضة داخل مجلس نواب الشعب لا يعني امتناع قيامها بمعارضة قوية خارج أسـواره؛ وذلك في صورة ظهور قوة سياسية قادرة على استثمار أخطاء حكومة الصيد وحلفائها وتوظيفها في استمالة الناس وتوحيدهم نحو معارضة الإجراءات المؤلمة التي قد تتّخذها الحكومة الجديدة استجابةً لشروط الصناديق المانحة، بخاصة ما يتعلق بالزيادة في الأسعار التي قد تؤثّر في المقدرة الشرائية للمواطن، وتهدّد وجود الطبقة الوسطى. وهو ما قد يثير غضب المواطنين ويدفعهم إلى البحث عن قوة معارضة ضاغطة على التحالف الحاكم. وأيّ تقصير من الحكومة في تحقيق ما أعلنته من وعود أو مجازفتها بانتهاك حقوق الإنسان أو تراخيها في حلّ المشاكل العالقة مثل البطالة والفقر والتنمية الجهوية والعدالة الانتقالية، يزيد في إمكان انتشار المعارضة في العمق الشعبي. ولا يستبعد أن يكون "حراك شعب المواطنين" الذي أعلن عن ظهوره المنصف المرزوقي إبّان مغادرته تجربة رئاسة الجمهورية، والمزمع الإعلان عن تأسيسه رسميًا في ٢٠ آذار / مـارس ٢٠١٥، الوعاء السياسي/المدني الجامع لطيفٍ واسع من معارضي حكومة الصيد والمنتمين إلى منظمات أهلية وأحزاب سياسية مختلفة تلتقي عند راية الحراك، وتتبنّى برنامجه الديمقراطي الاجتماعي الـذي يعلي من قيمة الثورة، والانتصار للحريات، والعدالة الاجتماعية[٣٠]، ويؤكد ضرورة المحاسبة واسترداد حقوق المظلومين على عهد الدولة القامعة. وهو ما يغري الكثير من المتسربين من الائتلاف الحاكم أو من الغاضبين عليه بالانتماء إلى هذا الجسم السياسي الوليد. والحقيقة أنّ نشأة قوة سياسية معارضة خارج البرلمان أمر ممكن وغير جديد داخل الاجتماع السياسي التونسي؛ فقد ظهرت "حركة النهضة"، وانتشرت وهي خارج الحكم، قبل أن تدركه. ونشأت حركة "نداء تونس" خارج المجلس التأسيسي، واكتسبت شعبيتها خارجه قبل أن تصبح في سدة الحكم. ومن ثمة، فنشأة قوة سياسية معارضة خارج مجلس نواب الشعب تبقى أمرًا واردًا في تونس اليوم في ظلّ نظام ديمقراطي، يكرّس التعددية السياسية والتنافس السلمي على السلطة.

تحديات تواجه الحكومة الائتلافية

يفترض في الحكومة الائتلافية الوليدة أن تمارس مهامها على امتداد الخماسية المقبلة. وهي معنيّة بنقل البلاد عمليًا من مرحلة الانتقال الديمقراطي والحكم الموقّت إلى مرحلة المجتمع المؤسساتي المستقر والبناء الإنمائي المقيّد للمجموعة الوطنية. ويرى جلّ التونسيين هذه الحكومة مسؤولة عن مآلات المسار الديمقراطي من ناحية، ومطالبة من ناحية أخرى بحلّ عدة ملفات، ورفع عدة تحديات يواجهها الاجتماع التونسي في السنة الخامسة للثورة. والواقع أنّ التحديات التي تواجه حكومة الصيد متنوّعة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو أمني.

> انتماء عدد من الوزراء إلى أحزاب سياسـية مختلفة ذات برامـج وخلفيـات أيديولوجيـة متباينـة، بـل متناقضة في بعض الأحيان، قـد ينذر بتفكك داخل الجسم الحكومي

التحديات السياسية

يكمن التحدّي السياسي الأبـرز الذي يواجه حكومة الصيد في المحافظة على الهويّة الوفاقية لهذه الحكومة الناشئة؛ ذلك أنّ انتماء عدد من الوزراء إلى أحزاب سياسية مختلفة ذات برامج وخلفيات أيديولوجية متباينة، بل متناقضة في بعض الأحيان، قد ينذر بتفكك داخل الجسم الحكومي، وقد يؤدي إلى صراع بين "النداء" و"النهضة" حول بعض المسائل أو التشريعات المتعلقة بالسياسات الداخلية

٣٠ انظر: "ميثاق حراك شعب المواطنين"، ٢٠١٥/١/٢٧، على الرابط:
http://goo.gl/xqLdJr.

والخارجية. ومن المفيد التذكير في هذا الخصوص بما صدر عن الطيب البكّوش الأمين العام لحركة "نداء تونس"، ووزير الخارجية في الحكومة الجديدة، والذي صرّح بأنّه "سيبقى معارضا لحركة النهضة على الرغم من تولّيه حقيبة الخارجية وعلى الرغم من أنّها ممثلة معه في نفس الحكومة"[٣١]. وفي السياق ذاته، أعرب وزير الصحة الندائي سعيد العايدي عن عدم استعداده للعمل مع كاتب دولة من حركة النهضة[٣٢]. ومن ثمّة فإنّ فرص الانضباط الداخلي وإرساخ ثقافة التواصل والتعاون بين أعضاء الفريق الوزاري، تبقى من بين الصعوبات التي تواجه رئيس الحكومة المكلّف الحبيب الصيد. ومن المتوقّع أن يشتد التنازع بين "النهضة" و"النداء" في ملف العلاقات الخارجية، بخاصة ما اتصل منها بالشأن السوري؛ إذ يُعرف عن حركة "نداء تونس" حماسها الشديد لإعادة العلاقات مع النظام السوري. وفي المقابل، يعرف عن "النهضة" إدانتها المستمرة نظام بشار الأسـد، وتأييدها المطلق قرار قطع العلاقات معه. ويعدّ قانون مكافحة الإرهاب، وطرح قانون حماية الأمنيين من بين المسائل الخلافية داخل التشكيل الحكومي الجديد، بخاصة أنّ النهضة تخشى من أن يكون قانون مكافحة الإرهاب مطيّةً للتضييق على الحريات وعودة الدولة البوليسية. ومن ثمّة، فإنّ المحافظة على التوافق أمر مهمّ في مسيرة حكومة الصيد، وقد يؤثّر في استمرار الائتلاف من عدمه. لذلك يفترض أن يعمل رئيس الحكومة المكلّف على تجاوز منطق المحاصصة الحزبية والخلفيات الأيديولوجية، وأن يسعى إلى تحويل المقترحات والطاقات الحزبية وغير الحزبية إلى إستراتيجية وطنية جامعة وبرنامج حكومي موحّد، ويأخذ في الحسبان معايير الكفاءة والنجاعة، ومراعاة الصالح العام لا المصالح الحزبية أو الفئوية الضيّقة.

وفضلًا عمّا تقدّم، فإنّ هشاشة المعارضة وعدم اقتناع بعض مكوّناتها بجدوى الشرعية التوافقية وحكمها بالفشل على الحكومة الائتلافية قبل أن تباشر أعمالها، يعدّ من بين التحديات السياسية التي تواجه حكومة الصيد؛ ذلك أنّ المعارضة إذا كانت إقصائية، ولم تبادر إلى تقديم مقترحات تغيير بنّاءة ومسؤولة، وانصرفت إلى التحريض، وتحريك الشارع، وتكثيف الاعتصامات والإضرابات، فإنّها ستؤثّر سلبيًا في مسار عمل الحكومة وفي سيرورة الشأن العام في البلاد، بخاصة أنّ بعض الأطراف السياسية المعارضة وفي مقدمتها "الجبهة الشعبية"، هي أطراف متنفّذة داخل النقابات المهنية والمنظمات الأهلية. وتبقى استعادة هيبة الدولة وإعادة الاعتبار لمؤسساتها السيادية وسلطتها التنفيذية بما هي جهاز ضامن للحقوق والواجبات، وحارس للحريات، من التحدّيات الحقيقية التي تواجه حكومة الصيد.

التحديات الأمنية

مازال خطر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يهدّد السلم الاجتماعي والتجربة الديمقراطية في تونس، ويربك الأداء السياسي والاقتصادي للحكومات الانتقالية التي شهدتها البلاد بعد الثورة. وتفيد مصادر في وزارة الداخلية التونسية بتسجيل ١٨٠٨ قضايا إرهابية، وإحالة ٣٠١٧ مشتبهًا فيه بالإرهاب على القضاء سنة ٢٠١٤[٣٣]. ويعدّ ضمان استتباب الأمن من أسباب الاستقرار الداخلي ومن دواعي لوازم استعادة سوق الاستثمار الخارجي في تونس. ولذلك، فإنّ من أولويات حكومة الصيد ضمان المناخ الأمني الملائم حتى يستعيد المواطن ثقته بالدولة، وحتى يعود رأس المال "الهارب" إلى تونس. ومن المهمّ في هذا المجال تطوير المؤسسة الأمنية، وتحديث أدواتها الفنية والاستخباراتية؛ حتى تتمكّن من استشعار الخطر الإرهابي قبل حدوثه، وتقدر على التحرّك اللازم لحماية الممتلكات العامة والخاصة. وتحتاج تونس إلى موارد مالية مهمة، وإلى دعم دولي كبير لحماية حدود البلاد مع الدول المجاورة، لمنع تدفّق السلاح من القطر الليبي والحدّ من حركة الجماعات المتطرفة والتهديد القادم من مرتفعات الشعانبي أو من المنافذ الحدودية مع ليبيا[٣٤] والجزائر. ومن الضروري رسم إستراتيجية أمنية/ ثقافية للتوقّي من الإرهاب، وللحدّ من انتشار ثقافة التطرّف؛ وذلك بنشر ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح، وإعادة إدماج ضحايا الجماعات المتشددة في المجتمع، والإحاطة بهم نفسيًا واجتماعيًا وسلوكيًا بدل إقصائهم، مع العمل على إعادة بناء فهمهم للدين وللأنا والآخر. ومن المهمّ أيضًا تطوير العلاقة بين رجل الأمن والمواطن، والتأسيس لعلاقة حضارية بين الطرفين تقوم على التواصل والاحترام والتعاون بدل التنافر والتنابذ والتشفّي؛ وذلك تحقيقًا للصالح العام.

---

٣١ انظر: "الطيب البكوش: سأبقى معارضا للنهضة رغم مشاركتها في حكومة الصيد"، **الصباح نيوز**، ٢٠١٥/٢/٣، على الرابط:
http://goo.gl/KD1snW.

٣٢ انظر: "هذا ما قرّره سعيد العايدي بخصوص التكليف الوزاري.."، **حقائق أونلاين**، ٢٠١٥/٢/٤، على الرابط:
http://www.hakaekonline.com/?p=70638.

٣٣ انظر: "الإرهاب في تونس بالأرقام"، صحيفة **الطريق الجديد**، عدد ٤٠٢، ٢٠١٥/٢/٧، ص ٠٨.

٣٤ انظر: "حكومة الصيد تواجه أزمة معابر مع ليبيا"، **البيان**، ٢٠١٤/٢/١٠، على الرابط:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-02-10-1.2308356

التحديات الاقتصادية

تعاني تونس من اقتصادٍ هشّ أفسدته السياسات التنموية الخاطئة زمن الدكتاتورية[٣٥] واستنزفته مطامع الأسرة الحاكمة زمن بن علي[٣٦]، وأرهقته الهزات الاحتجاجية (الاعتصامات، والإضرابات، وأعمال عنف) والمطلبية الزائدة بعد الثورة[٣٧]. ويواجه الائتلاف الحاكم وضعًا اقتصاديًا يبعث على الانشغال؛ فعلى الرغم من تقلّص نسبة البطالة نسبيًا من ١٧,٢٪ سنة ٢٠١٣ إلى ١٥,٢٪ مع موفّى سنة ٢٠١٤ فإنّ معدل البطالة في صفوف خرّيجي الجامعات مازال مرتفعًا، ويقدَّر بـ ٣١,٤٪، وبلغ عجز الميزان التجاري مستوًى قياسيًا سنة ٢٠١٤ قدّر بـ ١٣,٦ مليار دينار مقابل ١١,٤ مليار دينار سنة ٢٠١٤، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم ليستقرّ على ٥,٥٪ مقابل ٦,٦٪ سنة ٢٠١٣ فإنّه يبقى أعلى من الانخفاض المأمول. أمّا على صعيد المديونية، فمن المتوقّع أن تصل خلال السنة الحالية إلى ٥٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥١,٦٪ خلال سنة ٢٠١٤[٣٨].

ويمكن تفسير صعوبة الظرف الاقتصادي الذي تمرّ به البلاد بعدة معطيات؛ من بينها ضبابية الرؤية السياسية في المرحلة الانتقالية، وخطورة التهديد الإرهابي الذي أربك الاقتصاد التونسي، وأثّر في القطاع السياحي بخاصة. هذا إلى جانب ما عرفته البلاد من حركات احتجاجية أدّت إلى تعطيل المشاريع الاقتصادية، وأوقفت مثلًا نشاط شركة فسفاط قفصة لمدة شهور، وهي التي تؤمّن سيولة مالية يومية مهمة لخزينة الدولة. يضاف إلى ذلك تضخّم نفقات التصرف والدعم مقابل تراجع نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل ميزانية الدولة من ٨٥٪ قبل ٢٠١١ إلى ٧٠٪ سنة ٢٠١٥. وهو ما يساهم في استنزاف الميزانية العامة للدولة. كما أنّ تقلّص موارد الدخل الخارجية المتأتّية من الاستثمار أثّر سلبيًا في الاقتصاد التونسي؛ فقد تراجع الاستثمار الإجمالي سنة ٢٠١٤ بما يفوق ٢١٪ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٣.

ويزيد في حدّة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها تونس عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، خصوصًا في ليبيا التي تعدّ الشريك التجاري العربي الأوّل لتونس. وقد أرهق هذا الوضع الاقتصادي المواطن الذي أصبح يشكو تدهور المقدرة الشرائية والارتفاع المشطّ للأسعار، واتّساع الهوّة بين الأغنياء والفقراء.

> يزيد في حدّة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها تونس عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، خصوصًا في ليبيا التي تعدّ الشريك التجاري العربي الأوّل لتونس

ويتطلّع المواطنون إلى أن تتّخذ الحكومة الائتلافية الجديدة إجراءات عملية لتحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي للناس (تخفيض الأسعار، وتحسين المقدرة الشرائية...)، وفكّ العزلة عن الفئات الفقيرة والمناطق المهمّشة. والمطلوب من الفريق الحكومي اعتماد منوالٍ تنموي حيوي جديد يضمن استقطاب المستثمرين من الداخل والخارج، ويخفّف الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات، فمن المهمّ تعدّد الشراكات وتوسيع مجالاتها، وتشجيع الباعثين الشبّان، والانخراط في ما يسمى بالاقتصاد الشبكي، والاقتصاد الخدماتي المعولم. وحكومة الصيد مدعوّة إلى البرهنة واقعيًا على ما وعدت به من التزام الحوكمة والشفافية وعزمٍ على مكافحة التهريب والتجارة الموازية. وهي مطالبة بتحسين الإنتاج والإنتاجية، وكسب معركة التنافسية وإعادة الاعتبار للدينار التونسي، وتحسين الترتيب السيادي للبلاد، وضمان موارد مالية عاجلة للميزانية التكميلية لسنة ٢٠١٥. ويُرتقب منها أيضًا البحث في سبل الحدّ من نسبة التضخم المالي وسبل إعادة جدولة الديون، والتقليص من عجز الميزان التجاري، يضاف إلى ذلك ضرورة أن تساهم في إحداث مواطن شغل قارة أو موقّتة تستوعب آلاف العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا. وتلك لا محالة تحدّيات اقتصادية كبيرة تقتضي تفعيل الحكم

---

٣٥ انظر:
Antonio Nucifora and Erik Churchill, «Tunisia's economic status quo,» *washington post*, 22/10/2014, http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/10/22/tunisias-economic-status-quo/

٣٦ انظر: هيمنة الأسرة الحاكمة على عهد بن علي على الاقتصاد التونسي في الدراسة التالية الصادرة عن البنك الدولي:
Bob Rijkers & Caroline Freund & Antonio Nucifora, «All in the Family State Capture in Tunisia,» *The World Bank Middle East and Northern Africa Region*, March 2014, http://goo.gl/NgU53t.

٣٧ انظر:
Caroline Freund, «Tunisia's Economic Challenges,» http://goo.gl/EAOijA; «The unfinished revolution: bringing opportunity, good jobs and greater wealth to all Tunisians,» *worldbank*, 24/5/2014, http://goo.gl/ofSsDT.

٣٨ اعتمدنا في إيراد الإحصائيات المتعلقة بتشخيص الوضع الاقتصادي في تونس على تقرير الحالة الاقتصادية الوارد في برنامج رئيس الحكومة الجديد، على الرابط:
http://goo.gl/TV3FJi.
وعلى الإحصائيات الصادرة عن **المعهد الوطني للإحصاء**، على الرابط:
http://www.ins.nat.tn/indexar.php

التوافقي، وتجميع الجهد لكسب معركة التنمية والدخول في هدنة تصالحية بين الحكومة الائتلافية والهيئات المهنية والنقابية.

استنتاجات

من خلال ما سبق، بإمكاننا أن نخلص إلى إثبات النتائج التالية:

- يخبر تشكيل الحكومة الائتلافية الجامعة بين "حركة النهضة" و"نداء تونس" وعدد من الليبراليين، بانتقال المشهد السياسي في تونس من مرحلة الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والعلمانيين إلى مرحلة التأسيس لأرضيةٍ تجمع بين الطرفين تحت راية الحكم التشاركي خدمةً للمصلحة العامة.
- بدا جليًا أنّ تونس بعد الثورة لا يمكن أن تُحكم بسلطة الحزب الواحد، ولا بمنطق الأغلبية والأقلية. وظهر أنّ الشرعية الانتخابية يمكن أن تُرفد بشرعية توافقية تعددية تؤمّن الانتقال الديمقراطي الوليد[٣٩] من مطبّات الهزات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية والصراعات الأيديولوجية العاصفة.
- أسّست حركة "نداء تونس" سابقة في تاريخ الأحزاب العلمانية الحاكمة في تونس، والفائزة في الانتخابات، بقبولها التطبيع مع الإسلاميين وتشريكهم في إدارة تجربة الحكم. وهو ما دلّ على سلوكٍ انفتاحي/تصالحي من جانب النداءيين يسلّم بالتعددية بديلًا عن الأحادية، وبالتوافق بديلًا عن التصادم في إدارة الشأن العام.
- من خلال تفاعلها مع الاستحقاق الحكومي، لم تبْدُ "حركة النهضة" حزبًا حديديًا يتمترس خلف مسلّمات أيديولوجية مغلقة بل هي حركة مرنة تتفاعل مع الواقع وتستجيب لإكراهاته ومقتضياته، وتعمل على إثراء تجربتها في الحكم، منتقلةً من المعارضة (على عهد بورقيبة وبن علي) إلى قيادة "الترويكا" الأولى والثانية (المرحلة الانتقالية)، لتجرّب حاليًا المشاركة في ائتلاف حكومي يغلب عليه اللون العلماني الليبرالي. وهو ما ساهم في إغناء رصيدها السياسي وتطبيع علاقتها بدواليب الدولة.
- بدا أنّ حركتَي "النهضة" و"نداء تونس" حركتان براغماتيتان تنهلان من صيرورة المجتمع المدني في تونس، وتتفاعلان مع مستجدات الوضع في الداخل والخارج، وتحاولان الاستفادة من أخطاء الماضي لبناء المستقبل؛ ذلك أنّ خوض غمار "الحياة السياسية والحيز العام النشط والتجربة والخطأ في المواقف (...) كلّ هذه العوامل لا تفيد في طرح البدائل فحسب بل أيضًا تحدث تغييرات بنيوية في الأحزاب والسياسات"[٤٠].
- من المهم أن يتجاوز أعضاء الائتلاف الحاكم عقدة المحاصصة الحزبية والارتهان إلى أجندة أيديولوجية معيّنة، ويتّجهوا إلى خدمة الصالح العام في إطار تعددي/توافقي ليكسبوا معركة التنمية والديمقراطية على السواء. ومن المهم أن تتّجه المعارضة إلى إعادة بناء نفسها ونقد ذاتها، والحضور في موقع قوة تغيير بنّاءة، لا قوة إقصاء وشدٍّ إلى الخلف.
- من المبكر التكهّن بمدى تأثير الأداء الحكومي لنداء تونس في شعبيته. لكن الظاهر أنّه سيواجه صعوبات في مستوى التوفيق بين مطلب إدارة الدولة ومطلب المحافظة على تماسكه الداخلي، بخاصة في ظلّ اشتداد الصراع بين التيار الدستوري والتيار اليساري على مواقع النفوذ وسلطة القرار داخل هياكل الحزب.
- على الحكومة الائتلافية تجاوز خطاب الوعد وحسن النوايا، واتّخاذ تدابير عاجلة لدعم سكان المناطق الطرفية، وضمان ما يلزمهم من مرافق ضرورية ومواطن شغل وموارد دخل قارّة، وإلا فإنّهم سيظلّون يسلكون طرقًا غير مشروعة في طلب الرزق، من قبيل التهريب والتجارة الموازية، كما سيظلون في حال غياب اهتمام جادّ بمشاغلهم رصيدًا احتجاجيًا وازنًا، وقاعدة شعبية غاضبة قد تتفجّر في وجه الائتلاف الحاكم في أيّ لحظة منذرة بقيام ثورة ثانية.
- لا يكفي الحكومة الائتلافية الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب بل هي مطالبة بحياز ثقة المواطنين؛ وذلك لا يكون إلا بتحويل البرنامج الحكومي الإصلاحي إلى نجاح تنموي وواقع يومي يحياه الناس. وهي معنيّة بضمان الأمن، وتكريس العدالة، وحماية مكاسب الثورة، وإرساخ أركان دولة الحق والواجب.

"أسهمت ثقافة التعايش وروح الانفتاح على الآخر والاستعداد للتواصل معه في إبداع آلية التوافق داخل الاجتماع السياسي التونسي، وأسهم كبرياء المواطنين وتعلّقهم بالثورة والحرية والكرامة في إبداع الاستثناء التونسي" على حدّ قول عزمي بشارة[٤١]. فهل يُكتب لهذا الاستثناء الاستقرار والاستمرار؟ أم أنّ الأمر خلاف ذلك؟

---

٣٩ ورد في المؤشر العربي سنة ٢٠١٤ أنّ ٩٠٪ من التونسيين يؤيّدون الاحتكام إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي. وتحتلّ تونس المرتبة الأولى عربيًا (المؤشر العربي، ص ١٠٩-١١٠). وجاء فيه أنّ ٦٨٪ من التونسيين لا يرون حرجًا في أن يتولّى حزب لا يتفقون معه، السلطة إذا حصل على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة (المؤشر العربي، ص ١١٩)، المؤشر العربي، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (الدوحة ٢٠١٤).

٤٠ عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط ٦ (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص ٣٤٦.

٤١ عن مقابلة مباشرة أجراها الباحث مع المفكر العربي عزمي بشارة في الدوحة، بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤.

عبده موسى*

تركة مبارك لا تزال تحكم مصر

إلى أيّ وجهة تأخذنا الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

ترصد هذه الورقة مأزق خريطة الطريق واستحقاقاتها الانتخابية التي أُعلنت في مصر عقب إطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد عام واحد من تولّيه السلطة. وتعرّج في هذا الخصوص على معضلة غياب حزب جماهيري، وإمكانية تعويضه عبر بناء تحالفات حزبية قوية. وتعالج المسائل الخاصة برسم قواعد الممارسة السياسية وطبيعة التشريعات التي جرى رسمها وفقًا لدستور ٢٠١٤. وتخلص الورقة إلى أنّ المنظومة الانتخابية قد عادت إلى قواعدها الأولى التي تكرَّست في عهد مبارك، والتي تغلب عليها ملامح ضعف الفاعلية الحزبية واختفاء شروط التعددية السياسية الملازمة للديمقراطية؛ فعلى الرغم من تسارع الخطى نحو بناء تحالفات حزبية وتوافقات انتخابية، لا تزال هناك عقبات هيكلية تَحُول دون تأسيس حياة نيابية حقيقية؛ يتعلق بعضها بحال ضعف الأحزاب نفسها، وبعضها الآخر بانغلاق البنية التشريعية والإجرائية لعمل الأحزاب وتحجيمها المجال السياسي.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

تقف الانتخابات البرلمانية في مصر في مهبّ الريح؛ فقد جاء حكم المحكمة الدستورية بقبول الطعن في قانون الدوائر الانتخابية ليعرقل إجراء الانتخابات التي أُعلن عن القيام بها في نهاية آذار / مارس الجاري[١]. عزّز الحكم الجدل المحتدم بخصوص "خريطة الطريق" التي أُعلنت في تموز / يوليو من العام الماضي[٢]؛ فانتخاب برلمان جديد بعد عامين من تغييب سلطة التشريع وانفراد التنفيذيين بوضع حدود المجال السياسي، بما فيها تلك القوانين التي تحكم الحياة البرلمانية، يأتي وسط تنامي المؤشرات على غياب ضمانات التطبيق الصحيح لشروط العملية الانتخابية ومحدداتها[٣]. والشروط التي صاغتها السلطة واحتكرت إصدارها، لم تلتفت لموجبات الالتزام بها خلال الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزٍ قارب المئة في المئة لعبد الفتاح السيسي، رآه المراقبون أبعد عن أن يوصف بالنزاهة[٤].

كان التأجيل متوقّعا وبشدة، على الرغم من إعلان اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشح، والبدء الفعلي لحملات الدعاية في الشارع المصري؛ فمنذ شهور تتصاعد دعاوى قضائية أمام المحاكم تطلب التأجيل استنادًا إلى "عدم جاهزية الأوضاع الأمنية لإجراء الانتخابات"[٥]. وجرى إشهار سلاح دستورية القوانين الذي انتهى بحكم المحكمة الدستورية. وعلى الرغم من أنّ السلطة "حاربت" من أجل تمرير هذه النصوص بقرارات رئاسية، أعاقت الطعون في مواد القوانين الثلاث الرئيسة التي تحكم العملية الانتخابية، المسار. وألقت بغيومها على الموقف[٦]. ثم جاء حكم المحكمة الدستورية ببطلان المادة الثالثة في قانون الدوائر الانتخابية ليجعل من تأجيل الانتخابات أمرًا وجوبيًا لحين إصدار قوانين معدّلة تتلافى المعايب الدستورية في القانون[٧].

من جهتها، خاضت القوى السياسية المنضوية تحت "تحالف الثلاثين من يونيو" مفاوضات عسيرة علّها تعوّض غياب حزب جماهيري قادر على جمع كلمة الأغلبية، وتحقيق الاستقرار للبرلمان. وكان الأمل يحدوها في إقرار تحالف حزبي واسع، ييسّر لها خوض الانتخابات بقائمة انتخابية موحدة، أو بعدد قليل من القوائم على نحوٍ يمكّنها من مواجهة هاجس صعود الإخوان والحزب الوطني مرةً أخرى. لكن بعد مراحل متتابعة من التفاوض[٨]، لم تتمخّض الحال عن اتفاقات

---

١ أربك الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية الترتيبات التي بدأت اللجنة العليا للانتخابات في تنفيذها تمهيدًا لجولة الاقتراع في نهاية آذار/مارس. انظر: "تأجيل الانتخابات النيابية في مصر بعد الحكم بعدم دستورية القانون"، **بي بي سي العربية**، ٢٠١٥/٣/١، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2015/03/150301_egypt_law_court_rule

٢ أعلنت خريطة الطريق الديمقراطية سندًا لعملية إطاحة الرئيس محمد مرسي، ووفقًا لها كان من المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معًا، لكن الرئيس المؤقت عدلي منصور كلّف لجنة من أعضاء لجنة الخمسين التي شُكّلت لتعديل الدستور من أجل النظر في تعديل خريطة الطريق في ظل طرحٍ جرى تداوله يرى تمديد رئاسة منصور لعامٍ انتقالي آخر، يجري خلاله انتخابات برلمانية، ويمهد لرئاسة تعمل مع مؤسسات مستقرة، وقد جرى تداول عدة سيناريوهات لكنها انتهت جميعًا إلى ضرورة استثمار شعبية متصاعدة للسيسي، وطرح اسمه سريعًا للانتخابات الرئاسية وتأجيل أيّ حديث عن البرلمانية. انظر: "مصر: التحالفات الانتخابية فشلت والانتخابات البرلمانية إلى التأجيل"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/٨/٢٨، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/66725fd9-45e1-4ad2-b6f7-34d03a62f31a

٣ الشروط والمحددات التي شكلتها مواد القانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس النواب، وقوانين الأحزاب والدوائر الانتخابية، واجهت انتقادًا واسعًا من الأحزاب والقوى السياسية، ونظر إليها على أنّها بذاتها تحدّ من المنافسة الحرة، وتضعف آليات الرقابة المختلفة. تعمّد اصطناع نتيجة بعينها كان ثابتًا لدى انتخاب السيسي، وبيّنته تقارير مراقبين محليين ودوليين.

٤ ربّما تقرير شديد التحفظ كتقرير بعثة مراقبة الانتخابات التي أرسلها الاتحاد الأوروبي يكشف لنا ملامح ضعف ضمانات النزاهة خلال الانتخابات الرئاسية، انظر: البيان الأوّلي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمتابعة الانتخابات الرئاسية في مصر، **بعثة الاتحاد الأوروبي**، ٢٠١٤/٥/٢٩، على الرابط:
http://www.arabew.org/images/stories/news/egypt/pkigjfgjujtu45454.pdf
وتقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن متابعة الأداء الإعلامي، والذي يظهر إدارة حملة دعائية غير نزيهة لمصلحة السيسي: مركز القاهرة يصدر تقريره الثاني حول أداء وسائل الإعلام خلال فترات الاقتراع في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**، ٢٠١٤/٦/٧، على الرابط:
http://www.cihrs.org/?p=8670

٥ منذ نهايات العام الماضي وردًا على انتقادات تعمُّد السلطة تأجيل الاستحقاق الثالث، عاد السيسي ليؤكد إجراء هذه الانتخابات التي طال تأجيلها عن الموعد المحدد في الدستور الجديد، وهو آذار/مارس ٢٠١٥. تصريحات السيسي كانت تخاطب في غالبها الغرب والولايات المتحدة لتمرير ضغوطهما وتهديداتهما بتعليق دعمهما المالي ومشاركتهما في المؤتمر الاقتصادي المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، وللردّ على المطالب التي وردت على لسان وزير الخارجية الأميركي في آب/أغسطس الماضي بضرورة إجراء الانتخابات وفقًا لخريطة الطريق ووفقًا لجداولها. انظر: "الغرب للسيسي: لا دعم مالي بدون انتخابات"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/١١/١٢. ودعا النائب البرلماني السابق حمدي الفخراني إلى تأجيل الانتخابات في دعوى أقامها أمام القضاء الإداري. انظر: فيديو على صفحة قناة **أون تي في** موقع **يوتيوب**، ٢٠١٥/٢/١، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=_Eydbpo_3kM

٦ رفعت عدة دعاوى بالطعن نالت من مواد قوانين تقسيم الدوائر الانتخابية ومجلس النواب ومباشرة الحقوق السياسية أمام المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة.

٧ تعددت التكهنات بخصوص مدة التأجيل بعد صدور الحكم، وعلى الرغم من أنّ تعليمات اللجنة العليا للانتخابات وكذلك بيان من رئاسة الجمهورية صدر بالإسراع بإجراء التعديلات اللازمة على القانون المطعون فيه وإصداره مجددًا. لكن هناك من يرجّح أنّ إعادة طرح القانون لن تستغرق أقلّ من شهرين، بينما هناك أصوات أخرى أكثر تشاؤمًا ترى أنّه أمام تعدّد الدعاوى الطاعنة في قوانين الانتخابات يكون الإرجاء إلى ما بعد انقضاء عطلة القضاء الصيفية، ما يعني إجراءَها في الخريف المقبل، إذا ما كان ضروريًا إعادة ما تمّ من إجراءات اتخذتها اللجنة العليا للانتخابات كالترشّح أو غيره، انظر: محمود عباس، "السيناريوهات المترتبة على حكم 'الدستورية' بشأن الانتخابات البرلمانية"، **الوطن**، ٢٠١٥/٢/٢٥، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/671344
وتطرح أصوات مقرّبة من النظام إبدال البرلمان بمجلس انتقالي معيّن تحت مسمّى جمعية تأسيسية، انظر: معتز بالله عبد الفتاح، "هو إحنا محتاجين برلمان منتخب دلوقتي؟"، **الوطن**، ٢٠١٥/٢/٢٧، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/672888

٨ يمكننا تمييز أربع جولات على الأقل سعت لجمع القوى الحزبية ضمن قوائم قوية؛ الأولى قادها عمرو موسى القيادي في حزب المؤتمر وأمين عام جامعة الدول العربية الأسبق، والثانية مراد موافي رئيس الاستخبارات الأسبق (وهي جولة نُظر إليها بوصفها مقدمة لعسكرة المشهد الحزبي)، والثالثة قادها السياسي المخضرم وأحد كبار البيروقراطية المصرية كمال الجنزوري، والأخيرة تتوزّع بين الخبير العسكري المقرّب من السيسي سامح سيف اليزل ورئيس حزب الوفد السيد البدوي.

يمكن وصفها بالمعتبرة. واستدعى جمود الموقف التدخّل الرئاسي قبل فتح باب الترشح. ومن بعده ظهرت إلى العلن قوائم جرى التقدّم بها للجنة الانتخابات. والظاهر أنّ ثمّة انتظارًا من الجميع لطرح جولة مفاوضات حاسمة ترسم خريطة نهائية للتحالفات، يقوم فيها الرئيس بنفسه بدور الحكم[٩]. في حين بقيت أبرز ملامح هذا المشهد الحزبي المأزوم، كما يلي:

- في منتصف شهر كانون الثاني / يناير، أعلنت ثمانية تحالفات حزبية خوضها الانتخابات (أو جرى تداول الحديث الإعلامي عنها خلال الأسابيع الماضية)[١٠]. وعلى رأس كلٍّ منها حزب كبير، تلتئم من خلفه أحزاب وتنظيمات أصغر. وتعمل هذه التحالفات الجزئية على اتفاقيات للاندماج بين بعضها البعض. وبعد مرور شهر وإخفاق عدة جولات، بدَا أنّ قائمة باسم "صحوة مصر" تضمّ عسكريين، قد ائتلفت وتحظى بمباركة الرئاسة، وقوامها عدة أحزاب خرجت من عباءة الوطني المنحلّ، إضافةً إلى رجال أعمال وقيادات عشائرية مقرّبين من النظام، ويدفع بها إلى التحالف مع قائمة "تحالف الوفد" التي يقودها السيد البدوي.
- قررت بعض الأحزاب البحث عن صيغٍ أخرى للتحالف، بينما بقي حزبَا "النور" و"المصريين الأحرار" بعيدَين عن أيٍّ من التحالفات المشار إليها، ما يعزز توقّع خوضهما الانتخابات منفردَين، كلّ في قائمة تخصّه أو الاكتفاء بالمنافسة القوية على المقاعد الفردية خصوصًا "حزب النور" الذي ترتفع حظوظه في هذا المضمار. وعلى الرغم من كون الحزب السلفي الكبير حليفًا أساسيًا في النظام الجديد، فقد قبل ترك ساحة التصارع على خُمس مقاعد البرلمان المقرَّرة للقوائم لمصلحة بقية الأحزاب؛ لتلافي النقد الواسع للإسلاميين وتصعيد المخاوف من توسّع أدوار القوى السلفية.
- بمنأى عن صراع الأحزاب على القوائم وانتقادات تشكيلها، وتدخّل السلطة، سواء الصريح أو عبر العسكريين السابقين المعاد تدويرهم سياسيًا، تَقدّم عددٌ من التنظيمات الشبابية بما عُدّ قائمة باسم فئة الشباب لخوض الانتخابات. لكن سرعان ما خَفت صوت هذه الفئة، في خضمّ الخلافات بخصوص القوائم، ما يشير إلى استمرار الأزمة بين القوى السياسية التقليدية وفئة الشباب، حتى من المحسوبين على تحالف ٣٠ يونيو.

> بدَا أنّ قائمة باسم "صحوة مصر" تضمّ عسكريين، قد ائتلفت وتحظى بمباركة الرئاسة، وقوامها عدة أحزاب خرجت من عباءة الوطني المنحلّ، إضافةً إلى رجال أعمال وقيادات عشائرية مقرّبين من النظام.

- سارع المقاطعون من القوى المحسوبة على ثورة ٢٥ يناير كـ"التيار المصري"، و"الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"، و"مصر القوية"، و"التيار الشعبي"، إلى التشكيك في جدوى الانتخابات، مبرزين افتقادها ضمانات النزاهة.

العودة إلى قواعد "الهامش الديمقراطي" مرة أخرى

يتنزّل بدء الجولة الانتخابية لمجلس نيابي جديد في إطار تعاظم الأزمة التي تمرّ بها البلاد على المستويين السياسي والاقتصادي:

- موجة غلاء حادة تضرب معيشة الفقراء؛ وهم من كانوا وقود الثورة وأصحاب الطموح الواسع في التغيير الذي دعت له. جرى حفْز غالب هؤلاء عبر دعاية سياسية مكثّفة قوامها وعود اقتصادية استُخدمت بكثافة سواء خلال الحشد لتظاهرات الثلاثين من حزيران / يونيو، وتأييد إقدام السيسي والقوات المسلّحة على خلع مرسي، أو في تلك التظاهرات التي عُرفت بـ "تظاهرات التفويض"، خلال التعبئة الجماهيرية لانتخاب السيسي رئيسًا[١١].

٩ صرّح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنّ السيسي قد أكّد حرصه الكامل على عدم قيام الدولة ومؤسساتها بدعم أيّ تحالفات سياسية أو قوائم حزبية. ودعا في هذا الشأن الأحزاب إلى تشكيل قائمة موحّدة يتّفق عليها الجميع، بما يعزّز وجود الأحزاب على الساحة السياسية ومساهمتها بفاعلية في أنشطة البرلمان المقبل. وكرّر عدم اعتزامه إنشاء حزب سياسي تجنبًا لحدوث انقسام أو استقطاب. انظر: "تفاصيل اجتماع السيسي بالأحزاب وقراره بخصوص إنشاء حزب سياسي"، **مصراوي**، ٢٠١٥/١/١٣، على الرابط:
http://goo.gl/H2cV30

١٠ إسماعيل الأشول، "خريطة التحالفات الانتخابية تحت الإنشاء"، **الشروق**، ٢٠١٥/١/١٥؛ محمد سعد وآخرون، "'كواليس تفكيك القوائم الانتخابية' وتجميعها في 'حب مصر'"، **الشروق**، ٢٠١٥/٢/١٣، على الرابط:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=13022015&id=17144c3b-1ab4-4644-a6fe-32dad0058082

١١ قدّم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ورقة سياسات رصدت الجدل بخصوص رفع الدعم عن المحروقات وآثاره. وهو واحد من الموضوعات التي تتعلق بالأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي تشهد حاليًا هبّات غضب في مجال أسعار السلع الأساسية والأجور وتصاعد المطالب بتهيئة البنية التحتية في مجالات المواصلات والريّ والطرق والصرف وغيرها. انظر: وحدة تحليل السياسات، "قرار الحكومة المصرية بالرفع الجزئي لدعم المحروقات: حلّ للأزمة أم تعميق لها؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/٨/٦، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/38dc7429-7a76-4d5c-9289-8e5dcfbe1ce8

• بالتوازي مع تفاقم المعاناة المعيشية للقطاع الأغلب من المصريين، استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي، تحرّكها موجةٌ من الشدّ والجذب العنيفَين مع جماعة الإخوان التي تقلّص لفترةٍ وتيرة حراكها في الشارع، في الوقت الذي بقيت فيه على "سخونتها" إعلاميًا. وسرعان ما انفجرت موجة عنف مع حلول الذكرى الرابعة للثورة، نَسبتها السلطة إلى الإخـوان[١٢]. وبقيت الحال بين نظامٍ يصوّر ما يجري من أحداث باستخدام مصطلحات الحرب على الإرهاب وديباجتها الدعائية، مدفوعًا بغايات المكوّن الأمني الأعلى صوتًا في السلطة الجديدة، ومعارضة سياسية طريدة لم تجد لها سبيلًا في العمل السلمي، فاختارت الاشتباك العنيف مع النظام، أو دفعت نحوه دفعًا بحسب ما يردّد مناصروها. ولم يعد مستغرَبًا أن يمتد التضييق والقمع إلى بعض من كانوا ضمن تحالف الثلاثين من يونيو من المناوئين لحكم مرسي. يجيء التوسّع في تعزيز المكوّن الأمني وعودة تدخّله في الشأن السياسي وهيمنته على القرار، معززًا ممارسات "أمننة المجال السياسي"[١٣] التي تتضخم بذريعة مكافحة الإرهاب ومنع عودة الإخوان وغيرهم من الموصوفين "بقوى التخريب" من الوصول إلى فضاء المنافسة السياسية. أمّا الخطاب الإعلامي الأمني الموجَّه للناس، فقد لخّصه أحد الحقوقيين بمسمّى "دولة الخوف"، واصفًا اللحظة: "ما بين الخوف على الدولة والخوف من الدولة ستُجرى الانتخابات المقبلة". وتساءل: "أيّ برلمان هذا الذي سينتخبه الخائفون من الحرية والخائفون عليها"[١٤].

• يبدو المجتمع الدولي متحفّظًا عن أداء نظام السيسي. ولا تزال بعض الدول الغربية ذات العلاقات الوثيقة بمصر تطرح تحفّظات عليه، وإن تغيّرت الحال نسبيًا في ظلّ التطورات الجديدة من صعود "داعش" في العراق والشام، وتفاقم الأزمة في ليبيا إلى حدود التهديد بتدخّل مصري صريح فيها بعد قتل مصريين من الأقباط على يد مقاتلي ما يسمّى بولاية ليبيا. ومن قبلها كانت حادثة جريدة "شارلي إبدو" في فرنسا، وعدة حوادث أخرى تعزّز هذا القبول الدولي بخطاب الحرب على الإرهاب بصيغته المصرية. خفّف الخطر الداعشي كثيرًا من ضغط المطالب الغربية على مصر، وخفوت شروطها التي ظلت تعلّق التعاون مع النظام في مصر باحترام خريطة الطريق الديمقراطية، والعمل على تخفيف حدة التوتر السياسي الداخلي، ووقْف صور القمع الواسع التي تنتهجها السلطة الجديدة.

• رافقت إجراءات غلق المجال السياسي حزمة من القوانين السلطوية، تعمل جميعها على الحدّ من حرية التنظيم، وحركة القوى السياسية وإعاقة مبادرات المجتمع؛ فمن تأميم للحقّ في التظاهر عبر قانون جائر، إلى التضييق على حرية التنظيم الأهلي والنقابي بقانون لم يحظَ بأيّ مستوى مقبول من رضا المجتمع المدني، وطرح إجراءات ومؤسسات غايتها إعاقة الإتاحة الحرة للمعلومات، وقمع الدعوة العلنية للأفكار والحقّ في التعبير عنها بما ألغى تقريبًا الصوت المعارض من الإعلام الحكومي والمستقل.

تأمل السلطة الجديدة من هذه الانتخابات إحداث استقرارٍ للنظام، لكن بما لا يبعدها عن معادلة "المباركية" الموروثة؛ بحيث تنضبط الممارسة وفقًا لشكلانية ديمقراطية، تلزم الفعل السياسي بـ "هامش" يضيق باستمرار، ويجري التحكّم فيه بواسطة تشريعات وتدخلات إدارية سلطوية الهوى[١٥]. يجدر هنا التذكير بأنّ باب رفض الهامش الضيّق كان وراء تصعيد مطلب إجراء انتخابات حرة وفقًا لنظام انتخابي يتّسم بالنزاهة والعدل على رأس قائمة مطالب ثورة الخامس والعشرين من يناير. ظلّت المجابهة مع سيطرة المال السياسي والمطالبة بحصارها

---

١٢ وقع في تلك الليلة ٢٣ قتيلًا و٩٧ جريحًا (بينهم ١٩ من أفراد الأمن). وجرى اعتقال ٥٠٠ من النشطاء والمتظاهرين، من بينهم عدد من الصحفيين والإعلاميين. المطرية (شمالي القاهرة) التي شهدت أشدّ المواجهات عنفًا وقع فيها وحدها ١٤ قتيلًا. الجدير أنّ التظاهرات والفعاليات السلمية الإخوانية قد تزامنت مع أعمال انتقام وتخريب نَسبتها وزارة الداخلية إلى تنظيم الإخوان المسلمين. انظر: فيديو بعنوان "إبراهيم: الإخوان عملوا على تخريب مصر"، **سكاي عربية نيوز**، ٢٠١٥/١/٢٦، على الرابط:

http://goo.gl/lQTMM9

١٣ يشير مفهوم "أمننة المجال السياسي" إلى تحويل خطاب عام سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا إلى خطاب أمني، تسيطر على مفرداته المخاوف وتهيمن الدوافع الأمنية على الحلول والبدائل التي يطرحها، على نحوٍ لا يسمح بالتنوّع والاختلاف، ويضع المراقبة فعلًا ملازمًا، ويعدّ المخالفة معه ضربًا من ضروب التهديد. انظر: علي الرجال (معدّ)، "تفكيك أمننة المجتمع المصري وإعادته إلى الحظيرة المدنية" (الرباط: **مؤمنون بلا حدود**، ٢٠١٣)، ص٣.

١٤ نجاد البرعي، "دولة الخوف"، **الشروق**، ٢٠١٥/١/١٩، على الرابط:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19012015&id=86d32588-9aea-45ae-b28c-25e282675e65

١٥ ظلّ تفصيل القواعد الانتخابية وفقًا لمقاسات السلطة، وضبط بوصلتها على خياراتها، مَلمحين مميزين لانتخابات البرلمان في مصر بعد انقضاء المرحلة الليبرالية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد بدت ممارسة متوافقة مع طبيعة المرحلة الناصرية التي تأسّس بعض من شرعيتها على قضائها على الممارسة الحزبية التي أسندت إليها الدور الرئيس في إفساد الحياة السياسية، وجرى خلال هذه المرحلة التضييق على الممارسة الديمقراطية إلى حدٍّ بعيد، والاكتفاء بالاتحاد الاشتراكي العربي، تنظيمًا سياسيًا جامعًا بصيغة "الحزب الوحيد". أمّا في مرحلة السادات التي شهدت انفتاحًا نسبيًا، فقد طوّرت منظومة الاستبداد سلوكها عبر الموازنة بين القبول في كفّة بتحولات شكلية سمحت بالتعددية الحزبية عبر ما عُنون في الفضاء السياسي المصري باسم "الهامش الديمقراطي"، وفي الكفّة الأخرى وضعت أسس منظومة مراوغة للحدّ من أيّ إمكانية لتداول السلطة، وتضمن الهيمنة عبر نموذج "الحزب الواحد المسيطر "الذي حلّ في هيمنته على الفضاء السياسي محلّ الحزب الوحيد وسمح بخروج أحزاب مثل الوفد والتجمع والعمل والأحرار بوصفها معارضة يمينية ويسارية في وجه الحزب الوطني الذي أنشأه السادات، وعدّ وقتها ممثّلًا لاتجاهات الوسط المحافظة. اعتمدت هذه المنظومة جملةً من التدخلات القانونية والإدارية إضافةً إلى حيل التزوير، لضمان هيمنة تامة على أعمال البرلمان من جانب حزب السلطة، وإلحاقه بصورة واسعة بالسلطة التنفيذية وإرادتها. تفاقم هذا الوضع عبر العقود الثلاثة لنظام مبارك، حيث اشتهرت مؤسساته الأمنية وحزبه الوطني برعاية بعض أكثر صور التزوير فجاجةً في تاريخ مصر البرلماني. وقد صفّى مبارك القوى السياسية بتدخلاته الأمنية وحصاره لها، وضيّق على الحقّ في التنظيم.

إلى أدنى حدّ، ووضع قواعد منفتحة للتنظيم الحزبي، وإنشاء نظام انتخابي يتّسم بالحرية والنزاهة، تشكّل خطاب قوى الثورة. ويلحظ متابع جدالات التعديل والتنقيح التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية سواء في مرحلة تعديل الدستور في ٢٠١١ التي تلت الثورة مباشرةً، أو خلال مرحلة دستور ٢٠١٢، أو حتى مع الدستور الأخير في ٢٠١٤، مدى سيطرة هاجس عودة منظومة الانتخابات "المباركية" تلك. كان مفهومًا لدى القوى الثورية أنّ تخليق مجال سياسي طبيعي يقوم على توازن السلطة بين مؤسسات فاعلة ومستقلة، هو التحدّي الحقيقي في مواجهة استبدادٍ مكرّس، تعمد قواه إلى تقليص المجال السياسي وتقليل صعود الجماهير التي حفزتها الثورة.

إنّ السلطة التي خلعت الرئيس المنتخب وأعلنت خريطة طريق منحتها صفة الديمقراطية، قد صادرت في معرض صراعها مع المعارضة وبخطوات محسوبة، جزءًا معتبرًا من المجال السياسي، حين فرضت حزمة قوانين أمنيّة الهوى، خلال الأيام الأخيرة للرئيس المؤقّت عدلي منصور. ومثّلت هذه القوانين هي وما تلاها من إجراءات اتّخذها السيسي وحكومة إبراهيم محلب منذ لحظة تولّيهما، ترسيمًا جديدًا للمجال السياسي يردّه إلى تخوم ما قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

إعادة ترسيم المجال السياسي على المقاس "المباركي"

خطّت القوانين الجديدة التي وضعتها السلطة نظامًا انتخابيًا مختلطًا يجمع بين الانتخاب بالقائمة المغلقة، والانتخاب الفردي. كان الغرض الأساسي من هذا النظام المزدوج ضمان تمثيلٍ أوسع للأحزاب السياسية يتيح لها المنافسة بقوائمها (فرادى، أو في تحالف) في أربع دوائر انتخابية تضمّ كلٌّ منها عددًا من محافظات الجمهورية. تقوم فلسفة الدستور في اعتماد نظام القائمة على التمييز الإيجابي لبعض الفئات التي يُخشى من تهميشها. وقد سمّى الدستور سبع فئات يمنحها حصةً من مقاعد كلّ قائمة؛ وهي النساء والأقباط والعمال والفلاحون والنوبيون وذوو الاحتياجات الخاصة، ومصريو المهجر[١٦]. إلا أنّ القانون الذي طرحه عدلي منصور قد خالف توقّعات الأحزاب وضرب بمطالبها عرض الحائط؛ إذ آثر الانحياز لنظام الانتخاب الفردي، على حساب نسب المقاعد المخصّصة للمنافسة وفقًا لنظام القائمة، وغلق القائمة بقاعدة الفائز يحصل على كلّ المقاعد. وتحذّر الأحزاب من أنّ هذا النظام يكرّس العجز الديمقراطي؛ إذ يصعب معه افتراض التمثيل الحقيقي لإرادة الناخبين، مع جعل المنافسة ضمن أربع دوائر انتخابية، منها دائرتان كبيرتان تجري المنافسة فيهما على تسعين مقعدًا، ودائرتان صغيرتان تتنافس قوائمهما على خمسة عشر مقعدًا للدائرة الواحدة. ويبدو أنّ الغرض من هذا التصميم هو إفساح المجال مجدّدًا لرجال الأعمال وممثّلي العشائر للهيمنة على الحياة السياسية[١٧]. نظام تقسيم الدوائر ذاته غير مفهوم؛ فلا يوجد منطق إحصائي يُحكم التوزّع الديموغرافي للناخبين، ولا وجود لضمان تكافؤ الفرص بين مناطق الحضر والريف[١٨]. وتبقى العيوب الموروثة الأخرى التي تجرح النزاهة، والتي تخصّ كفاءة الرقابة على أعمال التصويت وإدارة مراكز الاقتراع (اللجان الانتخابية)، وفساد طرق فرز الأصوات وحسابها.

---

١٦ الدستور في مادتيه ٢٤٣ و٢٤٤، يحدّد هذه الفئات. انظر: **دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤**، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

١٧ لعلّنا نرجع هنا إلى قرار المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون انتخابات مجلس الشعب الذي صدر قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢ لينهي معركة طويلة بإنجاز هدف تحصين المجلس العسكري في مواجهة الرئيس المنتخب. قانون الانتخابات الذي وقع إبطاله كان هو السند التشريعي الذي أُجريت على أساسه الانتخابات البرلمانية. وقتها هرع المجلس العسكري لإنفاذ الحكم، متعجّلًا استعادة سلطة التشريع بين يديه، ليضيف بها المزيد من التحصين لوجوده في مواجهة الرئيس المنتخب، وبما يكرّس وضعية ازدواج رأس الدولة التي ابتدعها المجلس العسكري مع ظهور إمكانية إخفاقه في الدفع بمرشح يمثّل تطلعاته السياسية وما يطلبه من تحصين. ومهّد هذا الصراع سواء بالمراسيم أو بالأحكام القضائية لصدور الإعلان الدستوري المكمّل المثير للجدل، والذي طرحه مرسي للحدّ من سلطة مناوئيه. وفي وقت أزمة الإعلان كان المتوقع صدور قرار لمحكمة القضاء الإداري – وكان مقدّرًا بعد يومين فقط - في الطعن على قرار المجلس العسكري. وجاء قرار مرسي - إلى جانب عودة مجلس الشعب - إجراء انتخابات برلمانية بعد ٦٠ يومًا من استفتاء الشعب على الدستور الجديد، ومن ثم إقرار قانون انتخابات جديد في مجلس الشعب، وبما يعني فعليًا أنّ عمل المجلس (وهو المنحلّ بقرار المحكمة الدستورية) قد يستمرّ لعامٍ إضافي كامل. وعلى الرغم من أنّ رئيس المجلس قد هرع بالدعوة لعقد جلسة لأعضاء المجلس المنحلّ حال صدور القرار، لكن تحت ضغوط النقد المتصاعد للرئيس الجديد، وغيبة أيّ أثر لحجج الدفاع عن موقفه، استجاب مرسي للضغوط، مؤثرًا تمرير الأزمة وتراجع عن قراره. وهي الخطوة التي كشفت في الوقت ذاته حقيقة ازدواج السلطة وكون المجلس العسكري قد ترك له نصف كرسي الرئاسة ليحتلّه.

١٨ على الرغم من أنّ الانتخابات في مصر ظاهرة تعود إلى القرن التاسع عشر، فطرح أوّل تقسيم له منطق الدوائر الانتخابية جاء مع دستور ١٩٢٣، والذي اعتمد معيار التمثيل العددي المتوازن لرسم الدوائر، وجعل لكلّ ستّين ألفًا من الناخبين دائرة يمثّلها نائب واحد في البرلمان. وقتها بلغت الدوائر في مصر ٢١٤، ولم يجر أيّ تعديل معتبر على هذا التقسيم عبر ثمانية عقود على الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها الأراضي المصرية خصوصًا تحولات الريف والحضر وانتقال السكان وتحولات المجالات الاقتصادية وغيرها ممّا أخلّ بقوة بمعيار التمثيل المتوازن، أضاف إلى تشوّهه ممارسات السلطة بتعديل حدود الدوائر بصورة جزئية لأغراض انتخابية فاسدة، إمّا لحرمان مرشح من قواعده أو لدعم قوة مرشح. وحتى التعديل الذي أُجري في ١٩٩٠ لم يعكس أيّ رغبة في إعادة النظر في قسمة الدوائر، واكتفى بخلق دوائر جديدة أو تقسيم بعض ما تضخّم منها بصورة كبيرة، وكان طبيعيًا في أعقاب الثورة أن يطرح مشروع بديل لتقسيم الدوائر، بموجب مرسوم القانون ١٢١ لسنة ٢٠١١، والذي كان يؤمّل من ورائه طرح تقسيم أكثر عدالة ويقلّل من العجز الديمقراطي والتمثيل غير المتوازن لأصوات المصريين. لكنّه قسم الدولة إلى ٤٦ دائرة انتخابية لانتخابات القوائم الحزبية مقابل ٨٣ دائرة انتخابية خصّصت للانتخاب الفردي. ووزّعت مقاعد البرلمان البالغ عددها ٥٤٠ مقعدًا للنظام الفردي بنسبة ٨٠٪ و١٢٠ مقعدًا للنظام بالقائمة المغلقة المطلقة بنسبة ٢٠٪ وثماني دوائر لكلٍ منها ١٥ مقعدًا لكلّ دائرة، تقسم بنظام القطاعات، بحيث تدمج أكثر من محافظة في دائرة واحدة، وتحصد مقاعد الدائرة القائمة الأعلى الأصوات، وتخرج باقي القوائم مهما كانت نسبها دون أيّ تمثيل.

كان غريبًا مع السيسي رِضا الأحزاب بقواعد الانتخابات المضيّقة للمجال السياسي التنافسي؛ وهي ذاتها التي حملت حملة شعواء على منصور منتقدةً خطواته – بوصفه رئيسًا مؤقتًا – أن يندفع قبيل أيام من انتهاء فترته الرئاسية نحو طرح قوانين على درجةٍ بالغة من الأهمية كهذه، ودون مشاورة معقولة أو أدنى اهتمام بآراء الأحزاب وتوافقاتها العريضة بخصوص تصميم منظومة الانتخابات خلال الأعوام الثلاثة التي خلَت. حين خاطبت الأحزاب السيسي بخصوص هواجسها من هذه القوانين، بوصفه المالك الجديد لسلطة التشريع المؤقت في غيبة البرلمان، وطالبته بإعادة طرح هذه القوانين للتداول والنقاش، سدّ السيسي أذنيه عنها، وأعلن صراحةً أنّه لا نيّة لتغيير هذه القوانين أو طرحها لأيّ نقاشٍ عام[١٩]. وفي النهاية بعد استنفاد تهديداتها الكلامية ومحاولات الضغط والتوافق، رضخت جميعها لسلطة الأمر الواقع، وقبلت بالانخراط في العملية السياسية المحكومة والمحدودة، بل والمفصّلة لفائدة سلطة المال ودوائر رجال الأعمال ممّن صنع وجودهم السياسي نظام مبارك ومصالحه.

> حين خاطبت الأحزاب السيسي بخصوص هواجسها من هذه القوانين، بوصفه المالك الجديد لسلطة التشريع المؤقت في غيبة البرلمان، وطالبته بإعادة طرح هذه القوانين للتداول والنقاش، سدّ السيسي أذنيه عنها

ولعلّ السرّ في تحذير الأحزاب المعارضة من عودة سطوة رجال الأعمال[٢٠]، تكشفه التجربة الانتخابية البرلمانية في جولات ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠١٠؛ فقد أظهرت سطوة المال السياسي، قدرته على التغلّب على الأحزاب جميعها بما فيها حزب السلطة المهيمن، والمدعوم من بيروقراطية الدولة. في هذه الجولات، أجاد رجال الأعمال استخدام ممارسات "الزبائنية السياسية" التي كرّستها السلطة في مواسم الانتخابات؛ بتعمّدها التقتير على الناس وتعطيش الأسواق، قبل اقتراب موسم الانتخابات. ومع حلول الموسم بفتح باب الترشح، تقوم بتقديم الخدمات المحلية والسلع المدعمة وغير ذلك من صور إغواء الفقراء للتصويت لحزبها. عمد المستقلون المنتمون لطبقات الملاك والبرجوازية العليا وبيروقراطية الدولة، وبسلطة المال والعلاقات العشائرية، إلى الحلول محلّ حزب السلطة في هذا المضمار. واستطاعوا، بما أتاحته لهم منظومة الاقتصاد الاحتكارية الطابع، توجيه مخصصات مالية ضخمة لتعبئة الأصوات التي تكفي لحسم المنافسة على المقاعد. وتبدأ بهذا الحسم المفاوضة على صيغة علاقة بين هؤلاء وبين حزب السلطة، كانت تنتهي عادةً بانضواء العضو المنتخب بوصفه مستقلًا تحت الهيئة البرلمانية للحزب بما يدعم نسبة تمثيله في المجلس، مقابل الحصول على المناصب القيادية في أفرع الحزب، أو تحصيل مزايا مادية وعقود خدمات ومقاولات وتوريد في النطاق المحلّي للعضو. كانت هذه النوعية من النوّاب ممّن سمّوا "نواب الخدمات"، تعنيها الحصانة البرلمانية، ونوعية خاصة من العلاقة مع الدولة. وكان كذلك بعض الدوائر الطفيلية من رجال أعمال الدولة، ممّن أتيح لهم العقود الاحتكارية ومخصصات الأراضي، والحصانة القضائية والأمنيّة من صور الملاحقة لدى فسادهم، وسمحت السلطة لهم بتكوين دوائر ولاء واسعة ضمن بيروقراطية الدولة، ومجموعات نوّاب خاصة. كان هذا الصعود يعني تحويل البرلمان "بيت حصانات" ليس إلّا. ولم يكن غريبًا مع هؤلاء تجاهل العمل البرلماني الموكول للنائب؛ فعلى الرغم من خوضهم المعارك الانتخابية بعنفٍ وصخب[٢١]،

---

١٩ "مصادر رئاسية: السيسي لن يتدخل لتعديل قانون مجلس النواب"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/٦/١٠، على الرابط:
http://aawsat.com/home/article/115166
-"مصادر رئاسية تكشف موقف السيسي من قانون مجلس النواب"، **الفجر**، ٢٠١٤/٦/١١، على الرابط:
http://www.elfagr.org/619481

٢٠ حذّر العديد من المعلقين السياسيين والحزبيين من هذه الظاهرة، ومنهم يونس مخيون رئيس حزب النور، انظر: "حزب النور: البرلمان المصري المقبل لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ"، **سي إن إن العربية**، ٢٠١٥/١/١٠، على الرابط:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/14/egypt-nour-party-elections

٢١ مستويات العنف السياسي في مواسم الانتخابات الثلاثة في ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠١٠، لم تكن مسبوقة. وأصبحت ممارسات تقفيل اللجان ومنع أنصار المرشحين الآخرين، وتحطيم دعايتهم ومنع مؤتمراتهم حاضرة بقوة في المشهد، مع شيء من قبول السلطة مثل هذه الممارسات العنيفة. يعلّق أحد الباحثين على انتخابات ٢٠٠٠، و٢٠٠٥ بقوله: "شهدت مصر أعنف انتخابات في تاريخها من حيث عدد الضحايا والمصابين وأعمال البلطجة والرشوة التي سادت مرحلتيها الثانية والثالثة". في انتخابات عام ٢٠٠٠، تميزت المرحلة الأولى بنزاهة نسبية منحت الأحزاب والقوى السياسية مقاعد كثيرة (الإخوان وحدهم حازوا ما يزيد على الثمانين مقعدًا)، ولكن الخوف من حصول مرشحي الإخوان على مزيد من الأصوات عزّز تدخّل الأمن والحكومة وأعمال البلطجة لإنجاح مرشحي الحزب الوطني. يضاف إلى ذلك تحيّز بعض وسائل الإعلام المملوكة من الدولة لمرشحي الوطني وإعطاء إشارات سلبية بالنسبة إلى مرشحي الإخوان، انظر: سعيد شحاتة، "الانتخابات المصرية البرلمانية في الميزان"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٧، على الرابط:
http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/63.pdf
ويرصد باحث آخر كيف تفجرت عمليات العنف في ١٥ محافظة من إجمالي ٢٦ محافظة خلال فترة الحملة الانتخابية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حيث غلبت عمليات العنف بين أنصار المرشحين المتنافسين دون تدخّل أجهزة الأمن. وشهدت تلك المرحلة حالتَي قتل وجرت محاولات قتل بعض المرشحين مثل شفيق شاهين. وبلغ إجمالي عمليات العنف ٦٧ حالة منها أربع حالات تهديد بالقتل بنسبة ٥٪ وحالتا قتل بنسبة ٣٪. ولم يحدث قتل خلال المرحلة الأولى للانتخابات وجرى العنف في ٥٥ دائرة بنسبة ٦٧٪ من دوائر المرحلة البالغة ٨٢. وكانت نسبة البلطجة في المخالفات التي جرى رصدها تبلغ ٥٥٪. انظر: حسن أبو طالب، "العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجية والتدخلات الأمنية"، في: عمرو هاشم (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٦).

لم يكن هؤلاء النوّاب يحضرون مداولات البرلمان، حتى في الجلسات التي ناقشت أهمّ القوانين وأخطرها؛ فالحصانة والعلاقة الخاصة التبادلية مع المسؤولين في الحكومة، كانتا هما المطلوبتان؛ فمن جهة المسؤولين كانت الغاية أن يضمنوا دعم عدد من النواب لهم في المجلس، يستطيع وحده تمرير أيّ استجوابات وإحاطات رقابية تُطلب منه في البرلمان، والإسهام في لحظات طلب تجييشهم لحماية الحكومة من أيّ احتمال لسحب الثقة منها. والمقابل بسيط، يستطيع الوزير تقديمه عبر سلطة واسعة له في تخصيص الموارد وإسناد الأعمال بالأمر المباشر، والطروحات الصورية لمناقصات المقاولات، علاوةً على جائزة الحماية السياسية والأمنيّة. لهذا نشط ما عُرف بـ "مكاتب الاتصال السياسي والعلاقات البرلمانية" في أغلب الوزارات، لتقوم بحملات العلاقات العامة وحشد النوّاب وتسهيل المبادلات النفعية بين الوزير والنائب. وكان من أثر ذلك أنّ استجابة بعض الوزراء لطلبات حضورهم المجلس لاستجوابهم، ضعيفة، وبعضهم لم يكن يلتفت إليها، ويغيب على الرغم من لوم البرلمان له.

> فقَد البرلمان دوره بوصفه ممثّلاً للأمّة، بفقدانه تكوين منابر حقيقية وممارسة الأدوار الرقابية أو تلك الداعية للإصلاح الواسع

ولم يكن غريبًا في هذا النظام أن تتضاءل أهمية الدعوات الإصلاحية، وصوغ البرامج الحزبية الداعية لسياسات عامة جديدة، لمصلحة الفئة المهيمنة على القرار، وبإعراضٍ صريح عن تمثيل الفئات الأكثر تهميشًا. وحتى الفئات الواسعة كالعمال والفلاحين، فقد جرى تغييب صوتها وإضعاف أيّ ضغوط من النقابات على الحكومة أو من مجموعات برلمانية أو حزبية مناصرة لحقوقهم. عزّز ذلك غياب صور الرقابة وضعف آلياتها في المجلس، وتحوُّل سلطة البرلمان إلى مناشدات صورية تنتهي بخدمات محلية ضيّقة. فقَد البرلمان دوره بوصفه ممثّلًا للأمّة، بفقدانه تكوين منابر حقيقية وممارسة الأدوار الرقابية أو تلك الداعية للإصلاح الواسع. وكانت المحصّلة إلحاقًا جديدًا للبرلمان بالسلطة. وفي الوقت الراهن، لا توجد أدنى ضمانات للوقاية من عودة هذه الممارسات، بل المرجّح أن تعود على نطاقٍ واسع وسافر، لتشكّل بذاتها تمهيدًا لحلّ معضلة الحزب الجماهيري التي تواجه شعبية السيسي. وهو ما سنتناوله في النقطة التالية.

معضلة الحزب الجماهيري

لا تشير التحالفات التي تبرز على السطح إلى أيّ إمكانية لاستمرارها في فترة الانتخابات ذاتها، فضلًا عن استمرارها خلال انعقاد المجلس التشريعي؛ فهي تحالفات تبدو وقتية شديدة السيولة، لا يتوقّع أن تسفر عن ائتلاف وتكتلات سياسية حقيقية. وفي المقابل يتمدد الفراغ التمثيلي الناجم عن ضعف المكوّنات الحزبية. تحيط الشكوك بقدرة الأحزاب على تمثيل إرادة الجماهير ومطالبها، بسبب عيوب هيكلية، بعضها داخلي مرتبط بطبيعة تكوّنها النخبوي والمدني، وضعف كوادرها في التجذّر العضوي في الأرضية الشعبية، وبعضها خارجي يتمثّل في عراقيل وضعتها السلطة على الحياة الحزبية، تضيق المنافسة على مقاعد البرلمان في نسبة الخمس المخصَّصة للقوائم الانتخابية الحزبية. بهذه النسبة أضعَف قانون مجلس النواب دور الأحزاب لمصلحة المستقلين، وقفز على هدف القضاء على المظاهر الزبائنية والعشائرية في موسم الانتخابات[٢٢]. وآثر أن يغازل أصحاب القدرات المالية ومن يتمتعون بروابط عشائرية، على نحو ما كان يجري أيام مبارك. ليست المنافسة على هذه النسبة الضئيلة ذاتها قصرًا على الأحزاب، بل يحقّ للمستقلين تجميع أنفسهم ضمن قوائم. لهذا فالباعث من وراء التحالفات هو تعويض الأحزاب التي ابتلعت القبول بالنظام الانتخابي المقلّص وجودها.

في ما يتعلق بالضعف الذاتي، فهذه الأحزاب الموروث غالبها من عهد مبارك، فقدت قواعدها الجماهيرية بعدما سحبت منها البساط حركات اجتماعية أكثر حيوية وقدرةً على إقناع الجماهير بخطابها المعارض لمبارك. أمّا الأحزاب التي نشأت بعد الثورة، فقد خفتَ بريقها مع تعثّر المسارات الثورية ذاتها وخفوت المطالب الاجتماعية والسياسية؛ إذ ارتبطت برامجها بهذه المطالب، علاوةً على ظهور بعضها بمظهر انتهازي ومخاتل نفّر منها الجماهير. وفي واقعها الراهن، عجزت جميعها عن ملء الفراغ السياسي؛ إمّا لافتقارها إلى قوة المال وعجزها عن تطبيق نموذج للزبائنية السياسية ينافس ما اتّبعه "الحزب الوطني"، من تشكيل قواعد شعبية عبر الخدمات الموسمية المجلوبة من السلطة نفسها، أو عبر مؤسسات التطوّع الخيرية التي تنشط في مواسم الانتخابات كما فعل الإخوان.

---

٢٢ في مفهوم الزبائنية في سياق انتخابي وعملية تبادل المنافع المادية بين أولياء النعم والمعوزين، والواصف للعلاقات الباترمونيالية وشخصنة نظام الحكم وهيمنتها على المجال السياسي، انظر: حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في العالم العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٧-٣٤.

أفضى إنكار هذه الأحـزاب ملامح ضعفها، وجعلها ترفع سقوف مطالباتها خلال التفاوض إلى حدٍّ يتعدّى قدراتها على الحسم الميداني في الانتخابات، إلى استحالة وضع اتفاق يقرّ قواعد معقولة لرسم القوائم المشتركة، والتمهيد لما يُعرف في الثقافة الانتخابية المصرية بـ"إخلاء" الدوائر بصورة تبادلية. ولعلّ ما أضاف إلى هذا العجز، هو طرح عدد من هذه الأحزاب الرهان على اجتذاب عناصر النظام القديم، ابتغاء تعبئة موارد مالية وقدرات تعبوية عشائرية تمكّنها من حشد أصوات القطاعات الأكثر فقرًا التي جرى العرف على استمالتها بالمال والخدمات في موسم الانتخابات[٢٣]. كان هذا الرهان بمنزلة بارود فجَّر أيّ قدرةٍ على تكوين تحالفات حزبية ذات قيمة؛ فقد خشي الكثير من الأحزاب المحسوبة على الثورة الاندماج مع هذه الوجوه، ما يتسبّب في مسلك تصويتي عقابي تسلكه الجماهير بما يزيد من إضعاف مواقفها. وبعضها الآخر الواثق بقدرته المنفردة كـ"حزب النور"، يستخدم هذه الهرولة ضدّ خصومه.

> الأحزاب التي ساهمت في اختلاق "كاريزما" السيسي لم تدرك أنّ صعوده بخطاب الإنقاذ وحماية الدولة، هو بذاته ما أضعف وجودها السياسي

ولا ننسى أنّ هذه الأحزاب التي ساهمت في اختلاق "كاريزما" السيسي لم تدرك أنّ صعوده بخطاب الإنقاذ وحماية الدولة، هو بذاته ما أضعف وجودها السياسي؛ فقد حوّلت المجال السياسي كلّه ساحة انتظار لـ"البطل" وهو ما يقطع عليها الطريق لمعارضة إرادته، أو منافسة من يميل لهم ويرعاهم، أو حتى الحزب الذي قد يقرّر إنشاءَه. ولعلّ في هذا الضعف ما يفسّر تنامي الدعوات في أوساط الإعلام التابع للسلطة التي طالبت السيسي بإنشاء حزب يضمّ أنصاره[٢٤].

الوطني: تأثير المال وهواجس عودة الفلول

مع اندلاع الثورة، ومنذ حرق مقرّه الرئيس، والزجّ بقياديّيه الأبرز في السجن، بقي الهاجس الأكثر بروزًا في أزمة المشهد الحزبي المصري الراهنة هو عودة "الحزب الوطني"؛ فمن يسمّون بالفلول - ذلك الوصف الذي استخدمته قوى الثورة لوصف البطانة السياسية لمبارك وقادة حزبه - عادوا إلى الصعود وتصدُّر المشهد رويدًا رويدًا. وقد تمّ لهم ما أرادوا مع صدور حكم المحكمة الإدارية بأحقّية أعضاء الحزب الوطني السابق في الانتخاب، لينقض القرار الذي صدر في أعقاب الثورة بحلّ الحزب الوطني[٢٥]. كان الحراك الثوري كفيلًا بمنع قياديّي الحزب الوطني من الترشّح في الاستحقاقات الانتخابية التي جرت عقب الثورة، ودفع بغالبهم إلى الاعتزال أو الكمون والتلوّن. كان قرار الحلّ مطلبًا شعبيًا أساسيًا في ما عُرف وقتها بالعزل السياسي، والذي نُظر إليه بوصفه إجراءً انتقاليًا يضمن عدم عودة نظام مبارك إلى الحكم[٢٦].

إنّ إحجام السيسي عن إنشاء حزب سياسي على غرار السادات في ١٩٧٧ هو خلاصة تراكم هواجس تتعلق بالحزب الوطني وتسبُّب سياسات احتكاره المجال السياسي في نشوب ثورة جماهيرية. ولعلّ من الأسباب التي تعضد هذا الإحجام:

- حصول السيسي على ما يقارب المئة في المئة من الأصوات (٩٧,٣٪) في جولة الانتخابات التي جرت في حزيران / يونيو الماضي ما يخفّف عنه ضغوط غياب كتلة حزبية واضحة تقوم بالمنافسة وتحقيق أغلبية مريحة لمصلحته في مجلس النواب؛ فاعتماده على جماهيريته الشخصية يؤجّل الاستجابة للدعوات التي تطالبه بتدشين حزب سياسي. لكن لا أحد يراهن على أن تصمد هذه الجماهيرية الفردية التي صنعها له الإعلام والخطاب

---

٢٣ يرصد أحد التقارير الصحفية تقدّم ١٠٦ من رموز الحزب الوطني وممثليه البرلمانيين للانتخابات، انظر: فؤاد خيرت، "بالأسماء.. ١٠٦ من فلول الحزب الوطني على أعتاب البرلمان"، **الفجر**، ٢٠١٥/٢/٧، على الرابط:
http://www.elfagr.org/1646408

٢٤ بدا مُغويًا لبعض الإعلاميين دعوة السيسي إلى إنشاء حزب جماهيري على غرار ما فعل السادات في ١٩٧٨، انظر: بسام رمضان، "أحمد موسى يدعو السيسي لإنشاء حزب سياسي 'قوي'"، **المصري اليوم**، ٢٠١٤/١٢/٢٤، على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/610599
جاءت استجابة السيسي مترددة، وربّما ترنّ في أذنيه نصيحة قيلت لمبارك في أواخر أيامه مفادها أنّه على الرئيس السموّ فوق الأحزاب. وهي النصيحة التي تلقّاها بابًا لتجاوز أزمة شرعيته وتضعضع شعبية حزبه، بعد أن التصقت باسمه وبقياديه اتهامات الفساد الكبير.

٢٥ صدر قرار الحلّ يوم السبت ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ من محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، بناءً على تقرير لهيئة مفوّضي الدولة انتهى إلى تأييد طلب الحلّ استنادًا لإفساد الحزب المجال السياسي ودوره في ما آلت إليه الدولة المصرية من مشكلات، انظر: طلعت الغندور، "اختفاء الحزب الوطني عن الحياة السياسية بعد ٣٣ عاما"، **الجمهورية نت**، د. ت، على الرابط:
http://www.algomhuria.net.eg/it/tahkik49.html

٢٦ جرى تضمين العزل السياسي في تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية. لكن جرى صراع كبير لإلغائه؛ فقد كان يستهدف في المقام الأوّل أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وقطع الطريق عليه حتى لا يترشح في انتخابات الرئاسة. وقضت المحكمة الإدارية بقبول الطعن بعدم دستورية التعديلات التي طرأت على القانون قبيل الانتخابات في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

الأمني بمكافحة الإرهاب وإنقاذ الدولة في مواجهة المعضلات الاقتصادية المتعاظمة والإخفاق الواضح لبيروقراطية الدولة في الاستجابة لمطالب الناس، وهم بالضرورة يتوقّعون وسط هذا الإلحاح على أهمية الاحتشاد في انتخابات المجلس النيابي، أن يؤدّي المنتخبون دورًا فاعلًا في معالجة تلك المعضلات وتوجيه السياسات لإصلاح الوضع فيها.

- يحطّ من شعبية السيسي الراهنة ثبوت ما اتُّهم به من إحياء للحزب الوطني في ثوبٍ جديد، خصوصًا وأنّ غالبية واضحة من قيادات الوطني السابقة قد أيّدته علنًا وعملت على حشد الأصوات له خلال الاستحقاق الرئاسي. وربّما لا تزال ماثلة أمام عينيه النصيحة التي وُجّهت لمبارك بأن يكون "فوق الأحزاب" بعدما وُجّهت اتهامات الفساد لغالب رؤوس حزبه، خصوصًا من رجال الأعمال، وباتت تطرق باب قصره، وتتعلّق بذمّته هو شخصيًا. وفي ظلّ هيمنةٍ واضحة من السيسي على توجهات القضاء، خرج الحكم الإداري بعودة مرشّحي الوطني، ليدفع بهذه التكهنات قبل أسابيع قليلة من إعلان فتح باب الترشح. وممّا يكمل الاتهام هذه الصورة التي رسمها أحد قادة الحزب الوطني المعروفين، والذي صرّح بأنّ الوطني "لم يغادر الحياة السياسية". وأضاف مزهوًا بأنّ الحزب قد "وقف وقفة قوية خلف السيسي في الانتخابات الرئاسية"[٢٧].

قد يتناقض ما نقوله مع كون الحزب الوطني حزبًا مصلحيًا، وأحد تمثلات الزبائنية السياسية، فلم يجمع أعضاءَه توجّهٌ فكري أو نضالي من أيّ لون، بل خليط واسع من الأفكار التي تراوح بين الوطنية المصرية الضيّقة، والزعامة القومية. وظلّ وجوده مرتبطًا بأدوار ترسمها له السلطة، وقد زال بزوالها. لكن الأمر متعلق ببقاء المصالح ذاتها التي جمعت رموزه من أصحاب المصالح الرأسمالية ممّن تلزمهم هذه المصالح بعلاقة طفيلية مع الدولة، وتلزمهم عوامل نشوء ثرواتهم بخدمة البنية الاحتكارية للاقتصاد، وطبقة الطفيليين/ المحاسيب التي رعاها مبارك، وصاروا خلال عقدين مهيمنين على الاقتصاد، ونجحوا في السنوات الأخيرة من حكمه إلى حدٍّ كبير في توجيه أدوات المال السياسي في نطاق مجتمعات الفقر والعشائريات بما ضمن لهم حضورًا عريضًا يفوق الأحزاب جميعها، سواء مستقلين أو أعضاء في الحزب، وأنتج لهم مقاعد نيابية وحصانات برلمانية، نظر لها الشعب المصري بوصفها أدوات للفساد، وليست أدوات تحصين لممثّلي الشعب وتعزيز سلطتهم الرقابية[٢٨]. لم يبارح هؤلاء تموقعهم الاقتصادي، ولم يَجْر تعديل أيّ من قواعد الاقتصاد المسؤولة عن تنامي ثرواتهم بهذه الطريقة، بل العكس هو الصحيح. وبانَ بجلاء استخدامهم المال السياسي خلال انتخابات الرئاسة، ما لم يُخْفه القيادي في الوطني.

> إلى الآن، لم يبادر السيسي بدورٍ غير دور "الرئيس فوق الأحزاب" مؤثرًا ترك موقع اللاعب داخل المشهد الحزبي، هذا دون أن يبعد عن السيطرة عليه

إلى الآن، لم يبادر السيسي بدورٍ غير دور "الرئيس فوق الأحزاب" مؤثرًا ترك موقع اللاعب داخل المشهد الحزبي، هذا دون أن يبعد عن السيطرة عليه، بعدما أنجز رسم قواعد للعبةٍ تصبّ فوائدها عنده هو؛ إذ تضمن له ولاءات حزبية وتكتّلًا من الحلفاء السياسيين، دون التورّط في تأسيس حزب جماهيري. يبدو استناد السيسي على أحزاب موالية إستراتيجية موقّتة، لن يكتب لها الصمود طويلًا، في ظلّ وجود قواعد لتنظيمَي الإخوان وقواعد الحزب الوطني القديم. من هنا، فإنّ السيسي قد يعمد مستقبلًا لاستثمار عملية صنع الائتلافات والتحالفات الحزبية الراهنة، والاستفادة من الاختبار العملي في الانتخابات البرلمانية لقوة هذه الائتلافات، وثبوت أنّها تتمتع بقواعد شعبية حقيقية. فمن مخرجات هذه الانتخابات يمكنه ضمّ تحالف الناجحين هذا، ليكوّن حزبه الجديد الذي يستطيع أن يحيي به نموذج حزب السلطة المهيمن. إلى جانب الأحزاب الموالية التي جرى تخليقها وينظر إليها بوصفها إعادة إنتاج لنتوءات ودوائرَ من قيادات الوطني خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، يرشَّح للانضواء إلى هذا المكوّن أحزابٌ عقائدية خصوصًا من القوى الناصرية التي لا ترى السيسي غير ناصرٍ جديد، وبعض القوى الليبرالية الصغيرة التي تريد استعادة

٢٧ في حديث تليفزيوني تحدّث القيادي السابق في الوطني حيدر بغدادي صراحةً عن دعم فلول الوطني المنحلّ السيسي في الانتخابات الرئاسية. ورصد بعض الصحف أكثر من قيادي من قياديّي الوطني يقود حملات واسعة لدعم السيسي، انظر: حسن عبد البر، "بالدعاية والتأييد.. رجال 'الوطني' يدفعون 'السيسي' ليكون 'مبارك'"، **البديل**، ٢٠١٤/٥/٢٨، على الرابط:
http://goo.gl/Keo3j3

٢٨ المثال البارز على هؤلاء أحمد عزّ القيادي في الحزب الوطني الذي اعتُقل في الأيام الأولى للثورة بغرض تهدئة الجماهير التي كانت تنسب إليه التزوير الواسع في انتخابات ٢٠١٠، ونال البراءة الباتة بعد أربع سنوات من المحاكمة، ويستعد حسبما أشيع لدخول الانتخابات بما دفع مقرّبين من السلطة لنفي ذلك، انظر: "الإفراج عن أحمد عز أحد أقطاب الصناعة المتهم بالفساد خلال عهد مبارك"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٤/٨/٨، على الرابط:
http://goo.gl/8IWDmq

بعض بهائها السياسي القديم، وأحزاب مصلحية نشأت عقب الثورة. ومن هنا، لن يكون الأمر إنشاء حزب جماهيري خلف السيسي، بل إعادة رسم للمجال السياسي؛ بتخليق منابره وإعادة تنظيمها لتقديم ممارسة ديمقراطية شكلانية فيها سلطة ومعارضة وأدوات سياسية. يحتاج السيسي وبشدة إلى نفي الطابع العسكري عن نظامه، وإخفاء معالم هيمنة العسكريين على مفاصل الدولة، وعلى المجال السياسي.

الإسلاميون: المراوحة الإستراتيجية بين المناورة وحرب المواقع

لا يزال أمر عودة الإخوان إلى الحياة السياسية ملتبسًا؛ فهناك من ظلّ يتصوّر إمكانية قبول السلطة الراهنة بعودة حزب "الحرية والعدالة" إلى الحياة الحزبية حتى آب / أغسطس الماضي إلى أن أصدرت المحكمة الإدارية حكمها بحلّ الحزب، بعد انقضاء مدة طويلة زادت عن العام بعد إطاحة مرسي[٢٩]. كان هذا التصوّر بعيدًا عن الواقع، في ظلّ تطورات الأحداث وطبيعة مكوّن السلطة الحالي.

صحيح أنّ حزب جماعة الإخوان ظلّ يحظى بشعبية جعلته يحصد الأغلبية في الاستحقاقات السياسية التي تلت الثورة ومع برلمان ٢٠١٢، لكن الحال تغيّرت، ولا توجد أيّ مؤشرات على احتمال طرح صيغة توافق ومصالحة تقرّ بالمحاصصة بين السلطة القائمة والجماعة قبيل الانتخابات. تضيف الظروف الراهنة أكثر لاستبعاد أيّ عودة - حتى لو كانت غير رسمية - للحزب أو لمرشحين عن الإخوان مستقلّين أو على قوائم لأحزاب أخرى، على منوال ما كان يجري في عهد مبارك. وقطَع الطريقَ على هذا الاحتمال تبنّي الإخوان إستراتيجية تصعيد مع الذكرى الرابعة للثورة.

كان التصعيد إرادة الطرفين؛ النظام والجماعة. وراهن من كانت تحدوهم الآمال في إيجاد مسار بديل (على الرغم من الاعتراف بالتناقضات الراهنة، وتسيّد أجواء الاستقطاب العنيف)، على أنّ استعادة هامش ديمقراطي ستسمح للإخوان بطريق ما للممارسة السياسية. لقد بُني الرأي الذي يبدو مرجّحًا بحسابات تخصّ مصلحة النظام القائم في إغواء الاخوان لوقف تحدّيهم له مقابل الدخول إلى الانتخابات من أبوابها الخلفية، على حاجة السيسي إلى الظهور بمظهر من يقبل بالمعارضة السلمية، ويَفي - ولو بصورة شكلية - بجزءٍ من تعهّداته للدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة؛ بإتاحة منافسة سياسية مفتوحة، وتَرْك المجال للقوى غير العنيفة للانخراط فيها. لكن الحال لم تعد هكذا[٣٠].

هل ثمّة إمكانية لإرساء الديمقراطية في مصر دون استيعاب الإخوان مرةً أخرى في الفضاء السياسي؟ لكن طرح السؤال في بيئة استقطاب وتحفّزٍ أمني كالتي تعيشها مصر الآن، بقي أمرًا عالي الكلفة. وعلى الرغم من تداول توقّعات بالمصالحة عبر نصف العام الفائت، وارتباطها بتطورات المصالحة المصرية - القطرية، والمصالحة الخليجية - الخليجية، وعلى الرغم ممّا أبدته أصوات عدة بين السياسيين المستقلين (وبعضهم ينظر إليهم بوصفهم حكماء) من ضرورة فضّ الصراع الحالي بين السيسي والإخوان، والإقرار بالأوضاع التي خلّفتها تظاهرات الثلاثين من حزيران / يونيو من جهة الإخوان في مقابل رفع الحصار وممارسات الملاحقة عن الجماعة وقياديّيها، لم يحصل من هذه التوقعات شيء، بل حصل التغييب الكامل لحزب الحرية والعدالة الذي يمثّل ذراع الجماعة السياسية، مخلّفًا ما يمكن وصفه بفراغ حزبي، تعمد الأحزاب المنضوية تحت تحالف الثلاثين من يونيو إلى محاولة مَلْئه.

> المصلحة الواضحة للفصيل الأبرز في الحكومة الحالية وجلّه من الأمنيين، تدفع صوب منع تحقُّق استيعاب للإسلاميين بنسبة تنافسية عالية

أمّا الرأي المستند إلى حسابات البراغماتية السياسية، والذي يرى إمكانية جعل الانتخابات ساحة لتلاقي إرادة الوجود ومصالح البقاء بين السلطة والإخوان، فقد بدَا خافتًا. لا يرى الواقعيون أنّ التلاقي في ساحة الانتخابات يعني بالضرورة حسم المشكلات القائمة بين الطرفين، بل هو فقط تخفيض لحدّة المواجهة، يمهّد المجال ويخلق الفرص لإيجاد صيغة تُوقف الصدع السياسي، وتضمن نوعًا من التعايش

٢٩ "القضاء المصري يحل 'حزب الحرية والعدالة' الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٤/٨/٩، على الرابط:
http://goo.gl/MJbaum

٣٠ منذ فوزه بالرئاسة ظلّت أصوات متناثرة تتحدث عن مفاوضات بين السيسي والإخوان تبتغي المصالحة. وخرجت شائعات عن أنّ الإفراج عن بعض قياديّي الجماعة المسجونين يجيء ضمن صفقة مصالحة، أو لكي يقوموا بأدوار وساطة لإنجاز المصالحة. ومنهم علي فتح الباب، وياسر علي. وقيل إنّ ترك قياديين كمحمد علي بشر (الذي لم يُقبض عليه إلا مؤخرًا) كان للسبب ذاته. ويجد القارئ نموذجًا مبكرًا لهذه الأقوال في تقرير للجزيرة: "مراقبون: مصالحة السيسي والإخوان ممكنة"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٦/٢، على الرابط:
http://goo.gl/C1IYe0

المؤقت. بينما المصلحة الواضحة للفصيل الأبرز في الحكومة الحالية وجلّه من الأمنيين، تدفع صوب منع تحقُّق استيعاب للإسلاميين بنسبة تنافسية عالية، والحملة الواسعة أمنيًا ودعائيًا على الإخوان راكمت ما يكفي لقطع الطريق على أيّ طرحٍ جدّي يعيد الإخوان إلى اللعبة السياسية، فضلًا عن أنّها تضع حزب الحرية والعدالة في موقع الحزب الجماهيري من جديد. وترجّح القراءة المباشرة للّحظة الراهنة في ظلّ هذا الكمّ من الاستقطاب والعنف، اتّجاه السلطة للاستمرار في مسعاها لكسر شوكة الإخوان وإجهاض تحركاتهم، مع توجيه ضربات قوية للتنظيم وموارده والاستمرار في الملاحقات الأمنية لقياداته، وكيْل الدعاية لها وتحميلها تهمة الإرهاب. لا تزال السلطة ترى مبرّرَ شرعية تحالف الثلاثين من يونيو قائمًا بالأساس على إنجاز هذه المهمة، وأنّ لحظة التفويض في تموز / يوليو ٢٠١٣ صنعت صورة السيسي المحارب للإرهاب الإخواني. ينفي هذا أيّ احتمالية – حاليًا على الأقل - للقبول بطروحات ترفع رايات عدم الإقصاء، وحقّ القوى السلمية في العمل السياسي، وغير ذلك من طروحات غايتها إعادة استيعاب الإخوان ووقف التنازع الراهن، أو على الأقلّ إحالته من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي[٣١]. يلقي هذا التوجّه بظلاله على مشاركات أحزابٍ تصنَّف على أنّها مقرَّبة من الإخوان، سواء "حزب مصر القوية" الذي يواجَه اليوم بدعوات للحلّ، أو "حزب النور" الذي لم يسلم من هذه الدعوات، وإن بدا أكثر قدرةً على إدارة علاقته بنخبة الحكم الحالية بوصفه حليفًا قويًا له وجود شعبي.

تسير غالب الأصوات المحافظة بين رجال الأعمال هي الأخرى على خطى التفكير الأمني، وتُظهر قلقًا من هذا السيناريو التفاوضي الذي قد يترك مساحة للإخوان – ظاهرة أو مبطنة - للمنافسة في الانتخابات. ويرون أنّ منح حصة "تنفيس" للإخوان والقوى الإسلامية في حدود أقلّ من الخمس، جريًا على درس مبارك، ونجاح إدارته المجال السياسي على نحوٍ قلّص فرص وصول الإخوان إلى السلطة، قد يكون الوهم بعينه؛ فما قبْل الثورة غير ما بعدها، وما يصدق قبل تذوُّق الإخوان طعم السلطة ومعرفة دروبها الدقيقة، يختلف حتمًا عمّا بعده. لكن بعيدًا عن هذا السرب جاء تصريح أبرز رجال الأعمال المصريين الداعمين السيسي محذّرًا من مغبّة الاستمرار في الخط الأمني[٣٢].

> صقور الجماعة ممّن ساد صوتهم في ضرورة استمرار مسار تحدّي الانقلاب وسلطته تحكمهم في الأصل نظرة واقعية وخبرة تعامل مع مجال سياسي سلطوي يحدّ من حرية حركتهم

أمّا عن صقور الجماعة ممّن ساد صوتهم في ضرورة استمرار مسار تحدّي الانقلاب وسلطته، فربّما نجادل بأنّ هؤلاء أنفسهم ظلّت تحكمهم في الأصل نظرة واقعية وخبرة تعامل مع مجال سياسي سلطوي يحدّ من حرية حركتهم، وقد حققوا بالفعل نجاحات في الماضي عند العمل ضمن أطره الضيّقة والمحدودة للممارسة السياسية. فإنْ برز طرحٌ جديد مغاير، وشيء أقرب إلى هدنة مع إجراءات بناء ثقة بسيطة، ربّما يتغير توجّههم الإستراتيجي ويجد نقطة توازن سياسي جيدة تدفعه إلى التراجع عن التحدي الشامل لنظام السيسي وتخفيض سقوف الصراع بعيدًا عن الاستهداف العنيف[٣٣].

أمّا عن عبور الإخوان من العباءة الفضفاضة لأحزاب التيار الإسلامي، ذلك الهاجس الذي تطرحه بعض أبرز الأحزاب المنضوية تحت تحالف الثلاثين من يونيو وحذّرت منه علانية، فهو أمر يبدو بعيدًا؛ فمن يشيرون إلى حزب "مصر القوية" القريب من الإخوان بقيادة

---

٣١ يجيء نموذج لهذه النصائح من القيادي الليبرالي محمد البرادعي؛ ففي معرض ردّه على سؤال مجلة داي بريس النمساوية عن تطلّعه الدائم إلى وجود طبقة وسطى ليبرالية، وحقيقة الانقسام الذي تعانيه مصر، قال: "المجتمع في مصر منقسم وغاضب للغاية ولا يمكن أن يتصور أحدهم أنّ الإسلاميين سيتلاشون في الهواء. لقد كان من الخطأ دفع الإخوان المسلمين للعمل خارج نطاق القانون مرةً أخرى". وأضاف أنّ الاعتدال "يلزم بالسعي إلى دمج الإسلاميين في العملية السياسية، وبغير ذلك سينتشر العنف والتطرف... فمن المستحيل الاستمرار في شيطنة الإسلاميين إلى الأبد، مثلما هي الحال في مصر الآن"، انظر:
Christian Ultsch, "ElBaradei: Viele Muslime fühlen sich vom Westen wie Dreck behandelt," *Die Presse*, 24/1/2015,
http://diepresse.com/home/politik/aussenpolitik/4646594/ElBaradei_Viele-Muslime-fuhlen-sich-vom-Westen-wie-Dreck-behandelt?_vl_backlink=/home/index.do

٣٢ أدلى نجيب ساويرس لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية بتصريحات استنكر فيها ممارسات النظام ضد الإخوان. وأكّد أنّ تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو قامت ضدّهم عندما كانوا في السلطة بسبب الممارسات نفسها، مطالبًا بالبحث عن حلّ لما يحدث في مصر وما وصفه بالاتجاه "غير الصحيح"، مبررًا ذلك بأنّه: "لا يمكن أن تضع مليوني شخص في السجون". انظر: أحمد أبو عزب، "ساويرس يغازل الإخوان؟"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/١١/٢٣، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/medianews/f6698a81-3376-4847-9eb6-c4635cf146a1

٣٣ من الثابت أنّ نخبة الإخوان طيلة عصر مبارك، وعلى الرغم من كلّ ما نالها من ضرباته الأمنية، ظلّت تعضد قرار المنافسة على البرلمان؛ ناظرة إليها ضرورة لبقاء التنظيم، ووسيلة لحماية طبقته السياسية. وهذه رؤية تنطلق من تصوّرٍ أقرب إلى مفهوم أنطونيو غرامشي عن حرب المواقع، بحيث تترك القوى السياسية ساحات الفعل والتأثير الجماهيري للسلطة، ولا تقبل تقليص وجودها الشعبي في مساحات مؤثّرة كالاتحادات الطلابية والنقابات والمحليات، وقبلها جميعًا البرلمان.

القيادي السابق في الجماعة عبد المنعم أبو الفتوح، وحزب "الوسط الإسلامي" الذي تشكّل من قيادات إخوانية سابقة، بعضها لا يزال معتقلًا مع قيادات الإخوان، أو يرجّحون مرور الإخوان عبر قناة الأحزاب السلفية خصوصًا "حزب النور"، استنادًا إلى أخوّة المنهج، لا يقدّمون الدليل على حدوث ذلك. ربّما على المستوى النظري، سيكون من مصلحة حزبٍ قادر على المنافسة كحزب النور استثمار القاعدة الشعبية لحزب الحرية والعدالة بإدماج بعض قياداته على قوائمه، خصوصًا ممّن لهم ميول داخل تنظيم الإخوان إلى السلفية. لكن عمليًا الأمر أكثر تعقيدًا[٣٤].

ما تراكم عن الحملة الأمنية العنيفة على التنظيم، واستمساك قيادة التنظيم بالموقف المبدئي الرافض للانقلاب، يرسمان شرعيتهم الراهنة وشرعية النخبة الجديدة الصاعدة. وتبدو تركة الدم التي نشأت بين النظام والإخوان، ثقيلة لدى قطاعٍ من الجماعة، وثمنها أهمّ بكثير من أيّ أهداف تكتيكية. ويُخشى أن يهدّد أيّ اتجاه تصالحي كيانَ الجماعة، ويدفع بقطاعها الغاضب إلى الانسلاخ نحو الفصائل الأكثر راديكالية. من جهة أخرى، ومن منظور واقعي، لا تزال هناك رغبة لدى قطاعٍ في التنظيم في استثمار الموقف الدولي (الذي إن لم يكن رافضًا النظام الجديد، تحت تأثير الرغبة في الحفاظ على علاقات مصلحية ممتدة مع بلدٍ مهمّ كمصر، فهو على الأقلّ متحفّظ عنه). وهناك بين الرأيين من يريد الاستمرار في ممارسة الضغوط من خارج العملية السياسية، بما يدفع النظام إلى عرض تسوية سياسية واسعة وأكثر قبولًا، وبسقوف مرتفعة تسمح بوجودٍ سياسي للجماعة وحزبها، ودون ذلك لا مخرج إلا الاستمرار في جهود إسقاط النظام بقوة دفع موجة ثورية جديدة يكون في طليعتها الإخوان. وهو ما لا نجد دليلًا على إمكانية حدوثه في المستقبل القريب.

خلاصة

وفقًا لهذا التحليل لساحة الممارسة السياسية الراهنة، تسيطر التوقعات المتشائمة على مصير الاستحقاق الثالث من خريطة الطريق التي أُعلنت قبل عام ونصف، على إثر الانقلاب على محمد مرسي؛ فغالب القوى السياسية المنضوية تحت هذه الانتخابات، على الرغم من إقرارها بقواعد انتخابية تحاصر المجال السياسي وتخنق فرصها في تمثيلٍ واسع، ستستمر في خوض التجربة، باعترافٍ واضح بانخفاض سقوف الأمل من ورائها، سواء في تخطّي الأزمة السياسية الراهنة، أو في الحدّ من عودة الملامح "المباركية" إلى المجال السياسي مرةً أخرى[٣٥].

ونتيجةً لتسيّد الأجندة الأمنية على عملية ترسيم المجال السياسي، ضعفت تطلعات القوى المشاركة في تحالف الثلاثين من يونيو من قوى وأحزابٍ سياسية لتأسيس ديمقراطية، ولو جزئيًا. وزاد هذا الحضور الأمني اللصيق في ساحة الترتيب للانتخابات، من تهميش القوى السياسية.

> الشواهد لا تؤيّد هاجسَي عودة الإخوان إلى الحياة السياسية أو الصعود الواضح للحزب الوطني، لكن عملية ملْء فراغ الساحة الحزبية ستبقى هي الشغل الشاغل بعد الانتخابات

وفي هذه الأجواء المشوبة بالإحباط، يتوقّع استمرار ظاهرة عزوف فئة الشباب وبقاء المشكلات الهيكلية للمنظومة الانتخابية المصرية التي تهمّش الأقليات والمرأة[٣٦]، وتهمّش ملامح العقلانية السياسية ودور البرامج الحزبية، لمصلحة الممارسات الزبائنية.

صحيح أنّ الشواهد لا تؤيّد هاجسَي عودة الإخوان إلى الحياة السياسية أو الصعود الواضح للحزب الوطني، لكن عملية ملْء فراغ الساحة الحزبية ستبقى هي الشغل الشاغل بعد الانتخابات. وربّما ضمن هذه البيئة المرتبكة، سيمهّد السيسي لطرح مكوّن سياسي جديد يعيد اجتذاب كبار البيروقراطية والعشائريين ورجال الأعمال، في صورة حزب مهيمن يعيد إنتاج صيغة حزب دولة يوليو المسيطر الموروث، حيث ديناميات خلْق هذه الصيغة لم تُلغَ بعد، ومقدماتها رسمت ومؤروثاتها مستمرة، في ظلّ تنامي خنق المجال السياسي لمصلحةٍ سلطوية على الطريقة "المباركية".

---

٣٤ يتحدث المرحوم حسام تمام عن صعود التوجهات السلفية في المكوّن القيادي والقواعد ضمن جماعة الإخوان في بحثه: حسام تمام، **تسلف الإخوان: تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين**، سلسلة مراصد (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠).

٣٥ إنجي طه، "توقعات بإقبال المرأة على التصويت وعزوف الشباب بالانتخابات"، **الوفد**، ٢٠١٥/١/٢٢، على الرابط:
http://goo.gl/XpL9ab

٣٦ "مصر: توقعات بتمثيل نسائي أكبر بانتخابات البرلمان، لكنه قد يكون مخيبًا للآمال"، **سي إن إن العربية**، ٢٠١٤/١١/٢٧، على الرابط:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/11/27/egypt-elections-women

د. نور الدين الداودي*

منظمة التجارة العالمية من وجهة نظر الدول النامية

عشرون عامًا من التحكيم القضائي (١٩٩٥ - ٢٠١٥)

تناقش هذه الورقة أهمية تأسيس نظام حقيقي وفعَّال لتسوية النزاعات عبْر المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، تستطيع الدول النامية عمومًا، والدول العربية خصوصًا أن تدافع، من خلاله، عن حقوقها بالقاعدة القانونية، بدلًا من القوة الاقتصادية. ترى الورقة أنّ عدم تمكن الدول النامية من الاستفادة الكاملة من مزايا نظام جهاز تسوية النزاعات يطرْح إشكاليةً أساسيةً وجوهريةً متمثِّلةً بالسؤال: هل نجح جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية طوال العقدين الماضيين في أن تصبح في أيدي الدول النامية أداة فعالة لإصلاح الاختلالات الناتجة من العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول؟ وإذا كان هذا الأمر ممكنًا، فلماذا لم تشارك معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية في هذه الآلية؟ فهل يعود الأمر إلى عوامل ذاتية؛ من قبيل المساهمة المحدودة في التجارة الدولية وغياب الكفاءات الوطنية المتخصصة؟ أم هل أنّ السبب يعود إلى العوائق الموضوعية التي يضعها هذا الجهاز أمام مشاركة الدول النامية؛ وخصوصًا من جهة طول الإجراءات وما تتطلبه من إمكانات، وطبيعة نظام التنفيذ؟ تتساءل الورقة: هل من ضرورة لإعادة النظر في هذا النظام حتى يتماشى مع أوضاع الدول النامية وإمكاناتها؟ وما هي الحلول المطروحة؟ وتعتمد الورقة في مقاربتها مستويين من التحليل؛ أولهما يجري من خلال الوقوف عند حصيلة مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات، وثانيهما يشمل قراءةً في مشاريع إصلاح هياكل هذا الجهاز.

* أكاديمي وباحث مغربي جامعة محمد الخامس في الرباط - المغرب.

مقدمة

إنّ التفاهم بشأن تسوية النزاعات من خلال منظمة التجارة العالمية هو مزيج من مجموعة إجراءات، ونصوص خاصة بتسوية النزاعات، والإصلاحات المؤسساتية، والتحسينات العامة التي يُفترض من خلالها تحقيق مبدأ الإنصاف في الحال التي يكون فيها أحد طرفي النزاع دولةً ناميةً.

ويعتمد معظم الفقهاء وجهة النظر القائلة إنّ التفاهم المتعلّق بتسوية النزاعات من خلال منظمة التجارة العالمية يُشكّل تطورًا كبيرًا، مقارنةً بنظام غات ١٩٤٧ (GATT 1947). أمّا من منظور الدول النامية، فقد حدث تطوران كبيران؛ هما إضفاء طابع شبه قضائي على الإجراءات، من خلال خلْق جهاز مختص بسلطات وآجال محددة، وتأكيد الحاجة إلى توافر معاملة خاصة ومميزة للدول النامية[١].

ولقد أثبت التطبيق العملي نجاح جهاز تسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية، سواء من جهة صرامته في إتباع إجراءات وجداول زمنية حاسمة، أو من منظور احترام أعضاء المنظمة للقرارات الصادرة في إطاره، وهذا ما يتوافق مع الإحصاءات العامة للمنظمة.

وفي الوقت نفسه، نجد قراءةً متأنيةً تقول في هذه الإحصاءات إنّ الأطراف المشاركة في النزاعات هي دائمًا الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا.. إلخ). أمّا الدول النامية، فقد غاب أغلبها. وأمّا الدول الأقل نموًا، فلم تحظَ أيُّ دولة منها بتمثيل في هذه المنازعات، سواء كانت مدعيةً أو مُدَّعًى عليها.

في هذا السِّياق يستمد الموضوع أهميته؛ بالنظر إلى أنّ الدول النامية عمومًا، والدول العربية خصوصًا، ما فتئت تطالب بتأسيس نظام حقيقي وفعّال لتسوية النزاعات عبْر معظم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، تستطيع من خلاله أن تدافع عن حقوقها بالقاعدة القانونية، بدلًا من القوة الاقتصادية. لكننا نجدها في منأًى عن استعمال هذا الجهاز.

إنّ عدم تمكن الدول النامية من الاستفادة الكاملة من مزايا نظام جهاز تسوية النزاعات يحيل على طرْح إشكالية أساسية وجوهرية متمثّلة بالسؤال: هل نجح جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية طوال العقدين الماضيين في أن تصبح في أيدي الدول النامية أداة فعالة لإصلاح الاختلالات الناتجة من العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول؟ وإذا كان هذا الأمر ممكنًا، فلماذا لم تشارك معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية - ماعدا مصر - في هذه الآلية؟ أيعود الأمر إلى عوامل ذاتية؛ من قبيل المساهمة المحدودة في التجارة الدولية وغياب الكفاءات الوطنية المتخصصة أم إلى العوائق الموضوعية التي يضعها هذا الجهاز أمام مشاركة الدول النامية؛ وخصوصًا من جهة طول الإجراءات وما تتطلبه من إمكانات، وطبيعة نظام التنفيذ؟ وهل من ضرورة لإعادة النظر في هذا النظام حتى يتماشى مع أوضاع الدول النامية وإمكاناتها؟ وما هي الحلول المطروحة؟

للإجابة عن تلك الأسئلة كلّها، ينبغي اعتماد مستويين في التحليل؛ أولهما يكون من خلال الوقوف عند حصيلة مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات، وثانيهما يشمل قراءةً في مشاريع إصلاح هياكل هذا الجهاز.

> المهتمون بنظام تسوية النزاعات من البلدان المتقدمة يعدُّون الحصيلة بوجهٍ عامٍّ إيجابيةً، إذا ما قورنت بـ "غات" ١٩٤٧، وبالمشاركة المحدودة لهذه الدول في التجارة العالمية

أولًا، حصيلة مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية

تختلف حصيلة مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات باختلاف الرؤى والمؤشرات المأخوذة في الحسبان. فالمهتمون بنظام تسوية النزاعات من البلدان المتقدمة يعدُّون الحصيلة بوجهٍ عامٍّ إيجابيةً، إذا ما قورنت بـ "غات" ١٩٤٧، وبالمشاركة المحدودة لهذه الدول في التجارة العالمية. في حين يرى الطرف الآخر، وهو أغلب الأحيان من الدول النامية، أنّ هذه المشاركة لا ترقى إلى طموحات هذه الدول، إذا أُخذ في الحسبان أنّ ثلثي أعضاء المنظمة هم من الدول النامية. لكنّ الأمر المتفق عليه هو أنّ استفادة الدول النامية

١ ريتشارد بلاك هورست، "دورة الأرغواي والوصول إلى السوق: الفرص والتحديات أمام الدول النامية"، ترجمة أميمة عبد العزيز **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، إصدار معهد التخطيط القومي، المجلد الرابع، العدد الأول، القاهرة (١٩٩٦)، ص ١٥.

من الجهاز الجديد مازالت ضعيفةً، مقارنةً بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى عوامل ذاتية خاصة بالدول النامية نفسها، وعوامل أخرى موضوعية متعلقة باختلالات يعرفها نظام التسوية داخل المنظمة.

مدى استفادة الدول النامية من جهاز تسوية النزاعات

- كانت المشاركة في تسوية النزاعات داخل غات ١٩٤٧ شبه محصورة في القوى التجارية الكبرى[٢]. لكنْ مع وجود جهاز لتسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية سيعرف نظام تسوية النزاعات مشاركةً يُعتدُّ بها بالنسبة إلى الدول النامية، بوصفها أطرافًا شاكيةً أو مدافعةً، وستصل نسبة مشاركتها إلى الثلث[٣]. وبما أنّ هذه الدول استطاعت أن تربح قضايا مهمةً ضدّ الدول الكبرى، فقد أخذت ثقتها بالنظام الجديد تكبر. لكن ما هي حقيقة هذه المشاركة؟ وهل أنها ترقى إلى طموحات جميع الدول النامية؟ وما موقف المنظمة من هذه المشاركة؟

نسبة مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات

بدأت ثقة الدول النامية تكبر مع دخول اتفاق التفاهم بشأن قواعد تسوية النزاعات وإجراءاتها حيز التنفيذ؛ إذ ستعرف نسبة مشاركتها في القضايا المقدَّمة لجهاز تسوية النزاعات تطورًا مهمًّا. وقد جمَع جهاز تسوية النزاعات أوّل نزاع بين بلد نامٍ (فنزويلا) وآخر متقدّم (الولايات المتحدة). وقرَّر فريق التحكيم، شأنَ جهاز الاستئناف، أنّ القواعد الأميركية لا تحترم مقتضيات منظمة التجارة العالمية.

وستسير الدول النامية على هذا النهج. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، سُجِّلت ٢٣ شكوًى، من أصل ١٤٢ شكوًى تحت المعالجة، باسم الدول النامية و٤ شكاوَى كانت مسجلةً على نحوٍ مشترك بين دول نامية وأخرى متقدمة. وفي عام ٢٠٠٢ تحقّقت أعلى نسبة مشاركة لتلك الدول؛ إذ وصلت إلى نحو ٧٠٪[٤]. على أنّ الحصيلة، بوجهٍ عامٍّ، تتمثَّل بأنّ أغلبيّة الشكاوى مُسجَّلة من الدول المتقدمة؛ فهي تُشكِّل نحو ٦٢٪ من مجموع الشكاوى، أغلبها مُوجَّه إلى دول متقدمة أخرى (تصل إلى الثلثين). أمّا الدول النامية، فإنّ شكاواها التي تتقدَّم بها تكون ضدّ الدول المتقدمة في أغلب الأحيان (٥٩ ٪)[٥]. وإنّ المعطى نفسه يمكن ملاحظته حتى حدود كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. فالدول المتقدمة تبقى هي المسيطرة على نسبة المشاركة، سواء بوصفها أطرافًا شاكيةً، أو أطرافًا مدافعةً. وفي الجدول (١) تأكيد لذلك.

إنّ أوّل ملاحظة يمكن استخلاصها من هذا الجدول، هي أنّ الدول التجارية الكبرى مازالت تُعَدّ من أكبر المستفيدين من نظام تسوية النزاعات داخل المنظمة؛ إذ تسيطر كلّ من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا، على نحو نصف عدد القضايا المقدَّمة إلى جهاز تسوية النزاعات. فقد شاركت بـ ٢٥٤ قضيةً بوصفها أطرافًا شاكيةً من أصل ٥١٣ قضيةً، وبـ ٢٣٤ قضيةً بوصفها أطرافًا مدافعةً من أصل ٥٠٢ قضية، "متفوقةً" بذلك على سائر الدول، بما فيها الدول النامية.

وعلى الرغم من ذلك، تظلُّ هذه الدول النامية - بغضِّ النظر عن الأغلبية العددية للدول النامية الأعضاء - من أهمّ المشاركين في نظام تسوية النزاعات، مقارنةً بغات ١٩٤٧، وخصوصًا تلك التي أصبحت تملك اقتصادًا تنافسيًّا[٦]، أو ما يسمَّى دولًا اقتصادها في مرحلة انتقالية؛ كالبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، والهند، وجمهورية كوريا. فهذه الدول تقدمت بـ ١٩٤ قضيةً، سواء كانت أطرافًا شاكيةً أو مدافعةً. أمّا الدول الأفريقية والعربية، فنجدها شبه غائبة عن نظام تسوية النزاعات داخل المنظمة، ماعدا جنوب أفريقيا ومصر اللتين شاركتا بصفتهما طرفين مدافعين، وهو ما يُشكِّل مصدر انشغال كبير داخل المنظمة.

مقاربة نوعية لمشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات

إنّ تقييم مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات، بعد ٢٠ عامًا من دخوله حيز التنفيذ، ينبغي ألّا يقتصر على المستوى الكمي، وأن يتعداه إلى المستوى النوعي. من أجل ذلك سنُقدِّم بعض القضايا المهمّة التي عكست، على نحوٍ أو آخر، الدور المهمّ الذي أصبحت تضطلع به المنظمة في مواجهة أعضائها، وسنحصرها في نموذجين. فأمّا النموذج الأول، فهو هندي؛ لأنّ الهند هي أكبر الدول

٢ لم تشارك الدول النامية في نظام غات ١٩٤٧ لتسوية النزاعات إلا مرتين، متمثلتين بكلٍّ من شيلي وأوروغواي، لكن تلك المشاركة كانت من دون جدوى.

3 Olivier Blin, *L'organisation mondiale du commerce*, 2nd edn (Paris: Ellipses, 2004), p. 113.

4 Pierre Monnier, "Activité de l'organe de règlement des différends au 31 juillet 2002", *Revue de droit des affaires internationales*, no. 7, FEC, Paris (2002), pp. 818 - 819.

5 Michel Rainilli, *L'Organisation Mondiale Du Commerce*, 7th edn (Paris : la Découverte, 2004), pp. 99 - 100.

6 "L'économie mondiale 2009", Centre d'études prospectives et d'information internationales, collection repères no. 521, septembre 2008, p. 117.

الجدول (١)

مشاركة دول أعضاء منظمة التجارة العالمية في جهاز تسوية النزاعات

الـدول	الأطراف الشاكية	الأطراف المدافعة	المجموع	الـدول	الأطراف الشاكية	الأطراف المدافعة	المجموع
الولايات المتحدة	١٠٧	١٢١	٢٢٨	البرازيل	٢٧	١٥	٤٢
الاتحاد الأوروبي	٩٤	٨٠	١٧٤	الهند	٢١	٢٢	٤٣
كندا	٤٣	١٨	٥٢	جمهورية كوريا	١٦	١٤	٣٠
اليابان	١٩	١٥	٣٤	المكسيك	٢٣	١٤	٣٧
أستراليا	٠٧	١٥	٢٢	تايلند	١٣	٠٣	١٦
الأرجنتين	٢٠	٢٢	٤٢	إكوادور	٠٣	٠٣	٠٦
تركيا	٠٢	٠٩	١١	باكستان	٠٤	٠٣	٠٧
سويسرا	٠٤	٠	٠٤	بنما	٠٧	٠١	٠٨
نيوزيلندا	٠٧	٠	٠٧	بيرو	٠٣	٠٥	٠٨
الفلبين	٠٥	٠٦	١١	الجمهورية التشيكية	٠١	٠٢	٠٣
فنزويلا	٠١	٠٢	٠٣	أوروغواي	٠١	٠١	٠٢
ماليزيا	٠١	٠١	٠٢	سري لانكا	٠١	٠	٠١
نيكاراغوا	٠١	٠٢	٠٣	السويد	٠	٠١	٠١
النرويج	٠٤	٠	٠٤	تايوان	٠٣	٠	٠٣
هولندا	٠	٠٣	٠٣	ترينيداد وتوباغو	٠	٠٢	٠٢
بولندا	٠٣	٠١	٠٤	جنوب أفريقيا	٠	٠٤	٠٤
البرتغال	٠	٠١	٠١	بلجيكا	٠	٠٣	٠٣
رومانيا	٠	٠٢	٠٢	بنغلاديش	٠١	٠	٠١
المملكة المتحدة	٠	٠٣	٠٣	شيلي	١٠	١٣	٢٣
الجمهورية الدومينيكية	٠١	٠٧	٠٨	كولومبيا	٠٥	٤٠	٠٩
سلوفاكيا	٠	٠٣	٠٣	كوستاريكا	٠٥	٠	٠٥
سنغافورة	٠١	٠	٠١	كرواتيا	٠	٠١	٠١
الدانمرك	٠	٠١	٠١	فرنسا	٠	٠٤	٠٤
مصر	٠	٠٤	٠٤	اليونان	٠	٠٣	٠٣
تونغا وبربادوس	٠١	٠	٠١	غواتيمالا	٠٩	٠٢	١١
هندوراس	٠٨	٠	٠٨	إندونيسيا	٠٩	١١	٢٠
هونغ كونغ	٠١	٠	٠١	آيرلندا	٠	٠٣	٠٣
هنغاريا	٠٥	٠٢	٠٧	فييتنام	٠٢	٠	٠٢
الصين	١٢	٣٢	٤٤	ألمانيا	٠	٠٢	٠٢
أرمينيا	٠	٠١	٠١	مولدوفا	٠١	٠١	٠٢
السلفادور	٠	٠١	٠١	تايبيه الصينية	٠٣	٠	٠٣
إسبانيا	٠	٠٣	٠٣	رومانيا	٠	٠٢	٠٢
إيطاليا	٠	٠١	٠١	أوكرانيا	٠٣	٠٢	٠٥
الاتحاد الروسي	٠٢	٠٥	٠٧	كوبا	٠١	٠	٠١
أنتيغوا وباربودا	٠١	٠	٠١	***	***	***	***

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية بخصوص تسوية النزاعات كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

النامية استعمالًا لجهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية، فقد شاركت في ٤٣ قضيةً (٢١ قضيةً طرفًا شاكيًا، و٢٢ قضيةً طرفًا مشتكًى). وأمَّا النموذج الثاني، فهو مصري؛ لأنّ مصر هي البلد العربي الوحيد الذي استعمل هذا الجهاز ٤ مرات (بوصفها طرفًا مُشتكًى).

- **الهند: القيود الكمية على استيراد المنتوجات الزراعية والمنسوجات والسلع الصناعية (شكوًى مقدمة من الولايات المتحدة ضدّ الهند)**

اشتكت الولايات المتحدة كثرة القيود التي تطبقها الهند في استيراد عدد كبير من المنتوجات والمنسوجات والسلع الزراعية التي تشمل أكثر من ٢٧٠٠ بندٍ من بنود التعريفة الجمركية على المنتوجات الزراعية والصناعية، جرى الإبلاغ عنها لدى منظمة التجارة العالمية. فتلك القيود، من وجهة نظر الولايات المتحدة، لا تتفق مع التزامات الهند، بموجب المادتين الحادية عشرة والثامنة عشرة من اتفاقية غـات ١٩٩٤، والمـادة ٤ – ٢ من الاتفاق بشأن الزراعة، والمادة ٣ من اتفاقية تدابير أذونات الاستيراد. وتبيَّن لهيئة تسوية النزاع التي شُكِّلت في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ أنّ التدابير المتنازع فيها لا تتفق مع التزامات الهند، بموجب المادتين الحادية عشرة والثامنة عشر من اتفاقية غات المذكورة، وأنّ تطبيق هذه التدابير بخصوص المنتوجات التي ينظمها الاتفاق بشأن الزراعة لا يتفق مع المادة ٤ - ٢.

- **مصر: الإجـراءات المتعلقة بالرسوم الجمركية على الملابس الجاهزة (شكوى مقدمة من الولايات المتحدة ضدّ مصر)**

سُجّلت هذه الشكوى في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت مشاورات مع مصر بشأن التعريفات الجمركية المطبقة بخصوص بعض المنسوجات والملابس الأميركية، والمرسوم رقم ٤٦٩ عـام ٢٠٠١ لرئيس الجمهورية، وبشأن جميع التعديـلات واللوائح والتدابير التنفيذية الأخرى.

تزعم الولايات المتحدة أنّ مصر، خـلال جولة أوروغواي، وافـقت على إزالـة حظْر عامٍّ على واردات الملابس والمنسوجات بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. وتزعم كذلك أنّ مصر بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، أصدرت المرسوم رقم ٤٦٩، وهو تعديل للرسوم الجمركية المطبقة في عدد من السلع المستوردة، بما في ذلك البنود التي تندرج في إطار الفصول ٦١ و٦٢ و٦٣ من القوانين المنظمة لاستيراد الملابس الجاهزة من الخارج، وفرض رسوم محددة. كما أنها تزعم أنّ هذه الحقوق تذهب أبعد كثيرًا من معدلات الرسوم المحددة سلفًا، وتعتقد أنّ هذه التعريفات، والمرسوم رقم ٤٦٩، وجميع الإجراءات في هذا الشأن، تتعارض مع التزامات مصر، بموجب المادة الثانية من اتفاقية غات ١٩٩٤، والمادة ٧ من الاتفاق المتعلّق بالمنسوجات والملابس. وفي ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥، أبلغت كلٌّ من مصر والولايات المتحدة هيئةَ تسوية النزاعات أنهما توصَّلتَا إلى تسوية من خلال اتفاق متبادل، بموجب المادة ٦ - ٣ من مذكرة تسوية النزاعات.

إنّ هذين النموذجين يبينان أنّ هامش المناورة بالنسبة إلى الدول المخالفة أصبح ضئيلًا؛ وذلك بسبب وسائل التسوية الجديدة التي أتت بها المنظمة[٧]. فقد أصبحت أكثر مهنيةً وقضائيةً، مقارنةً بمثيلاتها في غـات ١٩٤٧. وهذا ما دفع المنظمة إلى إنشاء مركز استشاري لقوانينها من أجل مساعدة الدول النامية على الانخراط الفعَّال في عملية تسوية النزاعات.

إحداث مركز استشاري لقوانين المنظمة

نتيجةً للعوامل المتقدِّم ذِكرُها، صارت الدول النامية – مؤيّدةً بعدد من الدول المتقدمة – تسعى للبحث عن وسيلة تساعدها على استخدام آليات تسوية النزاعات داخل المنظمة بكفاءة وتكلفة مقبولة.

وقد أمكن التوصُّل عام ١٩٩٩، بالتعاون بين ٩ دول متقدمة (كندا، والدانمرك، وفنلندا، وآيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة)، وعدد من الدول النامية والأقل نموًّا، إلى إنشاء المركز الاستشاري لقوانين منظمة التجارة العالمية، ووقَّع الاتفاقية وزراء تجارة ينتمون إلى ٢٩ دولةً (٩ دول متقدمة، و٢٠ دولةً ناميةً)، أثناء حضورهم اجتماع سياتل ١٩٩٩.

وانضمت إلى هذا الاتفاق، حتى آذار/ مـارس ٢٠٠٤، ٧ دول أخرى، ومنَح الاتفاق الـدولَ الأعضاء أو المرشحة للعضوية الأقـل نموًّا (٤١ دولةً، وفقًا لتحديد الأمم المتحدة) حقَّ الاستفادة من خدمات المركز. ودخل الاتفاق حيِّز التنفيذ بدايةً من ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠١، بإشراف جمعية عمومية على أعماله، مُكوَّنة من ممثلين لكلّ الدول الأعضاء تجتمع على الأقل مرتين سنويًّا؛ لمتابعة أعمال المركز واعتماد ميزانيته السنوية.

وعلى الرّغم من إنشاء هذا المركز، ومن المساعدة التقنية التي تقدمها أمانة المنظمة في إطار المادة ٢٧ من اتفاق التفاهم، فإنّ دولًا ناميةً كثيرةً لم تنخرط بعدُ في نظام تسوية النزاعات داخل المنظمة؛ إمّا لأسباب ذاتية، وإمَّا لأسباب موضوعية مرتبطة بنظام التسوية في حدّ ذاته.

---

٧ بوجلال صلاح الدين، "نظام التعويض في قانون منظمة التجارة العالمية، خصوصية النظام التجاري الدولي أم خصوصية القوة التجارية"، مجلة **الشريعة والقانون**، العدد ٥١ (تموز/ يوليو ٢٠١٢)، ص ٣٠٩.

أسباب عدم لجوء الدول النامية إلى جهاز تسوية النزاعات

إنّ وجود نظام ملزم لتسوية النزاعات التجارية المتعدِّدة الأطراف، يسمح للأعضاء باللجوء إليه على نحوٍ متساوٍ. فداخله لا تُؤخذ القرارات بحسب القوة الاقتصادية، بل على أساس القاعدة القانونية، وهو ما يُقوِّي وضعية الدول النامية والاقتصاديات الصغيرة، ويسمح للضعفاء بمحاربة الأقوياء بأسلحة قانونية[٨]، ويساهم على نحوٍ أساسي في ترسيخ القاعدة القانونية الدولية لمسايرة تطورات العلاقات التجارية المعاصرة[٩]. وهكذا سمح نظام تسوية النزاعات داخل المنظمة لدول نامية عديدة بربح قضايا مُثارة لدى جهاز تسوية النزاعات في مواجهة دول تجارية كبرى، وجرى سحْب عدّة إجراءات مخالفة.

> وجود نظام ملزم لتسوية النزاعات التجارية المتعدِّدة الأطراف، يسمح للأعضاء باللجوء إليه على نحوٍ متساوٍ. فداخله لا تُؤخذ القرارات بحسب القوة الاقتصادية، بل على أساس القاعدة القانونية

وفي الوقت نفسه وجدت عدّة دول نامية أنها مُبعدة من الاستفادة من هذا الجهاز؛ لأسباب متعلِّقة بمحدودية مواردها المادية والبشرية، أو متعلِّقة بعيوب الجهاز، بخاصة المشكلات المرتبطة بنظام التنفيذ.

محدودية الموارد اللازمة لمباشرة الإجراءات

إنّ العقبة الكبرى التي تحول دون استفادة الدول النامية من مزايا جهاز تسوية النزاعات تكمن في الموارد البشرية، وفي الموارد المالية اللازمة للانخراط في عملية التسوية؛ ذلك أنّ تكاليف اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات باهظة، جدًّا حتى أنّ دولًا نامية كثيرةً لا يمكنها مباشرة إجراءات اللجوء إلى هذا الجهاز.

محدودية الموارد المالية

إنّ اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات يتطلب تخصيص ميزانية كبيرة لتغطية مصاريف التقاضي، ويتطلب مـدَّةً قد تصل إلى ثلاث سنوات؛ إذ يتطلب أمر فضِّ نزاع ما، سواء بالطرائق الدبلوماسية أو القضائية، الاستعانة بخبير دولي يتقاضى أجرًا يبلغ نحو ٥٠٠ دولار في الساعة، وهو مبلغ باهظ بالنسبة إلى الدول النامية، بخاصة أنّ مدة التقاضي قد تطول بحسب الإجراءات. كما أنه من الصعب على الدول النامية الأعضاء أن تتحمل طَوال مدة التسوية، الأضرار الناتجة من العوائق التجارية التي يتسبب بها عضو آخر، ويقضي أنها غير ملائمة مع قواعد المنظمة بعد سنتين أو ثلاث سنوات من إيداع المنظمة الشكوى، وهو ما يسبب للدول النامية خسائر فادحةً.

محدودية الموارد البشرية

إنّ التقدم بشكوى إلى جهاز تسوية النزاعات يتطلب توافر أُطرٍ وطنية متخصصة بقوانين المنظمة، ويتطلب على نحوٍ خاصٍّ مسطّرات وإجراءات تسوية النزاعات بالغة التعقيد. فالاجتهاد القضائي يتطور يومًا بعد يوم، سواء من جهة فِرق التحكيم أو جهاز الاستئناف؛ وهذا التطور يجعل مواكبة الدول النامية لهذه التطورات أمرًا صعبًا[١٠].

كما أنه من الصعب بالنسبة إلى دولة تجارية صغيرة أن تقوم بمتابعة نزاع تجاري من خلال أحد موظفيها القليلين الذين يعانون هم أنفسهم عجزًا في ما يخص التطور الذي تعرفه القضايا المقدَّمة إلى المنظمة. فنزاعٌ واحد، مثلًا، يتطلب على الأقل موظفًا واحدًا مُكلَّفًا به مدَّةً طويلةً يمكن أن تمتدَّ إلى سنتين.

وعلى الرغم من أنّ اتفاق التفاهم نصَّ على قيام الأمانة العامة للمنظمة بتقديم خبراء مستشارين للدول النامية في إطار المساعدة التقنية[١١]، فإنّ التجارب أثبتت أنّ هؤلاء الخبراء لا يلبُّون حاجات الدول النامية. ففريق المساعدة القانونية مُكوَّن من أربعة خبراء؛ اثنين يعملان على نحوٍ موقَّت، واثنين مُعيَّنين على نحوٍ دائم. وهذا العدد، مقارنةً بعدد النزاعات الكبير، غير كافٍ.

ولمواجهة هذا النقص من الموارد البشرية الوطنية، تلجأ الدول النامية إلى مراكز الخبرة الأجنبية. وفي هذا الإطار لجأت إكوادور في قضية

---

8 Bérengère Taxil, *L'OMC et les pays en développement* (Paris: Montchrestien, 1998), p. 140.

٩ موسى شقري نوري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** (عمّان: دار المسيرة، ٢٠١٢)، ص ١٥.

١٠ محمد المكيلف، "المغرب ومنظمة التجارة العالمية"، أطروحة دكتوراه في القانون العامّ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٠ - ٢١١.

١١ المادة ٢٧ من وثيقة التفاهم بشأن قواعد تسوية النزاعات وإجراءاتها في منظمة التجارة العالمية.

الموز مثلًا[١٢] إلى خبراء خارج منظمة التجارة العالمية، مُعلِّلةً ذلك بأنها تملك حقًّا سياديًّا في الاختيار. لكنّ أهمّ عائق يحول دون مشاركة أغلبية الدول النامية في نظام تسوية النزاعات، هو نظام التنفيذ الحالي والتحديات التي يطرحها تجاه هذه الدول.

المشكلات الناتجة من تنفيذ القرارات الخاصة بالدول النامية

تُعَدُّ مسألة تنفيذ تقرير فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف واحدةً من أكثر جوانب الإجراءات الحالية صعوبةً، بخاصة بالنسبة إلى الدول النامية. فبحسب اتفاق التفاهم في حالة عدم قيام العضو المخالف بتعديل تصرفاته التجارية تعديلًا موائمًا للقرار الصادر عن جهاز تسوية النزاعات، يحقُّ للطرف المتضرر طلب تعويض، أو إيقاع عقوبات تجارية بذلك العضو[١٣].

إنّ نظام التنفيذ الحالي يبعد المنظمة عن مسألة إيقاع العقوبات بأيِّ طرف مَدين بخرق اتفاق أو الإخلال بالتزام ما. في حين يُفوَّض إلى الطرف المتضرر إيقاع العقوبة به. وفي هذا السياق تتمحور جلُّ تخوفات الدول النامية. فمادام إيقاع العقاب مُوكَلٌ إلى المتضرر، فإنّ قدرة الدول التجارية الكبرى على معاقبة الدول النامية والأقلّ نموًّا تبدو أكبر من قدرة الضعفاء على فرْض عقوبات رادعة على الأقوياء[١٤].

ففي حال حدوث نزاع بين الولايات المتحدة وبنغلاديش مثلًا، سوف يكون تأثير فرْض عقوبة من بنغلاديش على صادرات الولايات المتحدة إليها ضعيفًا، مقارنةً بالعقوبة التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة على صادرات بنغلاديش إليها[١٥]. وهذا ما جعل بعضهم يتساءل في قضية الموز: هل كان سبب تخلِّي إكوادور عن تطبيق جزاءات تجاه المنتوجات الأوروبية هو تأثير هذه الجزاءات في حياة مواطنيها؟

إنّ نظام التنفيذ الحالي هو نظام مُفتقدٌ للتوازن؛ لأنه يخدم مصلحة الدول المتقدمة، ولا يشمل الدول النامية بهذه المصلحة في مرحلة التنفيذ على الأقل[١٦]. بناءً على ذلك، فإنّ هشاشة نظام التنفيذ تجعل النظام القانوني لجهاز تسوية النزاعات هشًّا؛ لأنّ قوّة كلّ نظام قانوني مرتبطة بقوّة نظام التنفيذ[١٧].

ومن ثمة لا بدَّ من إقرار طريقة تنفيذ إضافية تستعملها الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة المخالفة حتى تضمن عدم تضررها من النزاع. ويكون ذلك بالحفاظ على سلامة تجارتها واقتصادها والتوصُّل، في الوقت نفسه، إلى ردْع الدولة المتقدمة المخالفة. وقد كان إصلاح نظام التنفيذ من بين المقترحات التي جرى تقديمها من أجل إصلاح نظام تسوية النزاعات داخل المنظمة. غير أنّ هذه المقترحات لم تَعْدُ مكانها؛ بسبب عدم اتفاق الدول الأعضاء في المؤتمرات الأخيرة على صيغة نهائية للإصلاح.

ثانيًا: قراءة في مشاريع إصلاح هياكل جهاز تسوية النزاعات

قررت الأطراف المشاركة في إطار الاجتماع الوزاري المنعقد بمراكش عام ١٩٩٤ مراجعة نظام تسوية النزاعات خلال الأربع سنوات التي تلَت إنشاءَه. وبالفعل جرى تقديم عدَّة مقترحات، وجرى تخصيص وقت كثير لدراستها. لكنّ الأعضاء لم يتوصَّلوا إلى إجماع بشأنها، لتصل إلى باب مسدود مع مؤتمر سياتل.

واستُؤنفت مفاوضات إصلاح نظام تسوية النزاعات في مؤتمر الدوحة عام ٢٠٠١[١٨]، على نحوٍ منفصل عن باقي المفاوضات الأخرى هذه المرة، وحُدِّد شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣ آخر أجل لهذه المفاوضات[١٩]، لكنّ هذه المدة لم تُسفر عن أيِّ اتفاق؛ فاستمر الوضع على ما هو عليه. وبغضِّ النظر عن التوصُّل إلى اتفاق أو عدم التوصُّل إليه، تظلُّ ثمة مقترحات كثيرة للإصلاح جديرة بالدراسة؛ لذلك سنُعنى بدراستها بحسب موضوعاتها.

المقترحات الخاصة بالهيئات المكلفة بتسوية النزاعات

إنّ أهمّ المشكلات التي شغلت تفكير عدَّة دول أعضاء في ما يخص جهاز تسوية النزاعات، كفاءة فِرق التحكيم، ومدى ضمان فعاليتها

12 Dominique Pantz, *Institutions et politiques commerciales internationales: du GATT à l'OMC* (Paris: Armand Colin, 1998), p. 112.

١٣ انظر الفقرة الأولى من المادة ٢٢، من وثيقة التفاهم بشأن قواعد وإجراءات في تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية.

١٤ محمد إبراهيم أبو شادي، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تسوية المنازعات التجارية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٤٠ - ١٤١.

١٥ إبراهيم العيساوي، **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٨٤ – ٨٥.

١٦ عبد الله رزق، **الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة** (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص ٢٤٠.

١٧ إبراهيم بن فرح، "فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد ٤١، الرباط (٢٠٠٣)، ص ١٣٧ - ١٣٨.

١٨ انظر الفقرة ٣٠ من إعلان منظمة التجارة العالمية بالدوحة عام ٢٠٠١.

19 Mohamed Benjeloun, "L'utilisation des mécanismes de règlement des différends dans le cadre de l'organisation mondiale du commerce", *Revue marocaine d'administration locale et de développement*, no. 41(2003), p. 13.

ونزاهتها، والمؤهلات التي يحظى بها الأشخاص المُكوِّنون لهذه الفرق. وقد قُدِّمت، بعد إثارة موضوع إصلاح نظام تسوية النزاعات، اقتراحات كثيرة، منها ما يتعلّق بتكوين فِرق التحكيم، ومنها ما يتعلّق بوضعيات الدول النامية.

المقترحات المتعلقة بتكوين فرق التحكيم

تعتمد عملية إنشاء فرق التحكيم - حتى الآن - على المشاركة الخاصة لمحكمين يجرى اختيارهم بتوافقٍ من الأطراف المتنازعة، أو من خلال المدير العامّ إن لم تتوصل هذه الأطراف إلى توافق. وقد قُدِّمت مقترحات عديدة لإعادة النظر في طرائق تكوين فرق التحكيم، من بينها اقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء فِرق تحكيم دائمة شبيهة بفِرق جهاز الاستئناف[٢٠]. وهكذا تتحول فِرق فضّ النزاع من فرق يجرى تكوينها لكلّ قضية على حدة إلى فرق تحكيم دائمة؛ ومن ثمة فإنها ستصبح أكثر احترافيةً ومهنيةً، وستحدُّ أيضًا من المشكلات التي تعترض جهاز تسوية النزاعات أثناء اختيار أعضاء فِرق التحكيم[٢١]. والسؤال المطروح في هذا السياق هو: ما هي الجهة التي ستُكلف بتحديد هذه اللائحة بخاصة أنّ الطرائق الدبلوماسية والسياسية لا يمكن أن يُتوصَّل من خلالها إلى اختيار الشخص الملائم؟

لتفادي هذا الأمر - بحسب المجلس الاستشاري للمنظمة - ينبغي إنشاء فريق خبراء غير مسيَّس، وأن يُكلَّف بإعداد لائحة من المترشحين بمواصفات محددة، وأن ينسِّق مع جهاز تسوية النزاعات في وضع اللائحة النهائية[٢٢].

المقترحات المتعلقة بمعاملة تفضيلية لمصلحة الدول النامية

تطرح مسألة تكوين فرق التحكيم قضية مشاركة الدول النامية في هذه الفرق، ومن ثمّة في النظام التجاري المتعدّد الأطراف. ففي إطار القواعد الحالية لتسوية النزاعات، لا تكون مشاركة الدول النامية، أو الأقل نموًّا، في فريق تحكيمٍ ينظر في نزاعٍ أحد أطرافه دولة من هذه الدول، متاحةً إلا إذا طلبت ذلك الدولة النامية التي هي طرف في النزاع.

وفي إطار الدورة غير العادية لجهاز تسوية النزاعات في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، تقدمت الدول الأقل نموًّا، ممثلةً ببعثة زامبيا، باقتراح لتعديل الفقرة ١٠ من المادة ٨ من اتفاق التفاهم، ليوجب الاتفاق، في جميع النزاعات التي يكون أحد أطرافها من الدول النامية أو الأقل نموًّا، أن يكون عضوٌ من بين أعضاء فريق التحكيم - على الأقل - من الدول النامية، وأن يُضاف عضوٌ ثانٍ من الدول النامية إنْ طلبت هذه الدولة ذلك. واقترحت الهند في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، أن تُمنح فِرق التحكيم مزيدًا من الوقت لاستكمال أعمالها بخصوص المسطَّرات التي يكون فيها العضو من الدول النامية مدافعًا، وأن تستفيد هذه الدول من وقت إضافيٍّ أيضًا حتى تتحقَّق الملاءمة بين توصيات جهاز تسوية النزاعات وقراراته[٢٣].

إضافةً إلى المقترحات المتعلقة بتكوين فِرق التحكيم وعملها، كانت قد ظهرت مقترحات بمناسبة انعقاد مؤتمر سياتل، تتعلق بموقف المنظمة من مشاركة المجتمع المدني والوحدات غير الحكومية في عملية تسوية النزاعات.

> اقترحت الهند في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، أن تُمنح فِرق التحكيم مزيدًا من الوقت لاستكمال أعمالها بخصوص المسطَّرات التي يكون فيها العضو من الدول النامية

المقترحات المتعلقة بانفتاح الجهاز تجاه المجتمع المدني

بدأ النقاش المتعلق بإشراك المجتمع المدني العالمي في عملية تسوية النزاعات ضمن جهاز تسوية النزاعات في مؤتمر سياتل. وعلى الرغم من أنّ الدول كانت تُصرُّ على المحافظة على الخاصية الحكومية لمُسطَّرة تسوية النزاعات، وأنّ اتفاق التفاهم يمنح فِرقَ التحكيم حقَّ استدعاء أيِّ شخص أو هيئة لتقديم معلومات ذات طبيعة تقنية[٢٤]، وأنه يمكِّن الدول النامية من الاستعانة بخبراء داخل بعثتها، سواء تجاه فرق التحكيم أو جهاز الاستئناف - على أن تتمَّ المحافظة على سرية المعلومات والجلسات - يظلُّ حقّ اللجوء إلى مُسطَّرة تسوية

٢٠ قُدِّم هذا الاقتراح، في ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢، ضمن وثيقة بعنوان "الفوائد الناجمة عن الانتقال من نظام إنشاء فريق تحكيم خاص بكل قضية على حدة إلى نظام إنشاء فرق تحكيم دائمة".

٢١ منيرة أحمد عبد الله البشاري، **فض المنازعات التجارية: دراسة لمبدأ التفاوض في منظمة التجارة العالمية (موقف الجماهيرية من المنظمة)**، (القاهرة: شركة ناس للطباعة، ٢٠٠٤)، ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

22 l'OMC, *Rapport du conseil consultatif de l'OMC* (Genève, 2004), p. 68.

23 Vilaysoun Loungnarath, "Le mécanisme de règlement des différends", in Christian Deblock, *L'Organisation mondiale du commerce: Où s'en va la mondialisation?* (Québec: Fides, 2002), pp. 69 -70.

٢٤ راجع الفقرة الأولى من المادة ١٣، من وثيقة التفاهم بشأن قواعد تسوية النزاعات وإجراءاتها بمنظمة التجارة العالمية.

النزاعات، وحقّ الاطلاع على المعلومات، للدول الأعضاء وحدها[٢٥]. لذا، جرى تقديم مقترحات بشأن موقف المنظمة من مشاركة المجتمع المدني والوحدات غير الحكومية في عملية تسوية النزاعات، وهي تتلخص في نقطتين:

- الانفتاح تجاه الجمهور لإبداء ملاحظاته أو التدخل في إحدى مراحل المُسطَّرة.
- إيجاد طريقة يُمكِن لجهاز تسوية النزاعات من خلالها تقديم الوثائق والمعلومات المتعلقة بقضية ما إلى الجمهور.

إنّ كثيرًا من هذه المقترحات يعُدُّ أنّ تنظيم مسألة الولوج في الوثائق، على نحوٍ سهل وسريع، سيسمح بفهم طبيعة تقارير فِرق التحكيم وجهاز الاستئناف، كما أنه سيضفي عليها مزيدًا من الشفافية[٢٦]. لكن ينبغي أن نشير إلى أنّ النقاش الدائر بشأن الشفافية في ما يتعلق بعمل هيئات تسوية النزاعات داخل المنظمة، يتقاسمه موقفان متعارضان.

فأحد الموقفين يرى أنّ آليات تسوية النزاعات تتطور بطريقة تُضفي على المُسطَّرة الصفة القضائية شيئًا فشيئًا، وهذا من شأنه أن يجعل العملية مفتوحةً على الجمهور، وأن يجعلها أكثر شفافيةً كما هو الشأن بالنسبة إلى القضاء الوطني. في حين يرى الموقف الآخر، أنه ينبغي ألّا نذهب بعيدًا في المقارنة بين جهاز تسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية وعمل المحاكم الوطنية؛ نظرًا إلى الدور المهم الذي تضطلع به المفاوضات الدبلوماسية في تسوية النزاعات التجارية الدولية. ومن ثمة، فإنّ هذه المفاوضات ستفقد فعاليتها إنْ جرى التخلي عن سرية المداولات، أو إنْ وجدت الدول الأعضاء نفسها أنها مرتبطة، في موضوع التسوية، بشركات ومنظمات غير حكومية أكثر قوّةً ماديًّا ومعنويًّا[٢٧].

ويرى المجلس الاستشاري للمنظمة، في تقريره المُقدَّم عام ٢٠٠٤، أنه من الإيجابي إشراك بعض الملاحظين من الجمهور في عملية تسوية النزاعات، بخاصة داخل جلسات الاستماع التي نظمها كلّ من جهاز الاستئناف وفِرق التحكيم. وبحسب المجلس، يمكن الاعتراض على هذا الحضور؛ إمّا من طرف فريق التحكيم، وإمّا من أحد الأطراف، بدعوى سرية بعض المعلومات، ولا سيما أنّ حماية المعلومات التجارية السرية تُعَدُّ من بين أسباب الاعتراض المعقولة[٢٨]. وكيفما كانت الحال، فإنّ مزيدًا من الشفافية سيمنح الخواص صورةً إيجابيةً بشأن نظام تسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية، وخصوصًا أنّ هذا النظام طالما انتُقد بسبب اشتغاله بعيدًا من الأضواء.

المقترحات المتعلقة بإصلاح نظام التنفيذ

تشوب نظامَ التنفيذ الحالي المتمثِّل بتعليق الطرف الشاكي للامتيازات والالتزامات الأخرى تجاه الطرف المخالف عدّة اختلالات. فالجزاء المطبَّق لا يُصلح الأضرار الناتجة من القطاع الذي كان موضوع توصيات جهاز تسوية النزاعات وقراراته، بل يُمكن أن يتسبب بأضرار تلحق بمصالح اقتصادية لا علاقة لها بالنزاع. وهذا الأمر يخلق نوعًا من الإحساس بعدم العدالة تجاه منظمة التجارة العالمية[٢٩]، كما أنّ هذه الجزاءات تعاقب المستهلكين والمصالح الاقتصادية داخل البلد الذي يُطبِّقها، بخاصة إذا كان الذي لجأ إلى هذه العقوبات من البلدان النامية. ففي مثل هذه الحال تصبح النتائج كارثيةً.

ومع انطلاق مفاوضات الدوحة، عبَّرت مجموعة من الأعضاء عن رغبتها في إصلاح نظام التنفيذ، وذلك من خلال تقديم مقترحات للإصلاح. وهكذا تقدمت الدول الأقل نموًّا، في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، بمقترح لإصلاح نظام تسوية النزاعات، فطالبت بتعويض مالي إجباري لمصلحة الدول الأقل نموًّا ، لأنه يُعَدُّ - بحسب هذه الدول - أكثر فعاليةً بالنسبة إلى الدول الضعيفة اقتصاديًّا من أيِّ جزاء آخر.

إنّ غياب آلية فعالة للتنفيذ، والتأثير السلبي للتدابير المضادة في اقتصاديات الدول الفقيرة، كانَا سببيْن مباشرين من أسباب عزوف الدول النامية عن المشاركة في نظام تسوية النزاعات. لهذا ترى الدول الأقل نموًّا أنّ من بين حلول التغلب على هذا العائق هو اعتماد "مبدأ المسؤولية الجماعية"، على غرار ما هو معمول به في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وبحسب هذا المبدأ، فإنّ لجميع أعضاء المنظمة حقَّ تنفيذ توصيات، وعليهم جميعًا أيضًا واجبات جهاز تسوية النزاعات وقراراته.

وفي الإطار نفسه، تقدَّمت إكوادور إلى المنظمة، في ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، باقتراح من أجل تحسين آلية تنفيذ قرارات جهاز تسوية النزاعات،

25 Eric Canal Forgues, *Le règlement des différends à l'OMC* (Bruxelles: Bruylant, 2003), pp. 20 - 21.

26 Hélène Ruiz Fabri, "Chronique du règlement des différends 2002", *Journal du droit international,* no. 3, Paris (2003), pp. 897 - 898.

27 Loungnarath, pp. 67 - 68.

28 l'OMC, p. 69.

29 Loungnarath, pp. 65 - 66.

في ضوء معاناتها قضية الموز التي كانت طرفًا فيها بوصفها دولةً ناميةً ذات موارد محدودة. وتقول إكوادور في اقتراحها المُقدَّم إلى المنظمة إنّ تجربة نزاع الموز كشفت عن أخطاء فادحة في آلية تسوية النزاعات تُعرِّض صدقية النظام بأكمله للخطر؛ يتمثّل أهمّها بالمادتين ٢١ (الفقرة ٥) و٢٢ من اتفاق التفاهم، ومن ثمّة:

- يجب وضع إطار زمني مُحدَّد للتعويض وسحْب الامتيازات.
- يجب تأكيد أنّ الهدف الأساسي هو التخلص من الإجراءات التي تُضعف النظام التجاري، وأنّ دفْع التعويض ليس معناه استمرار الانتهاكات.
- يجب البحث عن وسيلة عقاب أكثر فعاليةً من تعليق التنازلات.
- يجب العثور على بديل من التعويض؛ لأنه يحثُّ على مزيد الانتهاك[٣٠].

لكنّ إخفاق مؤتمر سياتل، وهو المؤتمر الذي ظهرت فيه هذه المقترحات، وإخفاق المؤتمرات اللاحقة بهذا الشأن، أدّى إلى عدم اعتماد مشاريع التعديلات المقترحة من عدَّة أعضاء في ما يخص اتفاق التفاهم. وعلى الرغم من ذلك، ظلّ هذا الملف مفتوحًا، وضمن إطار إصلاح أشمل سيمس مؤسسات المنظمة في المستقبل.

خاتمة

عرفت وضعية الدول النامية في إطار منظمة التجارة العالمية، وعلى نحوٍ خاص النصوص المتعلقة بتسوية النزاعات بجهاز تسوية النزاعات، تراجعًا كبيرًا مقارنةً بغات ١٩٤٧. فقد جرت الاستعاضة عن المقتضيات التي كانت تُعفي الدول النامية من التزامات وإجراءات معينة خلال فترات انتقالية أو إضافية، لتتلاءم مع هذه الالتزامات.

ولكنْ في الوقت نفسه، وعلى الرغم من هذا التراجع، نجد أنّ الدول النامية أكثر إقبالًا على جهاز تسوية النزاعات، مقارنةً بغات ١٩٤٧. ولا يرجع سبب ذلك إلى معاملةٍ تفضيليةٍ، بل إلى تحسينات عامة أدخلها اتفاق التفاهم على مُسطَّرة تسوية النزاعات؛ كاعتماد قاعدة الإجماع السلبي[٣١]، وهو ما سمح للدول النامية بإمكان الحصول على قرار لمصلحتها ضدّ الدول الكبرى (لم يكن هذا الأمر متاحًا من قبلُ)، كما سمح أيضًا باعتماد جداول زمنية محددة في جميع مراحل المُسطَّرة، تضاف إليها تلقائية المرور من مرحلة إلى أخرى، من دون حاجة إلى موافقة الطرف الآخر.

> يظلُّ توفُّق جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية في تحقيق الإنصاف إزاء الوضع الخاص بالدول النامية، حقيقةً نسبيةً

لكن ينبغي ألّا ننخدع بهذا التحسن الذي عرفته مشاركة الدول النامية في جهاز تسوية النزاعات داخل المنظمة؛ ذلك أنّ أغلبيّة الدول النامية لم تلجأ بعدُ إلى هذا النظام، إمَّا لمحدودية إمكاناتها المادية والبشرية، وإمَّا لاستمرار بعض العوائق التي كانت في غات ١٩٤٧؛ كعدم قدرتها على إجبار الدول الكبرى على تنفيذ قرار التسوية. ولقد كان أمل هذه الدول كبيرًا في التوصُّل إلى اتفاق بشأن التعديلات المُقدَّمة لإصلاح نظام تسوية النزاعات، لكنّ إخفاق المؤتمرات الأخيرة للمنظمة، وإخفاق اعتماد هذه التعديلات، سيبقيان الوضع على ما هو عليه. ومن ثمّة يظلُّ توفُّق جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية في تحقيق الإنصاف إزاء الوضع الخاص بالدول النامية، حقيقةً نسبيةً.

وإذا كانت رغبة أعضاء منظمة التجارة العالمية في تطوير نظام تسوية النزاعات، قد تحقَّقت في جهاز تسوية النزاعات من خلال هياكله شبه القضائية والآليات التفضيلية التي تُراعي - نسبيًّا - الوضع الخاص بالدول النامية، فإنّ هذا الأمر لا يعني أنّ جهاز تسوية النزاعات أصبحت له سُلطة مستقلة يستطيع من خلالها مواجهة أعضاء المنظمة، كما هي الحال بالنسبة إلى المحاكم الوطنية.

إنّ هذا الطرح يحيل على ضرورة إعادة النظر في طريقة تنفيذ قرارات جهاز تسوية النزاعات؛ لترقى من قرارات تُلزم أطراف الدعوى إلى قرارات تُعبِّر عن إرادة الجماعة تجاه الأطراف المخالفة، شأنها في ذلك شأنَ قرارات الأمم المتحدة.

---

٣٠ البشاري، ص ٦٠٦ - ٦٠٧.

٣١ يُفترض في الطريقة المذكورة قبول القرار على نحوٍ تلقائي، ما لم يَجْرِ إجماع على رفضه، وهي طريقة في الإجماع تمنع إمكان التنصل من إقامة الدعوة؛ بسبب صعوبة الحصول على قرار من جميع الأعضاء بمن فيهم الأطراف الشاكية.

أديب زيادة*

في ضوء قرار المحكمة الأوروبية برفع الحركة عن قائمة المنظمات "الإرهابية"

حماس بين مساعي تسييس المحكمة ومقتضيات العدالة

تناقش هذه الورقة التحليلية قرار المحكمة العامة الأوروبية؛ حول سابقة منظمة نمور التاميل السيريلانكية، بوصفها قضيةً أرخت بظلالها على قضية القرار الأوروبي برفع حماس عن قائمة المنظمات الإرهابية، وتستعرض حجم الصدمة والإرباك الذي انتاب خصوم حماس جرّاء قرار تلك المحكمة. تراجع الورقة خلفيات وضع الحركة على قائمة المنظمات الإرهابية، من الأساس، وفشل الرهان على إسقاطها أو كسرها. كما توضح الأسس التي ارتكزت عليها حماس في التماسها إلى المحكمة الأوروبية، وطبيعة قرار هذه المحكمة بهذا الشأن. وتتناول الورقة أيضًا عملية التسييس الجارية للمحكمة، عبر تغيير القوانين المتعلقة بها، حتى تخلص إلى تغيير النتيجة النهائية لقرارها بحق حماس وأمثالها. وبناء على الاستئناف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي على قرار المحكمة الأولي، تتعرّض الورقة لخيارات الاتحاد المحتملة في حال فشل هذا الاستئناف. وفي ختامها تناقش الورقة أدوات القوة الناعمة التي تملكها حركة حماس، لمواجهة المعركة القانونية والسياسية التي ستستمر على مدار عامٍ ونصف.

* أكاديمي فلسطيني متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط/ جامعة إكستر- المملكة المتحدة.

مقدمة

تبادل الضربات الموجعة بين طرفي الاشتباك في أي صراع أمر طبيعي. ولقد تلقت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عبر تاريخها، العديد من الضربات الموجعة. غير أن الضربة التي وجهها جناحها العسكري، للجيش الإسرائيلي إبّان معركة "العصف المأكول" عام ٢٠١٤، فمزقت شرفه العسكري، إضافة إلى الضربة التي وجهها جناحها السياسي في موضوع قوائم الإرهاب الأوروبية، تعدان الأبرز، والأكثر إيلامًا، للعدو الاسرائيلي، مؤخرًا. ففي أجواء ذكرى انطلاقة حماس السابعة والعشرين، فاجأت المحكمة العامة الأوروبية المراقبين عمومًا بقرارها إسقاط الحركة من قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية. وقد أحدث ذلك القرار هزة في الأوساط الأوروبية، كما الإسرائيلية، على حدٍ سواء. وإذا علمنا أنّ حسم الصراع بين الطرفين لن يكون بالضربة القاضية بل بتراكم الضربات، فإنّ هذه اللكمة إضافة إلى غيرها، من قبل، ومن بعد، لها من التداعيات ما يستحق الوقوف عنده.

سابقة منظمة "نمور التاميل" مع المحكمة الأوروبية

في أيار/ مايو ٢٠٠٦، تم وضع منظمة نمور التاميل السيريلانكية The Liberation Tigers of Tamil Eelam على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية[١]، بعد أن وضعتها كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية وهولندا على لوائحها، إذ تمّ ذلك في أعقاب صدور قرارات من الحكومة الهندية باعتبارها إرهابية. وبتاريخ ٢٠١١/١/١٣، تقدّمت المنظمة بطعن على إجراءات وضعها على قائمة الإرهاب إلى المحكمة العامة الأوروبية مستندة إلى اتفاقيات ومعاهدات أوروبية ودولية ذات علاقة. وبينما نجحت في إثبات العديد من مرتكزات طعنها في القرار الأوروبي، فإنّ المحكمة رفضت بعضًا آخر من وجهة النظر القانوني.، غير أنّ ما ثبتت صدقيته من تلك الركائز كان كافيًا لأن تبني تلك المحكمة قرارها عليه[٢]. وفي ٢٠١٤/١٠/١٦ - أي قبل القرار الذي صدر بحق حركة حماس - أصدرت المحكمة الأوروبية قرارًا هو الأول من نوعه بإبطال الإجراءات التي اتبعها مجلس الاتحاد الأوروبي في وضع منظمة نمور التاميل على قائمة الإرهاب الأوروبية. وفي حيثيات القرار تحدثت المحكمة عن المسوغات ذاتها التي ساقتها لاحقًا بحق حماس ولم تخرج عن مضمون ذلك بتاتًا لدرجة يشتبه فيها القارئ لمنطوق الحكم بين المنظمتين، ما يؤكد المنحى الإجرائي في قرارات المحكمة في كلتا الحالتين[٣]. وقد واجه القرار رفضًا شديدًا من الحكومة السيريلانكية ومن المعارضة، مطالبين الاتحاد الأوروبي باستئناف القرار وإعادة المنظمة إلى قائمة الإرهاب بحجج وذرائع الأمن القومي السيريلانكي والأوروبي على حد سواء[٤].

> أصدرت المحكمة الأوروبية قرارًا هو الأول من نوعه بإبطال الإجراءات التي اتبعها مجلس الاتحاد الأوروبي في وضع منظمة نمور التاميل على قائمة الإرهاب الأوروبية

أما ردّ فعل مجلس الاتحاد الأوروبي فلم يتأخر كثيرًا، فكما هو متوقع قرّر الاستئناف على قرار المحكمة العامة الأوروبية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢؛ أي بعد نحو شهر ونصف من صدوره. وقد بدا قرار مجلس الاتحاد بالاستئناف على بعض القضايا الواردة في قرار المحكمة حذرًا، لكنه توعد بالعمل بشكلٍ موازٍ على النظر في الإجراءات التي من شأنها عدم السماح لمثل هذا القرار أن يتكرر[٥]. ومن الواضح أنّ المسلك الذي يشير إليه الاتحاد الأوروبي إلى جانب المسلك القانوني هو المسلك السياسي؛ إذ إنّ هناك داخل الاتحاد من يرى أنّ المحكمة قد تجاوزت حدودها وهي بذلك تحد من فاعلية وهيبة ونفاذية سياسات الاتحاد على أكثر من صعيد. ومن المتوقع في مثل هذه الحالة أن يلجأ المجلس إلى تعديلات يتفق عليها للحد من صلاحيات المحكمة سواء أكان ذلك من خلال تعديل في الاتفاقيات أم من خلال البرلمان ذاته.

1 European Commission, "Declaration by the Presidency on behalf of the European Union concerning listing of the LTTE as a terrorist organization," (Presse 163, 31 May 2006) at: http://bit.ly/1vmIymO

2 EU General Court, Judgment of the General Court (Sixth Chamber, Extended Composition), Luxemburg, October 16, 2014, at: http://bit.ly/1vGkota

3 General Court of the EU Ruling on EU measures against the LTTE, Press Release, Colombo, October 21, 2014, at: http://bit.ly/1FBMHcL

4 Colombopage, "Sri Lanka to contest the European Court decision lifting sanctions on LTTE," 19/10/2014, at: http://bit.ly/1E3z6tt; "Ranil requests EU to appeal against Court ruling," *Daily Mirror*, 11/11/2014 at: http://bit.ly/1CYjdaB

5 "Council of the European Union appeals the Judgment of the General Court," Press Release: Colombo, December 2, 2014, at: http://bit.ly/1Dkf1R7

مفاجأة حماس وحالة الصدمة لدى الخصم

سبّب القرار القضائي القاضي برفع اسم حماس من القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ إرباكًا كبيرًا في الأوساط الأوروبية الرسمية؛ إذ لم تكن هذه النتيجة في حسبان صانع القرار الأوروبي الذي انتهى من مسألة حماس بوضعها على قائمة الإرهاب بجناحيها العسكري والسياسي منذ عام ٢٠٠٣. وقد شكلت الحركة الالتفافية التي قامت بها حماس بهذا التوجه نحو المحاكم الأوروبية سابقة سيكون لها ما بعدها إن لم تستدرك مؤسسة الاتحاد الأوروبي أخطاءها بحقها وحق غيرها من الحركات والمنظمات والأشخاص الذين تم التعامل معهم بنفس الآليات المعيبة. ففي الحالة الفلسطينية هناك أيضًا كل من حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية – القيادة العامة على تلك القائمة، وربما يشجع القرار بحق حماس هذه المنظمات وغيرها الحذو حذوها واللجوء إلى المحاكم الأوروبية لحمل مجلس الاتحاد الأوروبي على إزالتها من القائمة السوداء. من هنا، فإنّ نقض موقف مشترك Common Position بهذا الوزن، علمًا أنه حظي بالإجماع عند اتخاذه، يشكل صفعة سياسية من العيار الثقيل لتلك الدول المهيمنة داخل مؤسسات الاتحاد والتي تتطابق مواقفها مع مواقف دولة الاحتلال.

وتعبيرًا عن حالة الارتباك هذه، سارع مبعوث الاتحاد الأوروبي في إسرائيل إلى طمأنة وزارة الخارجية الإسرائيلية على أنّ الاتحاد الأوروبي سيعمل كل ما في وسعه للعودة عن القرار الذي وصفه بالمؤسف، داعيًا إسرائيل إلى عدم تضخيم الحدث؛ إذ إنّ الاتحاد بصدد تجميع الأدلة التي سوف تلبي متطلبات المحكمة[٦]، وهو ذاته ما تعهدت به مجموعة أخرى من سفراء الاتحاد الأوروبي في إسرائيل أثناء اجتماعهم بوزيرة العدل السابقة تسيبي ليفني[٧]. كما عمدت المفوضية الأوروبية إلى التأكيد على أنها لا زالت تعتبر حماس منظمة إرهابية وأنها بصدد دراسة كل الخيارات ومنها الاستئناف على القرار[٨]. أما بريطانيا فقد أعربت عن ذات التوجه متعهدة بالعمل مع شركائها لإعادة الأمور مع حماس إلى ما كانت عليه قبل قرار المحكمة الأوروبية، علمًا أنّ الحكومة البريطانية هي أول من وضع الجناح العسكري لحماس على قائمتها للإرهاب بين نظيراتها الأوروبية في عام ٢٠٠١[٩]. وبذلك فقد شهدنا في أعقاب القرار تبادلاً للأدوار بين حماس ومجلس الاتحاد الأوروبي؛ إذ انتقلت الحركة من حالة الدفاع عن الذات إلى الهجوم، بينما انتقل خصمها من النقيض إلى النقيض.

بطبيعة الحال، فإنّ حالة الإرباك الأوروبية أعقبت حالة الجنون التي انتابت الأوساط الإسرائيلية الرسمية والإعلامية والهجوم الشرس الذي طال أوروبا بمؤسساتها ودولها وشعوبها على لسان الساسة الإسرائيليين بسبب قرار المحكمة الأوروبية. فأوروبا وفقًا لتلك التصريحات التي صدرت عن رئيس الحكومة الإسرائيلية منافقة لم تتعلم الدرس مما حصل في الهولوكوست ويجب عليها فورًا العودة عن قرارها الذي يدعم "منظمة قاتلة تتوعد في ميثاقها إسرائيل بمحوها عن الخارطة". أما وزير الاقتصاد في حكومة الاحتلال (نفتالي بينيت)، فقد وصف القانون الأوروبي بالفاسد والفاقد للأخلاق والذي يسمح بسفك دم اليهود في أي مكان. وقد اعتبر "أنّ الإرهاب الذي يجد تبريرًا له في تل أبيب سريعًا ما سيمتد إلى لندن وباريس وبلجيكا"[١٠]. هذا الهجوم العنيف من هذه الشخصيات وغيرها وجد له صدى في البيت الأبيض والذي دعا الاتحاد الأوروبي إلى الإبقاء على حماس ضمن قائمة المنظمات الإرهابية[١١]، كما فعلت كندا ذات الشيء[١٢]. علاوة على ذلك فقد استنفرت مراكز النفوذ الصهيوني في أنحاء العالم والتي أخذت تشتغل بكل طاقتها مع الأوروبيين لضمان تصحيح هذا التطور غير المتوقع وغير المسبوق[١٣]. وتؤكد حالة الاستنفار الإسرائيلية والإرباك الأوروبية أن القرار شكل انتصارًا معنويًا مهمًا لحماس بينما عزز من حالة التراجع في صورة إسرائيل وأنصارها عبر العالم[١٤].

6 Barak Ravid, "EU court orders Hamas removed from terror list" *Haaretz*, December 17, 2014, at: http://bit.ly/1DIGhcK

7 Barak Ravid, "EU envoys vow to keep Hamas on terrorist list," *Haaretz*, December 18, 2014, at: http://bit.ly/1vGkGjQ

8 EEAS, "Statement by the Spokesperson on the judgment of the General Court of the EU on Hamas," Brussels, December 18, 2014, at: http://bit.ly/1zOdhP7

9 "Foreign & Commonwealth Office (FCO) responds to EU Court Judgment on Hamas," Press release, December 17, 2014, at: http://bit.ly/1zyz9fr

10 Herb Keinon, "Netanyahu: We expect the EU to put Hamas back on the terror blacklist immediately," *The Jerusalem Post*, December 17, 2014, at: http://bit.ly/1IZJ2L3

11 U.S Department of State, "State Department Daily Press Briefing," Press release, December 17, 2014, at : http://1.usa.gov/1vGkroT

12 "Canada Urges EU to Place Hamas Back on Terror Blacklist," December 18, 2014, at:, http://bit.ly/1zxxWlA

13 World Jewish Congress, "WJC urges EU to act swiftly after court strikes Hamas off list of terrorist organizations," December 2014, at: http://bit.ly/1vmISSE

14 Shlomy Eldar, "Hamas scores diplomatic victory in Europe," *Al-monitor*, December 19, 2014, at: http://bit.ly/17l1RaV

حماس على قائمة الإرهاب الأوروبية: كيف ولماذا؟

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك أثر كبير في جهد كثير من دول العالم في إطار ما يسمى مكافحة الإرهـاب. فوفقًا لـلإدارة الأميركية فإن العالم أصبح بموجب تلك الأحداث منقسم بين "معسكر الخير" الذي تقوده أميركا و"معسكر الشر" الذي يقف على الضفة الأخرى من المصالح الأميركية والغربية عمومًا. أعقب ذلك صدور قـرارات عن مجلس الأمن تستهدف مكافحة الإرهاب وفي مقدمتها القرار ١٣٦٨ لعام ٢٠٠١ والذي دعا إلى ضرورة اضطلاع كل الدول في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه كل من مكانه وحيث أمكن[١٥]. وقد استغل اللوبي الصهيوني هذه المناسبة لقرن حماس وسائر قوى المقاومة بمنظمة القاعدة وما شابهها كي تُعلَن الحرب عليها أسوة بالحرب التي أعلنت على تلك المنظمة في أعقاب انهيار برجي مركز التجارة العالمي. وكاستجابة فورية من قبل الأوروبيين لقرار مجلس الأمن وكرد فعل مباشر على ما جرى وأخذًا في الاعتبار الجهد الصهيوني لدمغ حماس بالإرهاب عمد الاتحاد الأوروبي إلى بلورة قائمة بالمنظمات "الإرهابية" التي يتعين العمل فورًا على مكافحتها وتجميد أصولها وملاحقة أذرعها في القارة الأوروبية. في هذا السياق، تم وضع الذراع العسكري لحركة حماس على تلك القائمة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ إذ نص القرار الأوروبي على تجميد أصول منظمات عديدة حول العالم وممتلكاتها ومنها كتائب الشهيد عز الدين القسام في أوروبا وملاحقة أية أنشطة تمويلية أو داعمة لها[١٦]. وفي العام ٢٠٠٣ عمد الاتحاد الأوروبي إلى وضع إستراتيجية خاصة به في مكافحة الإرهاب من أجل المساهمة في الجهد الدولي الذي تقوده أميركا بهذا الشأن.[١٧]

على الرغم من نشر القائمة الأوروبية للأشخاص والمنظمات "الإرهابية" ووجود الجناح العسكري لحماس عليها، فإن أليستر كروك المستشار الأمني والسياسي للمفوض العام الأوروبي خافير سولانا حينها كان على تواصل مباشر مع حركة حماس. وقد جرت بين الطرفين العديد من اللقاءات والحوارات التي تمخضت عن الهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حماس بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢١[١٨]. على إثر الانتهاكات الإسرائيلية للهدنة التي استمرت أكثر من خمسين يومًا نفذت تلك العملية التي تبنتها كتائب القسام وراح نتيجتها العشرات من الصهاينة بين قتيل وجريح بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩، وفي غضون أيام تمت عملية اغتيال القائد الحمساوي المهندس إسماعيل أبو شنب لتضع حدًا لسياسة "الباب الموارب" التي سار عليها الاتحاد الأوروبي مع حركة حماس حتى حينه. في هذه الأثناء وكما هو معروف تغاضت دول أوروبا عن الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل والتي رفعت بشأنها حركة حماس تقارير مفصلة إلى الأوروبيين ولجأت إلى تجريم الحركة على أنها المتسببة في انهيار التهدئة المعلنة برعاية أوروبية.

إثر ذلك، قام وزير خارجية بريطانيا آنذاك جاك سترو - بعد لقاءات مع الإدارة الأميركية حثت فيه الأخيرة أوروبا على ضرورة تجريم حركة حماس-[١٩] بإقناع وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر بضرورة حسم مسألة وضع حماس بجناحها السياسي على قائمة الإرهاب أسوة بجناحها العسكري وهو ما تم بإجماع ٢٧ دولة أوروبية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٣[٢٠]. أعقب ذلك قرارات انفردت بها الحكومة البريطانية بين نظيراتها في أوروبـا حيث وضعت أربعة من قادة حماس هم خالد مشعل رئيس المكتب السياسي ونائبه موسى أبو مرزوق وعضوي مكتبها السياسي عماد العلمي وأسامة حمدان على قائمة الإرهاب البريطانية في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٤[٢١]. وبعد هذه التطورات، انقطعت الاتصالات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي وحركة حماس وبدأت مرحلة القطيعة إلى أن تمت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦ حيث فازت حماس. تعقّد المشهد بعدها أكثر من ذي قبل؛ إذ لم يكن بإمكان الاتحاد الأوروبي المبادرة إلى إقامة علاقات مع حكومة ترأسها حماس كونها مصنفة على لوائحها كحركة إرهابية، وبدأت أوروبا مع أطراف دولية عديدة حصارها الدبلوماسي والسياسي والمالي للحركة وللحكومة المنبثقة منها

15 UN Security Council Resolution No. 1368, adopted on 12/9/2001 http://1.usa.gov/17l1UUh

16 The Council of the European Union, Council Common Position on the application of specific measures to combat terrorism (2001/931/CFSP), December 27, 2001, at: http://bit.ly/1CkaeLz

17 EU, "European Security Strategy," in European Council (ed.), (Brussels, December 12, 2003), at: http://bit.ly/1CikGWx

18 Alastair Crooke, "Permanent Temporariness," *London Review of Books*, 33/5 (March 3, 2011), pp. 22-24,at: http://bit.ly/1KMxrwr

19 Maurice R Greenberg et al., "Update on the Global Campaign against Terrorist Financing: Second Report of an Independent Task Force on Terrorist Financing," (DTIC Document, 2004), p. 2, at: http://on.cfr.org/1ynFIhE

20 The Council of the European Union, "Fight against terrorism updating of the list of terrorist organizations," Presse 264, September 15, 2003, at: http://bit.ly/1KMxx7d

21 "Consolidated List of Financial Sanctions Targets in the UK," 2014, at: http://bit.ly/16WEqU8

من خلال شروط اللجنة الرباعية المعروفة والتي وضعتها الأخيرة كمقدمة لإقامة علاقات مع حركة حماس[٢٢].

فشل الرهان على إسقاط حماس

من المؤكد أنّ رهانًا كان لدى الأطراف الضالعة في حصار غزة على سقوط حركة حماس أو على أقل تقدير إخضاعها على مدار أكثر من سبع سنوات. فالحصار المرّ الذي لم يسبق له مثيل، والحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل في غضون ست سنوات بقصد كسر حماس لم تفلح كلها في إدخال هذه المنظمة الفتية إلى الحظيرة التي دخلتها الكثير من الأطراف العربية والفلسطينية. بل على العكس، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحركة متجذرة في أوساط شعبها لدرجة لا يمكن معها اقتلاعها أو كسرها أو ثنيها عن مشروع المقاومة الذي حمته ووفرت له سبل الانتعاش إبان حكمها.

من هنا، فإن إستراتيجية الإكراه والكسر أثبتت فشلها، وكان يتعين على أوروبا والمعنيين بشؤون الصراع أن يلجأوا إلى الطريق الدبلوماسي والسياسي الذي يمكن من خلاله احتواء الحركة والتوصل معها إلى تفاهمات، لكن تكبيل أوروبا أيديها من خلال وضع حماس على قائمة الإرهاب حال دون فتح قنوات رسمية مباشرة معها مما أدى إلى شلل دبلوماسي أوروبي واضح على هذا الصعيد. في هذا الإطار تبرز أهمية قرار المحكمة العامة الأوروبية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ والذي قضى ببطلان الإجراءات المتبعة في وضع حماس على قائمة الإرهاب[٢٣]. فإذا استثنينا إمكانية خضوع حماس لشروط الرباعية الدولية كمقدمة ضرورية لرفع اسمها من قائمة الإرهاب، علاوة على استثنائنا إمكانية إجماع دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ -كإجراء ضروري وفقًا لآليات صناعة القرار الأوروبي- على رفع اسم حماس من القائمة من دون ثمن، فإنّ قرار المحكمة يشكل سلّم النجاة الذي يمكن لأوروبا بواسطته النزول من أعلى الشجرة التي اعتلتها منذ عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣. فإذا التزمت أوروبا بالقرار فإن بإمكانها أن تتحرر من قيود قرارات أقر كثيرون من سياسييها بأنها خاطئة؛ إذ اتخذتها أوروبا تحت الضغط والارتباك في لحظات تاريخية تحمل الكثير من التناقضات.

22 "Press Release 2706th Council Meeting General Affairs and External Relations," January 2006, at: http://bit.ly/1E3zFna

23 General Court of the European Union, "The Court annuls, on procedural grounds, the Council measures maintaining Hamas on the European list of terrorist organizations" (Press Release No 178/14, Luxembourg, December 17, 2014), at: http://bit.ly/1DLkAdS

الأسس التي استندت إليها حماس في التماسها للمحكمة

بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٢ أقدمت حماس على تقديم التماس إلى المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ ضد مجلس الاتحاد الأوروبي الذي قام بوضعها على قائمة المنظمات الإرهابية، ومثل الدفاع عن الحركة المحاميان ليليان غلوك وخالد الشولي. دعا دفاع الحركة إلى إبطال الإجراءات التي اتبعت من قبل المجلس الأوروبي في تصنيف الحركة بوصفها لم تراع القوانين والاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالحقوق والحريات المعمول بها. وقد بنت حماس رفضها للقرار على سبعة أسس إجرائية من حيث الطبيعة والشكل كما جاء في سجلات المحكمة[٢٤]:

- خلافًا لما تقتضيه المادة (٣:٢:٢٧٦)مـن اتفاقية عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) لم تتلق حماس إشعارًا بالموقف الأوروبي، إذ إن مجرد نشر القرار في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي لا يمكن اعتباره إشعارًا قانونيًا للطرف المتهم.
- وفقًا للمادة (٢:٢:٤١) من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، فقد تم انتهاك حقوق حركة حماس وتحديدًا بسبب أنه كان من المتعذر عليها عمليًا الوصول إلى القرار.
- بالاستناد إلى الاتفاقية الأوروبـية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (ECHR) فقد تم انتهاك حقوق حماس وفقًا لبند (٣:٦ A) والذي بموجبه يتعين إعلام الشخص المتهم على الفور وباللغة التي يفهمها وبالتفصيل عن طبيعة الاتهام الموجه إليه وسببه.
- هناك خطأ واضح في تقييم حماس ووصمها بالإرهاب؛ إذ إنها حكومة منتخبة بشكل شرعي. ووفقًا لمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما، فإنه لا يمكن أن توضع حماس على قائمة الإرهاب الأوروبية.
- يوجد انتهاك لحق حماس الأصيل في الدفاع عن نفسها والتعامل معها وفقًا للسلوك الإداري السليم؛ إذ إنه لم يسبق القرار إشعار مدعوم بأدلة واضحة، كما أنه لم تتح لها الفرصة كي ترد بالأدلة وفقًا للأصول.

24 Translated by the author of this article, see Curia. Action brought on September 12, 2010, Hamas v Council (Case T-400/10) at: http://bit.ly/1CikKFB

- الإجراءات المتعلقة بتجميد ممتلكات الحركة في أوروبا هو تعدٍ غير مبرر على حقوق الملكية المرعية في أوروبا.
- انتهاك حق إبداء الأسباب تبعًا لمادة ٢٩٦ من اتفاقية عمل الاتحاد الأوروبي؛ إذ إنّ حقوق حماس الأساسية تم انتهاكها حين لم يقدم المجلس الأوروبي بيانا خاصًا يتعلق بأسباب قراره سواء بالإشعار أو في نص القرار ذاته أو حتى في الإجراءات التنفيذية له.

من هنا، وكما يتضح مما ورد أعلاه، فإن حماس أظهرت ذكاء سياسيًا ملموسًا عندما نأت بنفسها عن مناقشة جوهر التهمة الموجهة إليها من حيث كونها إرهابية أو غير ذلك؛ لأن الحديث في هذا الشأن كان سيصعب عليها مهمة إقناع هيئة المحكمة ومن ثم الخروج من قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية. كما كان من شأن نقاش مسألة الإرهاب لو تمت أن يصبغ الالتماس بالصبغة السياسية أكثر منه بالصبغة القانونية. لذا كان التركيز على الناحية القانونية ومدى مطابقة الإجراءات التي اتبعت من قبل الاتحاد الأوروبي مع الاتفاقيات والمواثيق التي يعمل وفقها الاتحاد ذاته، وهو ما جعل الالتماس في صلب عمل المحكمة والتي لم تجد مناصًا من الحكم ببطلان الإجراءات التي تمت لأنها بنيت على أسس هشة وغير سليمة.

طبيعة قرار المحكمة وحيثياته والاستئناف عليه

من المهم التأكيد على ما جاء في قرار المحكمة الأوروبية والذي تمحور حول أنّ سلوك المجلس الأوروبي لم يكن مبنيًا على قرارات تم اختبارها والتأكد منها من قبل سلطات وطنية ذات أهلية ضمن نطاق الموقف الأوروبي المشترك Common Position، وإنما تمّ ذلك استنادًا إلى مقتطفات صحافية ومن خلال شبكة الإنترنت وهذا بحد ذاته غير مقبول. كما أن الشيء ذاته يسري على مسألة تجميد أصول الحركة في أوروبا؛ إذ لم يقم ذلك على أسس وتحقيقات مؤكدة ومثبتة خلافًا لما يجب أن يكون عليه الحال. قضى القرار بإبقاء الآثار المترتبة على ذلك الخطأ سارية المفعول مدة ثلاثة أشهر لإتاحة الفرصة من أجل ضمان فاعلية أية عقوبات مستقبلية على حماس قد يلجأ إليها المجلس مجددًا على حد قول المحكمة. كما أن بإمكان الاتحاد الأوروبي الاستئناف على القرار في غضون شهرين أمام محكمة العدل الأوروبية، وفي هذه الحالة تبقى الآثار المترتبة على القرار على ما هي عليه إلى أن يتم البت في الاستئناف في غضون سنة ونصف من تاريخ تقديم الطلب[٢٥]. وعلى الرغم من أن المدة المذكورة للإبقاء على حماس ضمن قائمة الإرهاب لا سيما بعد أن ثبت بطلان وجودها عليها تنمّ عن رائحة سياسية في القرار من حيث الجوهر، فإن انحياز القضاء بالمجمل للبعد القانوني على حساب السياسي يعد نقطة تسجل لمصلحة هذا القضاء ولكنها في ذات الوقت تؤكد أن السياسة ليست مستبعدة بالكلية، وهو ما يُخشى أن يتجلى في حال الاستئناف بشكل أوضح.

إذًا، فأثناء النظر في القضية المرفوعة تناولت المحكمة الأوروبية ما تم الالتماس بشأنه في الأساس وهي القضايا الإجرائية التي أحاطت بوضع حماس على قائمة الإرهاب الأوروبية، وحقيقة أن الاتحاد الأوروبي لم يقم بمراعاة تلك المتطلبات اللازمة وفقًا للأصول وبما يتفق وما نصت عليه قرارات الاتحاد واتفاقياته ذات الصلة. ولم تتطرق المحكمة من قريب أو بعيد إلى كون حماس حركة إرهابية أم غير إرهابية من حيث المبدأ؛ إذ لم يكن هذا محط نظر المحكمة. ومن ثم، فإنه من غير المرجح لأي استئناف تقوم به مؤسسات الاتحاد أو أيّ من الوكلاء أن يتعدى العامل الإجرائي في القضية المرفوعة إلى نقاش موضوع الإرهاب. من هنا، يتعين على الطرف المستأنف أيًا كان أن يثبت أن المسألة الإجرائية المقصودة بعينها قد تم فعلًا مراعاتها في حينه وليس العكس كما خلصت إليه المحكمة. وبالنظر إلى أن أربع سنوات مرت على القضية وهي على طاولة القضاء من دون أن يتمكن محامو الاتحاد الأوروبي من إثبات أقوالهم، فمن المرجح أن تقوم المحكمة بتثبيت بطلان الإجراءات المتبعة بهذا الشأن ومن ثم البت في الحكم لمصلحة الحركة نهائيًا إذا لم تخرج المسألة من دائرة القانون إلى دائرة السياسة.

كثير من دول أوروبا الأشد موالاة لإسرائيل أخذت تعد العدة لتجميع الأدلة القاطعة على تورط الحركة في الإرهاب من خلال أرشيفات مخابراتها الخاصة أو من خلال التنسيق مع المخابرات الإسرائيلية في هذه الآونة، بحيث تتولى الأخيرة تزويدهم بالدلائل القوية على أنّ حماس حركة إرهابية مارست الإرهاب ولا تزال، ومن ثم فهي جديرة أن تبقى على القائمة الأوروبية السوداء. وستسخّر لطبيعة الإعداد المتوقع إمكانات مالية ولوجستية كبيرة كي يتم كسب المعركة التي فتحتها حماس مع الاتحاد الأوروبي - على غير المتوقع - في عقر القارة الأوروبية. غير أن جهد هؤلاء الذي تتولاه حاليًا دولتان رئيستان في الاتحاد الأوروبي هما بريطانيا، والتي تعهدت بالعمل مع شركائها

25 General Court of the European Union, The Court annuls.

لتصحيح الموقف،[٢٦] وألمانيا ، ولتي تربطها بإسرائيل روابط خاصة، سوف لن تجدي في الغالب نفعًا؛ لأن المطلوب لإبطال القرار كما أسلفنا أن يتم إقناع هيئة المحكمة بأن الإجراءات التي اتبعت حينما تم وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية هي إجراءات سليمة من حيث الشكل والمضمون، وليس مطلوبًا إقناعها إن كانت حماس فعلًا حركة إرهابية أو غير ذلك، فالمحكمة لن تكون معنية بنقاش هذا الأمر أو الاستماع إليه وهو ما أكده أيضًا بيان المفوضية الأوروبية الذي أعقب قرار المحكمة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧.

يبقى التخوف من طبيعة المحكمة التي ستبتّ نهائيًا في الالتماس؛ إذ إنها ستكون هذه المرة محكمة العدل الأوروبية وليست المحكمة العامة ذاتها التي أصدرت القرار. خلافاً للأخيرة، فمحكمة العدل مزودة بتسعة مدعين عامّين يعملون إلى جانب هيئة المحكمة بحيث يتم تعيين ستة منهم من قبل الدول الست الكبار في الاتحاد. وعلى الرغم من أن هيئة المحكمة غير ملزمة برأيهم، فإنه في الغالب يكون مسموعًا لديها[٢٧]. لذا يتخوف بعضهم من أن تتسرب السياسة إلى المحكمة خلال المدة المتاحة فتدفع الأخيرة لاتخاذ مواقف سياسية بألبسة قانونية. ولكن هذا التخوف لا ينبغي المبالغة فيه إلا بالقدر الذي يدفع الطرف الفلسطيني للأخذ بكل أسباب نجاح قضيته.

على الرغم من أنّ هناك فرصة أمام الاتحاد الأوروبي كي يبدو أكثر اتساقًا مع القيم الملهمة لسياساته كما أكد عليها مرارًا وتكرارًا في اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧ وغيرها، فإنّ المصالح المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة والأنظمة الحليفة طغت على اعتباراته القيمية وحتى على تقييمات العديد من السياسيين الأوروبيين السابقين والحاليين. فطالما أكد الاتحاد في أدبياته أن السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية ترتكز على الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشرعة الدولية وغيرها من القيم في مساراتها وسياساتها. إلا أن قضية حماس ونظيراتها والكيفية التي تعامل وفقها الاتحاد تؤكد ازدواجية تلك المعايير عند إسقاطها على أرض الواقع. بناء على ذلك، فالاتحاد الأوروبي عمليًا ينظر إلى حماس على أنها عقبة في طريق السلام ينبغي القفز عنها والخلاص منها بكل السبل الممكنة اذا ما انتفت إمكانيات "تركيعها وجلبها إلى بيت الطاعة". وفي الوقت الذي تأكد فيه مجلس الاتحاد الأوروبي ألّا سبيل لحماس إلى الإتيان بها إلى بيت الطاعة المذكور، أقدم في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ - كما هو متوقع - على الاستئناف على قرار المحكمة العامة الأوروبية القاضي برفع اسم حماس من قائمة المنظمات الإرهابية بعد شهر من القرار[٢٨]. وقد كان ذلك مرجحًا في ظل الاستئناف الذي تقدم به المجلس الأوروبي إلى محكمة العدل الأوروبية بحق منظمة نمور التاميل على الرغم من اختلاف المنظمتين. وبهذا الإجراء، يستعد كل من مجلس الاتحاد وحركة حماس لمعركة قانونية بأدوات منها القانوني ومنها السياسي المتلبس بلبوس القانوني كما أنّ منها الشعبي.

الملف السري والأسرلة في قانون المحكمة الأوروبية: التسييس المعيب

ضاق الاتحاد الأوروبي ذرعًا بقضية حماس وغيرها ممن تقدموا إلى المحاكم الأوروبية من أجل إنصافهم. ولما لم يملك الاتحاد إجابات في الأطر القانونية المجردة أخذ يبحث عن بدائل كان قد توعد بها منعًا لتكرار ما حصل بحق حماس وغيرها. في هذا الإطار، يبدو ما هو غريب ومستهجن حتى في حق أنظمة الاستبداد معقولًا وممكنًا في اعتبارات الاتحاد الأوروبي؛ ففي سابقة غريبة تتنافى مع قيم الاتحاد والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أقدمت المحكمة العامة الأوروبية بإيعاز وضغط من المستوى السياسي إلى تبني إجراءات قضائية شبيهة بتلك المعمول بها في محاكم الاحتلال العسكري الإسرائيلي والتي انتهكت حقوق الفلسطينيين على مدار عقود. بموجب هذه الإجراءات، أصبح من حق مجلس الاتحاد الاتكاء على ملفات سرية يطلع عليها قضاة المحكمة العامة الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية فحسب من دون أن يكون من حق الطرف المتهم الاطلاع عليها أو العلم بمحتواها، مما يذكرنا بـ "كولسة" ضباط المخابرات الإسرائيليين بقضاة المحاكم الإدارية عندما كانوا يقررون حبس الفلسطينيين من دون توجيه تهم بعينها[٢٩]. ومما يزيد المسألة "فضائحية" أنّ هذا الإجراء مخصص فقط في حالات النظر في قضايا إبطال وضع المنظمات والأشخاص على

26 "Foreign & Commonwealth Office (FCO) responds to EU Court Judgment on Hamas."

27 Court of Justice of the European Union. *Europa* 2014, at: http://bit.ly/1CikNl1

28 "Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on the decision to appeal the Judgment regarding Hamas (19 Jan 2015)," at: http://bit.ly/16WEDa7

29 Council of the EU, "Draft Rules of Procedure of the General Court of the European Union," consolidated version (Ch.7:105), December 2014, p. 5, at: http://bit.ly/1uIlyUc

قائمة العقوبات الأوروبية وليس أي شيء آخر[٣٠]، مما يعني أنه موجه لأغراض سياسية لا تمت إلى العدالة بصلة.

وعلى الرغم من أنّ هذا الإجراء جاء بذريعة عدم الإضرار بمؤسسات الاتحاد أو أيّ من أعضائه أو سلوكه في إطار علاقاته الدولية في حال إفصاح المجلس عن معلوماته ومواده التي يدين بها الأطراف المتهمة، فإن ذلك يتنافى مع حقوق الإنسان الصريحة والواضحة والقاضية بضمان محاكمات عادلة وشفافة يعلم فيها المتهمون بطبيعة وتفاصيل القضايا التي تتم محاكمتهم عليها حسبما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات الدولية[٣١]. ومما يؤكد الطابع السياسي لهذا التعديل القانوني في إجراءات المحكمة أن المواد والمعلومات المراد الحفاظ على سريتها تتعلق بشخص أو منظمة قد تمت إدانتها وانتهى وفقًا لمن أدانها، فما الذي يمنع من الإفصاح عن المواد التي تمت الإدانة على ضوئها؟ ولو كانت تلك المعلومات تتعلق بشبهات تحوم حول مجرم مفترض لكان ذلك أقرب إلى الفهم إذ سيكون من المنطقي التحفظ عليها أو على مصدرها ومحتواها مخافة الإضرار بالمتابعات أو التحقيقات. ولكن بما أنه معلوم بأن الشخص لا يؤخذ بالشبهة وأن لا عقوبة إلا بجريمة، فان موافقة القضاء الأوروبي على هذا الإجراء من شأنه دعم أخذ الناس بالشبهات - التي يُخشى الكشف عنها - لا بالأدلة القاطعة المبتوت في صحتها كما هو مفترض، وهو ما يعد تماشيًا مع مقتضيات السياسة لا مقتضيات العدل والقانون.

بعد أن تقدمت المحكمة الأوروبية العامة بهذا التعديل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ صدقت عليه كذلك محكمة العدل الأوروبية، كما حصل على الأغلبية المؤهلة لتمريره داخل المجلس الأوروبي تمهيدًا لإقراره من قبل الأخير بشكل نهائي. وقد امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت لمصلحة القرار لا بسبب هذه الإضافة الغريبة بل لعدم تلبية طلباتها في التشديد على أمن الملفات السرية التي سوف تستخدم في المحاكم، علاوة على عدم نص مشروع القانون على إتاحة الفرصة أمام صاحب الملف لسحبه في أي وقت يراه مناسبًا خلافًا لما نص عليه المشروع[٣٢]. وعلى الرغم من المحاولات التجميلية لإخراجه بشكل يبدو معقولًا من خلال إعطاء القضاء صلاحية القرار حول ما يمكن اعتباره ملفًا سريًا أو غير سري، فإن هذه المحاولات لا تنفي الطابع السياسي عن هذا التعديل من جذوره وحقيقة كونه مخالفًا لحقوق الإنسان.

مثل هذا الإجراء وتلك الذرائع يجري العمل بها تمامًا في المحاكم الإسرائيلية لا سيما تلك التي تتعلق بما يسمى الاعتقالات الإدارية، والتي بمقتضاها يزج بالفلسطينيين في السجون لفترات ممتدة من دون تبيان حقيقة الملفات التي يعتمد عليها القضاة بالتنسيق مع الادعاء العام في حكم المتهمين. فوجود ملف سري تم حجبه لأغراض تتعلق بمتطلبات أمن الاحتلال، يجعل الأسير رهنًا لمزاج أجهزة المخابرات التي في الغالب ترتكز على ملفات تفتقد إلى الدقة والمهنية يعدها عملاء تلك الأجهزة[٣٣]. وطالما كانت تلك الإجراءات الإسرائيلية معرضة للنقد من قبل منظمات حقوق الإنسان عبر العالم؛ إذ لا تتوافر فيها أدنى درجات العدالة وحقوق الإنسان. ويتبنى هذا الإجراء أيضًا القضاء الأميركي، إذ تمت اعتقالات عديدة في التسعينيات من القرن الماضي وبعدها في أنحاء الولايات المتحدة من دون أن تتاح للمعتقل فرصة الاطلاع على حقيقة تفاصيل المعلومات التي يحتجز بموجبها في السجون لفترات طويلة من دون تهمة محددة[٣٤].

خيارات أوروبا في ظل الاستئناف

سيقوم الفريق القانوني المكلف بالاستئناف في هذه الأثناء بمراقبة مدى التطور في القضية وفي الوقت ذاته سيضع الاتحاد نصب عينيه إمكانية الفشل وهو ما يحتم ضرورة وضع تصورات لما يمكن أن تؤول إليه تطورات القضية.

- في حال اليأس من إمكانيات العودة عن القرار في إطار المحكمة سيعمد مجلس الاتحاد الأوروبي إلى استغلال فترة الاستئناف من أجل اتخاذ قرار جديد يراعي الأسس والمعايير اللازمة وفقًا للاتفاقيات الناظمة لذلك، وهذا يستلزم إجماعًا بين ثمانية وعشرين عضوًا. غير أنه بالنظر إلى الأجواء المحيطة في المنطقة، وتعثر عملية السلام، وعدم قيام حماس بأية عمليات لافتة ضد المدنيين الإسرائيليين، وفي إطار وجود مراجعات في الأوساط السياسية الأوروبية لجدوى وصم حماس بالإرهاب في وقت تسيطر فيه الحركة على قطاع غزة

30 Maya Lester, "EU to Approve New Court Rules to Permit Secret Hearings," (January 22, 2015), at: http://bit.ly/1CYk37j

31 Council of Europe, European Convention on Human Rights (Art.6, 1950), at: http://bit.ly/1foTq0D

32 House of Commons: European Scrutiny Committee, "Twenty-ninth Report of Session," 2014–2015, p. 63, at, http://bit.ly/1DIGb4I

33 B'Tselem, "Administrative Detention," 2015 at: http://bit.ly/1vGkEsc

34 American Civil Liberties Union, "ACLU Seeks Release of Palestinian Immigrant Held for Over Two Years on Secret Evidence," at: http://bit.ly/1E3zXdR

ولها وزنها الثقيل في المعادلة الإقليمية، فإن من الممكن ألا يتمكن مجلس الاتحاد من تحقيق الإجماع اللازم لتمرير قرار جديد يضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية. وهذا بطبيعة الحال مرهون بقدرة حركة حماس أو أنصارها على كسب دولة واحدة من دول الاتحاد على الأقل للحيلولة دون تحقق الإجماع اللازم وهو ما من شأنه أن يبطل هذا المسعى.

- الإبقاء على القرار الأوروبي المجمع عليه في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ من الناحية السياسية من دون الحاجة إلى إعادة فتحه مجددًا وقبول قرار المحكمة المتعلق بالشق الإجرائي ذي الصلة بالقائمة، ومن ثم استئناف عمل الإجراءات اللازمة لوضع الحركة مجددًا على القائمة المذكورة وفقًا للمعايير المعمول بها قانونًا. المشكلة في هذا التوجه الممكن أنه سيُعد تحايلًا على قرار المحكمة وهو ما سيشكل مدخلًا آخر للطعن فيه أمام المحاكم مجددًا. من المرجح ألا تلجأ دول الاتحاد إلى هذا الخيار كونه يحمل في طياته بذور معركة قانونية جديدة ليس من المؤكد كسبها.
- تقبل المسألة وطيّ صفحة الماضي واعتبار قرار المحكمة بمنزلة سلّم نجاة من أجل نزول الاتحاد عن أعلى الشجرة التي اعتلاها حين دمغ حماس بالإرهاب في حينه. ففي ظل تصريحات العديد من السياسيين الأوروبيين المشككة في جدوى وضع حماس على قائمة الإرهاب، فان من الممكن أن يتغلب صوت العقل وأن يمرر القرار بوصفه نافذة أمل لدور أوروبي أكثر حيوية ونشاطًا. وهذا لا يتعارض مع تقديم الاستئناف والذي من الممكن ألا تضع فيه دول الاتحاد جهدًا قانونيًا مميزًا؛ أي أنها تفعل ذلك من باب إسقاط الواجب وإرضاءً لإسرائيل وأنصارها في أوروبا.
- في حال فشل العودة عن قرار المحكمة بأي من الطرق الممكنة ستلجأ العديد من الدول - لا سيما الأكثر ولاء لإسرائيل – إلى تجريم حماس في إطار قوانينها المحلية واعتبارها منظمة إرهابية ملاحقة على أراضيها كما فعلت بريطانيا بحق الجناح العسكري لحماس منذ عام ٢٠٠١ وبعض الشخصيات المركزية في الحركة منذ عام ٢٠٠٤.

القوة الناعمة في مواجهة تسييس المحكمة

لا شك أنّ قرار المحكمة الأوروبية كما يشكل فرصة للاتحاد الأوروبي من أجل العمل على الانسجام مع ذاته ومبادئه المعلنة وتحرره من الهيمنة الأميركية، فإنه يشكل أيضًا فرصة ينبغي أن تستغلها حماس من أجل ضمان نجاح المسألة بشكل نهائي. فمعنى أن يتم رفع اسمها من قائمة المنظمات الإرهابية هو أن تتوسع خياراتها الدبلوماسية والسياسية بما يساعدها على مواجهة الحصار الدولي المحيط بها، وأن تعزز من تمثيلها لمشروع المقاومة النقيض الفعلي لمشروع التسوية الذي ترعاه السلطة الفلسطينية. وفي حال المواجهة مع إسرائيل، فإن رواية المقاومة ستتعزز أكثر من ذي قبل؛ إذ سيمكنها تحررها من قائمة الإرهاب من مخاطبة الرأي العام الأوروبي من خلال ممثليه في الحكومات المختلفة وعبر وسائل إعلامه من دون وسطاء. علاوة على الفائدة التي سيعود بها ذلك على المدرسة الإخوانية بحكم الرمزية التي تتسم بها الحركة لا سيما في ظل خنق الحركة الأم وحصارها في أكثر من بلد عربي. وبالنظر إلى الدور الذي ستؤديه على الساحة الأوروبية إذا أعطيت الحرية لفعل ذلك، فإن من شأن نشاطها الدبلوماسي والسياسي والتعبوي - من خلال الاقتراب من الجاليات العربية والإسلامية والأصدقاء على اتساع القارة الأوروبية - أن يساهم في تغيير سياسات صانع القرار الأوروبي تدريجيًا. إذًا، فهي فرصة تاريخية يتعين على الفلسطينيين بموجبها استثمار كل أشكال القوة الناعمة التي يمتلكونها في إطار العلاقات العامة الفلسطينية والأوروبية لضمان نجاح القضية. ومن هذه الأدوات:

- الأداة الدبلوماسية؛ فقرار وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية الأوروبية في الأساس لا يتضمن ما يمنع دول الاتحاد من إجراء الحوارات والاتصالات مع الحركة، بل يقتصر بشكل محدد على تجميد أرصدتها وأصولها في تلك الدول وعدم السماح بتوفير الدعم اللوجستي أو المادي لها على أرضها[٣٥]. من هنا، سوف يبدو غريبًا أن لا تقدم حماس -كونها الطرف المباشر المعني بالأمر - على المبادرة بالاتصال بكل دول الاتحاد الأوروبي على كل المستويات بهدف عقد لقاءات مباشرة أو غير مباشرة للحديث عما يلي هذا التطور، ولا سيما أنّ من شأن هذه الاتصالات المباشرة أن توفر إمكانيات أفضل للتفاهم.

35 "Council Common Position on the application of specific measures to combat terrorism."

- الأداة الشعبية؛ وفي إطار هذه الأداة عادة ما يلجأ المعنيون إلى توقيع عرائض تشمل نوابًا وشخصيات سياسية أوروبية برلمانية أو حكومية حالية أو سابقة تدعو إلى القبول بقرار المحكمة، وإتاحة الفرصة لبناء مناخ ملائم لحوار مستقبلي بنّاء بين حماس والاتحاد الأوروبي كمقدمة ضرورية لدور أوروبي فعال في المنطقة من جانب، ولتسهيل الوصول إلى تفاهمات مقبولة على الطرفين من جانب آخر. لا بد هنا من التنويه إلى أن هناك وزراء خارجية وممثلين سابقين للاتحاد الأوروبي وساسة أعلنوا في العديد من المناسبات ندمهم على الطريقة التي تم التعامل وفقها مع حركة حماس وقد تكون هناك فرصة حقيقية لأن يبادر مثل هؤلاء إلى توقيع عرائض كهذه تستخدم في مداولات المحكمة[٣٦].

> هناك وزراء خارجية وممثلون سابقون للاتحاد الأوروبي وساسة أعلنوا في العديد من المناسبات ندمهم على الطريقة التي تم التعامل وفقها مع حركة حماس

- الأداة الأكاديمية؛ فللأكاديميين احترامهم في الأوساط السياسية الأوروبية وقد سبق للكثير من هؤلاء في إطار مشاريعهم البحثية أن أعلنوا رفضهم لطريقة تعامل الاتحاد الأوروبي مع حركة حماس محملين الاتحاد مسؤولية إضعاف ذاته بذاته جراء استبعاد فاعل سياسي فلسطيني بوزن حماس. لذلك، فانّ إسماع أصواتهم لممثلي الاتحاد ولهيئة المحكمة بكل السبل الممكنة إجراء يبدو ضروريًا.
- الأداة القانونية؛ وفي هذا الإطار فإنّ تزويد محامي الدفاع بفريق استشاري من الخبراء والقانونيين بحيث يضعون كل إمكاناتهم وخبراتهم في مواجهة الاستئناف الموضوع أمام محكمة العدل الأوروبية غاية في الأهمية. فعلى الرغم من النجاح والتصميم الذي أبداه فريق الدفاع حتى اللحظة، فإنّ المواجهة القانونية القادمة ستكون أشد وأكثر تعقيدًا، وهو ما يوجب استدعاء المزيد من الشخصيات القانونية التي يمكنها إسناد الموقف.
- جماعات الضغط؛ ومهمتها ممارسة الضغط على صناع القرار الأوروبيين لإقناعهم بالعدول عن المضي قدمًا في إعادة حماس إلى قائمة الإرهاب. وهنا نستذكر وجود مجموعات من السياسيين والنقابيين والمتعاطفين بجميع ألوانهم، وهم حريصون على دور أكثر فاعلية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وهم راغبون في استقلالية القرار الأوروبي عن نظيره الأميركي بهذا الشأن مما يعزز من فرص النجاح.

في الوقت ذاته، يترتب على حركة حماس مراعاة خطابها بحيث تتوخى ما يعزز من مكانتها الدولية. فقد عززت الحرب الأخيرة من مكانة حماس في أوساط الرأي العام العالمي من حيث أن ضحايا الطرف الآخر كانوا جنودًا مقاتلين ومن ثم فقد افتقد اللوبي الإعلامي الصهيوني المادة التي يمكنه توظيفها لتلطيخ سمعة المقاومة بالشكل الذي كان يطمح إليه. فإذا رغبت حماس في بناء علاقات دولية معقولة، فإن عليها واجب الحذر في كيفية تقديمها لذاتها على الساحة الدولية وعدم إتاحة الفرصة لمواقف داخلية غير مخولة أن تجر الحركة لمربعات لم تخطط لها. كما أن عليها إبداء الحذر خلال مرحلة الاستئناف من إمكانية استغلال كون القرار الأوروبي ليس نهائيًا لغرض ابتزاز الحركة من أجل تقديم تنازلات مخلّة بجوهرها السياسي.

الخلاصة

يعد قرار المحكمة الأوروبية في غاية الأهمية، ومن المرجح أن يصبح نهائيًا إذا توافرت عوامل الإسناد اللازمة لذلك. فهو مهم بالنسبة إلى حماس وللفلسطينيين على وجه العموم لما سيتيحه لها من بناء علاقات دولية أكثر اتساعًا، فتستطيع من خلالها تسويق برنامجها المقاوم. كما أنه مهم بالنسبة إلى أوروبا؛ إذ من شأنه إعادة تنشيط الدبلوماسية الأوروبية من دون قيود قائمة المنظمات الإرهابية. من المؤكد أنه سيبذل الكثير من الجهد من أطراف عديدة للحيلولة دون أن تفلت حماس نهائيًا من تلك القائمة، لكنّ أطرافًا أخرى ترى أن القرار فرصة لإعادة توجيه السياسة الخارجية الأوروبية في إطار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل أكثر فاعلية وتأثيرًا في اللاعبين الأساسيين وفي مقدمتهم حماس. وفي حال بلغ هذا التطور نهايته بنجاح فمن المؤكد أن القضية الفلسطينية ستكون هي المستفيد الأكبر، وهو ما يستدعي متابعة الموقف بكل الجدية الممكنة باعتباره فرصة تاريخية ربما لن تتكرر في ظل المعادلة السياسية الناظمة للعلاقة بين الطرفين.

---

٣٦ مثال على ذلك، وزير خارجية بريطانيا الأسبق جاك سترو حين أعرب عن ذلك في معرض أجابته عن أسئلة الجمهور في أعقاب محاضرة نظمتها له الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط BRISMES في الكلية الملكية بلندن بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠.

وحدة تحليل السياسات*

عملية شبعا:
حسابات حزب اللّه ورسائل الرد "المضبوط"

* وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

وجهت إسرائيل، يوم الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ضربةً جويةً جديدةً داخل الأراضي السورية سرعان ما تبين أنها استهدفت قافلةً لقادة تابعين لإيران وحزب الله في مدينة القنيطرة. وقد أسفر الهجوم عن سقوط ستة من مسؤولي الحزب الميدانيين، وضابط إيراني رفيع كان يرافقهم. وبعد عشرة أيام رَدَّ حزب الله بضرب دورية عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. وأدّى الهجوم إلى مقتل اثنين من عناصر قوات الاحتلال بمن فيهم ضابط. وقد مثّل هذا التصعيد أوّل اختبار لحالة الهدوء التي سادت بين الطرفين في عقب حرب تموز ٢٠٠٦، وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي وضع حدًّا لها.

الرد اضطرارًا

خلال فترة الأيام العشرة الفاصلة بين اعتداء القنيطرة وعملية شبعا، سادت تقديرات مختلفة متعلقة بإمكانية قيام حزب الله بالرد، مع رجحان احتمال عدم قيامه بذلك؛ بالنظر إلى أنه متورط في الصراع السوري تورطًا يجعله غير قادر على فتح جبهة مع إسرائيل، في حال اختياره الرد واختيارها التصعيد. كما أنّ سلوك حزب الله، تجاه عمليات إسرائيلية سابقة استهدفت بعض أهمّ قادته، لم يُرجِّح فرضية الرد؛ ذلك أنه لم يفعل شيئًا إزاء قيام إسرائيل باغتيال عماد مغنية الذي يُعَدُّ أهمّ قادة الحزب العسكريين على الإطلاق في عملية استهدفت سيارته بدمشق في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٨[١]، ولم يحرِّك ساكنًا بعد اتهامه إسرائيل بالمسؤولية عن اغتيال حسان اللقيس في بيروت، وهو قائد عسكري آخر بارزٌ في الحزب، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣[٢]، فضلاً عن قيام إسرائيل بتوجيه ضربات أخرى إلى الحزب من خلال الإغارة على قوافل له داخل الأراضي السورية، أو على الحدود السورية مع لبنان، وقد كان آخر تلك الضربات ما جرى قبل نحو شهر من عملية القنيطرة، عندما أغارت طائرات إسرائيلية على مخازن صواريخ قيل إنها لحزب الله داخل الأراضي السورية قرب الحدود مع لبنان[٣].

لكن من الواضح أنّ الأمر بدا مختلفًا هذه المرة. فقد أحرجت غارة القنيطرة قادة الحزب تجاه قاعدتها الشعبية، وخصوصًا أنّها استهدفت ستةً من قادته الميدانيين، في صدارتهم جهاد عماد مغنية نجل القائد العسكري السابق للحزب الذي اغتالته إسرائيل في دمشق قبل سبعة أعوام. كما أنّ الضربة جاءت بعد ثلاثة أيام فقط من مقابلة تلفزيونية لحسن نصر الله، هدَّد خلالها بالرد على أيِّ عدوان إسرائيلي، على الرّغم من أنّ حزبه مشغول في ساحات أخرى؛ إذ قال: "نحن من البداية قمنا بحساب الجبهة مع إسرائيل، هذا لا يمس لا في إمكانات ولا في عديد ولا في كادر الحزب القيادي ولا في جهوزيته، وبالتالي أيًّا تكُن انشغالاتنا في المساحات والميادين الأخرى، لا، ولن تكون على حساب جهوزية المقاومة التي تبقى عيونها وعقلها واهتمامها ومتابعتها قائمةً وحثيثةً في مواجهة العدو الإسرائيلي، ونحن نُبقي هذ الاحتمال دائمًا قائمًا"[٤].

> أحرجت غارة القنيطرة قادة الحزب تجاه قاعدتها الشعبية، وخصوصًا أنّها استهدفت ستةً من قادته الميدانيين، في صدارتهم جهاد عماد مغنية

من جهة أخرى، لم تستطع إيران، وهي التي فقدت أحد أهمّ جنرالاتها الموكلة عليهم الحرب السورية في الضربة الإسرائيلية، أن تلتزم الصمت؛ لذلك وجد الحزب نفسه معنيًّا بردٍّ محدود ومضبوط يستطيع من خلاله أن يؤكّد أنه لم يقفْ مكتوف الأيدي إزاء الاستهداف الإسرائيلي، مع عدم التصعيد إلى درجة تخرج فيها الأمور عن نطاق السيطرة، وتذهب في اتجاه مواجهة لا يستطيع الحزب دخولها في هذه المرحلة.

---

1 "CIA and Mossad killed senior Hezbollah figure in car bombing", *the Washington Post*, 30/ 1/ 2015, at:
http://www.washingtonpost.com/world/national-security/cia-and-mossad-killed-senior-hezbollah-figure-in-car-bombing/2015/01/30/ebb88682-968a-11e4-8005-1924ede3e54a_story.html?hpid=z1

٢ "حسان اللقيس حيّر الجميع... وكشفت أمره إسرائيل"، **إيلاف**، ٥/ ١٢/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/854342.html

٣ "الضربات الإسرائيلية على سورية منذ بدء الأزمة"، **الحياة**، ٨/ ١٢/ ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/6138630

٤ "حوار العام مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله"، **الميادين**، ١٥/ ١/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://bit.ly/1KODLEt

حسابات المواجهة

جاء ردُّ حزب الله بناءً على جملة من الحسابات المرتبطة بالمكان والزمان:

- فمن الناحية المكانية، اختار للردِّ أراضيَ لبنانيةً محتلَّةً (مزارع شبعا) لا يؤدِّي التحرّك فيها إلى مسّ الخطوط العريضة للصراع مع إسرائيل، أو مساحات المناورة في الداخل، ولا سيما أنّ الحكومة اللبنانية تَعُدُّ مزارع شبعا أراضيَ محتلةً، وتعترف في ميثاقها بشرعية المقاومة المسلحة لاسترجاعها. فباختيار حزب الله هذه المنطقة للردِّ، من دون سواها، يكون قد عمل ضمن خطوط مُتَّفق عليها - إلى حدٍّ ما - حتى بالنسبة إلى بعض خصومه الذين طالما اتهموه بـ "جرّ" البلاد إلى مواجهات خارجية خدمةً لأجندات إقليمية لا مصلحة لِلُبنان فيها. وقد أخذ الردُّ في الحسبان وضعَ القاعدة الشعبية لحزب الله التي كانت ستجد نفسها في حرج شديد لو ذهبت الأمور في اتجاه تصعيد كبير، سواء كان ذلك من جهة الدمار أو النزوح الناجم عن أيِّ مواجهة كبرى. فإذا كان الشعب السوري قد احتضن نازحي الحرب عام ٢٠٠٦، وإذا كانت دول عربية (في صدارتها قطر) قد ساهمت في إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل في حروب سابقة، فإنّ الأوضاع الراهنة لا يتوافر فيها هذان الأمران.

> ما كان لتصعيد إسرائيلي ضدّ حزب الله أن يحظى بغطاء أميركي من الممكن أن يقوّض الجهد الدبلوماسي المبذول للتوصُّل إلى اتفاق مع إيران

- ومن الناحية الزمانية، جاء رَدُّ حزب الله في وقتٍ يركز فيه العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، على ملفَّين أساسيين في المنطقة يُرجّحان عدم التصعيد الإسرائيلي ضدّ حزب الله. فالملف الأول هو الحرب ضدَّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي يُشكِّل حزب الله وسائر المحور الإيراني جزءًا أساسيًّا منها؛ ذلك أنّ التنسيق بين إيران وحلفائها من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، في الحرب ضدَّ تنظيم الدولة وغيره من التيارات "الجهادية السنِّية"، يكاد يتجاوز حدود التحالف الموضوعي على امتداد الإقليم. وأمَّا الملف الثاني الذي تهتم به إدارة أوباما، فهو متمثِّل بالمفاوضات النووية مع إيران التي بلغت من الحساسية غايتها، إلى حدٍّ أنّ الرئيس أوباما هدَّد باستخدام الفيتو ضدّ أيِّ قرار يصدر عن الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون في حال اشتماله على فرْض عقوبات جديدة على طهران. ومن ثمّة، ما كان لتصعيد إسرائيلي ضدّ حزب الله أن يحظى بغطاء أميركي من الممكن أن يقوِّض الجهد الدبلوماسي المبذول للتوصُّل إلى اتفاق مع إيران. فهذه الدولة، وهي التي تخوض معركةً مصيريةً بشأن مشروعها الإقليمي على امتداد الهلال الخصيب، لا يمكنها أن تصمت في حال استهداف إسرائيل لحزب الله الذي يُشكِّل أحد أهمّ استثماراتها في المشرق العربي.

أمَّا من ناحية إسرائيل، فيبدو أنها تعلم أنها هي البادئة، وأنّ عليها أن تمتص ردًّا ما، ولا سيما أنها أوضحت خطوطها الحُمر للحزب وإيران عبر الضربة في الجولان؛ وملخّصها أنها لا تقبل ببناء قوَّة عسكرية لهما في الجولان. علاوةً على ذلك، لم تكن إسرائيل في وضعٍ يسمح بالتصعيد لأسباب كثيرة؛ بعضها مرتبط بحقيقة مصالحها في المنطقة، والأخرى مرتبطة بوضعها الداخلي. فالدخول في مواجهة شاملة مع حزب الله من شأنه أنْ يُخِلَّ بموازين قوًى قائمة في الصراع السوري تضمن في وضعها الحالي بقاء النظام السوري منهكًا وهو يحارب من أجل وجوده. يُضاف إلى ذلك أنّ اجتناب إسرائيل مواجهةً شاملةً يضمن لها، من جهة أخرى، عدم انتصار المعارضة ووقوع سورية في قبضة جماعات جهادية لا تستطيع احتمال وجودها على حدودها[٥].

وداخليًا، لا يتوافر في إسرائيل إجماع على الدخول في مواجهة كبيرة في المرحلة الراهنة لأسباب كثيرة؛ أبرزها خوف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من أيِّ مضاعفات قد تُؤثِّر في حظوظه من الانتخابات العامة التي حُدِّد موعدها في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٥. كما يبدو أنّ الجيش غير متحمس للدخول في حرب ثانية خلال أقل من ستة أشهر، بعد أن اضطُر إلى تدخُّل بريٍّ في العدوان الأخير على غزة تعرَّض خلاله لمقاومة دامت أكثر من خمسين يومًا، ولخسائر كبيرة أيضًا (مقتل ٧٠ ضابطًا وجنديًّا). وإنّ اتساع مدى التردد بالنسبة إلى إسرائيل هو مقدار الخسائر التي يمكن أن يُكابدها اقتصادها، في حال أيِّ مواجهة جديدة. فعلى الرغم من عدم صدور إحصاءات حكومية دقيقة، تشير التقديرات إلى خسائر كبيرة يكابدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال الحرب ضدَّ غزة؛ إذ إنّ تكلفة الحرب اليومية ضدَّها، بحسب صحف

٥ صالح النعامي، "'حماية الأسد' أحد أسباب التهدئة بين إسرائيل وحزب الله"، **العربي الجديد**، ٣٠/ ١/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/d2e68c87-a206-4c7f-8c36-7d12d4e727dd#sthash.iN8Oiym6.dpuf

إسرائيلية - نقلًا عن مسؤولين في وزارة الدفاع - بلغت ٥٠ مليون دولار، إضافةً إلى خسائر ناجمة عن تعليق رحلات الطيران، وركود القطاع السياحي، والفندقي، والتجاري، والخدمي[٦]. لذا، فإنّ البعد الاقتصادي والخسائر الكبيرة المتوقعة من الأسباب التي تدفع إسرائيل إلى التريث والحذر بشأن التصعيد.

> لا يتوافر في إسرائيل إجماع على الدخول في مواجهة كبيرة في المرحلة الراهنة لأسباب كثيرة؛ أبرزها خوف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من أيّ مضاعفات قد تُؤثّر في حظوظه من الانتخابات العامة

ومن الأسباب التي تدفعها إلى اجتناب التصعيد أيضًا، أنّ نشوب مواجهة على "الجبهة الشمالية" يقتضي القيام بإجلاء المستوطنين من المدن والمستوطنات على الحدود مع لبنان، إجلاءً تامًّا، إلى أماكن أخرى لا يصل إليها القصف، وهي أماكن يقلُّ عددها بالتدريج، مع امتلاك حزب الله صواريخ أبعد مدًى. لكنْ يمكن أن تصبح هذه "التضحيات" محتملةً إنْ رأت إسرائيل أنّ الحرب مسألة إستراتيجية وأنّ الحزب يمثّل حاليًّا تهديدًا لها. ولكن ليس الأمر كذلك؛ لأنّ عملية الحزب جاءت ردًّا بعد سلسلة عمليات إسرائيلية ضده، في حين أنّ الحزب منذ عام ٢٠٠٦ لم يبادر إلى عمليات ضدّ إسرائيل، أي إنّ "الجبهة الشمالية" هادئة بالنسبة إليها، ولا تستدعي دفع ثمنٍ لأيِّ تصعيد.

خاتمة

من خلال الأسباب المذكورة، يبدو أنّ تقديرات أطراف الأزمة كلّها تصبُّ في خانة عدم التصعيد، ومن الجليّ أنّ هذا الأمر هو الذي كان يعنيه حسن نصر الله في سياق قوله، وهو يؤبِّن قادة الحزب الميدانيين، إنّ حزبه "لا يريد الحرب لكنه لا يخشاها"، وقد أشارت وكالة رويترز الإخبارية إلى رسالة من الحزب إلى إسرائيل عبْر قوات اليونيفيل تفيد عدم رغبته في التصعيد[٧]. ولقد قابلت هذه الرغبةَ رغبةٌ إسرائيلية متمثِّلة بالاحتواء، وعدم التصعيد مرحليًّا. ويتّضح ذلك جليًّا من خلال طلب قادة الجيش الإسرائيلي إلى سكان "المدن الشمالية" أن يعودوا إلى ممارسة حياتهم الطبيعية.

لكنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنّ الطرفين قبِلا بالعودة إلى تفاهمات ٢٠٠٦، بخاصة أنّ حسن نصر الله قد تحدث عن سقوط قواعد الاشتباك التي كانت سائدةً مع إسرائيل؛ وهو ما يعكس خوفًا متزايدًا من مواصلة إسرائيل استغلال تورط حزب الله في الصراع السوري حتى تُوجِّه إليه مزيدًا من الضربات لإضعافه، وخصوصًا أنه يتعرض لاستنزاف ماديٍّ، وبشريٍّ، ومعنويٍّ، نتيجةً لتحويل اتجاه بندقيته إلى صدر شعب ثار على الظلم والاستبداد.

٦ "خسائر قاسية للاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب على غزة"، **العربية**، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٤، على الرابط:
http://bit.ly/169Gvf7

٧ "إسرائيل: حزب الله ليست لديه الرغبة في تصعيد"، **رويترز عربي**، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0L20PP20150129

صـدر حديـثًا

رئيف خوري

معالم الوعي القومي

ينشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب معالم الوعي القومي للمؤرّخ والمفكّر اللبناني رئيف خوري، من جديد، بعد مرور أكثر من سبعين عامًا على صدوره للمرة الأولى. ويقع الكتاب في ١٨٤ صفحة من القطع الكبير. وتكمن أهمية هذا الكتاب في إعادة اكتشاف النقاش والسجال الفكري اللذَين شهدتهما المنطقة العربية في أربعينيات القرن الماضي، حين كانت أوروبا تعيش في فضاءات الحرب العالمية الثانية وانقساماتها الأيديولوجية؛ إذ كان رئيف خوري حاضرًا في تلك الانعطافة التاريخية حين قرّر مناهضة الفاشيّة والنازيّة، ومواجهة الأفكار المتطرفة التي حذّر من خطرها على وحدة المنطقة وحريتها واستقلالها.

ورئيف خوري كاتب وناقد وأديب لبناني، درس ودرّس في كلٍّ من لبنان وسورية وفلسطين. وناضل ضدّ المستوطنين الصهاينة وضدّ الانتداب البريطاني في فلسطين في ثورة ١٩٣٦، قبل أن تقوم السلطات البريطانية بطرده إلى لبنان. عُرف عنه موقفه المعادي لقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧. وله نحو عشرين كتابًا.

في الكتاب قسمان: تضمّن القسم الأوّل مناقشة رئيف خوري كتاب الوعي القومي لقسطنطين زريق الذي صدر لأوّل مرة في عام ١٩٣٩، بينما صدر كتاب خوري للمرّة الأولى في عام ١٩٤١. أمّا القسم الثاني ففيه محاضرات ألقاها الكاتب ودراسات نشرها في صحف ومجلات كانت تصدر في بيروت ودمشق، وقد ارتأى المركز إضافتها إلى الكتاب، لأنّها تتعلّق بالموضوع ذاته الذي يناقشه القسم الأوّل، وهو الوعي القومي.

وتتنزّل إعادة نشر هذا الكتاب ضمن مشروع "طيّ الذاكرة" الذي اعتمده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ويهدف هذا المشروع إلى البحث عن المنسيّ والمفيد من الكتب القديمة، وإعادة نشر المتميز منها؛ بغية ترميم الجسور المعرفية، وردم الهوّة بين عوالم الأفكار ومراحلها، وإعادة الوعي والاعتبار لما نُسي أو كاد يُنسى منها.

إمطانس شحادة*

أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات ٢٠١٣ نموذجًا

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط التصويت لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتدَّعي أنّ نتائج الانتخابات تعكس نموًا في توافق سياسي نيوصهيوني (أي صهيونية محافظة)، في عدّة مسائل، هي: هوية دولة إسرائيل ووظيفتها، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية، والنظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبروز تصدعات جديدة تدور على مكانة الأحزاب الدينية المتزمتة، وموضوع اقتسام العبء (أمنيًا واقتصاديًا)، من جهة أخرى. ففي حين يُفسِّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسِّر التصدع الجديد التغيرات في قوَّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر. وستستعين الدراسة بثلاث أدوات بحث تحليلية بغية توضيح هذه الادعاءات وتدعيمها.

* أكاديمي وباحث فلسطيني ومنسق مشروع دراسات إسرائيل في مركز مدى الكرمل- حيفا.

مقدمة

جرت انتخابات الكنيست التاسعة عشرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، قبل موعدها المقرر في نهاية هذا العام، بعد قرار اتخذه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، متمثل بإجراء انتخابات مبكرة بسبب الخلاف داخل مركّبات الحكومة في اقتراح نتنياهو ووزير المالية إجراء تقليص كبير بشأن ميزانية الدولة في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

لم تغير نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة كثيرًا في موازين القوى بين المعسكرات السياسية، وحافظت على تفوُّق معسكر اليمين وقدرته على تركيب ائتلاف حكومي بالشراكة مع أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على الرغم من تراجع عدد مقاعد حزب الليكود. ويعكس التوافق الجديد تغيرات في الهوية الإسرائيلية والمواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي، حصلت في العقدين الأخيرين، وفي برامج الأحزاب المركزية، بخاصة بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ واندلاع انتفاضة الأقصى. ويضع التوافق السياسي النيوصهيوني المتجدد عراقيل إضافيةً أمام حلّ القضية الفلسطينية، ويرسّخ خيار تثبيت الوضع القائم إسرائيليًّا.

أمّا التصدع الجديد الذي برز في الأعوام الأخيرة وخصوصًا بعد حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في صيف ٢٠١١، فهو يتمحور أساسًا حول رفض الطبقات الوسطى استمرار تحمُّل عبء الخدمة الأمنية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي. ففي حين يُفسِّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسِّر التصدع الجديد التغيرات في قوّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

وستستعين هذه الدراسة بثلاث أدوات بحث تحليلية بغية توضيح هذه الادعاءات وتدعيمها؛ تتناول أولاها تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في الانتخابات الأخيرة في محاور تعكس التوافق والتصدع المقترحين، وتتابع ثانيتها تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٣ في المحاور المقترحة (في سبع حملات انتخابية)، كما جاءت في استطلاعات رأي عامٍّ يُجريها قُبيل كلّ انتخابات في إسرائيل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية[1]، وثالثتها تتعمق في تحليل أوجه الشبهة والاختلاف بين مواقف ناخبي الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في هذه المحاور من الانتخابات الأخيرة (عام ٢٠١٣).

وفي البداية نعرض الإطار التحليلي لهذه الدراسة، ثمّ ننتقل إلى بحث البرامج السياسية للأحزاب، وبعد ذلك ننظر في التحولات التي عرفتها مواقف المجتمع الإسرائيلي، ثمّ ننظر - في شيء من التوسع - في انتخابات ٢٠١٣.

> حين يُفسِّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسِّر التصدع الجديد التغيرات في قوّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

ولادة إجماع سياسي جديد: تجدد الصهيونية

طرح عدد من علماء الاجتماع المتخصصين بدراسة المجتمع الإسرائيلي إطارًا تحليليًّا يعتمد على فرضيات مقاربة الصراع بين المجموعات الإثنية الطبقية وفقًا لبيلد وشافير (عام ٢٠٠٥)، أو الثقافية الطبقية وفقًا لرام (عام ٢٠٠٥ أيضًا)؛ بغية تحليل التحولات السياسية في إسرائيل في بداية تسعينيات القرن العشرين. ووفقًا لهذا الطرح، احتدم الصراع في هذه الفترة على طابع إسرائيل ومستقبلها، بين النُخب التقليدية المسيطرة تاريخيًّا (الطبقات الوسطى والعليا وأغلبيتها من الفئات الغربية الإشكنازية) من جهة، وبين التيار الديني الاستيطاني وفئات اليهود الشرقيين الذين يشكّلون الطبقات الضعيفة، من جهة أخرى.

---

١ تُعَدُّ تلك الاستطلاعات من أهمّ الاستطلاعات الشاملة في إسرائيل؛ لرصد آراء الجمهور ومواقفه تجاه القضايا المركزية المتعلّقة بالأجندة العامة في الدولة، وسبر أغوار مركّبات الهوية الجمعية للمواطنين؛ ومن ذلك دراسة أنماط التصرف السياسي التي يُعِدُّها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قُبيل كلّ انتخابات إسرائيلية، انظر في ذلك على الرابط:
http://www.ines.tau.ac.il/elections.html

فقد أرادت تلك النُخب اللحاق بركب العولمة الاقتصادية، والاندماج في الاقتصاد العالمي والمنظومة العالمية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حتى تحافظَ على قيادتها للمجتمع الإسرائيلي وتجنيَ الثمار الاقتصادية والمالية، وأدركت أنّ تحقيق ذلك يتطلب دفع ثمن للمنظومة الدولية بصيغة إنهاء الاحتلال (شافير وبيلد عام ٢٠٠٥، ورام عـام ٢٠٠٥، وبن بورات عام ٢٠٠٦). وفي المقابل، ساد اقتناع لدى مجموعة اليهود الشرقيين والتيار الديني الاستيطاني مفاده أنّ تعزيز المواطنة الإثنية، والتشديد على الطابع اليهودي للدولة، يمكنهما أن يساهما في تحسين مكانتها في سياق المواطنة المتعدّدة والمركّبة في إسرائيل؛ لذلك حاول أفراد تلك المجموعة عرْض خطاب ورؤية مغايريْن لمستقبل إسرائيل، وعارضوا إنهاء الاحتلال.

طالب التيار الأول، وهو التيار الليبرالي السياسي (وفق تسمية الأدبيات الإسرائيلية)، بتنازل دولة إسرائيل عن قسم كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبلبرلة المواطنة، وبتغيير النظام الاقتصادي. وادعى أنّ هذا التحول من شأنه أن يوجد لإسرائيل شرعيةً إقليميةً وعالميةً، ويسهّل انضمامها إلى الاقتصاد العالمي، ويفتح أسواقًا جديدةً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار النظام الليبرالي، من دون التطرق إلى التناقضات البنيوية في الديمقراطية الإسرائيلية، أو المطالبة بالتعامل معها؛ إذ يكتفي هذا التيار بتغيير السياسات (بيلد وشافير عام ١٩٩٩ ثمّ عـام ٢٠٠٥، ورام عام ٢٠٠٥، وبن بورت عـام ٢٠٠٦، وفيلك عام ٢٠٠٤، وشاليف عام ٢٠٠٤، وغوتوين عام ٢٠٠٣). وقد كانت ترجمة هذه الأفكار منذ عـام ١٩٩٢ من خلال البرامج السياسية لأحزاب اليسار الصهيونية؛ مثل حزب العمل، وحزب ميرتس.

مقابل تنامي "الخطاب الليبرالي"، بدأ ينمو خطاب محافظ جديد لدى بعض النُخب الإسرائيلية، لا يدعو إلى عدم التنازل عن الأراضي المحتلة فحسب، بل إلى تعميق الاستيطان وعدم تطبيع نظام دولة إسرائيل وصيغة المواطنة أيضًا، إلى حدّ أنّ هذا التيار طلب العودة إلى الجذور الصهيونية الحقيقية والمشارب الفكرية لهرتسل، وشدّد على الجذور اليهودية وخصائص "الشعب اليهودي"، ودعا إلى التشديد على الهوية الإثنية الجامعة، وإقامة دولة "غير طبيعية"، بطريقة متطرفة مُؤكِّدة لـ "يهودية الدولة" هدفًا جامعًا لكلّ اليهود (حزوني عام ١٩٩٨، ودرور عام ١٩٩٧، وغبيزون عام ٢٠٠٦). ويتمثَّل هذا التيار منذ عام ١٩٩٦ بفئات مركزية داخل حزب الليكود وبالأحزاب الدينية الصهيونية.

توقّع باحثون في المجتمع الإسرائيلي (بيلد وشفير عام ٢٠٠٥، ورام عام ٢٠٠٥ أيضًا) أن يحتدَّ التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيلي إلى أزمة حقيقية وتصادم ما. لكنهم لم يتوقعوا أن تُنتج العلاقة الديالكتيكية لهذا الحراك والتنافس، خطابًا سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا نيوصهيونيًّا جديدًا في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الأمرين، ويكون متأثّرًا بالثقافة العسكرية القائمة أصلًا في هذا المجتمع (Kim-merling ٢٠٠١)، وبانهيار عملية السلام (شاليف وليفي عام ٢٠٠٤)، وبتنامي مركزية الهوية والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل في الثقافة السياسية السائدة (روحانا وسلطاني عام ٢٠٠٣، وروحانا عام ٢٠٠٥). كما قفزت الأُطر التحليلية المطروحة بشأن التناقضات البنيوية القائمة في النظام الإسرائيلي التي وضحها عزمي بشارة (عام ٢٠٠٦) إلى العلاقة بين الدين والدولة، والتناقض بين الطبيعة الكولونيالية والديمقراطية، وثقافة الاستيطان، والعلاقة بين الأمة والدين والمواطنة[٢]، ولم تُعِرْ حاجة المشروع الصهيوني والمجتمع إلى إجماع سياسي يهودي يحافظ على وحدة المجتمع والدولة قدرًا كافيًا من الأهمية.

وعلى خلاف الأطـر المذكورة في الأدبيات الإسرائيلية، ترى هذه الدراسة أنّ الحاجة إلى الحفاظ على سقف أدنى من الإجماع في المجتمع الإسرائيلي - على الرغم من وجود تناقضات في مصالح الفئات المختلفة - أدت إلى ولادة تيار نيوصهيوني يجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي والتشديد على طبيعة الدولة، بوصفها دولةً يهوديةً، وعلى تعزيز المواطنة الإثنية اليهودية، واستمرار استعمار الأراضي الفلسطينية.

يُمكِن الادعاء أنّ هذا التيار اقترح صيغةً لنظام "جمهوراني" جديد في إسرائيل، مبنيٍّ على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدلًا من الصهيوني التقليدي الذي اقترحه حزب العمل التاريخي، وأنه يشدِّد على القواسم اليهودية المشتركة للمجتمع الإسرائيلي، ويوافق على إبقاء جزء كبير من الاستعمار الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس، من دون أن يعارض مبدأ إقامة دولة فلسطينية معارضةً مطلقةً، بالتوازي مع تعزيز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، حتى لو كان ذلك بمفهوم الصهيونية العلمانية، وأنه يسعى للحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة. كما يُمكِن الادعاء أنّ البصمات

٢ انظر كتابه: **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، ٢٠٠٥).

الحزبية لهذا التيار انعكست على إقامة حزب كديما عام ٢٠٠٥[٣]، ومن ثمّة على تيارات الوسط الجديد، أو وسط اليمين؛ مثل حزب "يوجد مستقبل" و"القائمة".

ترى هذه الدراسة أنّ الخطاب النيوصهيوني المحافظ تغلغل في مواقف المجتمع الإسرائيلي، وأنّ هذه التحولات تُفسِّر جزءًا كبيرًا من التحولات السياسية والحزبية في إسرائيل في العقد الأخير، وتساعد على فهْم نتائج الانتخابات الأخيرة، ومواقف المجتمع والحكومات الأخيرة أيضًا في القضية الفلسطينية، والسعي لفرض الوضع القائم على أنّه حلٌّ متفقٌ عليه طويل الأمد. ومن ثمّة ترى هذه الدراسة - على عكس الأطر التحليلية القائمة - أنّ ما يُفسِّر نتائج الانتخابات الأخيرة هو التوافق السياسي، وليس التصدع. فالتوافق هو الذي يُفسِّر استمرار فوز معسكر اليمين ويمين الوسط في المجتمع الإسرائيلي. في حين يُفسِّر التصدع الجديد المتعلّق بقشور إسقاطات الجوهر اليهودي للدولة انتقالَ المصوتين داخل معسكر اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الأخيرة.

وسوف نتابع في الفقرات التالية إشارات للتوافق والتصدع الجديدين في البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب المركزية التي شاركت في الانتخابات الأخـيرة؛ بغية تدعيم هذه الادعـاءات. ومن ثمّة نتابع انعكاس التوافق السياسي في مواقف المجتمع الإسرائيلي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، وبعد ذلك نستعرض مواقف مصوّتي الأحزاب الرئيسة في الانتخابات الأخيرة بشأن التوافق والتصدع السياسيين الجديدين.

مواقف الأحزاب

أظهرت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في الانتخابات الأخيرة وجود توافق وتقارب في عدّة محاور أساسية تقليدية، من جهة، وخلافات في محاور جديدة، من جهة أخرى. فقد ظهر توافق في تعريف دولة إسرائيل وهويتها، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، ومحور السياسات الاقتصادية. وتعُدّ هذه المحاور تاريخيًّا ذات أهمية كبيرة في تحديد أنماط التصويت في الشارع الإسرائيلي، وفي تعريف موقع الأحزاب؛ ما بين يسار صهيوني ويمين قومي صهيوني (Arian and Shamir 1983, Shamir and Arian 1999). وفي المقابل، برز في الانتخابات الأخيرة تصدُّع جديد متعلق بعلاقة الدولة بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم) ومكانتها في عملية اتخاذ القرار في إسرائيل، وبموضوع إشراك الشرائح المتدينة في سوق العمل والخدمة العسكرية، أو ما يُسمى إسرائيليًّا "اقتسام العبء".

وبالنسبة إلى تعريف هوية إسرائيل ووظائفها، نجد أنّ الأحزاب الأساسية (الليكود، والعمل، ويوجد مستقبل، والبيت اليهودي، والقائمة - تسيبي ليفني)، تتفق في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل القائل إنها دولة يهودية، وعلى وظائفها المشتقة من هذا التعريف. فمثلًا يُعرِّف البيت اليهودي اليميني في مقدمة برنامجه السياسي دولة إسرائيل بأنها دولة اليهود وفقًا للوعد الإلهي الديني، وبأنها دولة يهودية تحتكم إلى نظام ديمقراطي. ويقول البيت اليهودي إنه "سوف يعمل على تكثيف الموروث والطابع اليهوديْن للدولة وترسيخهما، ومحاربة كلّ من يعمل على تبديل تعريفها، أو تحويلها، إلى دولة "كلّ مواطنيها"[٤].

ويحدد حزب الوسط العلماني يوجد مستقبل رؤيته تجاه هوية الدولة، فيقول: "نحن نُؤمن بأنّ إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح تصور أنبياء إسرائيل، ونؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع عن نفسها"[٥]. ويقول أيضًا: "إنّ من واجب دولة إسرائيل أن تكون مركزًا للشعب اليهودي وتتصرف كذلك، وأن تهتمَّ بكل يهودي ملاحَق بسبب يهوديته في كلّ مكان على وجه الأرض"[٦]. أمّا حزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني، فهو يذكر في برنامجه الانتخابي أنّ "الهدف السياسي الذي يسعى له الحزب هو ضمان إسرائيل بيتًا قوميًّا للشعب اليهودي، ودولةً ديمقراطيةً، وفقًا لروح وثيقة الاستقلال. ومن أجل ذلك يجب الحفاظ على أغلبية يهودية سكانية. ويكون ذلك من خلال السعي لتحقيق

٣ أسّسه رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون، بعد انشقاقه عن حزب الليكود عام ٢٠٠٥، وبعد المعارضة الشديدة لخطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة داخل حزب الليكود. وقد ضمّ حزب كديما، إضافةً إلى شخصيات مركزية من حزب الليكود، شخصيات مركزيةً أيضًا من حزب العمل؛ مثل، شمعون بريز رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب العمل، وضمّ شخصيات من أحزاب أخرى أيضًا.

٤ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:
http://www.baityehudi.org.il/main/principles#1
للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: نفتالي بِنِتّ (Naftali Bennett) رئيس حزب البيت اليهودي"، **مدى الكرمل**، نيسان/ أبريل ٢٠١٣، على الرابط:
http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/naftali_benett-15.pdf

٥ انظر: "انتخابات ٢٠١٥"، الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل، على الرابط:
http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf
للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: يائير لبيد (Yair Lapid) رئيس حزب 'يوجد مستقبل'"، **مدى الكرمل**، أيار/ مايو ٢٠١٣، على الرابط:
http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/Yair_Lapid.pdf

٦ "انتخابات ٢٠١٥".

تسوية تضمن دولتين لشعبين: دولة إسرائيل، والدولة الفلسطينية المحاذية لها"[٧].

ويشدِّد حزب الليكود - بيتنو ورئيسه بنيامين نتنياهو، كذلك، على هوية إسرائيل المتمثّلة بأنها دولة يهودية حتى أنه جعل هذا الأمر شرطًا أساسيًّا في عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الليكود الحزب الأول الذي أضاف تعريف إسرائيل القائل إنها دولة يهودية وديمقراطية إلى برنامجه الانتخابي عـام ١٩٩٩[٨]. ويعرِّف حزب العمل في برنامجه الانتخابي الأخير دولة إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي أيضًا[٩]. وهكذا يتضح التوافق بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة بشأن هوية دولة إسرائيل وتعريفها دولةً يهوديةً، ويتضح كذلك أهمية الحفاظ على جوهرها اليهودي.

نجد، في محور المفاوضات مع الفلسطينيين ورؤية الأحزاب لحلِّ القضية الفلسطينية، أنّ الأحـزاب المركزية قريبة جدًّا في رؤيتها لطبيعة الحل، على الرغم من بعض التفاوت في الموقف المُعلن. في هذا السياق، قد يكون حزب البيت اليهودي هو الأوضح والأكثر صراحةً في موقفه. فهو يرفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية حلًّا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويرى أنّ الحلول السياسية المطروحة لتسوية الصراع من خلال حلّ الدولتين، أو الحلول الأخرى المطالبة بضم منطقة "يهودا والسامرة" وسكانها إلى دولة إسرائيل، غير عملية، ومن شأنها تهديد مستقبل دولة إسرائيل[١٠].

ووفقًا لبرنامج البيت اليهودي، تبرز المقولة "بين النهر والبحر هناك مكان لدولة إسرائيل فقط". ويرى هذا البرنامج أنّ الحلّ يجب أن يكون بحسب خطة التهدئة التي يقترحها بنِتّ، والتي تشمل ضمّ مناطق "ج" مع سكانها إلى إسرائيل، وإقامة سُلطة فلسطينية أو إدارة ذاتية في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان، من دون أن تكون دولةً. ويُعنى حزب البيت اليهودي عنايةً بالغةً بدعم الاستيطان في كلّ أرض إسرائيل.

٧ للتوسع بشأن برنامج حزب القائمة وأطاريحه، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: تسيبي ليفني"، **مدى الكرمل**، آذار/ مارس ٢٠١٥.

٨ عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، "مشهد إسرائيل ومفاوضات السلام"، هنيدة غانم (محررة)، **تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٢: المشهد الإسرائيلي** (رام الله: مدار، ٢٠١١).

٩ انظر: الموقع الرسميّ لشيلي يحيموفيتش، على الرابط:
http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset19.pdf
للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: شيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich"، **مدى الكرمل**، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط:
http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/11/shelly-yachimovich.pdf

١٠ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:
http://www.baityehudi.org.il

أمّا طرح حزب يوجد مستقبل لحلّ القضية الفلسطينية، فلا يأتي بجديد يكسر الإجماع الإسرائيلي. وما يهمّ هذا الحزب هو ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين؛ بهدف التوصُّل إلى حلّ يضمن وجود دولتين لشعبين، ومن خلاله يجري الحفاظ أيضًا على الكتل الاستيطانية الثلاث الكبرى (أرئيل، وغوش عتصيون، ومعلِيه أدوميم) ضمن سيادة دولة إسرائيل، ومنْع حدوث شرخٍ بين إسرائيل وأبرز حلفائها (الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا)[١١]. ووفقًا لبرنامج حزب يوجد مستقبل، فإنّ السلام هو الرد الوحيد الملائم للتهديد الديموغرافي، وللأطاريح السياسية ذات الخطورة الشديدة؛ مثل دولة "كلّ مواطنيها" أو دولة "ثنائية القومية". وعند قراءة تفاصيل الحلّ الذي يقترحه حزب يوجد مستقبل، نجد أنه لا يقترح أيَّ جديد، في سياق الحلّ المقبول، على إسرائيل[١٢].

ولم تعرض رئيسة حزب القائمة - تسيبي لفني كذلك أيّ جديد في تصورها لحلّ القضية الفلسطينية. وجلّ ما تطالب به هو "العودة إلى المفاوضات والسعي لحلّ سياسي مع السُلطة الفلسطينية يضمن مصالح إسرائيل وشروطها، مع الحفاظ على الطابع والجوهر اليهوديْن لدولة إسرائيـل"[١٣]. وهي تعرض أهمية الحفاظ على علاقات إستراتيجية جيّدة بالولايات المتحدة وأوروبا، من خلال إبقاء الاتصالات والتفاوض مع السُلطة الفلسطينية.

إنّ ما تطرحه أحزاب الوسط (بخاصة القائمة ويوجد مستقبل) لا يختلف كثيرًا عن الطرح الرسمي لحزب الليكود وخطاب نتنياهو في بار إيلان عـام ٢٠٠٩[١٤]، ويختلف نسبيًّا عن طرح حزب البيت اليهودي. لكنّ هذا التفاوت المتعلق بطبيعة الحلّ الأكثر ملاءمةً لاحتلال إسرائيل المناطق الفلسطينية، لم يمنع هذه الأحزاب من المشاركة في الائتلاف الحكومي، ولم يصِل إلى حدٍّ يجعل أيّ حزب من هذه الأحزاب قبول موقفه شرطًا على سائر الأحزاب في دخول الائتلاف الحكومي.

ثمّ إنّ ما يقترحه حزب العمل من حلول سلمية لا يختلف كثيرًا عن الحلول المطروحة من حزب الليكود وأحزاب يمين الوسط. والأمر الأبرز، في هذا السياق، هو أنّ رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش ابتعدت عن نقاش القضية الفلسطينية في الحملة الانتخابية، وفضّلت التشديد على البعد الاقتصادي الاجتماعي، وتجاهلت الخوض في

١١ خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: يائير لبيد..".

١٢ المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

١٤ أبو سيف ومصطفى.

الفروق السياسية بين حزب الليكود وكديما. ومازال الطرح الأساسي للحزب، وفقًا للبرنامج الانتخابي، يتركز في حلّ دولتين قوميتين، مع إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة، وتبادل الأراضي وإبقاء السيادة الإسرائيلية في القدس، وعدم قبول حقّ العودة[١٥].

في إجمالٍ، تطرح الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة، وإنْ لم تعلن ذلك، موقفًا يمنع فعليًّا إقامة دولة فلسطينية، ولا يحمل أيَّ أجوبة للحقوق الطبيعية والشرعية للشعب الفلسطيني؛ وبذلك فهي تلغي أيَّ احتمال للتوصُّل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وجلّ ما تسعى له أغلب الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن، مع محاولة تغيير للجغرافية والديموغرافية، من دون دفع ثمن سياسي أو أمني، من خلال عودة شكلية إلى المفاوضات.

وفي الجانب الاقتصادي، تفيد متابعة البرامج الاقتصادية للأحزاب الرئيسة أنّ جميع الأحـزاب التي دخلت في الائتلاف الحكومي (الليكود - بيتنو، والقائمة - تسيبي ليفني، ويوجد مستقبل، والبيت اليهودي) تعتمد النظام الاقتصادي الليبرالي - اقتصاد السوق، وإنْ طالب بعضها بترويضه. ونجد أنّ الأحزاب الرئيسة تتفق على أهمية التعامل مع التشوهات في تطبيق نظام السوق الحرة؛ مثل، ارتفاع الأسعار وتآكُل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والضعيفة. وتعتمد في الوقت نفسه حلولًا مشتقةً من نظام السوق الحرة؛ مثل زيادة النمو الاقتصادي الكفيل برفع الدخل ومستوى المعيشة لجميع الشرائح، وتقليص الاحتكارات في السوق والمزيد من اللبرلة وكشف الأسواق الإسرائيلية، ورفع مشاركة الطبقات الضعيفة بسوق العمل.

وترى تلك الأحزاب أنّ حلّ المشكلات الأساسية للطبقات الوسطى لا يكمن في عودة الدولة إلى إدارة الاقتصاد، أو دولة الرفاه، بل في تعميق تحرير الأسواق من جهة، وعدم تمويل فئة اليهود المتدينين، وفي إشراكهم في "حمل العبء" الاقتصادي والعسكري. فعلى سبيل المثال، جاء في البرنامج الاقتصادي للبيت اليهودي أنّ الحزب يدعم "الاقتصاد الحر الحساس اجتماعيًّا"، وأنّ دولة إسرائيل تمتاز بأنها نموذج لـ "نجاح اقتصادي" غير مسبوق. وعلى الرغم من ذلك، ثمَّة شريحة واسعة من غير المستفيدين من النجاح والازدهار الاقتصادي القائم[١٦].

أما حزب يوجد مستقبل فيقول في الجانب الاقتصادي: "إنّ الرؤية الاقتصادية الاجتماعية الأنسب هي تلك التي تحسن الدمج بين 'السوق الحرة' التي تعمل على ضمان أوضاع تنافسية من جهة، وضرورة حماية الطبقة الضعيفة في المجتمع من جهة أخرى"[١٧]. ويرى أيضًا أنّ اقتصار النقاش الاقتصادي على طرفي الاستقطاب المُلخص في التوجه النيوليبرالي الذي يمثّله حزب الليكود الحاكم والتوجه الاشتراكي التامّ الذي يمثّله حزب العمل، ما هو إلا نقاش عقيم وغير مُجْدٍ. وبناءً على ذلك، يجب اعتماد خطاب ثالث آخر يجمع بين الرأسمالية وإيجاد آليات تَقِي المجتمع بوجهٍ عامٍّ، والفرد بوجهٍ خاصٍّ، تبعات الحالة التنافسية الممكنة.

وفي المقابل، نجد أنّ حزب العمل ورئيسته يشددان على البعد الاقتصادي الاجتماعي، وعلى أهمية وجود دولة رفاه، من دون أن يلغيَ الحزب أهمية دور السوق الحرة والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية. أي إنّ حزب العمل يعتمد أيضًا مبادئ "الطريق الثالثة" التي تدمج بين تدخل الدولة في الاقتصاد والاقتصاد الحر، مع تأكيدٍ ما لأهمية دولة الرفاه في المشروع الصهيوني. وهو ما يجعل حزب العمل يختلف نسبيًّا عن سائر الأحزاب الرئيسة، من دون أن يعرض رؤيةً اقتصاديةً مناقضةً[١٨].

تصدُّع جديد

بعد توضيح الميزات الرئيسة للتوافق السياسي القائم بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة، ننتقل إلى استعراض معالم التصدع الجديد الذي برز في الانتخابات الأخيرة، بخاصة بين حزب الليكود - بيتنو وسائر الأحزاب المتنافسة؛ مثل البيت اليهودي، ويوجد مستقبل، والقائمة، وهي الأحـزاب التي شكّلت في ما بعد الحكومة الجديدة، وبين الليكود وحزب العمل أيضًا. ويرتبط ذلك التصدع بمكانة الأحزاب والفئات الحريدية في إسرائيل ومدى تأثيرها في إدارة الدولة واقتسام العبء والموارد.

في هذا السياق حصل تغيير عميق؛ إذ وضع حزب يوجد مستقبل، وحزب البيت اليهودي (وهو حزب متدين، لكنه ليس متزمتًا) وحزب القائمة، هدفًا واضحًا (أو شرطًا) متمثّلًا بمنع إشراك أحزاب المتدينين في الحكومة، إضافةً إلى سنّ قانون يُلزم الشباب المتدينين الخدمة العسكرية ويعمل على دمجهم في أسواق العمل، وتقليص الدعم الحكومي ومخصصات المدارس الدينية. وبهذا أرادت تلك الأحزاب تقليص التأثير السياسي للمجتمع الحريدي من منطلق رؤية ملخّصها أنّ الدولة باتت قويةً بما فيه الكافية لفرْض ذلك التأثير، وأنّ الطبقات الوسطى، بما فيها تيار الصهيونية المتدينة الذي يمثّله حزب البيت اليهودي، سئمت

١٥ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp

١٦ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:
http://www.baityehudi.org.il/main/principles#3

١٧ انظر في الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل، على الرابط:
http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf

١٨ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة.

تمويل المتدينين، وحمل العبء الاقتصادي والعسكري، وأنّ عدم دمج الحريديم في أسواق العمل سوف يؤثّر سلبيًّا ويُبطئ تحويل إسرائيل إلى دولة متطورة. ومن اللافت للانتباه أنّ هذا الموضوع لم يكن ضمن جدول أيِّ حملة انتخابية في السابق، أو أنه لم يكن، على الأقل، بهذه الحدة. فقد كان ثانويًّا مقارنَة بمواضيع أساسية؛ مثل المفاوضات مع الفلسطينيين، والسياسات الخارجية والأمنية.

وفي هذا الجانب، يقول حزب البيت اليهودي: "يجب العمل على دمج شريحة المتدينين في سوق العمل والخدمة (العسكرية أو المدنية) بالتدريج، من خلال إيجاد محفزات ملائمة"[١٩]. ويقترح حزب يوجد مستقبل كذلك "تغييرًا جذريًّا في نموذج الخدمة الوطنية، أو العسكرية، طارحًا ضرورة إيجاد محفزات جدية للانخراط في صفوف الخدمة العسكرية، إضافةً إلى حلّ مشكلة عدم انخراط جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي في صفوف الخدمة المدنية"[٢٠]. ويرى حزب القائمة - تسيبي ليفني، أيضًا، أنّ اقتسام العبء مبدأ أساسي، وأنه ضمان لمستقبل أمني واقتصادي مستقر لدولة إسرائيل. ولذلك يجب تطبيق واجب خدمة الدولة إزاء كلّ مواطن، من دون تمييز في الدين، أو الجنس، أو العرق[٢١]. ويقترح حزب العمل أيضًا تغيير الوضع القائم وزيادة عدد اليهود المتدينين في الجيش أو الخدمة الوطنية[٢٢].

وعلى الرغم من أنّ حزب الليكود يدعم رسميًّا تغيير الوضع القائم بشأن الخدمة الوطنية بالنسبة إلى الشباب المتدين، فإنه كان يجد دائمًا أسبابًا لتأجيل الحسم في هذا الموضوع والتهرب من التزاماته؛ لأنه يرى في الأحزاب الدينية أو المتدينة شريكًا طبيعيًّا لحكوماته في السابق. ثمّ إنّ حزب الليكود - بيتنو لم يتعهد في الحملة الانتخابية بفرض الخدمة الإلزامية على المتدينين، أو بإلغاء الهبات المالية والمخصصات التي تحصل عليها المدارس التوراتية، كما أنه لم يأتِ على ذِكر موضوع اقتسام العبء في حملته الانتخابية[٢٣]. والجدير بالذكر أنّ الخلافات بين مركّبات الائتلافات في فرض الخدمة الإلزامية استمرت حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة[٢٤].

١٩ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:
http://www.baityehudi.org.il/main/principles#17

٢٠ انظر في الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل، على الرابط:
http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf

٢١ خطيب، "شخصيات في السياسية الإسرائيلية: تسيبي ليفني..".

٢٢ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة.

٢٣ تسفي زينغر، "جديد في حزب الليكود: مجموعة ضغط لفرض الخدمة القومية أو العسكرية على المتدينين"، موقع نعنع ١٠، ٣١/ ٨/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://megafon-news.co.il/asys/archives/77055

٢٤ يهونتان ليس، "لبيد يهدد: إنْ لم يتمّ إقرار قانون الخدمة الإلزامية للجميع، سوف تُحلّ الحكومة"، **هآرتس**، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2030800

إنّ التحولات التي عُرضت، والتي توضّح التقارب في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في محور هوية إسرائيل، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، من جهة، وبوادر التصدع في مكانة الأحزاب الدينية المتشددة والمجتمع المتدين من جهة أخرى، بناءً على مفاهيم تطور الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ليست بسيطةً. فالتوافق والتصدع السياسيان يعكسان تغييرًا عميقًا في الأيديولوجيات والقناعات الأساسية التي تعرفها المنظومة الحزبية في إسرائيل، وملامح الهوية الجماعية ومواصفاتها، وتحولاتٍ في موازين القوى بين الأحزاب. والسؤال الذي يُطرح في هذا السِّياق هو: هل انعكست هذه التغييرات على مواقف المجتمع الإسرائيلي؟ أي هل تترجم مواقف المجتمع الإسرائيلي التوافق من جهة، والتصدع من جهة أخرى؟ وهل أثّرت هذه المواقف في أنماط التصويت بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الفقرات التالية؛ من خلال مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي قُبيل كلّ معركة انتخابية، في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، كما جاءت في استطلاع رأي عامٍّ يُنفَّذ قبل كلّ انتخابات إسرائيلية، ويحتوي على محاور ثابتة تترجم بنود التوافق والتصدع السياسيين المقترحين في هذه الدراسة. ثمّ نحلل مواقف الناخب الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة وفقًا لنيّات التصويت؛ لنبحث عن أوجه التشابه والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة.

تحوّل في مواقف المجتمع الإسرائيلي

نراجع في هذا القسم من الدراسة مواقف المستجيبين في عدد من المحاور الأساسية، قبيل كلّ المعارك الانتخابية التي جرت في إسرائيل في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، والتي تترجم التوافق والتصدع الجديدين في المجتمع الإسرائيلي. وهذه المحاور هي: هوية دولة إسرائيل، والقضية الفلسطينية والاستيطان، والمحور الاقتصادي. وقد جرى اختيار عام ١٩٩٢؛ لأنه يرمز إسرائيليًّا إلى بداية حقبة تحوُّل في الوعي والهوية، وفي تعريف المواطنة، وبداية عهد اقتصادي جديد، وبدء أوهام السلام. وستكون متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي من خلال تحليل لمعطيات استطلاعات رأي عامٍّ يُجريها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قبيل كلّ معركة انتخابية، استنادًا إلى عيّنات واسعة تمثّل جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي (لا يشمل البحث المجتمع الفلسطيني في إسرائيل)[٢٥].

٢٥ انظر جميع هذه الاستطلاعات في موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الإلكتروني.

هوية الدولة ووظائفها

تُثار بشأن استطلاعات الرأي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، عدّة أسئلة توضح مواقف المستجيبين من هوية دولة إسرائيل ووظائفها. وتتعلّق هذه الأسئلة بتحديد أهمّ قيمة تمثّلها دولة إسرائيل من وجهة نظر المستجيبين، من بين أربع قيمٍ مقترحة، هي: أغلبية يهودية في الدولة، وأرض إسرائيل الكاملة (من البحر إلى النهر)، والديمقراطية والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين (ضمنهم العرب)، والسلام مع احتمالٍ منخفضٍ للحرب.

وتُبين النتائج ارتفاعًا في قيمة أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٣، مقابل انخفاض في أهمية السلام قيمةً عُليا في الأعوام الأخيرة، مقارنةً بعام ١٩٩٢ (الجدول الأول). فعام ١٩٩٢، قال ٤٠٪ من المستجيبين إنّ السلام هو أهمّ قيمة يجب بلوغها، مقابل ٢٨٪ من المستجيبين قالوا إنّ أهمّ قيمة هي الحفاظ على أغلبية يهودية. وعام ٢٠٠٩ عدَّ ٣٣٪ من المستجيبين أنّ أهمّ قيمة هي الحفاظ على أغلبية يهودية، مقابل ٣٦٪ رأوا أنّ السلام هو أهمّ قيمة، و٣٣٪ عام ٢٠١٣؛ وذلك على الرغم من أنّ السلام المقصود إنما هو بحسب المفاهيم الإسرائيلية.

الجدول (١)

ما هي أهمّ قيمة من بين القيم الأربع (٪)؟

	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣
أغلبية يهودية بالدولة	٢٨	٣٧	٢٦	٣٠	٣٦	٣٣	٣٢
أرض إسرائيل الكاملة	١٤	١١	٨,٥	١٠	١٢	١٠	٨
الديمقراطية	١٨	١٨	٢٧	١٨	٢٠	١٩	٢٥
السلام	٤٠	٣٣	٣٨	٤١	٣١	٣٦	٣٣

يتناول السؤال الثاني مواقف المستجيبين المتعلقة بدعم المقولة "إنّ على الحكومة إدارة شؤون البلاد العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها". ويتضح من نتائج الاستطلاعات أنّ التحول الأساسي حصل في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٦٦، حين ارتفعت نسبة المستجيبين الذين يؤيّدون إدارة الحياة العامة بحسب تقاليد الديانة اليهودية من ٣٠٪ إلى ٥٣٪. لكن منذ عام ١٩٩٦ حدث استقرار في نسبة الدعم (نحو ٥٠٪)، مع تراجع طفيف في الأعوام الأخيرة (٤٦٪ عام ٢٠٠٩، و٤٢٪ عام ٢٠١٣).

في إجمالٍ، نجد أنّ المجتمع الإسرائيلي منقسم في هذا الجانب. فنحو نصف السكان اليهود يعتقدون أنّ على الدولة إدارة الشؤون اليومية والعامة لدولة إسرائيل، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. ولهذا المعطى أهمية من جهة أنّ نسبة المعارضة المؤكّدة لهذه المقولة، على الرغم من ارتفاعها ارتفاعًا طفيفًا في الأعوام الأخيرة، قد انخفضت على مدار السنوات. لذا، فإنّ المجتمع الإسرائيلي عام ٢٠١٣ يختلف إلى حدّ بعيد عن ذلك المجتمع عام ١٩٩٢.

الجدول (٢)

إدارة شؤون الحياة العامة وفقًا للشريعة اليهودية (٪)

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣
بالتأكيد نعم	١٤	٣١	٢٩	٢٩	٢٤	٢٢
أعتقد ذلك	١٥	٢٢	٢٠	٢٠	٢٢	٢٠
لا أعتقد	٣٢	٢٤,٥	٢٤,٥	٣١	٢٧	٣٠
بالتأكيد لا	٣٩	٢٢,٥	٢٦	١٩,٥	٢٦	٢٥

يرجع استقرار دعم إدارة شؤون الدولة، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، إلى ارتفاع نسبة التدين في المجتمع الإسرائيلي. فقد ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قالوا إنهم يحافظون كلّ الشعائر الدينية اليهودية، أو على قسم كبير منها إلى نحو ٣٢٪ عام ٢٠١٣، مقابل ٢٥٪ عام ١٩٩٢. أمّا من يقولون إنّهم لا يحافظون بتاتًا على الشعائر الدينية، فقد انخفضت نسبتهم من ٣٠٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٣.

الجدول (٣)

تديُّن المجتمع الإسرائيلي (٪)

	١٩٩٢	٢٠١٣
يحافظ على كلّ الشعائر الدينية	٩,٠	١١,٢
يحافظ على القسم الأكبر منها	١٦,٥	٢٠,٣
يحافظ على قسم صغير منها	٤٣,٠	٤٨,٠
لا يحافظ على أيّ قسم منها	٣٠,٠	٢٠,٠

القضية الفلسطينية والاحتلال

تَفِي استطلاعات الرأي بإمكان فحص مواقف المستجيبين في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان. ومن بين الأسئلة التي يشملها استطلاع الرأي العامّ في الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٩، سؤال لم يُطرح عام ٢٠١٣، وهو متعلّق بمواقف المستجيبين من مبدأ الأرض مقابل السلام. ويطلب هذا السؤال من المستجيبين اختيار إجابة من بين أربعة احتمالات، هي: على إسرائيل أن توافق بكلّ تأكيد على إرجاع أراضٍ مقابل السلام، وعليها أن توافق على ذلك، وعليها أن تعارض ذلك، وعليها أن تعارض ذلك بالتأكيد.

ويتضح من النتائج المعروضة في الجدول (٤) أنّه لم يكن ثمّة إجماع إسرائيلي يتضمن موافقةً مؤكدةً على إرجاع أراضٍ مقابل السلام في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩ ، وأنّ أغلب المستجيبين (نحو ٥٠٪) يُفضل اعتماد موقف وسطي. وقد كانت أكبر نسبة دعْم لإرجاع الأراضي قُبيل انتخابات عام ١٩٩٩. أمّا في انتخابات عام ٢٠٠٩ - ولا سيما بعد التحولات التي نتجت من حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، والحرب على غزة عام ٢٠٠٨، وإخفاق سياسة الانسحابات الأحادية. فقد بلغ دعم هذا المبدأ أدنى نسبة (٨٪ يوافقون بكلّ تأكيد و٣٥٪ يوافقون). ويمكننا القول إنّ معادلة السلام مقابل أراضٍ تراجعت إسرائيليًّا إلى حدّ بعيد.

الجدول (٤)
إرجاع أراضٍ مقابل السلام (٪)

	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩
أُعارض بشدة	٢٤,٨	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٦	٢٥,٤	٢٦
أُعارض	٢٤,٢	٢٠	١٤,٦	٢٣,٣	٢٠,١	٢٥
أُوافق	٢٠	٢٨	٢٩,٥	٣٥,٦	٣١,٨	٣٥
أُوافق بشدة	٣٠	٣٠,٢	٣٣,٩	١٨,٥	٢٢,٧	٨

نتبيَّن أنّ المجتمع الإسرائيلي لا يعارض إقامة دولة فلسطينية، مقابل تراجع تأييد مبدأ الأرض مقابل السلام. ففي هذا الشأن، يُسأل المستجيب عن موقفه من المقولة: على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل. وتشير المعطيات إلى تراجع في نسبة المعارضين لهذه المقولة في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (٥).

الجدول (٥)
الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (٪)

	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣
بالتأكيد نعم	١٠	١٦,٦	١٤,٥	١٤,١	٢١,٩	١٨,٠	١٧,٧
أعتقد ذلك	١٩	٣١,٧	٣٩,٥	٣٣,٧	٤١,٠	٣٢,٠	٥٢,٠
لا أعتقد ذلك	٢٣	٢٤,١	٢٦,٤	٢٩,٣	١٥,٤	١٤,٠	١٣,٨
بالتأكيد لا	٤٧	٢٧,٦	١٩,٥	٢٢,٩	٢١,٧	٢٩,٠	٢٦,٦

وفقًا للنتائج المبيّنة، نرى أنّ نحو ٧٠٪ من المستجيبين عارضوا عام ١٩٩٢ فكرة إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل، في حين صار أغلبهم يقبلها عام ٢٠١٣ (نحو ٧٠٪). وقد بدأ هذا التحول منذ عام ١٩٩٦، حين صار شعار إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية أمرًا مقبولًا. لكنّ هذه الموافقة يجب ألاّ تُضلِّل القارئ. لذا، علينا ربطها بالشروط الإسرائيلية المعهودة نحو: إبقاء كُتل استيطانية، وعدم إرجاع القدس، وتنازل الفلسطينيين عن حقّ العودة.

من الواضح، إذن، أنّ الجمهور الإسرائيلي - على غرار الأحزاب الرئيسة - يوافق على إقامة دولة فلسطينية نظريًّا فقط، من دون ترسيخ لها على الأرض. فأغلبية المستجيبين ترفض، كما سنوضح ذلك في الجدول (٦)، إزالة جميع المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الموافقة على تقسيم القدس، وهو ما يُعبّر عن تناقض إضافي إزاء الموقف العلني الموافق على إقامة دولة فلسطينية.

وعلى الرغم من اختلاف البيئة السياسية والأمنية، واختلاف هوية الحزب الحاكم، وبمعزل عن الوضع الدولي أو الإقليمي، نجد على مدار الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، رفضًا كبيرًا من المجتمع الإسرائيلي لإزالة المستوطنات، أو على الأقل إجماعًا متعلّقًا بإبقاء كُتلٍ استيطانية كبيرة تحول دون خلْق تواصل جغرافي في مناطق السُلطة الفلسطينية. وقد كانت أعلى نسبة دعمٍ لإزالة مستوطنات، قُبيل انتخابات عام ١٩٩٢، هي ٢٩,١٪؛ بسبب ربْط المساعدات الاقتصادية الأميركية المتمثّلة باستقبال مهاجرين كثيرين من روسيا بوقف البناء في المستوطنات. وكانت أدنى نسبة دعمٍ لإزالة المستوطنات في استطلاع عام ٢٠١٣. وقد بلغت ١١٪ من مجموع المستجيبين. ونرى أنّ القسم الأكبر من المستجيبين يوافق على إزالة المستوطنات الصغيرة النائية مع الإبقاء على الكتل الكبيرة، وهو أمرٌ يصبُّ في صُلب الإجماع الإسرائيلي، ويتوافق مع برامج الأحزاب الرئيسة التي تنافست في الانتخابات الأخيرة.

الجدول (٦)
إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (٪)

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣
لا أوافق	٢٧,٤	٣٥,٢	٣٠,٨	٣٧,٧	٤١,٢	٣٥,٧
إزالة قسم من المستوطنات لأسباب أمنية وإبقاء كتل استيطانية كبيرة	٤١,٥	٤٩,٦	٥٢,٦	٤٥,٦	٤٢,٦	٤٧,٦
أوافق	٢٩,١	١٥,٢	١٦,٦	١٦,٨	١٢,٦	١١,٠

تتناول الاستطلاعات، إضافةً إلى إزالة المستوطنات، الموقف من قضية "تنازل" إسرائيل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية، وجعلها خاضعةً لسيطرة فلسطينية. وقد أُدرج هذا السؤال في الاستطلاعات في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣ فقط. لكننا سنُدرج هذا الموضوع ضمن تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي، بالنظر إلى علاقته الوثيقة بذلك.

ويتضح من المعطيات الواردة في الجدول (٧) أنّ أغلبيّة المستجيبين في استطلاع عام ٢٠١٣ عارضوا هذا المبدأ (نحو ٥٧٪)، في حين عارضه ٤٨٪ عام ٢٠٠٦، وهو ما يعزّز ادعاءنا بشأن نموّ توافقٍ سياسي في المجتمع الإسرائيلي يعكس مواقف الأحزاب الرئيسة، من خلال محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان.

الجدول (٧)
التنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية (٪)

	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣
أوافق بالتأكيد	٢٠,٣	١٩,٢	١١,٩
أوافق	٣١,١	٢٢,٥	٢٣,١
عدم التنازل	٢٦,٢	٢٠,٠	٢٣,٧
عدم التنازل بالتأكيد	٢٢	٣١,٤	٣٣,٩

وفقًا للمعطيات المذكورة، نلاحظ ارتفاعًا في دعْم المجتمع الإسرائيلي لمركّبات يهودية الدولة والمجتمع، وارتفاعًا في مستويات تديُّن المجتمع الإسرائيلي. وبالتوازي مع ذلك، نلاحظ نموًّا لمواقف سياسية أكثر تطرفًا تنعكس في معارضة مبدأ إرجاع أراضٍ مقابل السلام، على الرغم من زيادة التوافق في مقولة إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية؛ أي من دون تنازل عن المستوطنات والأحياء العربية في القدس. وتشكّل هذه المواقف البيئة السياسية الناظمة للحراك السياسي في إسرائيل، وهي تُحدِّد السقف الأدنى للتوافق السياسي الممكن.

يمكننا القول إنّ هذه المواقف تعكس التقارب الموجود في برامج الأحزاب الرئيسة التي تنافست في الانتخابات الأخيرة، كما وضحنا ذلك في القسم السابق. وفي هذا السياق نتساءل: هل كانت ثمَّة فروق في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة المتنافسة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سوف نحلل في الفقرات التالية مواقف ناخبي الأحزاب المتنافسة في هذه المحاور قبل انتخابات ٢٠١٣، كما جاءت في استطلاع الرأي العامّ.

انتخابات ٢٠١٣: إجماع وتصدُّع

هوية دولة إسرائيل ووظائفها

نتناول في هذا المحور أجوبة المستجيبين، وفقًا لنيّات التصويت، عن أربعة أسئلة واردة في الاستطلاع تعكس مواقف المستجيبين من المركّب اليهودي في تعريف الدولة والمجتمع في إسرائيل. وفي البداية نعرض مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في ما يتعلّق بأهمّ قيمة من القيم الأربع التي يجب أن تحافظ عليها دولة إسرائيل.

نجد أنّ نحو ٥٪ فقط من مصوتي حزب ميرتس، ونحو ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مصوتي أحزاب العمل، ويوجد مستقبل، والقائمة، اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية. وهذه النسبة ترتفع كلما انتقلنا إلى مصوتي أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والمتدينة، مع العلم أنّ أحزاب اليمين، والأحزاب الدينية والمتدينة، حازت مجتمعةً نحو ٦٠٪ من مجموع أصوات الناخبين (٧١ عضوَ كنيست). وهذا يعني أنّ جلّ المستجيبين اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية، وأنّ مصوتي أحزاب الوسط والعمل، حتى في حال عدم اختيارهم إيّاها بنسبة عالية، اختارها نحو ربع منهم بنِسب أخرى. وفي ما يلي، نعرض مستويات اختيار "أغلبية يهودية"، بوصفها أهمّ قيمة، وفقًا لنيّات تصويت الأحزاب الرئيسة:

لقد كان السؤال الأول هو: في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وإسرائيل دولة مواطنيها، فماذا تفضل؟ وبناءً على هذا السؤال، يُطلب من المستجيب اختيار إجابة من ثلاثة احتمالات. فالاحتمال الأول هو مبادئ الدولة اليهودية في جميع الحالات. والثاني هو القيم اليهودية أحيانًا. والثالث هو مبادئ دولة كلّ مواطنيها دائمًا. أمّا بالنسبة إلى السؤال الثاني، فإنّ المستجيب يُسأل عن موافقته على القول: على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. وتراوح الأجوبة بين إجابة أولى، هي: طبعًا عليها

الرسم البياني (١)
دعم الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل بوصفها أهمّ قيمة وفقًا لنيّات التصويت (٪)

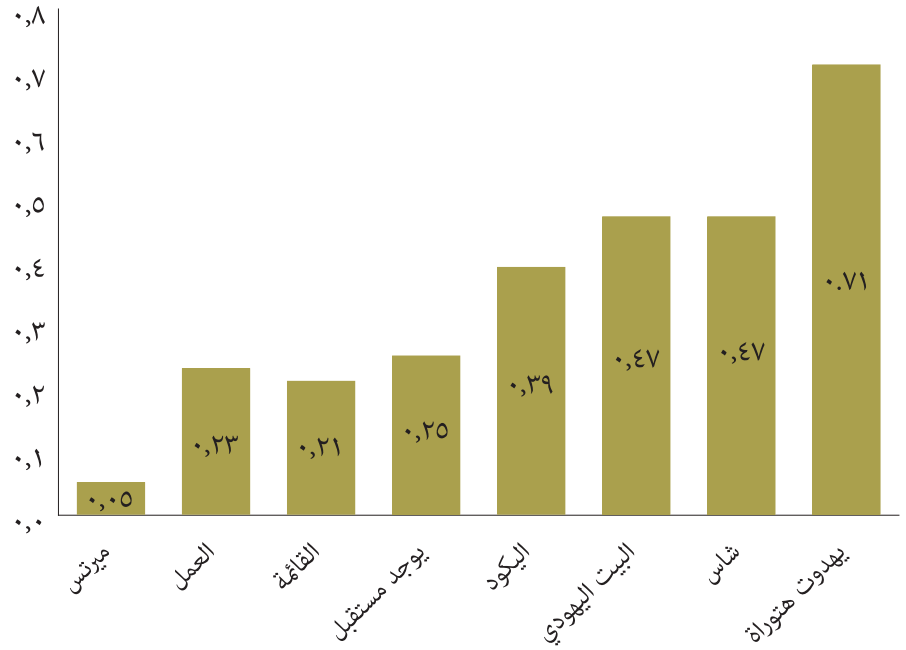

الجدول (٨)
معدل إجابات المستجيبين في محور هوية إسرائيل بحسب الحزب

نيّات التصويت للحزب	في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وإسرائيل دولة مواطنيها، فماذا تفضل؟	على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها	المحافظة على شرائع الديانة اليهودية
ميرتس	٢,٨٠	٣,٥٦	١,٥٥
العمل	٢,٣٣	٣,١٤	١,٨٦
القائمة	٢,٢٦	٣,٠٤	١,٨٣
يوجد مستقبل	١,٨٧	٣,٠٠	١,٧٨
الليكود	١,٧١	٢,٤٨	٢,٢٥
البيت اليهودي	١,٥١	٢,٠٨	٢,٨٥
شاس	١,٣٣	١,٢	٣,٧٧
أحدوت هتوراة (متدينون)	١,١٦	١,٢٧	٣,٦٣

الجدول (٩)
معدلات الإجابات وفقًا لنيّات التصويت

نيّات التصويت لحزب:	التوصّل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين	إقامة دولة فلسطينية	إرجاع أحياء عربية في القدس	مستقبل المستوطنات الإسرائيلية
ميرتس	١,٩	١,٢٨	١,٥٥	٢,٧٥
العمل	٢,٠٣	١,٧٦	١,٩٣	٢,٢١
القائمة	٢,٤٢	١,٩٩	٢,١	٢,١٢
يوجد مستقبل	٢,٦٩	٢,١٥	٢,٤٨	١,٩٣
الليكود	٣,١٥	٢,٩١	٣,٣٥	١,٥
البيت اليهودي	٣,٥٥	٣,٢٥	٣,٥٢	١,٢٨
شاس	٣,٥٧	٣,١٥	٣,٦٤	١,٢٧
أحدوت هتوراة	٣,٦٣	٣,٦	٣,٦٨	١,١١

الاهتمام بذلك، وإجابة رابعة متمثّلة بعدم الاهتمام في جميع الحالات. وأمّا السؤال الثالث، فيفحص مدى محافظه المستجيب على شرائع الديانة اليهودية (أي مستويات التدين)، وتراوح الأجوبة بين إجابة أولى، هي: لا أحافظ بتاتًا، وإجابة رابعة، هي: أحافظ على كلّ الشرائع الدينية. ويعرض الجدول (٨) معدلات الإجابة عن هذه الأسئلة وفقًا لنيّات التصويت (سُلّم الإجابات كمّي ويُمكّن من مقارنة المعدلات).

تشير معدلات إجابات مصوتي الأحزاب المختلفة إلى أنّ معدل مصوتي حزب ميرتس كان الأكثر دعمًا لقيم دولة المواطنين، مقابل القيم اليهودية (معدل الإجابات ٢,٨)، مقارنةً بمصوتي الأحزاب الأخرى. وفي إجمالٍ، نجد أنّ مستوى الدعم قريب من وسط السلم المُكوَّن من ٥ درجات. فحتى مصوتو ميرتس لا يعبرون عن موقف متطرف مُفضِّلٍ لقيم دولة المواطنين في حال وجود تناقض إزاء القيم اليهودية. وبعد مصوتي ميرتس، نجد مصوتي حزب العمل (٢,٣٣)، ومصوتي حزب القائمة (٢,٢٦)، وقد اختارَا موقعًا أقلّ من المتوسط يميل إلى تفضيل القيم اليهودية. في حين تميل الكفة لدى حزب يوجد مستقبل ومصوتي الليكود إلى خيار أقرب إلى تفضيل المبادئ اليهودية (١,٧١ و١,٨٧ على التوالي). وكان أدنى معدل لدعم قيم دولة المواطنين لدى مصوتي أحزاب اليمين (البيت اليهودي) والأحزاب الدينية (شاس) والمتدينة (أحدوت هتوراة) الذين يفضلون القيم اليهودية تفضيلًا واضحًا. والأبرز من ذلك أننا لا نرى مواقف شديدة التناقض بين مصوتي الأحزاب الرئيسة في ما يتعلّق بالقيم اليهودية أو المدنية، ماعدا حزب ميرتس والأحزاب الدينية؛ أي في أقطاب الطيف الحزبي.

وبالنسبة إلى مواقف المستجيبين من دَور الحكومة في إدارة الحياة العامة، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، نجد أنّ مصوتي حزب ميرتس يعارضون هذه المقولة بشدة، وأنّ مصوتي أحزاب العمل، والقائمة، ويوجد مستقبل، يعارضونها معارضةً متوسطةً. أمّا مصوتو الليكود، فيدعمونها دعمًا متوسطًا، في حين يدعمها دعمًا شديدًا مصوتو البيت اليهودي ومصوتو الأحزاب الدينية والمتدينة. وهكذا، يوجد في موضوع يهودية الدولة ووظائفها تقارب بين مصوتي أحزاب اليسار الصهيوني والوسط، وموقف وسطي يميل إلى دعْم الهوية اليهودية لدى مصوتي الليكود، وإلى دعْم أكبر لدى البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة.

تنبع هذه المواقف أيضًا من مستوى تديُّن ناخبي الأحزاب المختلفة؛ إذ نرى أنّ مصوتي أحزاب اليسار والوسط الأقلّ تديُّنًا، يحافظون على شرائع الديانة اليهودية في حياتهم اليومية محافظةً أقلّ من مصوتي سائر الأحزاب. ويرتفع معدل الحفاظ على الشرائع اليهودية نسبيًّا لدى مصوتي حزب الليكود، ويرتفع ارتفاعًا أكثر لدى مصوتي حزب البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة. وكلّما زاد التدين ودعم الهوية اليهودية كان المستجيب في الطرف اليميني والديني من المحور الحزبي في إسرائيل.

مواقف المستجيبين في محور القضية الفلسطينية والحلول

نتناول في هذا المحور مواقف مصوتي الأحزاب الرئيسة من القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، من خلال أربعة أسئلة متوافرة في الاستطلاع.

السؤال الأول هو: بحسب رأيك، هل يمكن التوصُّل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين؟ وتُـدرج الإجابة عن هذا السؤال في سُلّم ذي درجات أربع؛ تبدأ بـ "أنا متأكد"، وتنتهي بـ "لا يمكن التوصُّل إلى ذلك بالتأكيد". أمّا السؤال الثاني، فهو: بحسب رأيك، هل على إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق دائم؟ وتراوح الإجابة عن هذا السؤال بين درجة أولى إنْ كانت الإجابة: طبعًا عليها أن توافق، ودرجة رابعة إنْ كانت الإجابة: بالتأكيد عليها ألّا توافق. وأمّا السؤال الثالث، فهو: هل على إسرائيل أن توافق على إعادة أحياء عربية في القدس إلى الفلسطينيين؟ وفي هذه الحال تُدرج الإجابات ضمن أربع درجات؛ تتمثّل أولاها بدرجة أولى إنْ كانت الإجابة: "طبعًا عليها ذلك"، وبدرجة رابعة إنْ كانت الإجابة: "بالتأكيد لا". ويأتي السؤال الرابع بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أمّا الإجابات عنه، فهي: يجب عدم إزالة أيّ مستوطنة (الإجابة الأولى)، أو تفكيك المستوطنات النائية الصغيرة (الإجابة الثانية)، أو تفكيك جميع المستوطنات (الإجابة الثالثة).

ويستعرض الجدول (٩) معدلات الإجابات عن الأسئلة المذكورة، وفقًا لنيّات تصويت المستجيبين. ويشير معدل إجابة المستجيبين، وفقًا لنيّات التصويت، إلى أنّ ناخبي حزب ميرتس وحزب العمل هم الأكثر تفاؤلًا بالتوصُّل إلى اتفاق سلام، مقارنةً بسائر الأحزاب (معدل الإجابات: من ١,٩ إلى ٢). ويمكن أن نرى تقاربًا بين مواقف مصوتي حزب القائمة ومصوتي حزب يوجد مستقبل في هذا الجانب؛ بالنظر إلى أنهم أقلّ تفاؤلًا من ناخبي حزب ميرتس والعمل. أمّا مصوتو حزب الليكود وسائر الأحزاب، فهم الأقل تفاؤلًا بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق سلام.

ونحصل على التوجه نفسه بالنسبة إلى مواقف المستجيبين من السؤال عن إقامة دولة فلسطينية. فمصوتو حزب ميرتس، في ما يتعلّق

بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية، هم الأكثر تطرفًا، يليهم مصوتو حزب العمل، ثمّ - بتقارب كبير - مصوتو حزب القائمة، وحزب يوجد مستقبل. أمّا مصوتو الليكود وأحزاب اليمين والأحـزاب الدينية، فهم أقلّ دعمًا لهذه المقولة. فأكبر كتلة للمصوتين (أحزاب الوسط واليمين) لا تبدي تفاؤلًا كبيرًا بإقامة دولة فلسطينية، ولا دعمًا واضحًا لهذه القضية. في حين تميل كتلة المصوتين الصغرى (ميرتس والعمل) إلى دعم إقامة دولة فلسطينية. وهذه المواقف تتكرر في الإجابة عن السؤال المتعلق بإرجاع أحياء عربية في القدس إلى الفلسطينيين.

أمّا بالنسبة إلى إزالة المستوطنات، فإنّ الأمر يختلف اختلافًا كبيرًا؛ إذ نجد مصوتي حزب ميرتس يميلون إلى الموافقة على إزالة جميع المستوطنات، ونجد مواقف مصوتي حزب العمل، وحزب القائمة، وحزب يوجد مستقبل، متقاربةً، وهي تميل إلى دعم إزالة المستوطنات الصغيرة النائية (بتفاوت بسيط). وأمّا المصوتون لفائدة حزب الليكود وسائر الأحـزاب، فهم يعارضون إزالة المستوطنات، حتى النائية الصغيرة منها.

المحور الاقتصادي

نتناول في هذا المحور مواقف المستجيبين في عدّة جوانب اقتصادية تُؤثِّر في أنماط التصويت، استنادًا إلى الأدبيات الإسرائيلية والعالمية؛ ومنها المواقف المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، وبأوضاع المستجيب نفسه، في الأعوام الأربعة الأخيرة (ما يعرف بالتصويت الاقتصادي Economic voting)؛ وذلك من خلال سؤالين، أولهما: ما رأيك في الوضع الاقتصادي للدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة؟ وثانيهما: ما رأيك في وضعك الاقتصادي الشخصي في الأعوام الأربعة الأخيرة؟ وفي كلا السؤالين يمكن أن تكون الإجابة بـ "تحسَّن كثيرًا"، أو "تحسَّن"، أو "لم يتغير"، أو "تغير إلى الأسـوأ"، أو "ازداد سوءًا" (تُترجم الإجابة إلى درجة من سُلَّم ذي خمس درجات؛ أولاها تعني "تحسَّن على نحوٍ كبير"، وخامستها تعني "ازداد سوءًا").

وثمّة أمرٌ إضافي يُؤثِّر في أنماط التصويت؛ وهو مدى دعم المستجيب لسياسة اقتصادية ليبرالية رأسمالية، أو اشتراكية اجتماعية. ويطلب السؤال المطروح في الاستطلاع من المستجيب أن يختار مقترحًا من المقترحات الآتية: الدعم الكامل لنظام رأسمالي (الإجابة الأولى)، أو تفضيل نظام يكون أميل إلى النظام الرأسمالي من الاجتماعي (الإجابة الثانية)، أو تفضيل نظام يكون أميل إلى النظام الاجتماعي أكثر من الرأسمالي (الإجابة الثالثة)، أو تفضيل نظام اشتراكي اجتماعي كامل (الإجابة الرابعة).

وفي ما يتعلّق بتقييم الأوضاع الاقتصادية في الدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة، يقول مصوتو الأحزاب - ماعدا مصوتي حزب الليكود الحاكم ومصوتي حزب البيت اليهودي اليميني - إنّ الأوضاع الاقتصادية في الدولة قد تراجعت إلى حدّ بعيد في الأعوام الأربعة الأخيرة، وإن كان ثمّة تفاوت ما في حدَّة التراجع.

عندما ننتقل إلى الأوضاع الاقتصادية الشخصية، تتغير الصورة، ونرى أنّ معدل التشاؤم ينخفض نسبيًّا. ونتبيّن في هذا السياق أنّ مصوتي الأحزاب كافَّةً يرون، وإنْ بتفاوت ضئيل، أنّ أوضاعهم الاقتصادية الشخصية في الأعوام الأربعة الأخيرة لم تتغير كثيرًا.

وبالتوازي مع هذه المواقف، نجد أنّ الاختلاف الأبرز بين مصوتي الأحزاب الرئيسة يتمثّل بمواقفهم من النظام الاقتصادي الرأسمالي، مقابل الاشتراكي الاجتماعي. ففي حين يتموضع مصوتو حزب ميرتس وحزب العمل على يسار السُّلم ويدعمون نظامًا اقتصاديًّا اجتماعيًّا، يتموضع مصوتو حزب الليكود والبيت اليهودي على الطرف المقابل مُفضِّلين نظامًا رأسماليًّا. أمّا مصوتو أحزاب الوسط، ولا سيما يوجد مستقبل والقائمة، فيميلون إلى موقف وسطي، مع قليل من الأفضلية لدعم نظام اجتماعي اشتراكي. وهذا يعني أنّ في المحور الاقتصادي فروقًا في الاقتناع الاقتصادي بين المصوتين، وفروقًا في تقييم الأوضاع الاقتصادية في الدولة، من دون فروق جدية في تقييم الأوضاع الاقتصادية الشخصية.

مكانة الأحزاب والمجتمع المتدين

نتناول في هذا المحور مواقف المستجيبين، وفقًا لنيّات التصويت، تجاه تأثير الأحزاب والمجتمع المتدين في إسرائيل. وأوّل سؤالي استطلاع عـام ٢٠١٣ في هذا السياق متعلّق بمدى موافقة المستجيبين على المقولة: "يجب فرْض الخدمة العسكرية، أو المدنية - الوطنية، على المتدينين". أمّا السؤال الثاني، فهو مرتبط بمدى موافقة المستجيبين على سَنِّ "قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل". وفي كلا السؤالين يدرج المستجيب موافقته على سُلَّم من خمس درجات؛ تبدأ أولاها بـ "غير موافق بتاتًا"، وتنتهي خامستها بـ "موافق موافقةً كلِّيةً".

توضح معدلات الإجابة عن السؤالين عدّة جوانب مهمة في مواقف المستجيبين من هذه القضايا، وتبدو أوجه الشبه والاختلاف بين مصوتي الأحزاب، على النحو الآتي:

مصوتو الأحزاب الدينية والمتدينة مثل شاس وأحدوت هتوراة ترفض رفضًا تامًّا تغيير الوضع القائم، وتعارض فرْض الخدمة العسكرية أو المدنية، كما تعارض إتاحة إمكانٍ للزواج المدني في إسرائيل.

نجد تقاربًا كبيرًا في معدل إجابات مصوتي حزب العمل (٣,٣٩)، وحزب القائمة (٣,٤٩)، وحزب يوجد مستقبل (٣,٤٤)، والبيت اليهودي (٣,٣٦)، في دعم فرْض خدمة عسكرية أو مدنية على المتدينين. أمّا أعلى معدل دعْم لفرض الخدمة العسكرية أو المدنية فكان في إجابات مصوتي حزب الليكود اليميني (٣,٦٢)، وحزب ميرتس اليساري (٣,٧٠).

وفي مسألة السماح بالزواج المدني، نجد موقفًا داعمًا متقاربًا لدى مصوتي أحزاب العمل، والقائمة، ويوجد مستقبل (نحو ٣,٤). في حين نجد دعمًا أكبر لدى مصوتي حزب ميرتس؛ بمعدل يرتفع إلى نحو ٣,٧٠، وينخفض لدى مصوتي حزب الليكود إلى نحو ٣,٠٥، ويتراجع بحدَّة لدى ناخبي البيت اليهودي.

يمكن القول إنّ مواقف مصوتي الأحزاب غير الدينية أو المتدينة ليست داعمةً على نحوٍ جارف لخفْض تأثير الأحزاب الدينية والمجتمع المتدين، أو تغيير ما يُعرف إسرائيليًّا بـ "اتفاقية الستاتوس – كوو" القائمة منذ بداية الخمسينيات، إنما تتعلق بمضمون التغيير. ونجد أنّ مصوتي أغلبيّة الأحزاب، ماعدا الأحزاب الدينية، يدعمون دعمًا مرتفعًا فرْض خدمة عسكرية. في حين نجد فروقًا في مستويات الدعم عند الحديث عن الزواج المدني بين ناخبي اليسار، والوسط، واليمين. ونجد موافقةً مرتفعةً نسبيًّا تدعم إتاحة الزواج المدني لدى مصوتي الأحزاب الواقعة على يسار الخريطة الحزبية الإسرائيلية؛ مثل ميرتس، والعمل، وأحزاب يمين الوسط غير الدينية؛ مثل حزب القائمة، ويوجد مستقبل، كما نجد موقفًا وسطيًّا لدى مصوتي الليكود، وموقفًا معارضًا لدى مصوتي البيت اليهودي.

من ثمّة نرى أنّ مصوتي الأحزاب تُعبِّر أحيانًا عن مواقف متناقضة تجاه رغبتها في تغيير الوضع القائم؛ مثل مصوتي الليكود والبيت اليهودي الذين يُؤيِّدون فرْض خدمة عسكرية، أو مدنية، على الشباب المتدينين ويرفضون إتاحة زواج مدني؛ أي إنهم يرفضون تغيير ترتيبات الأوضاع الشخصية القائمة حاليًّا وفقًا للديانة اليهودية. وفي ما نرى، يعود هذا الموقف إلى أنّ مصوتي الليكود والبيت اليهودي أكثر محافظةً وتدينًا من مصوتي اليسار، ويمين الوسط، كما يتضح ذلك في الرسم البياني (٢)، لكنهم ملتزمون المشروع الصهيوني وضرورة فرْض خدمة عسكرية على المتدينين لتحقيق مساواة في تحمُّل الأعباء العسكرية

الجدول (١٠)
معدل مواقف المستجيبين في المحور الاقتصادي وفقًا لنيّات التصويت

الحزب	الوضع الاقتصادي في الدولة	الوضع الاقتصادي الشخصي	اقتصادي اجتماعي مقابل نظام رأسمالي
ميرتس	٤	٣,٢	٣,٣٣
العمل	٣,٧٧	٣,٢٥	٣,٣٢
القائمة	٣,٩١	٣,٣٣	٢,٨٦
يوجد مستقبل	٣,٧٦	٣,٢٩	٢,٨٣
الليكود	٣,٠٤	٢,٨٩	٢,٥١
البيت اليهودي	٣,١٢	٣,٠٣	٢,٧٤
شاس	٣,٨٢	٢,٩٤	٣
أحدوت هتوراة	٣,٧٤	٣,١٢	٣

الجدول (١١)
معدلات الإجابة عن أسئلة مكانة المجتمع والأحزاب المتدينة وفقًا لنيّات التصويت

الحزب	فرْض خدمة على المتدينين	الزواج المدني
ميرتس	٣,٧٠	٣,٧
العمل	٣,٣٩	٣,٣٤
القائمة	٣,٤٩	٣,٤٤
يوجد مستقبل	٣,٤٤	٣,٣٨
الليكود	٣,٦٢	٣,٠٥
البيت اليهودي	٣,٣٦	٢,٦٢
شاس	١,٩٣	١,٦٧
أحدوت هتوراة	٢,٢٩	١,٧٤

الرسم البياني (٢)
معدلات المحافظة على شرائع الديانة اليهودية وفقًا لنيّات التصويت
(١: لا أحافظ، ٤: أحافظ على جميع الشرائع)

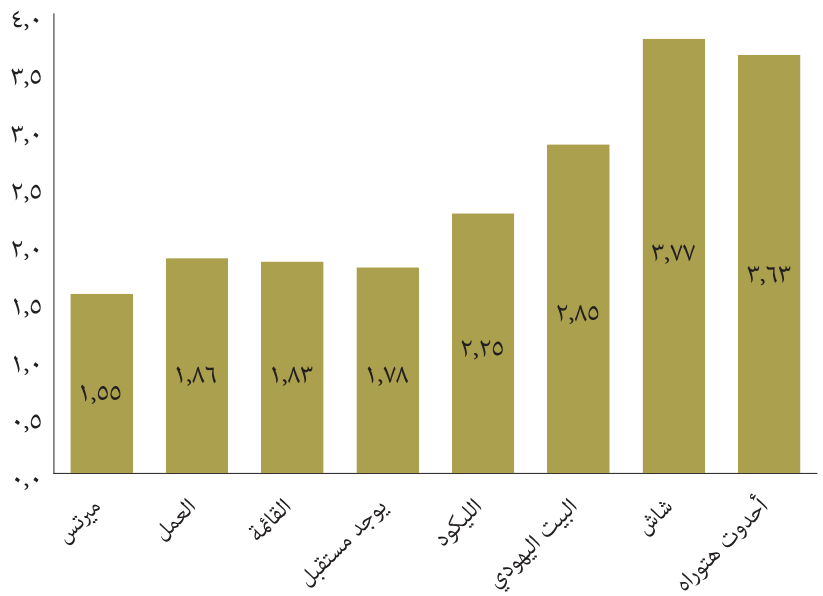

والاقتصادية، ولا يرون في ذلك تناقضًا مع يهودية الدولة. واستنادًا إلى اقتناع المستجيبين، لا يعني دعم فرْض خدمة عسكرية موافقةً بالضرورة على المساس بإدارة الدولة وفقًا للشريعة اليهودية، أو حتى بالمكون اليهودي لطابع الدولة.

خاتمة

ادعى هذا البحث أنّ نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تعكس نموًّا اجتماعيًّا سياسيًّا نيوصهيونيًّا جديدًا من جهة، وبروز تصدعات جديدة من جهة أخرى. وقد دعمت هذا الادعاء مراجعة البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور، ومواقف المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، ومواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة في الانتخابات الأخيرة أيضًا.

ودعمت متابعة البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسة ادعاء نموّ توافقٍ سياسي في ثلاثة محاور أساسية، هي: تعريف دولة إسرائيل وهويتها، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، ومحور السياسات الاقتصادية. كما دعمت بروز تصدُّع جديد متعلّق بعلاقة الدولة بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم)، وبموضوع إشراك الشرائح المتدينة في سوق العمل، والخدمة العسكرية، وإمكان الزواج المدني. فقد وجدنا أنّ أحزاب يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية (ميرتس والعمل)، وأحزاب وسط هذه الخريطة (يوجد مستقبل، والقائمة)، وحزب البيت اليهودي على يمينها، تطالب بتغيير الوضع القائم، وإشراك المتدينين في الخدمة العسكرية أو المدنية. في حين أنّ حزب الليكود - بيتنو لم يطرح ذلك في الحملة الانتخابية؛ لأسباب تكتيكية متعلّقة بالحفاظ على علاقته بالأحزاب الدينية والمتدينة، وقد عارضته الأحزاب الدينية والمتدينة معارضةً واضحةً.

وأظهرت مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣ وجود بعض التحولات في المحاور المبحوثة، وهي تقع تحت سقف الخطاب النيوصهيوني الجديد.

وفي محور هوية الدولة ووظائفها، وجدنا ارتفاعًا في أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، مقابل انخفاض في أهمية السلام بوصفه قيمةً عليا، ووجدنا كذلك استقرارًا في دعم إدارة شؤون الحياة اليومية، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، وتراجعًا في الرفض المطلق لهذا الاقتراح، بالتوازي مع ارتفاع مستويات التديُّن في المجتمع

الإسرائيلي. إلا أنّ الأمر الأبرز في سياق نُموٍّ توافقٍ جديدٍ كان في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان؛ إذ وجدنا انخفاضًا في دعم مبدأ الأرض مقابل السلام، وارتفاعًا في دعم مقولة إقامة دولة فلسطينية، مع ارتفاعٍ في رفض إزالة المستوطنات، ورفضٍ لإرجاع أحياء عربية في القدس الشرقية.

ويمكن تعريف التحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي، بدايةً من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٣، بأنها انحراف نحو اليمين المتدين، أو الديني، وانتشار لخطاب التيار النيوصهيوني. وقد شكّلت هذه التحولات البيئة والمناخ السياسيْن اللذين جرت فيهما انتخابات عام ٢٠١٣، ووضعت حدود المواقف السياسية والأطاريح الحزبية. وأظهرت متابعة مواقف مصوتي الأحـزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات في هذه المحاور تفاوتًا في مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة أحيانًا، وتفاوتًا لدى مصوتي الحزب ذاته في محاور مختلفة أحيانًا أخرى، ووضّحت أنّ المجتمع الإسرائيلي ينقسم بحسب المواقف إلى عدّة فئات، وأنّ المواقف ملائمة لأنماط التصويت، وأنّ أكبر تلك الفئات التي تعتمد مواقف يمينيةً محافظةً، وتصوّت لأحزاب اليمين متمثّلة بمصوتي الأحزاب الدينية والمتدينة الذين يعتمدون مواقف أكثر تطرفًا. في حين يعتمد مصوتو أحزاب يمين الوسط، بوجهٍ عامٍّ، مواقف وسطية تميل نسبيًّا إلى يمين المحور السياسي، مقابل مواقف معتدلة لدى مصوتي أحزاب اليسار، ويسار الوسط، وهم الفئة الصغرى.

تُشكّل هذه المواقف المناخ السياسي العامّ الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي التي تُحدِّد سقْف مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة. ويمكن القول، وفقًا لهذه النتائج، إنّ الاستنتاج الأبرز في ما يتعلّق بالاستيطان والمفاوضات مع السُلطة الفلسطينية، هو أنّ مواقف المجتمع وبرامج الأحزاب تُعزِّز خيار فرْض سياسية الأمر الواقع والحفاظ عليه، على الرغم من وجود تفاوت بين مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة. فنسبة المستجيبين التي تعتمد مواقف سياسيةً أقل تطرفًا ويمينيةً، والتي تميل إلى المواقف السياسية التقليدية لليسار الصهيوني التقليدي، ليست إلّا نسبةً قليلةً.

في مثل هذه الأجـواء، يبدو أنه من الصعب تحقيق أيّ تغيير في سياسات الحكومة الإسرائيلية، وفي مواقفها من الحلول المقترحة بشأن القضية الفلسطينية والاحتلال، وبشأن هوية دولة إسرائيل وطبيعتها، بل إنّ الأمور تشير إلى أنّ ما كان سوف يكون. من أجل ذلك نتوقّع أنّ نتائج الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في آذار/ مـارس ٢٠١٥ لن تُغيِّر كثيرًا في المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل.

عبد الحليم مهورباشة*

اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

سعت هذه المداخلة العلمية إلى قياس اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو الانتخابات الرئاسية في الجزائر، عن طريق إجراء دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف ٢، مستخدمة الاستمارة أداة رئيسة، للتعرف إلى مواقفهم من الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، وكذلك تحديد جملة العوامل التي تدفع الشباب إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية، إضافةً إلى سعي الدراسة لتحديد العوامل التي تساهم في الحد من مشاركة الشاب الجامعي في الانتخابات، وتوصلت الدراسة الميدانية المطبّقة على عينة بلغ عددها ١٢٩ مفردة، إلى جملة من النتائج نوجزها في: الموقف الإيجابي لدى فئة الشباب الجامعي من العملية الانتخابات، في حين تباينت مواقفها بين السلب والإيجاب من إمكان أن تغيّر الانتخابات الرئاسية الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، ورأى أغلب الشبان أنّ مسألة المشاركة في الانتخابات تتعلق بالدوافع الذاتية، ما ينمّ عن وعي سياسي لدى هذه الشريحة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، كما رأوا الانتخابات أهم آلية للتداول السلمي للسلطة السياسية، وأرجعت غالبيتهم عدم المشاركة في الانتخابات إلى الممارسات المنحرفة التي رافقت هذه الآلية الديمقراطية، كعمليات التزوير التي تطال الانتخابات في كل مرة، وسعي المترشحين إلى الرئاسيات إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وأخيرًا مأزق الخطاب السياسي المبني على الوعود الوهمية.

* أكاديمي جزئراي وأستاذ محاضر في قسم علم الاجتماع في جامعة سطيف ٢_ الجزائر.

مقدمة

إن التغيرات السياسية والاقتصادية التي تخبر بها المجتمعات العربية تحتاج إلى دراسات علمية جادة وعميقة، لرصدها ومحاولة فهمها وتقديم تفسيرات علمية لها. ومن الحقول المعرفية التي يعوّل عليها في تفسير الحراك السياسي والاجتماعي في العالم العربي المعاصر، علم الاجتماع السياسي بصفته تخصصًا معرفيًا ينتمي إلى حقل السوسيولوجيا، ويهتم بدراسة الأنساق السياسية في علاقتها بالأنساق الاجتماعية، وبتوزيع القوة السياسية وتأثيرها في مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن الظواهر التي يهتم بتحليلها المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة.

فمن المتعارف عليه في مختلف الأدبيات العلمية أنّ المشاركة السياسية تأخذ أساليب وأشكالًا عديدة، وتتعلق المشاركة بطبيعة النظام السياسي، وبطبيعة الآليات المعتمدة في عملية تداول السلطة السياسية في المجتمع، وتُعدّ الانتخابات أحد أشكال المشاركة السياسية في عالمنا الراهن، وعلى الرغم من أنها تتميز بالظرفية والموسمية، عكس المشاركة السياسية التي تكون عن طريق انخراط الأفراد في الأحزاب السياسية، فإنّ الانتخابات أداة مهمة يتم الاعتماد عليها في التداول السلمي للسلطة في النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة.

في المقابل، تشير عديد الدراسات التي تنتمي إلى تخصصات معرفية عديدة، كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، إلى أنّ نسب المشاركة في الانتخابات تعرف تذبذبًا مستمرًا، من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة النظام السياسي، وكذلك درجة التطور الحضاري والثقافي للمجتمع. وتتفاوت نسب المشاركة في الانتخابات بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، ومن المتداول أنّ الشباب من الفئات الاجتماعية التي تميل إلى التمرد على النظم والقواعد والأعراف المجتمعية، لذلك تقاطع في الغالب الانتخابات بحجة عدم تحقيقها لتطلعاتها ومتطلباتها الاجتماعية.

في المجتمع الجزائري الذي تطغى فئة الشباب على بنيته الديمغرافية، تعرف نسب المشاركة في الانتخابات تراجعًا من استحقاق انتخابي إلى آخر، وتأتي فئة الشباب في مقدمة من يقاطعون الانتخابات، وتشير الإحصاءات التي تنشرها المؤسسات الرسمية المنظمة للعملية الانتخابية أو بعض مؤسسات المجتمع المدني، إلى أنّ فئة الشباب لا تولي أهمية كبيرة للانتخابات في المجتمع الجزائري، بسبب أوضاعها الاجتماعية التي تحياها، كالبطالة، والانحراف، والاغتراب و"الحرقة"، ... إلخ.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة الإمبريقية التي أجريت بجامعة سطيف ٢، إلى دراسة اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ومحاولة الكشف عن العوامل التي تدفع الشاب إلى عدم المشاركة فيها.

إشكالية الدراسة

توجهت معظم النظم السياسية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين، نحو تبني الخيار الديمقراطي آليةً للتداول السلمي للسلطة السياسية، وانتشرت فكرة الحرية السياسية والتعددية الحزبية في المجتمعات السياسية المعاصرة، غير أنّ هذه الوصفة السحرية بدأت تشوبها الكثير من التناقضات على مستوى الممارسات، فإذا كانت الأطر النظرية للديمقراطية قد اكتملت وصيغت في قوالب معرفية ونظرية جامدة، وصيغت في شكل قوانين نثرت في الدساتير، فإنّ الممارسات السياسية الواقعية أظهرت فروقًا كبيرة بين ما هو نظري وما هو إجرائي عملي، فمن بين الظواهر التي طغت على السطح إشكالية نسب المشاركة في الانتخابات، وتنامي عزوف المواطنين عن الحياة السياسية برمتها، فكما هو معلوم في الأعراف السياسية أنّ نسب المشاركة لا تعني أرقامًا إحصائية تعطى بعد نهاية كل استحقاق انتخابي، إنّما ضعف نسب المشاركة يؤكد تأكّل شرعية من يديرون السلطة السياسية، لذلك تسعى اليوم عديد الدراسات في علم الاجتماع السياسي إلى تقديم تفسيرات لهذه الظاهرة التي ترتبط بشكل ما بالبنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتتعلق بالمتغيرات العولمية التي أفرزتها فواعل جديدة كـ "الميديا" التي أصبحت تقولب وعي الأفراد وتشكّله وفق معدلات الاستهلاك المفرط.

وإذا كانت بعض المجتمعات العربية ما تزال تنعدم فيها أوجه المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام، بسبب الانغلاق السياسي كبعض مجتمعات الخليج العربي، وبعضها الآخر يعيش حياة التحول الديمقراطي كليبيا واليمن، فإنّ المجتمع الجزائري عرف تحولًا سياسيًا منذ ما يزيد على العقدين من الزمن، عندما أقر دستور ١٩٨٩ التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وفتح المجال أمام الأفراد بكل حرية لإنشاء الجمعيات والأحزاب، وتمّ تنظيم انتخابات تشريعية تعددية في مطلع التسعينيات، فاز بها أحد الأحزاب المحسوبة على الحركات الإسلامية، وما تبع ذلك من إلغاء المسار الانتخابي بحجة حماية الجمهورية من المتطرفين، والدخول في أزمة أمنية معقدة، تم تجاوزها مع بداية هذه الألفية عن طريق المصالحة الوطنية التي أعادت الاستقرار السياسي

للجزائر مجددًا، غير أنّ السؤال عن طبيعة التحولات السياسية في الجزائر، وعن الآليات التي تستخدم في عملية التداول السلمي للسلطة، يعود اليوم بقوة في مجتمع يُفترض أنه تجاوز مرحلة التأسيس القانوني للديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها فعلًا حضاريًا.

تشير بعض الدراسات الأكاديمية في الجزائر إلى إشكالية المشاركة المجتمعية في الانتخابات التي تنظمها السلطة في كل مرحلة زمنية، فالجزائر نظمت خمسة انتخابات رئاسية وتشريعية بعد إقرار التعددية السياسية مطلع التسعينيات، وعلى الرغم من التباين من منطلق سوسيولوجي بين الفئات الاجتماعية وموقفها من الانتخابات من مرحلة إلى أخرى، فإنّ الملاحظ هو تدني نسب المشاركة في الانتخابات من استحقاق إلى آخر، وبتعبير دقيق يمكن أن نصفها بظاهرة العزوف عن المشاركة في الفعل الانتخابي.

> تشير بعض الدراسات الأكاديمية في الجزائر إلى إشكالية المشاركة المجتمعية في الانتخابات

لذلك، تحتاج التجربة الجزائرية في مجال الديمقراطية والممارسات الانتخابية إلى دراسات سوسيولوجية، تكشف عن الطبيعة الجدلية التي تحكم النسق السياسي في علاقته بالنسق الاجتماعي، بمعنى آخر كيف تؤثّر المحددات الاجتماعية للناخبين في توجهاتهم السياسية، والتي على أساسها يميلون إلى المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات؟ ويرى العديد من الباحثين أنّ عدم المشاركة يعدّ في حد ذاته موقفًا سياسيًا، يعبّر عن خلل ما في العملية الانتخابية بصفتها آلية لتداول السلطة السياسية، وأرجعها الباحثون إلى جملة من العوامل التي أدت إلى تفاقمها؛ كبعض الممارسات الانتخابية التي طالتها عمليات التزوير المتكررة فتدفع إلى الحد من المشاركة في الانتخابات، ومنها ما هو متعلق بمأزق الخطاب السياسي الذي يكون في الغالب مبنيًا على الوعود الوهمية، في كل مرحلة يكتشف جمهور المصوتين في الانتخابات أنه لم يغيّر واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، ومنها ما هو متعلق بصراع الأجيال وغيرها. ومن هذا المنطلق يعدّ الجمهور الطلابي في الجزائر من الناحية الكمية في تزايد مستمر، فآخر الاحصاءات تشير إلى أنّ أكثر من مليون طالب تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة يدرسون في الجامعات، ويمثّل هذا العدد من الناحية السياسية وعاءً انتخابيًا مهمًا، لذلك أنجزت هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانتخابات الرئاسية في الجزائر، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي مواقف فئة الشباب الجامعي من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر؟
- ما هي الأسباب التي تدفع الطلبة الجامعيين للمشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر؟
- ما هي المعيقات التي تمنع الطلبة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر؟

أهداف الدراسة

- إن الدراسة العلمية لاتجاه الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، تمكننا من الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تدفعهم للمشاركة في الانتخابات، بصفتها أحد أوجه المشاركة السياسية، وكذلك الوقوف على بعض العوامل التي تمنعهم من المشاركة فيها.
- تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الوعي السياسي للطلبة الجامعيين، من خلال معرفة اتجاهاتهم نحو أهم حدث سياسي في الجزائر، وهو الانتخابات الرئاسية، والكشف عن الأسباب التي تدفع الشاب الجامعي إلى عدم المشاركة في الانتخابات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

- الرغبة الذاتية للباحث في استخدام أدوات البحث الميداني (مقياس الاتجاه) في معرفة اتجاه الطلبة الجامعيين نحو الانتخابات الرئاسية في الجزائر.
- المساهمة العلمية في فهم ظاهرة مشاركة الشباب في الانتخابات، فإذا كانت بعض المجتمعات العربية تحلم بترسيخ الديمقراطية، فإنّها لم تعد تثير الكثير من الوهج لدى فئات اجتماعية عديدة في الجزائر، ومن بينها فئة الشباب التي تعزف عن المشاركة في كل استحقاق انتخابي.

ملاحظات منهجية حول كيفية إعداد الدراسة

- تم إعداد هذه الدراسة الميدانية تحت تأطير مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، ولم تكن لدى الباحث الإمكانيات المادية اللازمة لتوظيف محققين اجتماعيين. أردنا فقط التعرف إلى اتجاهات فئة الشباب الجامعي من الانتخابات الرئاسية في الجزائر، في الفترة ذاتها التي وقعت فيها الانتخابات الرئاسية، لذلك كان حجم العيّنة صغيرًا، نظرًا لكون مفردات مجتمع الدراسة متجانسة نسبيًا. وآثرنا العيّنة العمدية العرضية لسهولة الوصول إلى المستجيبين، إذ كان الباحث يجلس أمام المدخل الرئيس للكلية في فترة الذروة (من الساعة ٩,٣٠ إلى الساعة ١١) ويقوم بتوزيع الاستمارة واسترجاعها في تلك اللحظة.
- إنّ القاعدة العامة في المنهجية تؤكد أنه إذا كانت "مفردات موضوع الدراسة من النوع المتجانس، فإنّ العيّنة الصغيرة تكون كافية، أما إذا كانت مفردات العيّنة أو الوحدات محل الدراسة من ذلك النوع المتباين، فينبغي أن تكون العيّنة كبيرة الحجم"[١]. كانت العيّنة في هذه الدراسة متجانسة، لذلك يمكّننا حجمها الصغير من التعبير عن كامل مفرداتها.

أمّا المقصود بالعيّنة العمدية، فهي ذلك النوع من العينات التي يكون سحب مفرداتها بطريقة عشوائية "اتباع طريقة شبه عشوائية قد تكون شبيهة بالمسماة (Haphazard)، تحدد فيها مجموعة من الأماكن الإستراتيجية التي يرتادها أفراد المجتمع – الدراسة، لتطبيق الاستمارة على من قد يوجد فيها"، "إذ يختار الباحث كل من يصادفه وتنطبق عليه شروط العيّنة التي حددها"[٢].

- إنّ الهدف الرئيس من وراء هذه الدراسة ليس تعميم النتائج على بقية فئة الشباب الجامعي الجزائري، بقدر ما هو لفت انتباه الباحثين إلى ضرورة إجراء دراسة أكاديمية حول مشاركة الشبان الجامعيين في الانتخابات، تتحرى الموضوعية العلمية، وتكون بعيدة عن لغة الخطاب السياسي، واللغة الخشبية المعروفة في عالمنا العربي.

١ علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية** (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، ٢٠٠٦)، ص٥٦.

٢ فوضيل دليو وآخرون، **الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، دار البعث، ١٩٩٩)، ص ١٥٠.

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تحديد المفاهيم

مفهوم المشاركة السياسية

يعني مفهوم "المشاركة ببساطة الاعتراف والتصرف في تفاعل المرء مع مجتمع أكبر أو شبكة من المثل الفلسفية، قد يحس الناس الذين يصوتون في انتخابات أنهم سيشاركون في عمليات ديمقراطية، حتى وإن لم ينخرطوا في منظمات سياسية"[٣]، فالمشاركة تعني التفاعل بشكل ما تجاه قضايا المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، بينما المشاركة السياسية بصفتها أحد أنواع التفاعلات الاجتماعية المرتبطة بحقل السياسي، فهي "عملية ديناميكية، يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية المجتمعية بشكل إرادي وواعٍ، من أجل التأثير في المسار السياسي العام، بما يتفق مع أرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة؛ الاشتراك في الأحزاب السياسية [....]، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت"[٤].

إذًا، يعدّ التصويت أحد أوجه المشاركة السياسية في الانتخابات، فعن طريقه يحرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال مزاولة إرادية لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة"[٥].

ومن الباحثين من يختصر المشاركة السياسية في عمليات التصويت في الانتخابات، "إذ تختزل المشاركة السياسية في عملية التصويت والمشاركة في الانتخابات، أو ما يسمّى السلوك الانتخابي، والتركيز على السلوك الانتخابي، لم يكن ينبع من فراغ، وإنّما يستند إلى أهمية هذا الفعل في التأثير في صناعة القرارات المصيرية بالنسبة إلى المجتمع والجماعة"[٦]، وتعدّ المشاركة في الانتخابات أحد أوجه المشاركة السياسية التي تمنح القابعين على هرم السلطة المزيد من الشرعية، ويرى فيليب برو Philippe Braud "أنّ الانتخاب العام والشامل

٣ طوني بيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، سعيد الغامدي (مترجم)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٦١٩.

٤ سليم العزي، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية ونقدية**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ١٥٤.

٥ كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٧٩)، ص٣٤.

٦ بوبكر جيملي، "الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر"، رسالة دكتوراه علوم (غير منشورة) جامعة قسنطينة-الجزائر، ٢٠١٠، ص٥٢.

يقوم، على الأقل، بوظيفتين: إعطاء المزيد من الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وينشّط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك"[٧].

وفي الأخير، تُعدّ المشاركة في الانتخاب فعلًا إراديًا يتمكّن من خلاله المواطنون من اختيار من يحكمهم و"تُعدّ المشاركة في الانتخابات عملية إرادية واعية ومتراكمة، وإن كانت موسمية، يتمكن الشبان من لهم الحق في مباشرة حقوقهم السياسية من خلالها إمكانية الانتماء أو الاختيار أو المفاضلة أو الاقتراع على من يمثلونهم أو ينوبون عنهم"[٨].

مفهوم الاتجاه

هناك العديد من المفاهيم والتعاريف التي تناولت الاتجاه سواء سيكولوجيًا بصفته شعورًا نفسيًا، أو سوسيولوجيًا بصفته استجابةً تتجسد في السلوك الاجتماعي، "فالاتجاه عبارة عن حالة من الاستعداد العقلي والعصبي نشأت من خلال التجارب والخبرات السابقة التي مرت بالإنسان، وهو يؤثّر تأثيرًا دينامكيًا في استجابات الفرد إزاء جميع الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به"[٩]، و"الاتجاه هو عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو الأشخاص أو مواقف أو أشياء أو موضوعات، أو رموز في البيئة التي تستثير الاستجابة"[١٠].

أما ميشال أرجيل Mechel argule، فيعرّف الاتجاه بأنّه الميل أو السلوك أو التفكير بطريقة متعددة إزاء أناس آخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز، ويواصل قائلا: "لقد اعتقد بعض الباحثين لفترة طويلة أنّ الاتجاه ذو طبيعة بسيطة وأنّه ذو بعد واحد، ولكنهم الآن يؤكدون أنّه ليس كذلك، وأنّه ذو بناء مركّب، ويتكون من ثلاثة عناصر هي الشعور والسلوك والتفكير"[١١].

٧ فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، عرب صاصيلا (مترجم) (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص٣٠٥.

٨ أحمد الفاروق، محمد صالح، "استخدام جماعة المهام في تنشيط اتجاهات أعضاء مراكز الشباب نحو المشاركة الانتخابية، دراسة تطبيقية على مركز شباب المدينة الفيوم"، **مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية**، المجلد ١٢، الجزء ٣، مركز البحوث النفسية، كلية الآداب جامعة المنيا، (٢٠٠١)، ص٧.

٩ صلاح مخيمر، عبد مخائيل رزق، **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي** (مصر: دار المعارف الجامعية، ١٩٦٠)، ص١٤٧.

١٠ حامد عبد السلام، **علم النفس الاجتماعي**، ط٥ (مصر: عالم الكتب، ٢٠٠٣)، ص١٣٦.

١١ عبد السلام الشيخ، **علم النفس الاجتماعي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٩٩٢)، ص١٠.

المفهوم الإجـرائي للاتجاه: "يمثل الاتجاه جملة من المعتقدات والتصورات والمشاعر التي على أساسها يتخذ الشباب الجامعي موقفًا من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، ويكون موقفًا إيجابيًا يعنى إمكانية المشاركة أو موقفًا سلبيًا بمعنى مقاطعتها، لكن هذا الموقف تحكمه جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية التي تساهم في تشكّله وعلى أساسها يترجم فيما بعد في السلوك الانتخابي".

مفهوم فئة الشباب الجامعي

تمثّل فئة الشباب" كما هو معروف في الأدبيات، الشريحة الأكبر عددًا في المجتمعات النامية، وتُعدّ أساسًا مجتمعات شابة، وهي الشريحة الأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي، لناحية وضعها ومسارها ومصيرها"[١٢].

وتشير الإحصاءات الرسمية في الجزائر، إلى أنّ نسبة الشبان تفوق ٧٠٪ من إجمالي السكان، وأصبحت فئة الشباب الجامعي ضمن هذه الشريحة ذات وزن نوعي وكمي، فقد أدت ديمقراطية التعليم ومجانيته في الجزائر إلى تزايد كمي لعدد الطلبة في الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية، إذ ارتفع عددهم من ٢٧٢٥ في الموسم الجامعي ١٩٦٣/١٩٦٢ إلى ١٠٧٧٩٤٥ في السنة الجامعية ٢٠١١/٢٠١٠، وارتفع عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج من ١٦٥ طالبًا في السنة الجامعية ١٩٦٣/١٩٦٢ إلى٦٠٦١٧ طالبًا في السنة الجامعية ٢٠١١/٢٠١٠، ما يدل على نمو كمي كبير في مجال التعليم الجامعي، والتعليم في الجزائر ترعاه وتشرف عليه الدولة، عن طريق التوجيه والإنفاق المالي، فتخصص مبالغ مالية ضخمة لعملية التعليم، إذ انتقلنا من ثلاث جامعات في سبعينيات القرن الماضي إلى أكثر من ٤٥ جامعة[١٣].

إذًا، تحوّل الشبان الجامعيون في الجزائر إلى وعاء انتخابي مهم من الناحية الكمية، إذ يفوق عددهم المليون طالب، وكما هو معلوم "الشباب الجامعي يقصد به مرحلة تقع ما بين ١٩ و٢٤ سنة، وهي الفترة التي يكون فيها الشاب قادرًا على القيام بأدوار اجتماعية،

١٢ مصطفى حجازي، **سيكولوجية الإنسان المهدور، دراسة نفسية تحليلية**، ط٢ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص٢٠٣.

13 "L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie: 50 Années au Service du développement, 1962/2012", Publication du Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique Algérien (Algérie, 2012), at: https://www.mesrs.dz/

ويستطيع المشاركة الفعّالة في شتى مناحي الحياة المختلفة، ويكون قادرًا على الممارسة الناضجة لحقوق الراشدين، والالتزام الواعي بواجباتهم"[١٤].

المفهوم الإجرائي لفئة الشباب الجامعي: "شريحة اجتماعية مهمة تنتمي إلى شريحة الشباب الجزائريين بصفة عامة، يزاولون دراستهم في الجامعات الحكومية، أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة، يمكنهم سنهم من الناحية القانونية من أداء الفعل الانتخابي، ومن الانخراط في الأحزاب السياسية، والمنظمات المجتمعية".

الانتخاب إحدى آليات المشاركة السياسية في المجتمعات المعاصرة

تُعد الانتخابات إحدى الآليات التي ابتدعتها النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة، فيتمّ عن طريقها إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار، وبواسطتها يتمكن الأفراد من اختيار من يمثلونهم في المجالس النيابية والرئاسية، وتعدّ الانتخابات إحدى عمليات المشاركة السياسية، بيد أنّ مستويات المشاركة في هذه العملية تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة النسق السياسي، وطبيعة البنية الاجتماعية لكل لمجتمع، ما يعني أنها تخضع لجملة من الدوافع التي تعززها، وفي المقابل هناك جملة من المعيقات التي تساهم في تخفيض نسبها.

مستويات المشاركة السياسية

قدّم لستر ميلبراث Lester Walter Milbrath في كتابه **المشاركة السياسية**، ثلاثة أنماط من المواقف السياسية تجاه المشاركة السياسية، وهي الآتية:

- المجادلون: وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة، وهم يمثّلون من ٥ إلى ٤٧ في المئة.
- المتفرجون: وهم الذين يشاركون في السياسة عند الحد الأدنى، ويمثّلون نحو ٦٠ في المئة.
- اللامبالون: وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق، ويمثّلون نحو ٣٣ في المئة.

١٤ سامي بن عبد الرحمن الحليفي، "اتجاهات الشاب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات البلدية"، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ٨.

من هذا المنطلق، وضع لستر أربعة عشر نوعًا أو شكلًا من المشاركة السياسية، ورأى أنّ التصويت أحد هذه الأنواع، بل وعدَّ عدم المبالاة تعبيرًا عن وعي سياسي لدى أصحابها، لهذا تختلف أشكال المشاركة في الانتخابات بين الـدول، ويقول إسماعيل علي سعد في الدول الديمقراطية العريقة أنّ: "نسبة المصوتين على المستوى القومي في انتخابات الرئاسة الأميركية بلغت ٨٥ في المئة، وفي النرويج ٧٩ في المئة، وفي إيطاليا ٩٠ في المئة، وفي بريطانيا ٨٠ في المئة، وفي فرنسا ٧٨ في المئة، أمّا إذا نظرنا إلى هذه النسب على المستوى المحليات، فإنها تهبط إلى ما يعادل النصف تقريبًا"[١٥].

لذلك، تختلف نسب المشاركة في الانتخابات بحسب طبيعة النظام السياسي لكل دولة، وإن كان البعض يذهب إلى أنّ عملية التصويت تُعدّ طريقة أو وسيلة من وسائل المشاركة السياسية، ونشير إلى أنها "عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، وقد تقوم عملية التصويت على أساس أنّ المواطن يرغب في أن يكون صالحًا يؤدي واجبه المدني"[١٦]، في الجزائر نلحظ تراجعًا مستمرًا في نسبة المشاركة في الانتخابات إلى "نحو ١٥ في المئة عام ٢٠١٢، بعد أن بلغت عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦ في المئة ، وعام ٢٠٠٢ نحو ٤٦ في المئة"[١٧].

> في الجزائر نلحظ تراجعًا مستمرًا في نسبة المشاركة في الانتخابات إلى "نحو ١٥ في المئة عام ٢٠١٢، بعد أن بلغت عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦ في المئة ، وعام ٢٠٠٢ نحو ٤٦ في المئة

إذًا، هناك عوامل تساهم إيجابيًا في زيادة مشاركة المواطنين في الانتخابات، وفي المقابل هناك معيقات تحدّ من هذه المشاركة، ففي الجزائر تشير الإحصاءات إلى أنّ أكبر الشرائح التي تقاطع الانتخابات هي فئات الشباب التي تمثّل الفئة الغالبة من الناحية الديموغرافية

١٥ إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم** (مصر: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص٢٧٦.

١٦ المرجع نفسه، ص٢٧٧.

١٧ مصطفى بلعور، "طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية"، مجلة **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، حزيران/ جوان ٢٠١١)، ص١.

في المجتمع، بسبب أوضاعها الاجتماعية المتردية المتمثّلة في ارتفاع معدلات البطالة بين أوساطها، وغياب الأفق السياسي الرحب، إضافةً إلى عدم ثقتها في العملية السياسية برمتها، بسبب عمليات التزوير التي طالت في مرات عديدة الانتخابات.

العوامل التي تدفع إلى المشاركة في الانتخابات

هناك جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تعزيز مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية، إذا كنّا نعدّ المشاركة في الانتخابات تمثّل الحد الأدنى من مستويات المشاركة السياسية، "فأي فعل سياسي لا بد له من دافع، عادة من الواقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، محدد للفعل، والفعل السياسي يُعدّ واحدًا من تلك الأفعال المتاحة والمتباينة التي يقوم بها الفرد داخل نطاق المجتمع"[١٨].

لذلك، يخضع فعل المشاركة السياسية لعدة عوامل، منها ما هو ذاتي يتعلق بالدافعية والوعي السياسي لدى الفرد، ومنها ما هو متعلق بعوامل موضوعية كطبيعة الانتماء إلى الجماعات الاجتماعية، أو إلى تأثير الأفراد في السلوك السياسي، "فتتأثر مشاركة الفرد في الحياة العامة بجملة من المتغيرات أهمها نوعية المنبهات وكمّها، أو المحددات السياسية التي يتعرّض لها، وحالته الاقتصادية والخلفية الاجتماعية ومستواه التعليمي، ومدى توافر الضوابط والتنظيمات القانونية، وفاعلية القنوات المؤسسية للتغير والعمل السياسي"[١٩].

في المقابل، تحتاج عملية تحليل ظاهرة المشاركة السياسية إلى الأخذ بالمنهج المتعدد الأبعاد، بسبب ارتباط هذه الظاهرة بعديد الأسباب التي تنتجها في كل مرحلة زمنية، وفي هذا الصدد يقول عادل عباسي إنّ: "محاولة فهم السلوك الانتخابي للمواطنين تقتضي منّا منذ البداية ضرورة التسليم بالتعددية السببية التي هي مبدأ أساسي عند تحليل الظواهر السياسية، ذلك أنّ السلوك الانتخابي للمواطن ما هو إلاّ محصلة جملة من العوامل المتضافرة والمتفاعلة، فتدفع الناخب نحو سلوك معين، إيجابيًا أكان أم سلبيًا"[٢٠].

يأتي في مقدمة العوامل التي تساهم في عملية المشاركة في الانتخابات، القناعات الذاتية للأفراد وطبيعة وعيهم السياسي، ومدى شعورهم بانتمائهم للجماعة السياسية للمجتمع الكلي "الدوافع الذاتية كالشعور بأنّ المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبّرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم، في ما يجب من اتخاذ قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لحاجة المواطنين"[٢١].

في حين، ربط بعض الباحثين بين المشاركة في الانتخابات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصوتين، ويرى بول لزارفلد Paul La-zarfeld أحد أهم رواد هذا النموذج أنّ "كل حزب يمثّل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معيّنة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه، ومكان سكنه، وعليه، يعطي الإشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب"[٢٢].

لذلك، ترتبط المشاركة السياسية بجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كالمتغير السياسي والديموغرافي، والجنس والإقامة والكثافة السكانية، والتي يتحدد بها نمط الانتخاب، إذ تختلف اتجاهات الرجال عن النساء مثلًا، ونسبة مشاركة كل فئة منهما، كما أنّ هناك متغيرات تتعلق بالعمل والمهن والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية، فالانتخاب سلوك فردي "لكنه محدود ومؤطّر وموجّه بمتغيرات وأطر وعوامل اجتماعية مثل الأدوار الاجتماعية والعائلة والآراء الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية والفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية وغيرها"[٢٣].

ج - عوامل تحد من المشاركة في الانتخابات في الجزائر

لقد تعددت المقاربات السياسية التي حاول من خلالها الباحثون في الجزائر أو المهتمون بالشأن السياسي الجزائري، تحديد العوامل

١٨ سعد، **المجتمع والسياسة**، ص٢٨٦.

١٩ وحيدة بورغدة، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة: حالة الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٦ (شتاء٢٠١٣)، ص١٣٦.

٢٠ عادل العباسي، "واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على الهيئة الناخبة، دراسة في ضوء تشريعات ٢٠٠٧ وإطلالة على التشريعات المقبلة"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٥ (٢٠١٢)، ص٢٤.

٢١ خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص١٥٩.

22 Antoine Roger, "Le comportement électoral dans les pays d'Europe centrale et orientale: A la recherche d'un modèle explicatif," *Revue critique Internationale*, n 11, (Avril, 2001), p 54.

٢٣ بارة سمير، ليمام سلمى، "النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، مجلة **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (٢٠١١)، ص١٥٩.

التي تؤدي إلى عزوف الهيئة الناخبة عن أداء واجبها الانتخابي، فهناك من حللها من زاوية الاستبداد التسلطي الذي تمارسه النخب الحاكمة عند اتخاذ القرارات المصيرية، ما يجعل مشاركة المواطنين فيها لا تعدو أن تكون أمرًا شكليًا صوريًا، كما وصفها الباحث طارق عاشور بقوله: "إذ تتصف المشاركة السياسية في الجزائر بالشكلية والموسمية وعدم الفاعلية، ذلك أنّ القرارات السياسية عادة ما تحسمها النخب الحاكمة، وتترك للجماهير مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها، من خلال انتخابات معلومة النتائج سلفًا، إذ يستأثر حزب الحكومة عادة بكل الضمانات الكفيلة بتحقيق النسب المطلوبة في الانتخابات ويقوم بممارسة الضغوط على الناخبين"[٢٤].

وأرجعها بعض الباحثين إلى غياب فاعلية الأحزاب السياسية التي وصفوها بالجماعات الضاغطة التي تفتقد إلى مشاريع سياسية بديلة، فيكون نشاطها محكومًا بالموسمية والظرفية، ما يجعلها عاجزة عن تفعيل الحياة السياسية، وإقناع المواطنين بالاقتراع "إنّ الأحزاب السياسية في الجزائر، غير مصممة بصفتها تنظيمات مستقلة، تحمل رؤى خاصة بالمصلحة العامة، والأصح أنّها أجهزة للدولة تعمل على ضمان الوظائف المستقرة وشرعنة عمل الإدارة أمام الرأي العام"[٢٥].

في حين، ذهب باحثون آخرون إلى أنّ ممارسات النظام السياسي الجزائري وفشله في إدارة مشاريع التنمية الاقتصادية، أدى إلى إحباط العديد من الفئات الاجتماعية كالعمال والطلبة، والتي فقدت الثقة في السلطة السياسية، ولم تعد لديها الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية، وعليه، لم تعد لديها الرغبة في الانتخاب، وأكبر المحبَطين الشباب الجزائريين، يصفها محمد بوضياف بقوله: "لقد أنتجت هذه الممارسات ثقافة اليأس والقنوط من جهة، وثقافة الانتهازية والاستغلال من جهة أخرى، وأصبح المواطن يعيش حالة من الاغتراب يفكر معها في 'الانتحار' و'الهجرة' وممارسة العنف، وطبع سلوكه الإحباط وعدم المبالاة، وقد زاد من تعقيد هذه الحالة سوء الأوضاع المعيشية وفشل برامج التنمية التي أطلقتها الدولة، وصرفت عليها من الأموال ما يفوق آلاف المليارات"[٢٦].

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

من أجل قياس اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، قمنا بإجراء دراسة ميدانية استطلاعية بجامعة سطيف ٢، وأجريت هذه الدراسة في الموسم الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤ على عينة من ١٢٩ مفردة، وقد سحبت بطريقة عمدية بحيث روعي فيها أن تشمل كل التخصصات التي تدرس في جامعة سطيف ٢، وتم توظيف الاستمارة أداةً رئيسةً في هذه الدراسة، واحتوت الاستمارة على ثلاثة محاور كبرى هي الآتية:

- المحور الأول: موقف الطلبة الجامعيين من الانتخابات الرئاسية في الجزائر، واحتوى على ١٢ سؤالًا.
- المحور الثاني: العوامل التي تدفع الطلبة الجامعيين إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر وتضمّن١٧ سؤالًا.
- المحور الثالث: بعض العوامل التي تدفع الطلبة الجامعيين إلى عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وتضمّن ١١ سؤالًا.

المجال الزمني للدراسة

تم توزيع الاستمارة أيام ١٤، و١٥، و١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، مع التذكير أنها الأيام التي سبقت الانتخابات الرئاسية مباشرة، وبعد انتهاء الحملة الانتخابية التي امتدّت من ٢٠١٤/٠٣/٠١ إلى ٢٠١٤/٠٤/١٣، علمًا أنّ الانتخابات الرئاسية أجريت يوم الخميس ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

المجال الجغرافي للدراسة

أجريت هذه الدراسة بجامعة سطيف٢، وهي جامعة تضمّ ثلاث كليات: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي اتخذتها مجالًا جغرافيًا للدراسة الميدانية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية، وأخيرًا كلية الآداب واللغات، ويزاول بها نحو عشرة آلاف طالب الدراسة، عبر عشرات التخصصات على مستوى الليسانس والماستر.

٢٤ طارق عاشور، "معوقات الجربة البرلمانية في الجزائر(٢٠٠٧-٢٠٠١) دراسة في بعض المغيرات السياسية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٤ (صيف ٢٠١٢)، ص٣٤-٣٥.

٢٥ نورالدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في: محمد مالي وآخرون، **الديمقراطية في الأحزاب السياسية في البلدان العربية**، على خليفة الكواري (محرر) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٢٢٩.

٢٦ محمد بوضياف، "النظام السياسي في الجزائر في ظل المصالحة، خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٩ (شتاء ٢٠١١)، ص٣٤.

الجدول (١):

التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص العينة

الجنس			المستوى الجامعي			سن			تخصص		
	العدد	%		العدد	%		العدد	%		العدد	%
ذكور	٣٣	٢٥	ليسانس	٨١	٦٢,٧٩	١٨-٢٠	٣	٢,٣	فلسفة	٣٤	٢٦,٣٦
			ماستر	٤٣	٣٣,٣٣	٢١-٢٣	٩٩	٧٧,٣	علم الاجتماع	٢٠	١٥,٥
									علم التاريخ	٣٣	٢٥,٥٩
إناث	٩٦	٧٥				٢٤-٢٦	٢٠	١٥,٦	علم النفس	٢٦	٢٠,١٥
			دكتوراه	٥	٣,٩٠	أكبر من ٢٦	٧	٥,٥	تربية بدنية	١٦	١٢,٤
المجموع	**١٢٩**	**١٠٠**	**المجموع**	**١٢٩**	**١٠٠**	**المجموع**	**١٢٩**	**١٠٠**	**مجموع**	**١٢٩**	**١٠٠**

الجدول (٢):

الحالة الاجتماعية والمنطقة السكنية للمستجيبين

الوضعية الاجتماعية	العدد	%	منطقة الإقامة	العدد	%
عازب	١١٤	٨٨,٣٧	مدينة	٤٦	٣٥,٦٥
متزوج	١١	٨,٦	شبه حضري	٤٩	٣٨
مطلّق	٤	٣,١	ريف	٣٤	٢٦,٣٥
المجموع	**١٢٩**	**١٠٠**	**المجموع**	**١٢٩**	**١٠٠**

الجدول (٣):

الوسط الأسري للمستجيبين

المستوى التعليمي للأب			المستوى التعليمي للأم			المستوى الاقتصادي للأسرة		
	العدد	%		العدد	%		العدد	%
ابتدائي	١٠	٧,٨	ابتدائي	٤	٣,٢	جيّد	٢١	١٦,٢٥
ثانوي	٢٠	١٥,٥	ثانوي	٢٠	١٥,٥	متوسط	٩٨	٧٦
جامعي	٥٣	٤١,١	جامعي	٤٠	٣١,٠	سيّئ	١٠	٧,٧٥
أميّ	٤٦	٣٥,٧	أميّ	٦٥	٥٠,٤			
المجموع	١٢٩	١٠٠	المجموع	١٢٩	١٠٠	المجموع	١٢٩	١٠٠

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول:
البيانات الشخصية للمستجيبين

تظهر بيانات الجدول (١) أنّ ٧٥ في المئة من عينة الدراسة من فئة الإناث، في مقابل ٢٥ في المئة من فئة الذكور، وهذا مألوف، لأنّ اليوم في الجامعات الجزائرية، وخاصة في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، تمثّل فئة الإناث العنصر الأكبر من حيث العدد، إذ تشير بعض التقارير الصادرة عن وزارة التعليم العالي إلى أنّ أكثر من ٧٠ في المئة من عدد المتمدرسين من فئة الإناث، كما يبيّن الجدول توزيع المستجيبين بحسب التخصص الجامعي، إذ ظهر أنّ ٦٣ في المئة من المستجيبين تخصص الليسانس، لأنهم يمثلون الفئة الأكبر من الناحية الإحصائية في الجامعة، أمّا عن التخصصات التي يدرسونها فيظهر الجدول أنّ توزيعها متوازن إذ شمل كل الفروع العلمية التي تدرس في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة سطيف ٢، وإن ظهرت بعض التخصصات أكبر من الناحية الكمية، كالفلسفة وعلم التاريخ، وهذا متعلق بالبؤرة البحثية التي اخترناها أماكن لتوزيع الاستمارة، وربما صادف حضور عدد أكبر من الطلبة في هذين التخصصين.

وفي ما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمستجيبين، يظهر من خلال الجدول (٢) أنّ النمط الغالب هو فئة العزاب، إذ بلغت نسبتهم ٨٩ في المئة، نظرًا لأنّ أغلبهم شباب لا يزالون في مرحلة التعليم الجامعي، ومنطقيًا لا يميلون إلى تكوين أسر، وحتى من الناحية العمرية يبيّن الجدول (١) أنّ الشباب الذين يُعدّون غالبية مفردات العيّنة أعمارهم بين٢١ و٢٣ سنة، إذ بلغت نسبتهم ٧٧ في المئة، في حين جاءت بقية النسب ضعيفة ومتقاربة، ومثال ذلك أنّ الذين تجاوزوا ٢٥ سنة بلغت نسبتهم ٣,٩ في المئة.

كما كشفت الدراسة أنّ ٣٥ في المئة يقطنون المدينة، و٣٨ في المئة يسكنون بمناطق شبه حضرية، في حين أنّ ٢٦ في المئة يقيمون في الريف، وتبدو هذه النسب متقاربة، ما يؤكد أنّ التعليم الجامعي في الجزائر أصبح متاحًا لكل الفئات الاجتماعية ولمختلف المناطق، إذ توفر وزارة التعليم العالي الإقامات السكنية للطلبة الذين يبعد مقر سكنهم عن الجامعة مسافة ٥٠ كلم، في حين أنّها توفر للمناطق الأخرى حافلات خاصة للطلبة، تقلهم يوميًا إلى الجامعة مجانًا، ما سمح لعدد كبير من الفتيات القاطنات في المناطق الريفية بالالتحاق بالجامعة للتعليم والتكوين.

تظهر بيانات الجدول (٣) أنّ ٤١ في المئة من عينة المستجيبين آباؤهم ذوو مستوى تعليمي جامعي، في حين بلغت نسبة الذين آباؤهم أميون نحو ٣٥ في المئة، أي ما يعادل ثلثي حجم العينة، وإذا أضفنا نسبة الأميين إلى نسبة ذوي المستوى الابتدائي التي ظهرت بـ ٧,٨ في المئة، نجد أنّ أكثر من نصف عينة المستجيبين آباؤهم ذوو مستويات تعليمية محدودة، وهذا ما نلاحظ انعكاسه في ما بعد على تأثير الأسرة في دفع الطالب للمشاركة أو مقاطعة الانتخابات، في المقابل تظهر نتائج الجدول أنّ أمهات المستجيبين مستوياتهن التعليمية أكثر تدنيًا من الآباء، إذ ظهرت أعلى نسبة للمستوى الأميّ بـ ٥٠,٤ في المئة، إضافةً إلى ٣,٢ في المئة من ذوي المستوى الابتدائي، في حين ظهرت نسبة ٣١ في المئة في ما يخص الأمهات ذوات المستوى التعليمي الجامعي، ما يؤكّد أنّ هناك حراكًا تعليميًا سهرت عليه الدولة الجزائرية من خلال مجانية التعليم وتعميمه.

وأثبتت نتائج الجدول (٣) أنّ أغلب المستجيبين، أي ٨٣ في المئة منهم، يعدّون أسرهم منتمية إلى الطبقة الوسطى، أي إنّ الحالة الاقتصادية لأسرهم متوسطة، أمّا الذين أقرّوا بأنّ حالة أسرهم الاقتصادية جيّدة، فمثّلوا ٩,٣ في المئة، أمّا الذين عدّوا أسرهم تنتمي إلى طبقة الفقراء، أي إنّ الأوضاع الاقتصادية لأسرهم سيئة فمثّلوا ٧,٨ في المئة من المستجيبين.

المحور الثاني:
موقف فئة الشباب الجامعي من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

يتضح من الجدول (٤)، أنّ هناك تباينًا في طبيعة المواقف من الانتخابات الرئاسية في الجزائر لدى أفراد عينة الدراسة، وإن اتفقوا على جملة من العوامل التي تجعل موقفهم إيجابيًا من الانتخابات الرئاسية، إذ أجاب أغلب المستجيبين بنسبة ٦٢ في المئة أنّ الانتخابات ذات أهمية كبيرة بالنسبة إليهم، في حين رأت أغلبيتهم بنسبة ٧٣ في المئة أنّ الانتخابات الرئاسية مسؤولية وطنية، والبعض الآخر، ما يقارب ٤٨ في المئة من المستجيبين، عدّ المشاركة في الانتخابات عاملًا مهمًا في الاستقرار الوطني، وتدل هذه الإجابات على وعي سياسي لدى الطلبة الجامعيين بأهمية الانتخابات الرئاسية من الناحية الشكلية والعقلانية والمنطقية، وعلى وعي بأهمية الديمقراطية بصفتها أداة التداول السلمي للسلطة السياسية.

في المقابل، تتباين مواقف الطلبة (إيجابيًا وسلبيًا) من مبررات المشاركة في الانتخابات، إذ رأى ٤٢ في المئة من المستجيبين أنّ الانتخابات تساهم في التغيير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، بينما رأى ٤٠ في المئة أنّ المشاركة لن تؤدي إلى أي تغيير، ويعتقد ٣٥ في

الجدول (٤):
مواقف الطلبة الجامعيين من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

رقم	فقرة	موافق		لا أوافق		محايد	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	المشاركة في الانتخابات الرئاسية لها أهمية كبيرة	٨٠	٦٢,٠	٣١	٢٤,٠	١٥	١١,٦٢
٢	المشاركة في الانتخابات الرئاسية تساهم في التغيير السياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري	٥٥	٤٢,٦	٥٧	٤٤,٢	١٧	١٣,١٧
٣	المشاركة في الانتخابات الرئاسية تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار	٦٣	٤٨,٨	٤٢	٣٢,٦	٢٤	١٨,٦
٤	المشاركة في الانتخابات الرئاسية مسؤولية وطنية	٩٥	٧٣,٦	١٨	١٤,٠	١٦	١٢,٤
٥	المشاركة في الانتخابات الرئاسية تساهم في تعزيز التداول السلمي للسلطة السياسية	٤٦	٣٥,٧	٤٩	٣٨,٠	٣١	٢٦,٣٥
٦	المشاركة في الانتخابات الرئاسية تدفع إلى تعزيز الديمقراطية في الجزائر	٤٨	٣٧,٢	٥٠	٣٨,٨	٣١	٢٤,٣٢
٧	المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر تساهم في اختيار الرجل المناسب لقيادة الدولة الجزائرية	٥٥	٤٢,٦	٤٨	٣٧,٢	٢٦	٢٠,١٥
٨	أشارك لأنّ البرامج السياسية التي يطرحها المرشحون تساهم في حل مشكلات الجزائر	٣٧	٢٨,٧	٦٦	٥١,٢	٢٦	٢٠,١٥
٩	المشاركة في الانتخابات الرئاسية لن تغيّر شيئًا	٥٢	٤٠,٣	٦٠	٤٦,٥	١٧	١٣,١٧
١٠	المشاركة في الانتخابات الرئاسية لا تساهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين	٥١	٣٩,٥	٥٥	٤٢,٦	٢٣	١٧,٨٢
١١	المشاركة في الانتخابات الرئاسية مضيعة للوقت والجهد	٣١	٢٤	٧١	٥٥	٢٧	٢١
١٢	المشاركة في الانتخابات الرئاسية عبارة عن فعل حضاري	٨٣	٦٤,٣	٢٠	١٥,٥	٢٦	٢٠,١٥

المئة منهم أنّ الانتخابات تساهم في تعزيز التداول السلمي للسلطة السياسية، أمّا نسبة المستجيبين الذين لديهم اعتقاد بأنّ المشاركة في الانتخابات الرئاسية تساهم في تعزيز الفعل الديمقراطي فكانت ٣٧ في المئة، وعلى عكس كل الآراء السابقة يرى ٤٠ في المئة من المستجيبين أنّ الانتخابات الرئاسية لن تغيّر شيئًا، ووصل الأمر بـ ٢٤ في المئة إلى عدّ الانتخابات الرئاسية مضيعة للوقت والمال والجهد.

أثبتت نتائج الدراسة أنّ المجتمع الجزائري وعلى الرغم من الوعي العلمي والثقافي الذي تتميّز به شريحة الطلبة، فإنّه ظلّ يعرف تكتمًا كبيرًا في المسائل السياسية، حتّى أنّ بعضهم يميل إلى عدم إبداء آرائهم فيها أو اتخاذ موقف منها، لذلك ظهرت نسبة مهمة من المحايدين، كما ظهرت في البند رقم (١٠) إذ امتنع نحو ٢٣ مستجيبًا عن الإدلاء برأيهم.

المحور الثالث:
العوامل التي تساهم في مشاركة فئة الشباب الجامعي في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

يتضح من بيانات الجدول (٥)، أنّ العامل الذاتي يعدّ أهم عامل يساهم من وجهة نظر المستجيبين في عملية المشاركة في الانتخابات الرئاسية، فقد أظهرت النتائج أنّ ٨٤ في المئة من عينة المستجيبين

الجدول (٥):
عوامل مشاركة فئة الشباب الجامعي في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

رقم	الفقرة	موافق		لا أوافق		محايد	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١	المشاركة في الانتخابات الرئاسية قناعة ذاتية (شخصية)	١٠٩	٨٤,٥	١٢	٩,٣	٨	٥,٣
٢	الأسرة هي التي تدفع الطالب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية	١١	٨,٥	١١٠	٨٥,٣	٨	٦,٢
٣	الأصدقاء هم من يدفعون الطالب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية	١٢	٩,٣	١٠١	٧٨,٣	١٦	١٢,٤
٤	الانخراط في حزب سياسي لديه مرشح	٣٩	٣٠,٢	٥٢	٤٠,٣	٣٨	٢٩,٥
٥	الانخراط بصفة عضو في جمعية تساند مرشحًا سياسيًا	٤٠	٣١,٠	٥٤	٤١,٩	٣٥	٢٧,٢
٦	يشارك في الانتخابات الرئاسية مقابل حصوله على المال	٤٨	٣٧,٢	٥٩	٤٥,٧	٢٢	١٧,١
٧	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّ الرئيس القادم سيوفر للطالب منصب عمل	٥٨	٤٥,٠	٥٠	٣٨,٨	٢١	١٦,٣
٨	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّ الرئيس القادم سيضمن التوزيع العادل للثروة	٤٩	٣٨	٥٢	٤٠,٣	٢٨	٢١,٨
٩	يشارك في الانتخابات لأنّ الطالب سيستفيد من شهادة جامعية مجانية	٣٤	٢٦,٤	٧٩	٦١,٢	١٦	١٢,٤
١٠	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّ برامج المترشحين تركّز على تطوير الجامعات الجزائرية	٤٣	٣٣,٣	٦٠	٤٦,٥	٢٦	٢٠,٢
١١	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّ البرامج السياسية المطروحة لديها الكثير من الوعود للشباب الجزائري	٥٥	٤٢,٦	٥٧	٤٤,٢	١٧	١٣,١٧
١٢	يشارك في الانتخابات لتأثير وسائل الإعلام الجزائرية في الطالب الجامعي	٣٧	٢٨,٧	٧١	٥٥,٠	٢١	١٦,٣
١٣	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّه حق كفله الدستور الجزائري	٦٠	٤٦,٥	٤٥	٣٤,٩	٢٤	١٨,٦
١٤	يشارك الطالب في الانتخابات الرئاسية لكيلا يصوتوا بدلًا منه	٧٠	٥٤,٣	٤٢	٣٢,٦	١٧	١٣,١٧
١٥	يشارك في الانتخابات الرئاسية لأنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ستتحسن	٦٦	٥١,١٦	٣٩	٣٠,٢	٢٤	١٨,٦
١٦	يشارك في الانتخابات الرئاسية لطبيعة برامج المرشحين القوية والواقعية	٤٥	٣٤,٩	٦١	٤٧,٣	٢٣	١٧,٨
١٧	يشارك في الانتخابات الرئاسية لتجنب الصراع الداخلي (الفتنة)	٧١	٥٥,٠	٣٩	٣٠,٢	١٩	١٤,٨

عدّوا المشاركة في الانتخابات قناعة ذاتية، وثاني العوامل يتمثّل في الوعي القانوني للطالب بحقه في الانتخاب الذي كفله له الدستور، إذ أكد ٤٦ في المئة أنهم يشاركون في الانتخابات لأنها حق قانوني، في حين رأى أكثر من نصف المستجيبين أنّ المشاركة في الانتخابات تساهم في تجنيب المجتمع الجزائري الصراع الداخلي (الفتنة)، أمّا الذين ينتخبون ودافعهم في ذلك حماية أصواتهم من التزوير فقد بلغت نسبتهم ٥٥ في المئة، ففي بعض الممارسات الانتخابية في الجزائر، عندما يتخلف الناخبون عن أداء الفعل الانتخابي، يقوم بعض القائمين على مكاتب الاقتراع بالتصويت بدلًا منهم لمصلحة المرشح الذي يختارونه.

أما عن العوامل الاجتماعية كتأثير أسر المستجيبين، فأثبتت نتائج الجدول (٥) أنّ تأثيرها بات محدودًا جدًّا بنسبة ٨,٥ في المئة من حجم العينة، ونفس الملاحظة تنطبق على تأثير الأصدقاء في الطالب للمشاركة في الانتخابات، ما يؤكد أنّ الفرد الجزائري المعاصر تحرّر نسبيًا من الأطر الاجتماعية التقليدية، كالعائلة والقبيلة وغيرها، في حين رأى أكثر من نصف حجم العيّنة أنّ العامل الاقتصادي يساهم في المشاركة في الانتخابات، ذلك أنّ ٥١ في المئة من المستجيبين رأوا أنّ انتخاب الرئيس يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وفي ما يخص المكاسب الشخصية (البراغماتية)، أظهرت النتائج أنّ ٤٥ في المئة من حجم العينة أكدوا أنهم سينتخبون لأنّ الرئيس سيوفر لهم مناصب عمل، و٣٣ في المئة سيقترعون لأنّ برامج المرشحين للرئاسيات تولي أهمية لتطوير الجامعات الجزائرية.

- في الأخير، وجد ٣٧,٢ في المئة من المستجيبين أنّ مشاركتهم في الانتخابات تحقق لهم بعض العوائد المادية، وهي من مظاهر الفساد السياسي في المجتمع الجزائري المعاصر، فأصبح بعض المرشحين يميل إلى شراء أصوات المنتخبين للتصويت لمصلحتهم، ويرى ٢٦,٤ في المئة من المستجيبين أنّ المشاركة في الانتخابات تضمن لهم الحصول على شهادات جامعية مجانية.
- وتظهر نتائج الجدول (٥) أنّ هناك تباينًا في الموقف من دور الأحزاب السياسية وبرامج السياسيين في الدفع بالطلبة للانتخاب في الرئاسيات، فأظهرت النتائج أنّ ٣٠ في المئة من عينة البحث، أكد فيها المستجيبون أنّ انتماءهم إلى حزب سياسي يدفعهم إلى الانتخابات الرئاسية، أي أقل من ثلثي العينة، يعدّون منخرطين في الحياة السياسية الفعلية، وأكد ٣١ في المئة انخراطهم في جمعيات تساند حزبًا سياسيًا، ما يؤكد أنّ أكثر من ثلثي عينة البحث لا يشاركون في الحياة السياسية بصورة مباشرة.
- في حين، قال ٤٢ في المئة من المستجيبين أنّهم يشاركون في الانتخابات لأنّ البرامج السياسية لديها الكثير من الوعود للشباب الجزائري، و٣٤ في المئة أنّهم سيصوتون في الانتخابات الرئاسية لأنّ برامج الأحزاب السياسية واقعية، أمّا عن تأثير وسائل الإعلام في الوعي السياسي للشبان الجامعيين، فيرى أكثر من نصف المستجيبين، أي نحو ٥٥ في المئة، أنّ مشاركة الشباب في الانتخابات لا علاقة لوسائل الإعلام بها، وهذا منطقي لأنّ الجزائر لم تحرر القطاع السمعي البصري، وبعض وسائل الإعلام المحلية الخاصة مازالت غير قادرة على صناعة الرأي العام، لتتمكن من توجيه الناخبين للتصويت لمرشح محدد.

> قال ٤٢ في المئة من المستجيبين أنّهم يشاركون في الانتخابات لأنّ البرامج السياسية لديها الكثير من الوعود للشباب الجزائري، و٣٤ في المئة أنّهم سيصوتون في الانتخابات الرئاسية لأنّ برامج الأحزاب السياسية واقعية

المحور الرابع:
بعض العوامل التي تؤدي إلى عدم مشاركة فئة الشباب الجامعي في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

تظهر نتائج الجدول (٦) أنّ جملة العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، تتعلق أولًا بتزوير الانتخابات، إذ أكد أكثر من ٦٥ في المئة من المستجيبين أنّ الانتخابات ستكون مزوّرة، وعليه، فلا جدوى من المشاركة فيها، ويعزز هذه الفكرة ٦٩ في المئة من عيّنة الدراسة الذين أكدوا أنهم لن يشاركوا في الاقتراع، لأنّ نتيجته محسومة سلفًا لمرشح السلطة، أمّا العامل الثاني فهو مأزق الخطاب السياسي للمترشحين للرئاسيات، فقد رأى ٧٢ في المئة من حجم العينة، أنهم لا يرغبون في المشاركة في الانتخابات لأنّ المترشحين لا يسعون سوى لتحقيق مصالحهم الشخصية، أمّا ثالث العوامل فيتعلق بالخطاب السياسي للأحزاب والمترشحين للرئاسيات، إذ يرى ما نسبته ٦٩ في المئة من المستجيبين

الجدول (٦):
عوامل عدم مشاركة فئة الشباب الجامعي في الانتخابات الرئاسية في الجزائر

رقم	الفقرة	موافق		لا أوافق		محايد	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١	الانتخابات الرئاسية ستكون مزوّرة	٨٤	٦٥,١	٢٤	١٨,٦	٢١	١٦,٣
٢	دعوة بعض الأحزاب السياسية للمقاطعة	٥٣	٤١,١	٤٨	٣٧,٢	٢٨	٢١,٧
٣	دعوة بعض الحركات السياسية إلى المقاطعة	٤٥	٣٤,٩	٥٣	٤١,١	٣١	٢٤
٤	لا يشارك الطالب لأنّ الانتخابات الرئاسية لا تغيّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري	٦٩	٥٣,٥	٣٧	٢٨,٧	٢٣	١٧,٨
٥	لا يشارك الطالب في الانتخابات الرئاسية لأنّ النتيجة محسومة لمرشح السلطة	٩٠	٦٩,٨	٣١	٢٤,٠	٨	٦,٢
٦	لا يشارك الطالب في الانتخابات الرئاسية لأنّ المترشحين للرئاسيات يسعون لتحقيق مصالحهم	٩٤	٧٢,٩	٢٣	١٧,٨	١١	٨,٦
٧	عدم تحقق وعود المترشحين في الانتخابات السابقة	٨٩	٦٩,٠	٢٨	٢١,٧	١٢	٩,٤
٨	ضعف البرامج التي يطرحها المترشحون للانتخابات الرئاسية وعدم واقعيتها	٨٦	٦٦,٧	٢٤	١٨,٦	١٩	١٤,٨
٩	الاعتقاد الديني يمنع الطالب من المشاركة في الانتخابات الرئاسية (تحريم التحزب)	١٦	١٢,٤	٨٢	٦٣,٦	٣١	٢٤,١
١٠	كون أفراد أسرة الطالب لا يشاركون في الانتخابات الرئاسية	١٦	١٢,٤	٨٧	٦٧,٤	٢٦	٢٠,١
١١	لأنّ الطالب لم يستفد من الدولة في أي شيء (الريع البترولي)	٦١	٤٧,٣	٥٢	٤٠,٣	١٦	١٢,٤

أنهم لن ينتخبوا لأنّ المترشحين السابقين لم يلتزموا وعودهم، في حين أكد نحو ٦٦ في المئة بأنهم لن يشاركوا لأنّ برامج المترشحين وهمية وغير واقعية.

وأثبتت نتائج الجدول (٦) أنّ عدم مشاركة الشباب في الانتخابات الرئاسية، ليس له علاقة ذات دلالة إحصائية بالأسرة أو الأصدقاء، إذ ظهرت نسبتاهما كالآتي: ١٢,٤ في المئة، و١٢,٤ في المئة، وحتى الخطاب الديني الذي كان له تأثير في السباق من خلال إصدار فتاوى تحرّم أو تدعو للتصويت لمرشح ما، لم يظهر لها أثر كبير، إذ أكد ٦٧ في المئة من المستجيبين أنهم لا يرون للمعتقد الديني دورًا في عملية المشاركة في الانتخابات.

وفي الأخير، نلحظ من نسب الجدول (٦) أنّ هناك تباينًا في مواقف الطلبة من بعض العوامل المباشرة التي تساهم في عدم مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية، كدعوة بعض الأحزاب السياسية إلى مقاطعة الانتخابات بنسبة ٤١ في المئة، و يرى ٣٤ في المئة من عينة المستجيبين أنّ المقاطعة كانت نتيجة لدور بعض الحركات السياسية، كحركة بركات، أو حركة مالك القبائلية وغيرها من الحركات الهامشية التي دعت إلى المقاطعة، أما العامل الاقتصادي الذي له تأثير في مقاطعة

الانتخابات، فقد أكد ٥٣ في المئة أنهم لن يشاركوا في الانتخابات لأنّها لن تغيّر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وهو نوع من الإحباط يعاني منه الشباب ويمتد إلى شرائح اجتماعية عديدة من بينها شريحة العمال، وأكد ما نسبته ٤٧ في المئة من حجم عينة الدراسة، أنّ عدم الاستفادة من الريع البترولي هو الذي يدفع الشباب إلى عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر.

> أكد ٥٣ في المئة أنهم لن يشاركوا في الانتخابات لأنّها لن تغيّر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري

خاتمة

توصّلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، تتعلق باتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ونوجزها كالآتي:

- أظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك موقفًا إيجابيًا لدى فئة الشباب الجامعي من الانتخابات الرئاسية، إذ رأت أنّ عملية الانتخاب في حد ذاتها سلوك حضاري تتصف به المجتمعات المعاصرة، وعدّتها إحدى الآليات السلمية التي تستخدم في عملية التداول السلمي للسلطة السياسية، وموقفها الإيجابي من الانتخابات مرده إلى قناعات ذاتية ولعوامل موضوعية، كضرورة المشاركة لاختيار من يحكم الجزائر، وأنّ المشاركة في الانتخابات الرئاسية تساهم في تعزيز الممارسات الديمقراطية، لكن ظهرت مواقف سلبية لهذه الفئة تجاه الانتخابات الرئاسية، إذا عُدّت أداةً لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، ما يؤكد أنّ فئة الشباب الجامعي لديها وعي سياسي على الأقل بفكرة الانتخابات بصفتها أداة ديمقراطية معاصرة، لذلك فإنّ موقفها السلبي من الانتخابات تشكّله الممارسات التي تتبع هذه الأداة، وليس رفض الانتخابات في حد ذاتها.
- أثبتت نتائج الدراسة أنّ جملة من العوامل تدفع فئة الشباب الجامعي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، ويأتي على رأسها العامل الذاتي، أي إنّ المشاركة في الانتخابات تتعلق بالوعي الاجتماعي والسياسي للفرد، ثم يأتي الوعي القانوني بالحق في الاقتراع، وكذلك من العوامل التي تدفع الشباب إلى المشاركة أنها تساهم في تجنيب الجزائر الصراعات الداخلية، وهناك من رأى أنّ المشاركة تحمي صوته من التزوير، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ فئة الشباب الجامعي لم تعد تؤطّرها بشكل كبير الأطر الاجتماعية التقليدية كالأسرة وغيرها، في المقابل، تباينت مواقف الطلبة بين الإيجاب والسلب من المشاركة في الانتخابات، إذا ربطناها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، فإذا أكد بعض الطلبة أنّ الانتخابات تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري، فإنّ البعض الآخر رأى أنها لن تغيّر من الوضع القائم في شيء.
- بيّنت نتائج الدراسة أنّ ثلاثة عوامل تحدّ من مشاركة فئة الشباب الجامعي في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، أولها التزوير الذي يطال في أغلب المرات عمليات الانتخاب، إذ يعد أحد العوامل الرئيسة التي تمنع الشبان من المشاركة في الانتخابات، وخاصة فكرة التزوير لمرشح السلطة، ما يجعل النتائج الانتخابية محسومة سلفًا، وثاني العوامل يتعلق بفقدان الثقة في المترشحين للرئاسيات، إذ ترى فئة الشباب الجامعي أنّ أغلب المرشحين للرئاسيات يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وثالث العوامل يرتبط بمأزق الخطاب السياسي في المجتمع الجزائري، إذ يكون في الغالب خطابًا مبنيًا على الوعود، ففي كل مرة تكتشف فئة الشباب أنها وعود وهمية أديرت بها الحملات الانتخابية، لذلك تعزف عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

المؤشر العربي

وحدة استطلاع الرأي العام هي أحد برامج المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وتعنى بالمسوح الاجتماعية والسياسية ودراسة تحولات الرأي العام في المنطقة العربية من خلال استطلاعات الرأي الممثّلة للمجتمعات المدروسة وفق المعايير العلمية. وتعمل هذه الوحدة على إنجاز المؤشر العربي؛ وهو استطلاعٌ سنويٌ ينفُذه المركز في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثّقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ – الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من كانون الثاني / يناير – أيار / مايو ٢٠١٤. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلاتٍ وجاهيّة مع ٢١٣٢٠ مستجيبًا، موزّعين على عيّناتٍ ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّساتٍ بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامشِ خطأ يتراوح بين ±٢ و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقةٍ يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

إسراء بطاينة*

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

بعد مرور نصف قرن على انتهاء الاستعمار الغربي المباشر للدول العربية، ما زال النقاش يدور حول مدى قبول الشعوب العربية بالديمقراطية ومدى استعدادهم لها. وفي سياق الثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ وتطوراتها اللاحقة، ظهرت دول وقوى إقليمية ودولية مختلفة تحالفت ضد مطالب الشعوب العربية بالديمقراطية والحرية خلال الثورة، وروّجت النخب الثقافية المرتبطة بها مقولات عن "عدم جاهزية الشعوب العربية للديمقراطية" كذريعة لموقفها المضاد لإرادة الشعوب ومسعاها لإحباط عملية التحول الديمقراطي في عدد من الدول العربية.

وفي ظل غياب الحكم الديمقراطي في الدول العربية، وسعي هذه القوى السياسية لتهميش آراء الشعوب، وقمعها لحرية الرأي والتعبير في محاولة لإبقاء الوضع الراهن لعلاقة الحاكم والرعية، تأتي أهمية استطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية لمعرفة إن كان الرأي العام العربي مؤيّدًا للديمقراطية أم إنه يعارضها فعلًا بالاستناد إلى المبررات التي تروج لها الأنظمة الاستبدادية العربية والنخب الموالية لها والفِكر الاستشراقي من أن الشعوب العربية نفسها ضد الديمقراطية وأنها غير مهيئة لممارستها، أو أنها تفضل حفظ الأمن والاستقرار على التمتع بحقوقها وحرياتها السياسية والعامة، وسعي هذه القوى أيضًا لإظهار الشعوب العربية بوصفها رافضة للديمقراطية انطلاقًا من أنها تتعارض مع الإسلام.

وكما هي الحال في البلدان العربية، فإن الوضع الفلسطيني لا يختلف تمامًا عن تلك البلدان من حيث غياب نظام حكم ديمقراطي، إلا أن أهمية استطلاع الرأي العام الفلسطيني له خصوصية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فمن جهة، يروج داعمو الحركة الصهيونية إلى أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأن الفلسطينيين والعرب عمومًا غير ديمقراطيين ومعادين للنظام الديمقراطي. ومن جهة أخرى، يواجه التحول الديمقراطي في فلسطين معوقات سببها سياسات الاحتلال التي تعارض وجود أنظمة ديمقراطية في المنطقة تهدد وجوده واستقراره، بالإضافة إلى تشكيك بعض النخب السياسية الفلسطينية والعربية في نجاعة النظام الديمقراطي في تحقيق مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

وبناءً على ذلك، فقد هدفت استطلاعات المؤشر العربي منذ عام ٢٠١١ إلى التعرّف على مدى تأييد الفلسطينيين – كأحد المجتمعات العربية التي شملتها الاستطلاعات – للنظام الديمقراطي ومدى ملائمته ليكون نظام حكم سياسي في فلسطين؛ وذلك من خلال عدّة مؤشرات تتعلّق بتقييمهم لفاعلية النظام الديمقراطي، ومدى تفضيلهم هذا النظام مقارنة مع أنظمة حكم سياسية أخرى مثل نظام الحكم الإسلامي والنظام السلطوي والأنظمة الإقصائية الانتقائية التي تقتصر المشاركة فيها على فئة أحزاب معيّنة من دون غيرها. كما هدفت الاستطلاعات إلى التعمّق في معرفة مفهوم الفلسطينيين للديمقراطية وأهم السمات والشروط التي يجب أن تتوافر في النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى تقييمهم مستوى الديمقراطية في فلسطين ومدى ضمان الحريات والحقوق للمواطنين من وجهة نظرهم.

وقد نفّذ المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات أول استطلاع رأي في فلسطين ميدانيًّا، ضمن مشروع استطلاع المُؤشّر العربيّ وذلك خلال الفترة ١٧ آذار/ مارس - ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، على عيّنة حجمها ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة من خلال إجراء مقابلات "وجاهيّة". ونُفّذ الاستطلاع الثاني في فلسطين في الفترة ١٥-٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٢ على عيّنة من ١٥٠٠ مستجيب ومستجيبة. أما الاستطلاع الثالث فقد تم تنفيذه خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/ يناير - ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤، على عيّنة من ١٥٢٠ مستجيبًا ومستجيبة. ويستخدم المُؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة مُتعدّدة المراحل المُنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمُتناسبة مع الحجم. وقد أُخِذ في الاعتبار التوزيع الجندري (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذلك التقسيمات الإداريّة الرئيسة، بحيث يكون لكلّ فردٍ في المجتمع احتمالٌ متساوٍ في الظهور في العيّنة. وبلغ معدل الثقة في هذا الاستطلاع ٩٧,٥٪، وبهامش خطأ ±٢٪. وتقدم هذه الورقة نظرة معمّقة لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية من خلال عرض نتائج استطلاعات "المؤشر العربي" في فلسطين في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤.

مفهوم الديمقراطية لدى الرأي العام الفلسطيني

هدف استطلاع المؤشّر العربيّ إلى التعمّق في معرفة مفهوم الفلسطينيين للديمقراطية وأهم السمات والشروط التي يجب أن تتوافر في النظام الديمقراطي. فقد طرح سؤال على المستجيبين، بصيغة السؤال المفتوح بهدف عدم توجيه إجابات المستجيبين، حول أهم شرط يجب أن يتوافر في بلدٍ ما حتى نعتبره بلدًا ديمقراطيًّا من وجهة نظرهم.

وأظهرت النتائج أن **أغلبية المجتمع الفلسطيني تُعرّف الديمقراطية من خلال مفاهيم ومفردات سياسية**، مقابل أقلية ضئيلة تُعرّفها من خلال مفاهيم إمّا اقتصادية أو أمنية أو دينية؛ إذ انحاز أكثر من نصف الفلسطينيين (٥٣٪) إلى اختيار شرط "**ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة**" كأهم شرط يجب أن يتوافر في بلد ما حتى نعده بلدًا ديمقراطيًّا، و١٧٪ أفادوا أن مبدأ "**المساواة والعدل بين المواطنين**" هو أهم شرط للديمقراطية، و٦٪ أفادوا أن الشرط الأهم للديمقراطية هو "**نظام حكم ديمقراطي**" يشمل جميع أسس النظام الديمقراطي ومبادئه من حريات وحقوق ومساواة وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وتداول للسلطة ومبدأ الفصل والرقابة بين السلطات.

وبالمقابل، ذكر ٥٪ من المستجيبين شروطًا تتمحور حول "**تحسين الأوضاع الاقتصادية**" و٤٪ ذكروا شرط ضمان "**الأمن والأمان والاستقرار**"، في حين أن ٢٪ فقط يعتقدون بأن "**تطبيق الأحكام الدينية**" هو أهم شرط للنظام الديمقراطي، وهي الأقل ذكرًا في تعريفات المستجيبين الفلسطينيين في استطلاعات المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة (٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤). إن هذه النتائج تدل على عدم صحة الطرح القائل إن الرأي العام الفلسطيني غير واعٍ بماهية الديمقراطية، ومن ثم ليس لديهم القدرة على الانخراط في العملية الديمقراطية، أو أنهم يرون الديمقراطية تتمثّل بحكم الشريعة الإسلامية بصفة خاصة.

وبالاطّلاع على نتائج استطلاعات المؤشر العربي في فلسطين للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤، تُظهر المقارنة بينها أن نسبة المستجيبين الذين عرّفوا الديمقراطية من خلال شروط ذات طبيعة سياسية قد **ارتفعت وبشكل ملحوظ** من ٦١٪ في مؤشر ٢٠١١ إلى ٧١٪ في مؤشر ٢٠١٢، لتصل إلى أعلاها وبنسبة ٧٦٪ في مؤشر ٢٠١٤، وهذا التغير في الاتجاهات هو نتيجة لانخفاض نسبة تعريفات المستجيبين ذات المدلولات الاقتصادية أو الأمنية التي ظهرت في نتائج مؤشر ٢٠١٤ وذلك بالمقارنة مع نتائج مؤشر ٢٠١١. كما أن هذا التغير يعود لانخفاض نسبة الذين رفضوا الإجابة أو أفادوا أنهم لا يعرفون ما هو الشرط الأهم الذي يجب توافره في البلد كي يعدّ ديمقراطيًّا؛ فقد بلغت ٨٨٪ نسبة المستجيبين الذين ذكروا تعريفًا ذا محتوى للديمقراطية في استطلاع مؤشر عام ٢٠١٤، في حين كانت هذه النسبة ٨١٪ في مؤشر عام ٢٠١٢، و٨٢٪ في مؤشر عام ٢٠١١.

اتّجاهات الفلسطينيين نحو أهم الشروط التي يجب توافرها في بلدٍ ما حتى يُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤

أهم شرط للديمقراطية		٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١١
شروط سياسية	ضمان الحرّيات السياسية والمدنية والعامّة	٥٣	٤٨	٣٢
	المساواة والعدل بين المواطنين	١٧	١٥	١٤
	نظام حكم ديمقراطيّ	٦	٨	١٥
	مجموع الشروط السياسية	**٧٦**	**٧١**	**٦١**
تحسين الأوضاع الاقتصادية		٥	٢	٨
الأمن والأمان والاستقرار		٤	٦	٧
تطبيق الأحكام الدينية		٢	١	١
توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية		١	٢	١
أخرى		٠	٠	٤
لا أعرف/ رفض الإجابة		١٢	١٩	١٨
المجموع		**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

تأييد الرأي العام الفلسطيني للديمقراطية

أظهرت نتائج المؤشر العربي في فلسطين أن **أغلبية الفلسطينيين يؤيدون النظام الديمقراطي** على الرغم من إقرارهم بوجود بعض المشاكل التي تشوبه؛ إذ وافق ٦٧٪ من الفلسطينيين على مقولة إن "النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره"، مقابل ٢٤٪ عارضوا هذه المقولة. وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات الثلاثة للمؤشر العربي في فلسطين، فإن **التأييد للنظام الديمقراطي بين الفلسطينيين هو شبه ثابت على مدار السنوات الثلاث** وبنسبة تأييد لدى أكثر من ثلثي المستجيبين الفلسطينيين، في حين أن الفروقات في نسبة معارضي النظام الديمقراطي بصفة عامّة تُعد طفيفة وغير جوهرية من الناحية الإحصائية.

وفي ما يتعلق بمدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في فلسطين، فإن **الرأي العام الفلسطيني شبه مُجمع على ملاءمة النظام الديمقراطي كي يكون نظام حكم في فلسطين**؛ إذ توافق ٨٢٪

نسبة الفلسطينيين المؤيدين للنظام الديمقراطي ومعارضيه بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤
هل توافق على أن النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره، أم تعارضها؟

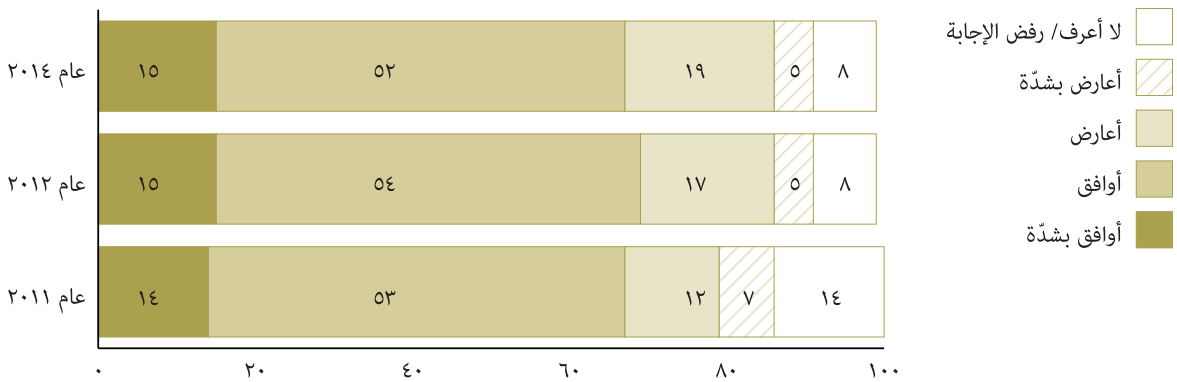

اتّجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في فلسطين
مقارنة مع أنظمة حكم أُخرى بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤

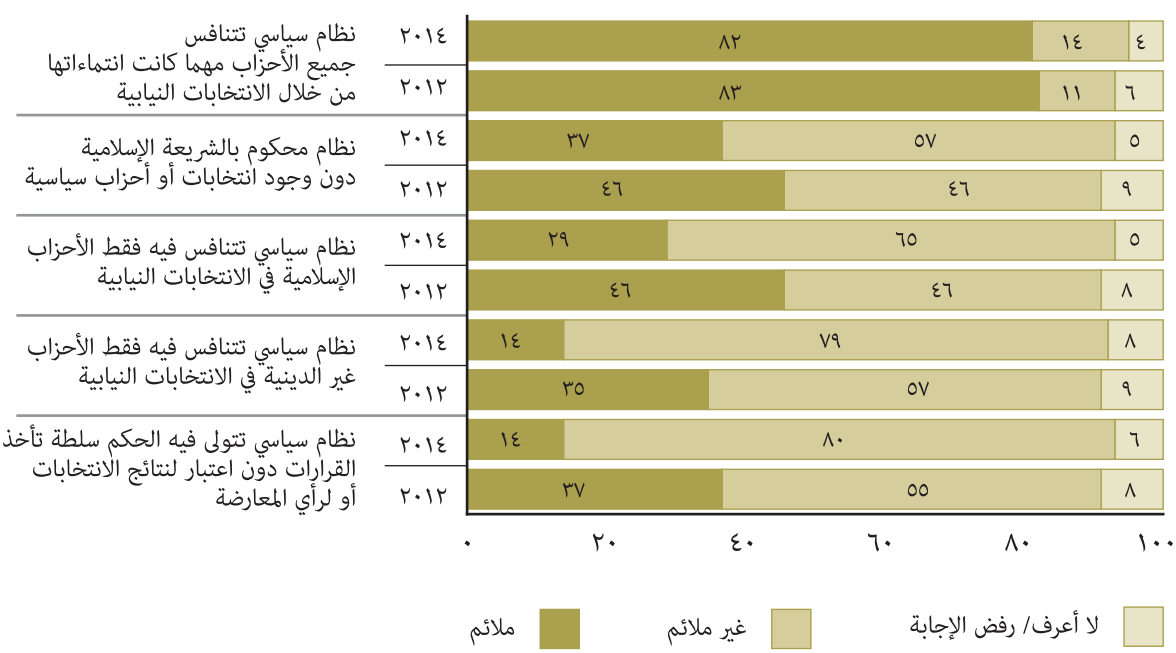

من الفلسطينيين على ملاءمة النظام السياسي الذي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية وتُشَكَّل الحكومات على أساس نتائج الانتخاب، مقابل ١٤٪ أفادوا أنه غير ملائم.

> تشير النتائج إلى أن أنظمة الحكم الأُخرى لم تلق تأييدًا بين الفلسطينيين، بما فيها نظام حكم الشريعة الإسلامية والأنظمة التي تقتصر فيها المشاركة على أحزاب ذات توجهات معيّنة

وبالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية، تشير النتائج إلى أن أنظمة الحكم الأُخرى لم تلق تأييدًا بين الفلسطينيين، بما فيها نظام حكم الشريعة الإسلامية والأنظمة التي تقتصر فيها المشاركة على أحزاب ذات توجهات معيّنة (فقط الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب غير الدينية)، بالإضافة إلى النظام الديكتاتوري. فقد أفاد ما نسبتهم ٣٧٪ ملاءمة **نظام حكم الشريعة الإسلامية** من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية ليكون نظام حكم في فلسطين مقابل ٥٧٪ أفادوا عدم ملاءمته. ويرى نحو ثلث الفلسطينيين بأن نظام الحكم السياسي المقتصر على مشاركة **الأحزاب الإسلامية فقط** في الانتخابات النيابية هو ملائم، مقابل ثلثي المستجيبين الذين أفادوا عكس ذلك. في حين أن **النظام الديكتاتوري** والنظام الإقصائي للأحزاب الدينية الذي تتنافس فيه **فقط الأحزاب غير الدينية** في الانتخابات النيابية كانا الأقل شعبية بين الفلسطينيين؛ إذ أفادت أغلبية المستجيبين عدم ملاءمة هذين النظامين وبنسبة ٨٠٪ و٧٩٪ على التوالي، مقابل ١٤٪ أفادوا ملاءمة هذين النظامين.

ومن الجدير بالذكر أن اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظام حكم في فلسطين شبه ثابتة بحسب نتائج استطلاعي المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، إلاّ أن نسبة المستجيبين الفلسطينيين الذين أفادوا عدم ملاءمة أنظمة الحكم الأخرى غير الديمقراطية قد **ارتفعت وبشكلٍ جوهري** بالمقارنة مع استطلاع المؤشر لعام ٢٠١٢، وبفارق تراوح بين ١١ و٢٥ نقطة مئوية.

وعند سؤال المستجيبين عن أكثر نظام من هذه الأنظمة ملاءمة لفلسطين، انحازت أغلبية الرأي العام الفلسطيني للنظام الديمقراطي، في حين كانت نسبة تفضيل المستجيبين للأنظمة الأخرى قد تراوحت بين ٢٪ في أدناها و١٦٪ في أعلاها.

وفضلًا عن سؤال المستجيبين حول مدى تأييدهم أو معارضتهم للنظام الديمقراطي وهل هو ملائم لفلسطين من وجهة نظرهم؟ فقد تم عرض عدّة مقولات على المستجيبين عادةً ما يتم تداولها في انتقاد النظام الديمقراطي ومعاداته، وسُئل المستجيبون عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لكل عبارة من هذه العبارات. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه المقولات قد روج لها وبشدّة مُناهضو الديمقراطية والثورات خلال العام الماضي، وبخاصة في خضم التطورات التي شهدتها بعض البلدان العربية التي تعثّرت فيها هذه الثورات، وأصبح غياب الأمن والأمان ومحاربة الإسلام السياسي – بالإدعاء بأنه نقيض للديمقراطية – عنوانًا يروّج له قادة الثورات المضادة في المنطقة.

واتّساقًا مع نسب تأييد الفلسطينيين للديمقراطية، فإن الرأي العام الفلسطيني بصفة عامّة يعارض الادعاءات السلبية تجاه الديمقراطية كنظام حكم وعلاقته مع الدين الإسلامي، فقد أظهرت نتائج المؤشر لعام ٢٠١٤ أن أغلبية الرأي العام الفلسطيني (٧١٪) ترفض الادعاء بأن "**النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام**" مقابل موافقة خُمس المستجيبين على هذه المقولة. وفي ما يتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي، فقد عارض ٧٠٪ من الفلسطينيين مقولة أن "**الأداء الاقتصادي للبلاد في النظام الديمقراطي يسير بشكل سيء**"، في حين أن ٢١٪ وافقوا عليها. وعبّر أكثر من ثلثيّ الرأي العام الفلسطيني عن معارضته للمقولة بأن "**الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام**" وبنسبة ٦٩٪ من الفلسطينيين، مقابل موافقة ٢٢٪. وفي حين وافق نحو ثلث الرأي العام الفلسطيني على مقولة "**أن النظام الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم ومليء بالمشاحنات**"، فقد عارضها ٥٨٪. وانقسم الرأي العام الفلسطيني بشأن مدى قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة الديمقراطية؛ إذ عارض ٤٨٪ من الفلسطينيين مقولة أن "**مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي**" مقابل موافقة ٤٣٪ منهم على هذه العبارة، وهو انعكاس للحالة الفلسطينية والعربية بمجملها التي تفتقر إلى تجارب سابقة في ممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى المحاولات الحثيثة لبعض مناهضي الديمقراطية من ذوي النفوذ السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي، لإعاقة أي تجربة عربية ديمقراطية قد تكون ناجحة.

وعند مقارنة نتائج استطلاع المؤشر العربي في فلسطين لعام ٢٠١٤ مع النتائج السابقة، يظهر أن **هنالك ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة الفلسطينيين المعارضين لهذه العبارات المناهضة للديمقراطية في**

نظام الحكم الأفضل لفلسطين

مدى تأييد الفلسطينيين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي بحسب نتائج المؤشر العربي لأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢[1] و٢٠١٤

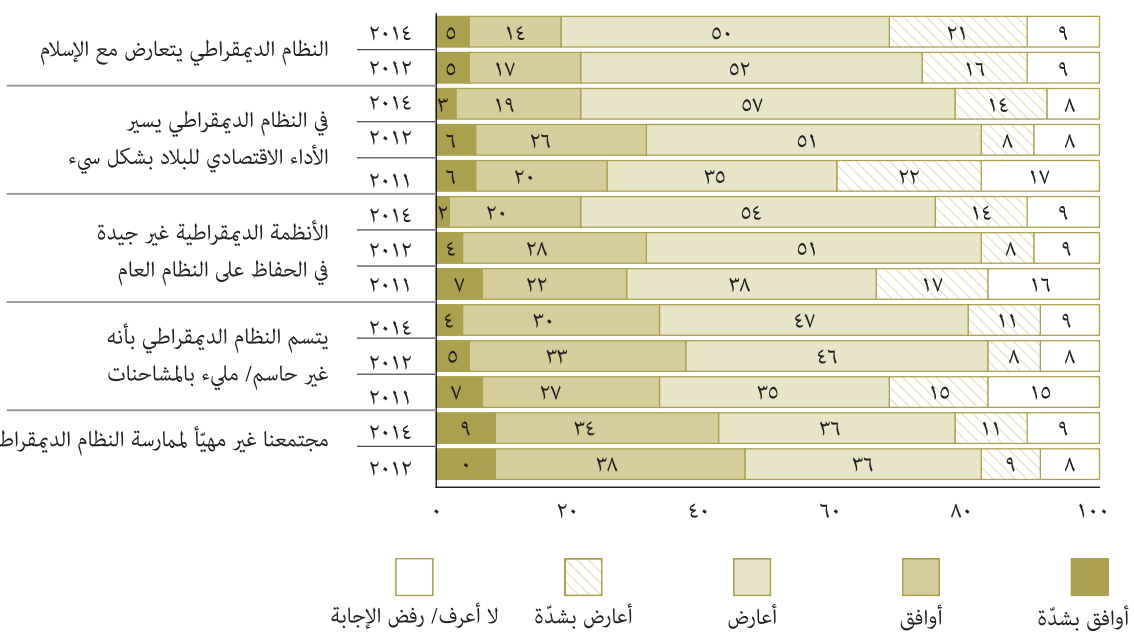

١ تمت إضافة عبارة " النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" وعبارة "مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي" أول مرة في استطلاع المؤشر العربيّ لعام ٢٠١٢.

الفلسطينيون المؤيدون لمقولة: "من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في فلسطين"، ومعارضوها، بحسب نتائج استطلاعي مؤشر عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤

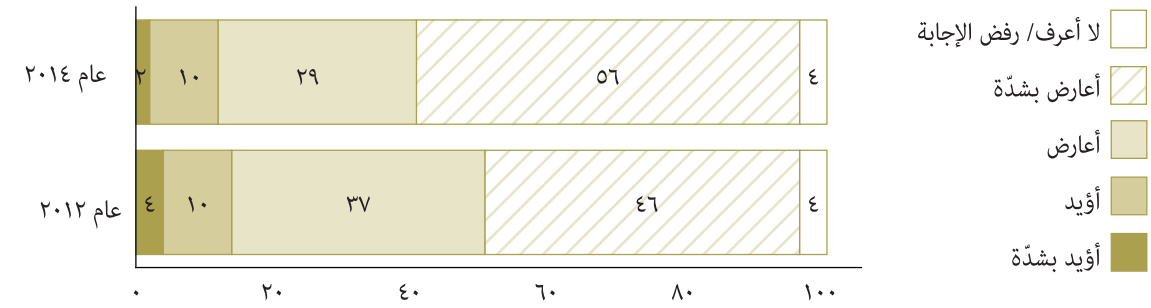

مؤشر عام ٢٠١٤، وبخاصّة العبارات المتعلقة بالأداء الاقتصادي للنظام الديمقراطي، ومدى قدرته على الحفاظ على النظام العام، وأيضًا قدرته على تسيير الأمور في البلاد وحسمها من دون مشاحنات.

الأمن والأمان مقابل الديمقراطية؟

وعلى صعيد أهمية الحفاظ على الأمن والأمان وإن كان على حساب الديمقراطية، فإن الأغلبية الكبرى من الفلسطينيين ترفض أن يجري تقديم الأمن والأمان على الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إذ **عارض ٨٥٪ من الرأي العام الفلسطيني مقولة مفادها بأنه "من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الانسان في فلسطين"**، مقابل تأييد ١٢٪ فقط؛ بل إنّ أكثر من نصف المستجيبين يعارضون ذلك قطعًا، في حين أن ٢٪ فقط يؤيدون و"بشدّة" أن التعدّي على حقوق الإنسان مُبررٌ بذريعة الحفاظ على الأمن والأمان في البلاد.

وعلى الرغم من التدهور الأمني الذي تشهده بعض الدول العربية التي قَمعت أنظمتها الثورات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية فيها، ومنها المجاورة لفلسطين ولها تأثير مباشر أو غير مباشر في الفلسطينيين؛ فإن نسبة الفلسطينيين الذين يعارضون تبرير انتهاك الحريات والحقوق بحجة الأمن والأمان قد ارتفعت بالمقارنة مع مؤشر عام ٢٠١٢، وبخاصة **الارتفاع الجوهريّ في نسبة الذين يعارضون ذلك وبشدّة** من ٤٦٪ في مؤشر عام ٢٠١٢ لتتخطى أكثر من نصف المستجيبين بنسبة بلغت ٥٦٪ في مؤشر عام ٢٠١٤.

من هم معارضو النظام الديمقراطي في فلسطين؟

تعتبر إحدى النظريات التي يروجها مناهضو النظام الديمقراطي أن المتدينين هم الأكثر معارضة للنظام الديمقراطي، كما أن الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض لا تكترث للديمقراطية وليست مؤيدة لها بوصفها تخص الطبقات الاقتصادية الأكثر وفرة على الصعيد المالي في المجتمعات. وفي هذا السياق، تم تحليل اتجاهات الفلسطينيين نحو تأييدهم للنظام الديمقراطي بالتقاطع مع بعض المتغيرات الاقتصادية وتلك المرتبطة بالتدين ونظرتهم تجاه الديمقراطية والإسلام ونظام الشريعة الإسلامية.

إن التحليل المعمّق في اتجاهات الفلسطينيين نحو مدى تأييدهم أو معارضتهم للنظام الديمقراطي بحسب المتغيرات الاقتصاديّة، يظهر أن **التأييد للنظام الديمقراطي يتأثر في علاقة عكسية مع الوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين**؛ إذ تنخفض نسب التأييد للنظام الديمقراطي مع ارتفاع دخل أسر المستجيبين. أما على صعيد أثر مستوى التديّن في الموقف من النظام الديمقراطي، فتظهر النتائج أن هذا العامل مؤثر وبشكل جوهري في اتجاهات المستجيبين نحو مقولة أن "النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره". وعلى عكس ما هو سائد بأن المتدينين هم أكثر معارضي الديمقراطية، فإن تحليل النتائج يظهر بأنه **كلما ارتفع مستوى تديّن المستجيبين ارتفعت نسبة التأييد للنظام الديمقراطي**، فقد كانت نسبة التأييد للنظام الديمقراطي ٦٧٪ بين الفلسطينيين الذين

مدى تأييد الفلسطينيين للنظام الديمقراطي بحسب وضع أسرهم الاقتصادي وتعريفهم الذاتي لمستوى تديّنهم

النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره	توصيف المستجيبين لدخل أسرهم		
	دخل الأسرة يُغطّي نفقات حاجاتنا بشكلٍ جيّدٍ ونستطيع أنْ نوفّر منه ٪	دخل الأسرة يُغطّي نفقات حاجاتنا ولا نوفّر منه ٪	دخل الأسرة لا يُغطّي نفقات حاجاتنا ونواجه صعوباتٍ في تغطّية هذه الحاجات ٪
أوافق بشدة وأوافق	٧٠	٧٤	٧٥
أعارض وأعارض بشدة	٣٠	٢٦	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره	تعريف المستجيبين الذاتيّ لمستوى تديّنهم		
	متديّن جدًّا ٪	متديّن إلى حدٍّ ما ٪	غير متديّن ٪
أوافق بشدة وأوافق	٧٥	٧٤	٦٧
أعارض وأعارض بشدة	٢٥	٢٦	٣٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وصفوا أنفسهم بأنهم "غير متدينين" مقارنة بتأييد نحو ثلاثة أرباع الفلسطينيين "المتدينين إلى حدٍّ ما" وكذلك "المتدينين جدًّا".

وعند تحليل مواقف المستجيبين تجاه النظام الديمقراطي بالتقاطع مع مواقفهم من **العبارات السلبية المناهضة للنظام الديمقراطي**، فإن النتائج تبيّن بأن مؤيدي النظام الديمقراطي هم أكثر نقدًا له من معارضيه، وبخاصّة في ما يتعلق بفاعلية النظام الديمقراطي في تسيير الأمور وحسمها، بالإضافة إلى مدى اعتقادهم بجاهزية مجتمعهم لممارسة الديمقراطية. إلاّ أن هذا لم يؤثر في موقفهم تجاه تأييدهم للنظام الديمقراطي مع الإقرار بأنه قد تكون له بعض المشاكل. ومن الجدير بالملاحظة بأن موقف الفلسطينيين من النظام الديمقراطي لا يتأثر بموقفهم نحو عبارة "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"؛ إذ كانت نسب المستجيبين الذين عارضوا هذه المقولة شبه متطابقة باختلاف مواقفهم من النظام الديمقراطي.

كما لا تشير النتائج إلى وجود أية فروقات جوهرية في نسبة تأييد الفلسطينيين للنظام الديمقراطي بالمقارنة بين المستجيبين الذين أفادوا أن نظام الشريعة الإسلامية هو ملائم ليكون نظام حكم في فلسطين وبين أولئك الذين أفادوا أنه غير ملائم؛ إذ إن نسبة المعارضة للنظام الديمقراطي لم تتجاوز الثلث لدى هاتين الفئتين، وبفارق ٦ نقاط بينهما.

وبناءً على التحليلات السابقة، فإن النتائج أظهرت أن التأييد للنظام الديمقراطي بين الفلسطينيين يتأثر بالوضع الاقتصادي؛ إذ ينخفض التأييد بارتفاع دخل أسرهم الاقتصادي. كما أن **معارضة الفلسطينيين للنظام الديمقراطي ليست مبنية على موقف ديني**، بل على العكس تمامًا؛ فقد أظهرت النتائج أن المتدينين من الفلسطينيين هم أكثر تأييدًا للنظام الديمقراطي، وبفارق جوهري، من أولئك الذين وصفوا أنفسهم بأنهم "غير متدينين". كما أن النتائج بيّنت أن موقف الفلسطينيين من النظام الديمقراطي لا يتأثر بموقفهم تجاه مدى ملائمة نظام الشريعة الإسلامية لفلسطين أو بموقفهم حول إن كان النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام أم لا.

الرأي العام الفلسطيني والسلوك الديمقراطي

لقد أظهرت نتائج استطلاعات المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة أن أغلبية الرأي العام الفلسطيني تؤيد النظام الديمقراطي وتعتقد بأنه

اتجاهات الفلسطينيين نحو بعض المقولات السلبية ضد النظام الديمقراطي بحسب تأييدهم أو معارضتهم له

في النظام الديمقراطي يسير الأداء الاقتصادي للبلاد بشكل سيء	النّظام الدّيمقراطيّ قد تكون له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره	
	مؤيدو النظام الديمقراطي	معارضو النظام الديمقراطي
أوافق بشدة/ أوافق	٢٤	٢١
أعارض/ أعارض بشدة	٧٦	٧٩
المجموع	١٠٠	١٠٠
يتسم النظام الديمقراطي بأنه غير حاسم/ مليء بالمشاحنات	النّظام الدّيمقراطيّ قد تكون له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره	
	مؤيدو النظام الديمقراطي	معارضو النظام الديمقراطي
أوافق بشدة/ أوافق	٤١	٢٤
أعارض/ أعارض بشدة	٥٩	٧٦
المجموع	١٠٠	١٠٠
الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام	النّظام الدّيمقراطيّ قد تكون له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره	
	مؤيدو النظام الديمقراطي	معارضو النظام الديمقراطي
أوافق بشدة/ أوافق	٢٥	٢٣
أعارض/ أعارض بشدة	٧٥	٧٧
المجموع	١٠٠	١٠٠
النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام	النّظام الدّيمقراطيّ قد تكون له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره	
	مؤيدو النظام الديمقراطي	معارضو النظام الديمقراطي
أوافق بشدة/ أوافق	٢١	٢٢
أعارض/ أعارض بشدة	٧٩	٧٨
المجموع	١٠٠	١٠٠
مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي	النّظام الدّيمقراطيّ قد تكون له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره	
	مؤيدو النظام الديمقراطي	معارضو النظام الديمقراطي
أوافق بشدة/ أوافق	٥٥	٢٦
أعارض/ أعارض بشدة	٤٥	٧٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو النظام الديمقراطي بحسب موقفهم من مدى ملاءمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية لفلسطين

النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره	نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	
	ملائم جدًا/ ملائم إلى حدٍ ما	غير ملائم إلى حدٍ ما/ غير ملائم على الإطلاق
أوافق بشدة وأوافق	٧٠	٧٦
أعارض وأعارض بشدة	٣٠	٢٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

الأكثر ملائمة ليكون نظام حكم سياسي في فلسطين، إلاّ أن الأمر يختلف - إلى حدٍ ما - بالمقارنة بين اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية "نظريًا" من ناحية، والسلوك الديمقراطي "التطبيقي" من ناحية أخرى. فعلى صعيد الممارسة الديمقراطية، تم سؤال المستجيبين إن كانوا يوافقون على استلام **حزب سياسي لا يتفقون مع أفكاره وبرنامجه** السلطة في حال حصوله، في انتخابات حرة ونزيهة، على عدد أصوات يؤهله للحكم، أو يعارضون ذلك. وتشير النتائج إلى أن نصف الفلسطينيين يوافقون على ذلك، مقابل معارضة ما نسبته ٣٩٪، فيما رفض ما نسبتهم ١١٪ الإجابة أو لم يُبدوا رأيًا حول هذا الموضوع.

أمّا على صعيد قبول الرأي العام الفلسطيني لاستلام **حزب سياسي إسلامي** السلطة إذا ما حصل على أصوات تؤهله للحكم ضمن انتخابات حرة ونزيهة، فإن نسبة قبول الفلسطينيين لذلك ترتفع بالمقارنة مع قبولهم باستلام حزب سياسي لا يتفقون معه للسلطة؛ إذ تُبيّن النتائج بأن **أغلبية الفلسطينيين وبنسبة ٦٨٪ توافق على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة** مقابل معارضة ٢٢٪، ولم يبد ١١٪ من المستجيبين رأيًا أو أنهم رفضوا الإجابة عن هذا السؤال. بالمقابل، تنخفض نسب الموافقة إلى أدناها عند سؤال المستجيبين عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لاستلام **حزب سياسي غير إسلامي** السلطة بعد حصوله على عدد الأصوات التي تؤهله لذلك، بشرط حرية الانتخابات ونزاهتها؛ إذ وافق على ذلك ما نسبته ٣٧٪ من الفلسطينيين مقابل معارضة النصف، وكانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة ١٣٪. ولا تُظهر المقارنة مع نتائج المؤشر السابق لعام ٢٠١٢ أية تحولات جوهرية، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، في اتجاهات الفلسطينيين نحو مدى قبولهم باستلام حزب سياسي إسلامي أو غير إسلامي أو أي حزب سياسي لا يتفقون معه السلطة إذا ما تأهل لذلك بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

> "أغلبية الفلسطينيين وبنسبة ٦٨٪ توافق على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة مقابل معارضة ٢٢٪"

إن عدم القبول بذلك مرتبط بشكلٍ أساسي بعدم وجود تجارب سابقة في مجال الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة بين مختلف الاتجاهات السياسية؛ ما يعزز خوف الشعوب من القبول بالآخر. وعلى الرغم من ذلك، فإن النسبة الأكبر – من دون أن تكون الأغلبية – من الرأي العام الفلسطيني وافقت على استلام حزب سياسي لا تتفق معه السلطة بشرط حصوله على عدد أصوات يؤهله لذلك في انتخابات حرة ونزيهة.

تقييم الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في فلسطين

وفي سياق دراسة اتجاهات الرأي العام الفلسطيني للنظام الديمقراطي، هدف المؤشر العربيّ إلى التعرف على نظرة الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في فلسطين وذلك من خلال مؤشراتٍ عدة، منها تقييمهم لمدى ضمان الحريات والحقوق السياسية والعامة في فلسطين، وقدرتهم على انتقاد الحكومة من دون خوف، بالإضافة إلى استخدام مقياس متدرج لتقييم مستوى الديمقراطية من وجهة نظرهم. وعلى صعيد تقييمهم لمدى ضمان الحريات السياسية والعامة في فلسطين، فقد تم السؤال عن مجموعة من الحريات والحقوق المتعلقة بحريات الرأي، والتنظيم والتجمع، وكذلك المتعلقة بمبادئ نظام الحكم الديمقراطي، وهي:

- حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها.
- مبدأ إجراء انتخابات نيابية دوريّة حرة ونزيهة.
- احترام مبدأ تداول السلطة.
- حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية.
- حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني.
- حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية.
- حرية الصحافة.
- حرية التعبير عن الرأي.

وتشير النتائج إلى أن الرأي العام الفلسطيني مُنقسم تجاه مدى ضمان هذه الحريات في فلسطين؛ فقد أفاد ٥٠٪ أن هذه الحريات مجتمعة مضمونة بشكل كامل أو إلى حدٍ ما، مقابل ٤٦٪ أفادوا أنها غير مضمونة إلى حدٍ ما أو أنها غير مضمونة على الإطلاق. وعلى الرغم من انحياز الفلسطينيين بشكل طفيف إلى الاعتقاد بأن هذه الحريات مضمونة، فإن نسبة الذين أفادوا أنها "مضمونة بشكل كامل" لم تتعدّ ١٢٪، مُقابل خُمس المستجيبين الذين أفادوا أنها "غير مضمونة على الإطلاق".

أما اتّجاهات الفلسطينيين نحو مدى ضمان هذه الحريات كل وحدة منها على حدة، فإن **أكثر ثلاث حريات مضمونة** من وجهة نظر الفلسطينيين هي: **حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني، وحرية الصحافة، وحرية الانضمام إلى أحزاب سياسية**؛ إذ أفاد ما نسبتهم ٧٠٪،

اتّجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى موافقتهم أو معارضتهم استلام السلطة من قبل حزب سياسي لا يتفقون معه، وحزب سياسي إسلامي، وحزب غير إسلامي، في حال حصولهم على عدد أصوات تؤهلهم للحكم في انتخابات حرة ونزيهة، بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤

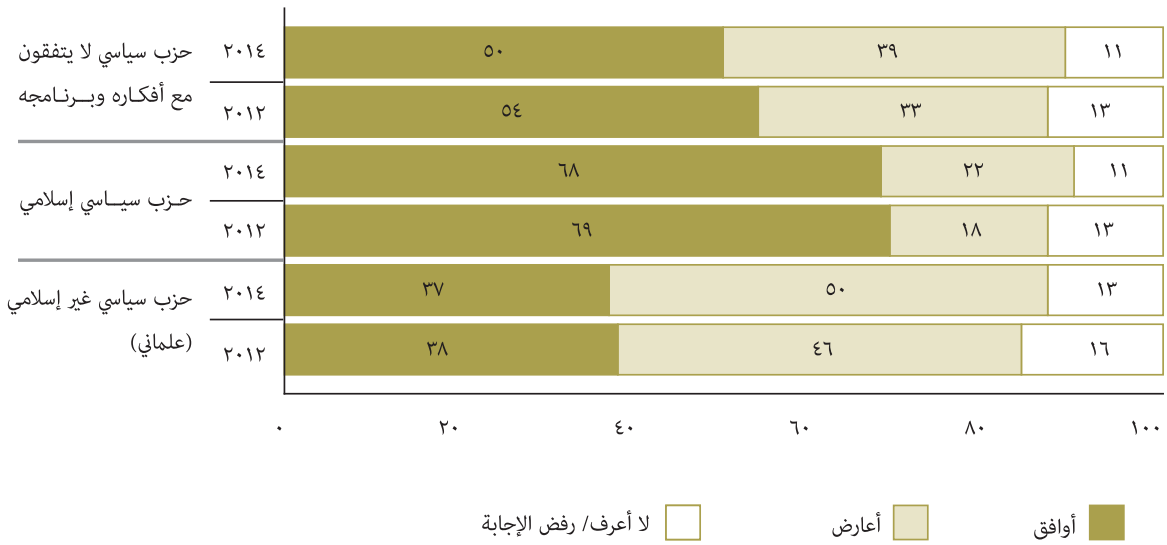

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ضمان الحريات السياسية والعامة في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١٤[1]

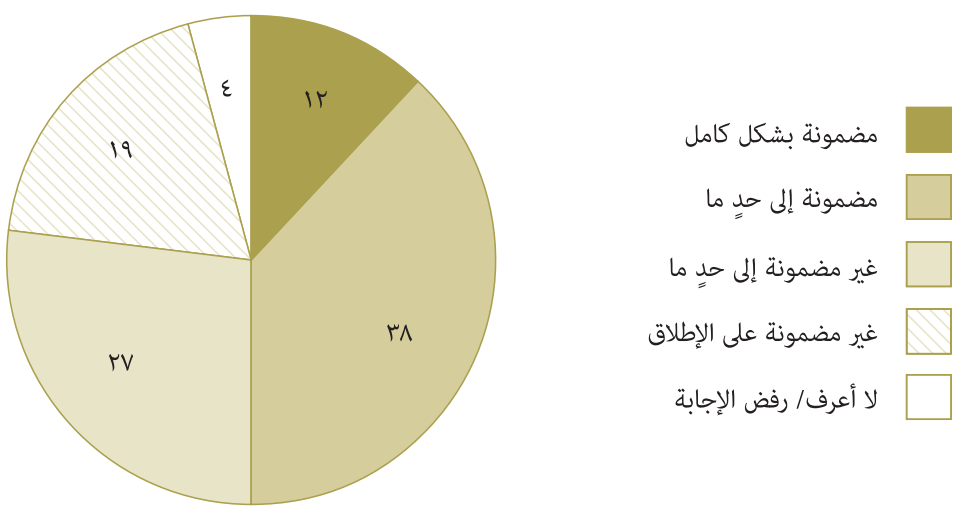

١ تمثل النتائج المعدل العام لتقييم المستجيبين للحريات الثماني مجتمعة.

و٦٣٪، و٥٩٪ على التوالي أن هذه الحريات مضمونة بشكل كامل أو مضمونة إلى حدٍ ما. وانقسم الرأي العام الفلسطيني تجاه مدى ضمان كلٍ من حرية التعبير عن الرأي وحرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية. بالمقابل، فقد **حصلت الحريات المتعلقة بمبادئ الحكم الديمقراطي على أدنى نسبة في تقييم الفلسطينيين** حول مدى ضمانها؛ إذ أفاد ٥٤٪ من المستجيبين أن احترام مبدأ تداول السلطة واحترام حق الفائزين في الانتخابات في تشكيل السلطة هو غير مضمون في فلسطين، مقابل ٤٠٪ أفادوا ضمان هذا المبدأ. وأفاد ٥٩٪ أن مبدأ إجراء انتخابات نيابية دوريّة حرة ونزيهة غير مضمون مقابل ٣٧٪ أفادوا أنه مضمون. وكانت نسبة الذين أفادوا أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في فلسطين بلغت ٢٩٪ من المستجيبين مقابل الأغلبية بنسبة ٦٦٪ أفادوا أن هذه الحرية غير مضمونة في فلسطين.

وبالمقارنة مع نتائج مؤشر عام ٢٠١٢، يظهر **انخفاض ملحوظ وجوهريّ** في نسبة الذين أفادوا ضمان مبادئ الديمقراطية: من حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، ومبدأ إجراء انتخابات نيابية دوريّة حرة ونزيهة، واحترام مبدأ تداول السلطة. فقد كانت نسبة الذين أفادوا أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في فلسطين ٤٠٪ في عام ٢٠١٢ لتنخفض بمعدل ١١ نقطة مئوية وتصل إلى ما نسبته ٢٩٪ في مؤشر عام ٢٠١٤. أما على صعيد تقييم الفلسطينيين لمدى ضمان مبدأ إجراء انتخابات نيابية دوريّة حرة ونزيهة؛ فقد انخفضت بمعدل عشر نقاط مئوية؛ أي من ٤٧٪ نسبة الذين أفادوا أن هذا المبدأ مضمون في مؤشر عام ٢٠١٢ إلى ٣٧٪ في مؤشر عام ٢٠١٤. وانخفضت نسبة الذين أفادوا أن احترام مبدأ تداول السلطة مضمون من ٤٦٪ عام ٢٠١٢ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠١٤.

بالمقابل، فقد ارتفعت نسبة المستجيبين الذين أفادوا ضمان حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية بفارق ست نقاط مئوية عن عام ٢٠١٢، وحرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني بمعدل ثماني نقاط مئوية، في حين أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا أن حرية الصحافة مضمونة في فلسطين ارتفعت بمعدل ١١ نقطة، من ٥٢٪ في مؤشر عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٦٣٪ في مؤشر عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من التقييم شبه الإيجابي بين الفلسطينيين لمدى ضمان حريّة الرأي في فلسطين؛ فإن الأمر يأتي على العكس تمامًا عندما يتعلق الأمر بتقييمهم لمدى حريتهم بانتقاد الحكومة من دون خوف؛ فقد تم سؤال المستجيبين بشكل مباشر إن كان المواطنون في فلسطين يستطيعون انتقاد الحكومة بحريّة ومن دون خوف. وتشير النتائج إلى أن أغلبية الفلسطينيين، وبنسبة ٥٨٪، يعتقدون بأنهم لا يستطيعون انتقاد الحكومة بحريّة، مقابل ٣٨٪ أفادوا أنهم يستطيعون انتقادها بحريّة. ويظهر ارتفاع طفيف في نسبة الذين أفادوا عدم قدرة المواطنين في فلسطين على انتقاد الحكومة بحريّة بالمقارنة بين نتائج المؤشر في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

أما المؤشر الآخر الذي تم استخدامه لقياس مستوى الديمقراطية في فلسطين فهو مقياس متدرّج؛ إذ طُلب من المستجيبين اختيار رقم من ١ إلى ١٠ على هذا المقياس لتقييم مستوى الديمقراطية في فلسطين؛ إذ يعني الرقم ١ أن "البلد غير ديمقراطي على الإطلاق"، والرقم ١٠ أن "البلد ديمقراطي تمامًا". وتظهر النتائج أن الفلسطينيين قد قيّموا مستوى الديمقراطية في عام ٢٠١٤ بمعدل ٤,٧ نقاط من أصل ١٠. وهذا يعني أن تصنيف مستوى الديمقراطية في فلسطين أقل من معدل النجاح على هذا المقياس المتدرّج، وهذه النتيجة متقاربة مع تقييم الفلسطينيين لمدى ضمان الحريات السياسية والعامة مُجتمعة، وكذلك مع مؤشر قياس قدرتهم على انتقاد الحكومة من دون خوف التي تم عرضها أعلاه، والتي لم تتعد نصف المستجيبين الذين أفادوا أن هذه الحريات مضمونة في فلسطين. وبالمقارنة بين نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١٤ مع نتائج استطلاعي ٢٠١١ و٢٠١٢، فإن تقييم الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في عام ٢٠١٤ متقارب مع ذلك الذي قدموه في عام ٢٠١١، إلاّ أن المُقارنة تبين بأن مستوى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية كان في أدنى مستوياته في عام ٢٠١٢ بحسب تقييم الفلسطينيين في مؤشر هذا العام.

خاتمة

إن أهم النتائج التي أظهرتها استطلاعات المؤشر العربي في فلسطين في أعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤، أن **الرأي العام الفلسطيني ليس معاديًا للنظام الديمقراطي**، ويدرك ماهية الديمقراطية بما تشمله من نظام حكم يضمن الحريات والحقوق السياسية والمدنية، ومبادئ المساواة والعدل وتداول السلطة والتعددية السياسية. بل إن الرأي العام الفلسطيني يعتقد بأن **النظام الديمقراطي هو الأنسب ليكون النظام السياسي الحاكم في فلسطين**، ويفضله على غيره من أنظمة الحكم السياسية الأخرى غير الديمقراطية. كما أن الفلسطينيين

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ضمان مجموعة من الحريات السياسية والعامة في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤

إلى أي مدى تعتقد أن الحريات التالية مضمونة في فلسطين؟			مضمونة بشكل كامل	مضمونة إلى حدٍ ما	غير مضمونة إلى حدٍ ما	غير مضمونة على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
مبادئ الديمقراطية	حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	٢٠١٤	٦	٢٣	٣٢	٣٤	٥	١٠٠
		٢٠١٢	٧	٣٣	٢٨	٢٨	٥	١٠٠
	مبدأ إجراء انتخابات نيابية دوريّة حرة ونزيهة	٢٠١٤	٧	٣٠	٣٢	٢٧	٤	١٠٠
		٢٠١٢	١٠	٣٧	٢٦	٢١	٧	١٠٠
	احترام مبدأ تداول السلطة	٢٠١٤	٧	٣٣	٢٩	٢٥	٥	١٠٠
		٢٠١٢	٧	٣٩	٢٧	٢٠	٧	١٠٠
حريّات التجمع والتنظيم	حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية	٢٠١٤	١٥	٤٤	٢٢	١٣	٦	١٠٠
		٢٠١٢	١٣	٤٠	٢٧	١٦	٤	١٠٠
	حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني	٢٠١٤	٢٣	٤٧	١٨	٧	٤	١٠٠
		٢٠١٢	١٧	٤٥	٢٠	١٣	٥	١٠٠
	حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية	٢٠١٤	١٢	٣٧	٢٨	١٩	٤	١٠٠
		٢٠١٢	١٢	٣٩	٢٦	١٨	٥	١٠٠
حريّة الرأي	حرية التعبير عن الرأي	٢٠١٤	١٠	٤١	٣٠	١٧	٢	١٠٠
		٢٠١٢	٩	٤٠	٢٩	١٩	٣	١٠٠
	حرية الصحافة	٢٠١٤	١٤	٤٩	٢٤	١١	٢	١٠٠
		٢٠١٢	٩	٤٣	٢٩	١٥	٤	١٠٠

اتّجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو قدرة الفلسطينيين على انتقاد الحكومة بحريّة ومن دون خوف بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤

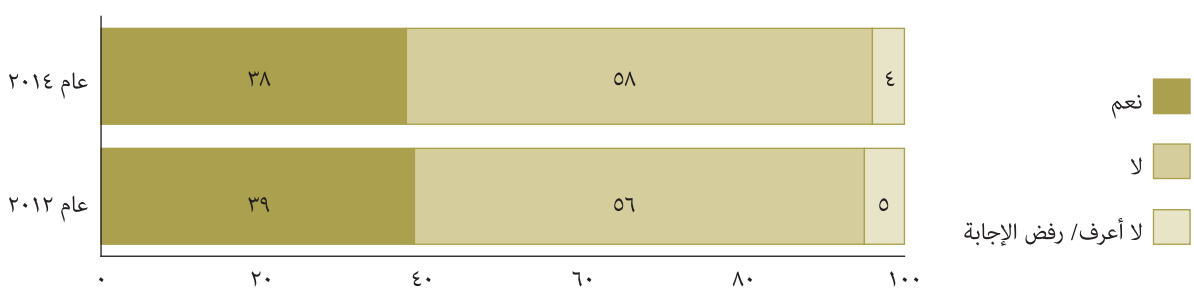

تقييم الرأي العام الفلسطيني لمستوى الديمقراطية في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤

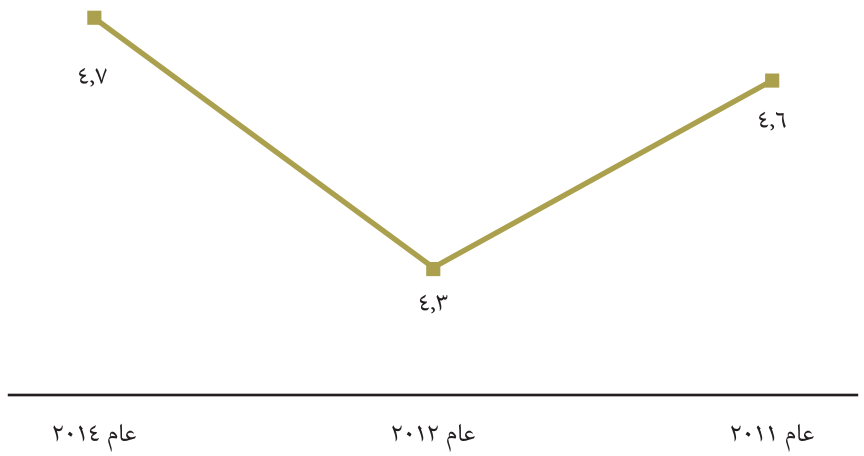

معدل مستوى الديمقراطية في فلسطين

يفنّدون المقولات التي يروجها مناهضو الديمقراطية وتتبناها الأنظمة الاستبدادية العربية بلسان شعوبها؛ إذ يؤكد الفلسطينيون أنهم لا يرون تعارضًا ما بين **النظام الديمقراطي والإسلام**، بل إن المتدينين الفلسطينيين هم الأكثر تأييدًا للنظام الديمقراطي. كما يعارض الرأي العام الفلسطيني المقولات السلبية المتعلقة بأداء النظام الديمقراطي على صعيد الأداء الاقتصادي، أو في قدرته على حفظ النظام العام، أو في تسيير الشؤون العامة للبلاد. وفضلًا عن ذلك، يرفض الفلسطينيين بصورة قطعية مقايضة الديمقراطية بحفظ الأمن والأمان؛ فقد **عارض ٨٥٪ من الرأي العام الفلسطيني مقولة مفادها أنه "من أجل الحفاظ على الأمن، فمن المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في فلسطين"**.

وقد أظهرت النتائج أن المشكلة تكمن في الممارسة الفعلية للديمقراطية؛ فمن ناحية انقسم الرأي العام للفلسطينيين حول مدى قدرتهم على ممارسة الديمقراطية وذلك حول مقولة أن "**مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي**". ومن ناحية أخرى، فإن نصف الرأي العام الفلسطيني فقط يقبل حكم **حزب سياسي لا يتفق مع أفكاره وبرنامجه** في حال حصوله، في انتخابات حرة ونزيهة، على عدد أصوات يؤهله للحكم. إن هذه النتائج مرتبطة بشكلٍ أساسي بعدم وجود تجارب سابقة في مجال الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين يعيشون في ظل حكم غير ديمقراطي لم يحصل على تقييم إيجابي من المستجيبين لمستوى الديمقراطية في مناطق حكمه؛ إذ جاء تقييمهم أقل من معدل النجاح بنسبٍ لم تتعد النصف. إن غياب تجارب ديمقراطيّة سابقة يعزز مخاوف الشعوب من القبول بالآخر، لذا فمن المتوقع ظهور نسبة تعارض هذا المبدأ من أساسه. إلاّ أن النتائج أظهرت أن الفلسطينيين هم أكثر قبولًا لهذا المبدأ في حال كان الحزب إسلاميًا، وأكثر معارضة في حالة الأحزاب غير الإسلامية (العلمانية). فقد **وافق أكثر من ثلثيّ الفلسطينيين على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة في فلسطين، مقابل موافقة نحو الثلث لاستلام حزب سياسي غير إسلامي للسلطة.**

ومن المهم الإشارة إلى أن اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة تختلف تمامًا عمّا شهدته فلسطين في عام ٢٠٠٦ بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وما واجهته من معارضة شديدة من لدن النخب السياسية الأخرى لاستلامها للسلطة؛ بمعنى أن الانقلاب على مبادئ الديمقراطية - وبهذه الحالة مبدأ التداول على السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية - مترسّخ لدى السلطة الحاكمة ونخبها وداعميها من مناهضي أي تحول ديمقراطي في فلسطين على النقيض تمامًا مما يظهره الشعب الفلسطيني المؤيد للنظام الديمقراطي بمبادئه والحقوق والحريات المرتبطة به.

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ١/ ١/ ٢٠١٥ – ٢٨/ ٢/ ٢٠١٥

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

٤/ ١/ ٢٠١٥ رحَّب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب الحرية والعدالة بمصر محمد سودان بمبادرة حركة السادس من أبريل - جبهة أحمد ماهر، وهي التي دعت فيها قوى الثورة إلى الوحدة وتجاوز المصالح الضيقة. وكانت حركة "شباب السادس من أبريل" في مصر أعادت إطلاق مبادرتها الوطنية التي طرحتها في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، والتي دعت فيها جميع قوى الثورة إلى الوحدة وتجاوز ما سمتها المصالح الضيقة.

(الجزيرة نت، ٤/ ١/ ٢٠١٤)

٧/ ١/ ٢٠١٥ اتفق مستشارو الرئيس عبد ربه منصور هادي مع زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي على تشكيل لجنة مشتركة تُشرف على تنفيذ اتفاق السلم والشراكة الذي وقَّعه الحوثيون مع هادي والقوى السياسية الأخرى في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. وستكون اللجنة مسؤولة عن متابعة تنفيذ البنود غير المطبقة من الاتفاق.

(الجزيرة نت، ٧/ ١/ ٢٠١٥)

٧/ ١/ ٢٠١٥ أعلن المؤتمر الوطني العامّ في ليبيا (البرلمان) عن إنشاء "حرس وطني" يضم ثوارًا من جميع أنحاء البلاد، وتشكيل لجنة من المؤتمر تتواصل مع قادة الثوار والمختصين والمهتمين، وتقديم قرار إلى اللجنة التشريعية ليُصاغ في شكل قانون يتيح لرئاسة الأركان سرعة تنفيذه.

(المصري اليوم، ٨/ ١/ ٢٠١٥)

٨/١/٢٠١٥ أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في مصر أنّ المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية سوف تُجرى يومي ٢٢ و٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥. وقال المستشار أيمن عباس إنّ المرحلة الأولى سوف تُجرى خارج جمهورية مصر العربية على مرحلتين. فتكون المرحلة الأولى يومي ٢١ و٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥ خارج جمهورية مصر العربية، وانتخابات الداخل يومي ٢٢ و٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥.

(روسيا اليوم، ٨/ ١/ ٢٠١٥)

١٠/ ١/ ٢٠١٥ أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنّ جولة جديدة للحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في البلاد ستُعقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف. وأشارت البعثة إلى أنّ الأطراف الليبية "وافقت على عقْد جولة جديدة للحوار السياسي لإنهاء الأزمة السياسية والأمنية في البلاد".

(فرانس ٢٤، ١٠/ ١/ ٢٠١٥)

١٣/ ١/ ٢٠١٥ قررت محكمة النقض بالقاهرة قبول الطعون في حُكم حبْس الرئيس المخلوع حسني مبارك ٣ سنوات ونجليه ٤ سنوات في قضية القصور الرئاسية.

(روسيا اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠١٥)

١٦/ ١/ ٢٠١٥ وافقت أطراف الأزمة الليبية المشاركة في حوار جنيف في ختام اجتماعها على اتخاذ خطوات لبناء الثقة تمهيدًا لاتفاق سياسي يضمن تشكيل حكومة واحدة، وإنهاء القتال، وانسحاب المجموعات المسلحة من جميع المدن.

(الجزيرة نت، ١٦/ ١/ ٢٠١٥)

١٨/ ١/ ٢٠١٥ أعلنت جماعة الحوثي اليمنية مسؤوليتها عن اختطاف أحمد بن مبارك، مدير مكتب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وسط العاصمة اليمنية صنعاء، وقالت إنّ هذه الخطوة كانت تهدف إلى قطع الطريق على ما وصفتها بـ "محاولة انقلاب" تستهدف اتفاق الشراكة.

(سي إن إن بالعربية، ١٨/ ١/ ٢٠١٥)

١٨/ ١/ ٢٠١٥ وافق المؤتمر الوطني العامّ الليبي على المشاركة في جولة الحوار المقبلة التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة مع المعارضة، على أن تُعقد داخل ليبيا. وكان المؤتمر الوطني قد عقد لقاءات مع قادة الثوار وممثلي البلديات وعددٍ من الشخصيات السياسية؛ للتوصّل إلى موقف موحَّد بشأن المشاركة في هذا الحوار.

(الجزيرة نت، ١٨/ ١/ ٢٠١٥)

١٨/ ١/ ٢٠١٥ حاصر الحوثيون دار الرئاسة في العاصمة اليمنية صنعاء، في حين نجا خالد بحاح رئيس الوزراء من محاولة اغتيال . ووصفت وزيرة الإعلام اليمني نادية السقاف اقتحام الحوثيين لدار الرئاسة بـ "الانقلاب" على نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي.

(القدس العربي، ١٩/ ١/ ٢٠١٥)

٢٠/ ١/ ٢٠١٥ أقرَّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بارتكاب الشرطة انتهاكات لحقوق الإنسان، ودافع عن ذلك بما سماه "الظرف الاستثنائي والمخاطر الأمنية" التي تواجهها مصر، ودافع أيضًا عن العملية الأمنية الجارية في سيناء.

(الجزيرة نت، ٢٠/ ١/ ٢٠١٥)

٢٠/ ١/ ٢٠١٥ أعلن عبد الملك الحوثي أربعة شروط لإنهاء الأزمة في اليمن، قائلًا "إنه لا بدَّ من سرعة تصحيح وضع الهيئة الوطنية للرقابة على نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وسرعة تعديل مسودة الدستور، وسرعة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، وإجراء معالجة أمنية شاملة".

(العربي الجديد، ٢٠/ ١/ ٢٠١٥)

٢٢/ ١/ ٢٠١٥ قدَّم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي استقالته من منصبه بسبب ما وصفه بـ "تدهور الأوضاع" في البلاد والإخفاق في تنفيذ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع الحوثيين الذين سيطروا على مؤسسات الدولة.

(بي بي سي عربي، ٢٢/ ١/ ٢٠١٥)

٢٢/ ١/ ٢٠١٥ قررت محكمة جنايات القاهرة الإفراج عن علاء وجمال مبارك نجلي الرئيس السابق حسني مبارك؛ بضمان محل إقامتهما على ذمة إعادة محاكمتهما في القضية المتعلقة بالاستيلاء على أكثر من ١٢٥ مليون جنيه من المخصصات المالية للقصور الرئاسية. وجاء قرار المحكمة استجابةً للطعن في الاستئناف المُقدَّم من محاميهما بشأن قرار استمرار حبسهما على ذمة القضية.

(بي بي سي عربي، ٢٢/ ١/ ٢٠١٥)

٢٣/ ١/ ٢٠١٥ أبلغ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المبعوث الأممي جمال بن عمر أنه تعرض لتهديدات من الحوثيين بإصدار قرارات رئاسية متمثّلة بتعيين نائب للرئيس ونائب لرئيس الحكومة، إضافةً إلى منصب النائب العامّ، وأنه قرر الاستقالة لئلّا يكون أداةً بيدهم في سعيهم للسيطرة الفعلية على السلطة.

(بي بي سي عربي، ٢٣/ ١/ ٢٠١٥)

٢٦/ ١/ ٢٠١٥ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ مقتل ٢٠ شخصًا على الأقل في مصر أثناء اشتباكات مع قوات الأمن، في سياق إحياء ذكرى ثورة يناير ٢٠١١، إنما يدلّ على الحاجة إلى تحقيق مستقل في استخدام السلطات للقوة المفرطة. وجاء في بيان المنظمة: "بعد ٤ سنوات من الثورة في مصر، مازالت الشرطة تمارس القتل بانتظام. وحين كان الرئيس السيسي في دافوس لتلميع صورته الدولية، كانت قواته الأمنية تستخدم العنف على نحو روتيني ضد مصريين يشاركون في مظاهرات سلمية".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٦/ ١/ ٢٠١٥)

٢٩/ ١/ ٢٠١٥ قالت هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي ٢٠١٥: "إنّ القيادات الجديدة في مصر انقلبت، على نحو مُمنهج، على المُكتسبات الهشة لانتفاضة ٢٠١١ التي شهدتها البلاد، بسجن عشرات الآلاف وتضييق آخر المساحات المُتبقية لحرية الرأي والتعبير والتجمع".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٩/ ١/ ٢٠١٥)

٢٩/ ١/ ٢٠١٥ اجتمع ممثلون عن المجالس البلدية والمحلية من عدّة بلدات ومدن من جميع أنحاء ليبيا، بمقر الأمم المتحدة في جنيف، لمناقشة دعم ما تمّ الاتفاق عليه في الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي. في حين أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر استعداده للدخول في تسوية تؤدي إلى استتباب الأمن في ليبيا، مشترطًا تسوية تسليح الجيش الليبي.

(الجزيرة نت، ٢٩/ ١/ ٢٠١٥)

٢٩/ ١/ ٢٠١٥ أعلن تنظيم "ولاية سيناء"، مسؤوليته عن استهداف المقارّ الأمنية في محافظة شمال سيناء.

(العربي الجديد، ٢٩/ ١/ ٢٠١٥)

٣٠/ ١/ ٢٠١٥ أعلن حزب المؤتمر الشعبي العامّ والحراك الجنوبي انسحابهما من محادثات يرعاها المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر، وهي تـدرس إيجاد حلٍّ سياسي للأزمة التي يعيشها البلد، والتي تفاقمت بعد استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته. وكان ممثلو حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وحلفاؤه قد انسحبوا من المحادثات التي يرعاها بن عمر في صنعاء، وأعلنوا رفضهم ما سمَّوه "الخروج على الدستور". في حين أعلن الحراك الجنوبي انسحابه من الاجتماع الذي يبحث تشكيل مجلس رئاسي وإيجاد حلٍّ للأزمة السياسية الراهنة؛ لأنّ الحوار يجري "تحت تهديد وحصار ضد قيادات الدولة الشرعية والسياسية"، في إشارة إلى محاصرة مسلحي الحوثي منازل عدد من القادة السياسيين ومقار لهم، في العاصمة صنعاء.

(الجزيرة نت، ٣٠/ ١/ ٢٠١٥)

٣١/ ١/ ٢٠١٥ اشترط الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، خروج مسلحي الحوثيين من صنعاء، للتراجع عن استقالة. جاء ذلك خلال لقاء منصور هادي، مع عدد من أمناء عموم الأحزاب، بينهم أمين عامّ التنظيم الشعبي الناصري عبد الله نعمان القدسي، وأمين عام الحزب الاشتراكي عبد الرحمن السقاف، والبرلماني عبد العزيز جباري أمين عام حزب العدالة والبناء.

(القدس العربي، ٣١/ ١/ ٢٠١٥)

شباط/ فبراير ٢٠١٥

١/ ٢/ ٢٠١٥ أمهل المؤتمر الوطني الموسع الذي نظمته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، القوى السياسية اليمنية ثلاثة أيام للخروج بحلٍّ يسدُّ الفراغ القائم في البلاد. وفي حالة عدم حصول ذلك، قال إنه سيفوِّض اللجان الثورية وقيادة الثورة اتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بترتيب أوضاع سُلطة الدولة للخروج بالدولة من الوضع الراهن.

(الشروق، ١/ ٢/ ٢٠١٥)

٢/ ٢/ ٢٠١٥ أعلن رئيس الحكومة التونسي المكلف الحبيب الصيد تركيبة أوّل حكومة جديدة للجمهورية الثانية. وهي تضم ٢٦ وزيرًا وكاتبًا عامًّا للحكومة و١٤ كاتب دولة. وتضم التشكيلة الجديدة

٨ نساء بينهن ٣ وزيرات و٥ كاتبات دولة. وقد وسّع رئيس الحكومة تمثيل الأحزاب السياسية، مقارنةً بتركيبة الحكومة التي سبق أنْ أعلن عنها يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، بإضافة ممثلين عن حركة النهضة وحزب آفاق تونس، إلى جانب حزب نداء تونس، والاتحاد الوطني الحر، والجبهة الوطنية للإنقاذ، فضلًا عن عدد من الكفاءات، ومن ممثلي المجتمع المدني. في حين غاب عن هذه التشكيلة ممثلو الجبهة الشعبية.

(شبكة تونس الإخبارية، ٢/ ٢/ ٢٠١٥)

٢/ ٢/ ٢٠١٥ ألغى مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق قانون العزل السياسي والإداري بالنسبة إلى كلّ من كان له علاقة بنظام معمر القذافي. وتمت عملية التصويت بحضور ١٠١ عضو من أعضاء المجلس.

(روسيا اليوم، ٢/ ٢/ ٢٠١٥)

٥/ ٢/ ٢٠١٥ منح البرلمان التونسي الحكومة الائتلافية الجديدة ثقته، وصدّق ١٦٦ عضوًا من مجموع ٢١٧ نائبًا في البرلمان الحكومةَ الجديدةَ، في حين لم يمنح ٣٠ نائبًا الحكومة ثقتهم. ورحّب رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر بما سمّاه "أغلبية مريحة" في الاقتراع بالثقة.

(بي بي سي عربي، ٥/ ٢/ ٢٠١٥)

٦/ ٢/ ٢٠١٥ أعلنت جماعة الحوثي عن "إعلان دستوري" من طرف واحد، في عقب إخفاق المشاورات بشأن إيجاد حلٍّ للأزمة السياسية للبلاد. ويشمل البيان الذي أُعلن عنه بالقصر الجمهوري في العاصمة صنعاء، بحضور وزير الدفاع والداخلية اليمنيين، تشكيل مجلس رئاسي من ٥ أعضاء، وتشكيل مجلس وطني انتقالي من ٥٥١ عضوًا يحلُّ محلَّ البرلمان المنحلّ. وأكّد البيان أنّه سيتمّ استمرار العمل بالدستور اليمني الحالي في حالة انعدام التعارض بينه وبين مواد "الإعلان الدستوري".

كما أعلن البيان عن تأسيس حكومة كفاءات يمنية. وأشار الإعلان الدستوري إلى أنّ "السياسة الخارجية للدولة تقوم على أساس التزام مبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل، واعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات"، عادًّا أنّ "اللجنة الثورية العليا هي المُعبِّر عن الثورة بحيث تمثلها اللجان الثورية في أنحاء البلاد". وأكّد الإعلان الدستوري أنّ "اللجنة الثورية" تختص باتخاذ جميع الإجراءات لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره، كما أنه حدّد مدةً مقدارها عامان، على الحدّ الأقصى، للفترة الانتقالية التي قال إنها ستخصص لإنجاز استحقاقات مؤتمر الحوار واتفاق السلم والشراكة.

(روسيا اليوم، ٦/ ٢/ ٢٠١٥)

٧/ ٢/ ٢٠١٥ نددت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بـ "انقلاب" الحوثيين في اليمن الذين حلُّوا البرلمان وأنشؤوا مجلسًا رئاسيًّا يتولى إدارة شؤون البلاد. وقال المجلس في بيان له إنّ "الانقلاب الحوثي تصعيد خطير مرفوض ولا يمكن قبوله بأيِّ حال، ويتناقض بشكل صارخ مع نهج التعددية والتعايش الذي عُرف به المجتمع اليمني، ويعرّض أمْن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته للخطر".

(الجزيرة نت، ٧/ ٢/ ٢٠١٥)

٧/ ٢/ ٢٠١٥ أعلن حزب "التحالف الشعبي الاشتراكي" في مصر (وهو قيد التأسيس)، عدم المشاركة في انتخابات مجلس النواب المقبل؛ بسبب قتل قوات الأمن المصرية الناشطة شيماء الصباغ بميدان طلعت حرب في منطقة وسط البلد، عشية الذكرى الرابعة لثورة ٢٥ يناير.

(العربي الجديد، ٧/ ٢/ ٢٠١٥)

٨/ ٢/ ٢٠١٥ قُتل ١٩ شخصًا، على الأقل، في اشتباكات بين قوات الأمن المصرية ومشجعين للفريق الأول لكرة القدم بنادي الزمالك أمام ملعب بشرق القاهرة. وقالت وزارة الداخلية إنّ أكثر من عشرة آلاف مشجع لا يحملون تذاكر دخول حاولوا اقتحام الملعب من الأبواب والأسوار؛ ما أدى إلى سقوط عشرات المصابين من جراء التدافع، وإلى وفاة بعضهم لاحقًا.

(رويترز عربي، ٨/ ٢/ ٢٠١٥)

٩/ ٢/ ٢٠١٥ عبَّر الاتحاد الأوروبي، عن قلقة تجاه ما وصفه بـ "الإعلان الدستوري الأحادي الصادر عن جماعة الحوثي"، وعدّه غير ذي مشروعية، داعيًا الجماعة إلى رفع الإقامة الجبرية فورًا عن الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء بحاح، وأعضاء مجلس الوزراء.

(جريدة الرياض، ١٠/ ٢/ ٢٠١٥)

٩/ ٢/ ٢٠١٥ أعلن مبعوث الأمم المتحدة في عقب عودته إلى صنعاء، وقد جاء من الرياض، عن استئناف القوى السياسية في اليمن الحوار بشأن الأزمة الحالية التي يمرُّ بها هذا البلد. في حين عدَّت أحزاب يمنية دعوة بن عمر محاولةً لإضفاء الشرعية على ما وصفته بـ "البيان الانقلابي للحوثيين".

(بي بي سي عربي، ٩/ ٢/ ٢٠١٥)

١٥/ ٢/ ٢٠١٥ دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى اجتماع عاجل لمجلس الدفاع الوطني، بعد نشر تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا مقطع فيديو على الإنترنت يُظهر إعدام ٢١ مصريًّا قبطيًّا ذبحًا.

(بي بي سي عربي، ١٥/ ٢/ ٢٠١٥)

١٥/ ٢/ ٢٠١٥ طالب مجلس الأمن بانسحاب مسلحي جماعة الحوثي اليمنية من المؤسسات الحكومية، ودعا إلى إنهاء التدخل

الأجنبي وهدَّد بـ "مزيد من الخطوات"، في حال عدم توقُّف العنف. وقد حذرت الأمم المتحدة من انهيار اليمن.

(رويترز عربي، ١٥/ ٢/ ٢٠١٥)

١٥/ ٠٢ / ٢٠١٥ أعلن الجيش المصري أنّ طائرات حربيةً مصريةً قصفت مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، ضمن إجراءٍ وصفته مصر بأنه حقّها في "الدفاع الشرعي عن النفس".

(القدس العربي، ١٦/ ٢/ ٢٠١٥)

٢٠١٥/٢/١٦ دان "المؤتمر الوطني العامّ" في ليبيا، عملية قتل ٢١ قبطيًّا على يد منتمين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، إلا أنّه أضاف أنّه غير متأكد من ارتكاب هذه الجريمة في ليبيا.

(العربي الجديد، ١٦/ ٢/ ٢٠١٥)

١٨/ ٢/ ٢٠١٥ دعا حزب "نداء تونس" الحكومة وجميع مؤسسات الدولة إلى تحمُّل المسؤولية كاملةً بشأن إيلاء مقاومة الإرهاب الأولوية المطلقة. وطالب الحزب مجلس نواب الشعب (البرلمان) بسنّ قانون مكافحة الإرهاب ووضعه في صدارة أولوياته.

(وكالة الأناضول، ١٨/ ٢/ ٢٠١٥)

١٨/ ٢/ ٢٠١٥ وقّعت تركيا والولايات المتحدة الأميركية اتفاقًا بشأن برنامج تدريب قوات المعارضة السورية وتجهيزها.

(وكالة الأناضول، ١٩/ ٢/ ٢٠١٥)

٢٢/ ٢/ ٢٠١٥ أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ترحيبها بخروج الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من مقرِّ إقامته الإجبارية التي فرضها عليه الحوثيون في العاصمة صنعاء ووصوله إلى مدينة عدن، جنوبي اليمن، وطالبت مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته تجاه أمْن اليمن واستقراره، من خلال دعْم الشرعية.

(القدس العربي، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٥)

٢٣/ ٢/ ٢٠١٥ أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنّ "سلاح الجو المصري قد تقاعس عن اتخاذ الاحتياطات الضرورية اللازمة أثناء شنِّه ضربات تسببت بمقتل مدنيين في أحد الأحياء السكنية بمدينة درنة الليبية، في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥.

(منظمة العفو الدولية، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٥)

٢٤/ ٢/ ٢٠١٥ أعلن عبد ربه منصور هادي عند وصوله إلى عدن أنّ كل القرارات التي اتخذها الحوثيون منذ "احتلالهم" صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ "باطلة ولا شرعية لها". وكتب هادي رسالةً إلى البرلمان؛ لسحْب استقالته التي كان قد تقدَّم بها.

(فرانس ٢٤، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٥)

٢٤/ ٢/ ٢٠١٥ هددت ما تُسمَّى "اللجنة الثورية العليا" التابعة للحوثيين أيَّ مسؤول يمني يتعامل مع الرئيس عبد ربه منصور هادي بصفته رئيسًا للدولة وكلّ من يُنفِّذ أوامره من جميع موظفي الدولة ومسؤوليها وبعثاتها الدبلوماسية بإحالته على المساءلة القانونية، وعدَّت الرئيس هادي مطلوبًا للعدالة.

(بي بي سي عربي، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٥)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ٢٠١٥/١/١ – ٢٠١٥/٢/٢٨

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

٢٠١٥/٠١/١ وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس معاهدة الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بعد رفض مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الفلسطيني الذي يدعو الى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في غضون ثلاثة أعوام. وفي أول رد فعل إسرائيلي قال رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إن "السلطة الفلسطينية التي تتحالف مع حماس، وهي منظمة إرهابية ترتكب جرائم حرب مثل داعش، هي من يجب أن يخشى المحكمة الجنائية الدولية".

(بي.بي.سي عربي، ٢٠١٥/٠١/١)

٢٠١٥/٠١/٢ أكد مسؤول العلاقات الخارجية بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) أسامة حمدان عودة علاقات الحركة بإيران وتجاوز الخلافات بين الطرفين، بينما استبعد تأثر القضية الفلسطينية سلبًا بالتقارب بين الدوحة والقاهرة.

(الجزيرة.نت، ٢٠١٥/٠١/٢)

٢٠١٥/٠١/٣ أعلنت إسرائيل تجميد تحويل ضرائب بقيمة ١٢٥ مليون دولار جُمعت لحساب السلطة الفلسطينية، وذلك ردًا على الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي سارعت السلطة الفلسطينية إلى وصفه بـ "جريمة حرب".

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠١/٤)

٢٠١٥/٠١/٤ قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحويل ٧٠ مليون شيكل لتوسيع مستوطنة بيت إيل قرب رام الله. وكان قد وعد نتنياهو سكان تلك المستوطنة بتوزيعها ردًا على وقف البناء في حي البنات داخل المستوطنة بعدما تبين أنها بنيت على أراض ذات ملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين.

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠١/٥)

٢٠١٥/٠١/٥ منظمة تسمّى "سلطة القضاء - شروت هدين" الإسرائيلية تقدّمت بثلاث شكاوى ضد ثلاثة قادة فلسطينيين أمام محكمة الجنايات الدولية في لاهاي. الشكاوى الثلاث المقدّمة هي ضد جبريل الرجوب نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الوزراء د. رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج. وكانت شكاوى مماثلة قدمت في وقت سابق ضد الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، حول دورهم في ما وصف بجرائم الحرب والمس بحقوق الإنسان. المنظمة الإسرائيلية تتهم المسؤولين الفلسطينيين الثلاثة بارتكاب "أعمال إرهابية، والتعذيب والمس بحقوق الإنسان".

(جريدة القدس، ٢٠١٥/٠١/٥)

٢٠١٥/٠١/٥ أعلنت الولايات المتحدة أنها تعارض تجميد إسرائيل أكثر من ١٠٠ مليون دولار من الرسوم التي تجبى لمصلحة السلطة الفلسطينية.

(جريدة القدس، ٢٠١٥/٠١/٥)

٢٠١٥/٠١/٥ أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن السلطة الفلسطينية تعترف باختصاصها النظر في الجرائم التي ارتكبت اعتبارًا من ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ أي عندما شنت إسرائيل حملة اعتقالات واسعة أعقبتها بالحرب على غزة. وأوضحت المحكمة في بيان لها أن "كاتب المحكمة الجنائية الدولية هرمان فون هيبل تلقى في أول كانون الثاني ٢٠١٥ بيانًا مقدمًا، بموجب البند ١٢ (٣) من اتفاقية روما، من الحكومة الفلسطينية يعلن قبولها باختصاص المحكمة اعتبارًا من ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤" وأشارت إلى أن قبول الاختصاص "لا يعني انضمامًا إلى اتفاقية روما، المعاهدة المؤسسة للمحكمة" وهو الطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية في ٢ كانون الثاني والذي يتعين أن تبت فيه الأمم المتحدة. والانضمام، إذا تمت الموافقة عليه، لا يسمح للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق إلّا في الجرائم التي قد ترتكب مستقبلًا، أمّا قبول الاختصاص بموجب البند ١٢ (٣) من اتفاقية روما فإنه يمكن، إذا عدّ صالحًا، أن يتيح اختصاصًا بمفعول رجعي.

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠١/٦)

٢٠١٥/٠١/٦ حذرت فرنسا من "منطق التصعيد" الدبلوماسي الفلسطيني مع إسرائيل، بعد أن قال الرئيس محمود عباس إنه سيقدّم من جديد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس للصحفيين "نحن ضد منطق ترك هذه الدوامة (خارج نطاق السيطرة). بينما نرى أن الفلسطينيين لهم الحق في تحريك الوضع القائم يجب أن يكون هناك سعي للتوصل إلى حل من خلال التوافق في الوقت ذاته، إذا سمحت ببدء هذه الدورة فستصل إلى نتائج لا ترغب فيها على نحو أو آخر".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠١/٧)

٢٠١٥/٠١/٧ بدأت مصر بإخلاء منازل في مدينة رفح لتوسيع المنطقة العازلة التي يقيمها الجيش المصري على طول الحدود مع قطاع غزة من ٥٠٠ إلى ألف متر. وسيشمل إخلاء هذه المنطقة إزالة أكثر من ١٢٢٠ منزلًا ونقل أكثر من ٢٠٤٤ عائلة، فيما أدى إخلاء المرحلة الأولى إلى هدم أكثر من ٨٠٠ منزل ونقل أكثر من ١١٠٠ عائلة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠١/٨)

٢٠١٥/٠١/١٠ خاطب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يهود فرنسا قائلًا إن إسرائيل "هي وطنكم"، وذلك في تعليق على عملية احتجاز رهائن ٢٠١٥/٠١/٩ في متجر متخصص ببيع الأطعمة اليهودية في باريس أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص.

(جريدة القدس، ٢٠١٥/٠١/١٠)

٢٠١٥/٠١/١٥ نفذت جماعات يهودية متطرفة، اقتحامات جديدة للمسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، وتولّت عناصر من الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال حراستها خلال جولاتها الاستفزازية في أرجاء المسجد.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠١/١٥)

٢٠١٥/٠١/١٥ قررت جامعة الدول العربية، التوجه مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي، لطرح مشروع القرار الفلسطيني العربي الرامي إلى إنهاء الاحتلال وفق جدول زمني.

(جريدة القدس، ٢٠١٥/٠١/١٥)

٢٠١٥/٠١/١٦ أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فتح تحقيق أولي، وهو مرحلة تسبق تحقيقًا، حول جرائم حرب مفترضة ارتكبت منذ صيف ٢٠١٤ في فلسطين.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠١/١٧)

٢٠١٥/٠١/١٦ أعلنت وزيرة خارجية السويد مارجوت فالستروم إن إسرائيل أزعجت حلفاء مقربين لها بالمبالغة في رد فعلها على اعتراف السويد بدولة فلسطين وإن تصريحات إسرائيل في هذا الصدد "تخطت كل الحدود". وأضافت الوزيرة "الطريقة التي يتحدثون بها عنا وعن الآخرين غير مقبولة... لم تزعج الأميركيين فحسب بل كل من له علاقة بهم الآن."

(رويترز العربية، ٢٠١٥/٠١/١٦)

٢٠١٥/٠١/١٦ قال المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش كينيث روث: "إن قرار الفلسطينيين بالانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية يستوجب الدعم. وذكر روث أنه لا يؤيد الدعوات الرافضة لانضمام الفلسطينيين لهذه المحكمة، عادًا هذه الخطوة مشجعة".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠١/١٧)

٢٠١٥/٠١/١٩ قال الاتحاد الأوروبي إنه سيطعن في قرار محكمة بضرورة رفع اسم حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"من قائمة الارهاب الخاصة بالاتحاد. وقالت فيدريكا موغيريني مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد إنه تقرر الطعن في القرار الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي ثاني أكبر محكمة بالاتحاد، والذي وصفته بأنه استند إلى أسس إجرائية. وانتقدت حماس هذه الخطوة، في حين رحبت بها إسرائيل التي كانت أدانت قرار المحكمة.

(رويترز العربية، ٢٠١٥/٠١/١٩)

٢٠١٥/٠١/١٩ رحبت جامعة الدول العربية، بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فتح دراسة أولية حول الحالة في فلسطين، وعدّتها في الاتجاه الصحيح إذ يتماشى مع نظام المحكمة، وضمان احترام القانون الدولي.

(جريدة القدس، ٢٠١٥/٠١/١٩)

٢٠١٥/٠١/٢٠ استمعت اللجنة الدولية للأمم المتحدة للتحقيق في النزاع في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة، لشهادات عدد من الضحايا الذين أصيبوا بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي. وأدلى عدد من المواطنين بشهاداتهم للجنة التي انعقدت في العاصمة الأردنية عمان، حول إصابتهم برصاص الاحتلال الإسرائيلي ووحداته المستعربة أثناء المظاهرات والمسيرات المناهضة والمنددة بالعدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وتكونت لجنة التحقيق الدولية من رئيسها البروفيسور ويليام شاباس من كندا، والدكتور دودو ديان من السنغال، وماري دافيس من الولايات المتحدة.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠١/٢٠)

٢٠١٥/٠١/٢١ نفذ فلسطيني، عملية طعن داخل وخارج حافلة ركاب إسرائيلية وسط مدينة تل أبيب، أصاب خلالها خمسة عشر إسرائيليًا، وأصيب هو الآخر برصاص شرطة الاحتلال ووقع في الأسر، بعد عملية مطاردة إثر نجاحه في الفرار من الحافلة، ومواصلة الطعن في الشارع ذاته.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠١/٢١)

٢٠١٥/٠١/٢٣ اتفقت الأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني، بصورة نهائية، على خوض الانتخابات المقبلة للكنيست الإسرائيلي يوم ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٥ بقائمة مشتركة، وفق ما جاء في بيان صادر عن "لجنة الوفاق الوطني" التي أشرفت على المفاوضات. ووقع ممثلو الأحزاب (التجمع الوطني الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية والحركة العربية للتغيير)، المكلفون بالمفاوضات الاتفاق النهائي.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠١/٢٣)

٢٠١٥/٠١/٢٤ هدمت إسرائيل خلال ثلاثة أيام منازل ٧٧ فلسطينيًا نصفهم من الأطفال في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلتين وفق الأمم المتحدة التي أكدت تسجيل عدد قياسي من النازحين الفلسطينيين خلال ٢٠١٤ بسبب أعمال الهدم. وفقًا لمكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة أنه في سنة ٢٠١٤ "هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٩٠ مسكنًا وبناء يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية وفي المنطقة المصنفة "جيم" في الضفة الغربية، وحولت ١١٧٧ فلسطينيًا الى نازحين وهي أكبر موجة نزوح سكاني في الضفة الغربية" يسجلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة منذ أن بدأ بتوثيق حالات النزوح بشكل منهجي في ٢٠٠٨.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠١/٢٤)

٢٠١٥/٠١/٢٦ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة المنعقدة بمحكمة عابدين، بعدم الاختصاص في النظر بدعوى تطالب بإعلان حركة حماس "منظمة إرهابية" وكان المحامي سمير صبري تقدم بدعوى قضائية تطالب بإدراج حركة حماس الفلسطينية "منظمة إرهابية" وقضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة سابقًا بحظر أنشطتها والتحفظ على مقراتها داخل مصر.

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠١/٢٧)

٢٠١٥/٠١/٢٦ أعطى وزير البناء والإسكان الإسرائيلي اوري ارئيل الضوء الأخضر لتوسيع مستوطنة "افرات"، جنوب بيت لحم على أراض مساحتها ١٧٠٠ دونم، لتصل إلى مدينة بيت لحم في جنوبي الضفة الغربية.

(جريدة الأيام الفلسطينية،٢٠١٥/٠١/٢٧)

٢٠١٥/٠١/٢٧ أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونـروا" عن وقف تقديم المساعدات المالية وبدل الإيجارات لأصحاب البيوت المدمرة نتيجة الحرب على القطاع بسبب نقص التمويل. وقالت الأونروا في بيان لها أنها حصلت على ١٣٥ مليون دولار فقط من أصل ٧٢٤ مليون طلبتها أثناء مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة.

(شبكة قدس الاخبارية، ٢٠١٥/٠١/٢٧)

٢٠١٥/٠١/٢٨ قال المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إن إسرائيل والفلسطينيين فشلوا في التحقيق بصورة كافية في المدى الكامل لما يبدو انتهاكات لحقوق الانسان ارتكبت أثناء حرب غزة صيف ٢٠١٤. وأورد الأمير زيد بن رعد الحسين الانتهاكات التي ألقي باللوم فيها على الجانبين ومنها قصف إسرائيلي لمستشفيات ومدارس تؤوي مشردين ولمجموعة من الأطفال تلهو على شاطئ.

(رويترز العربية، ٢٠١٥/٠١/٢٨)

٢٠١٥/٠١/٣١ أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حكمًا عدّت بموجبه كتائب عزالدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، تنظيمًا إرهابيًا.

(سي. إن. إن العربية، ٢٠١٥/٠١/٣١)

شباط/ فبراير ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٢/١ استشهد الشاب أحمد ابراهيم النجار (١٩ عامًا) من قرية بورين جنوب نابلس، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار عليه عند طريق التفافي بين قريتي بورين ومادما، بزعم محاولته مهاجمة مركبات إسرائيلية بالزجاجات الحارقة.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٢/١)

٢٠١٥/٠٢/٣ شيّد ناشطون في المقاومة الشعبية، قرية "بوابة القدس الشرقية"، على الأراضي المهددة بالاستيلاء عليها ويقطنها بدو الجهالين شرق القدس المحتلة.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٢/٣)

٢٠١٥/٠٢/٤ داهمت قوة من الجيش الإسرائيلي، قرية "بوابة القدس"، وقامت بتفكيك خيمة الاعتصام وصادرت ممتلكات المعتصمين.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٢/٤)

٢٠١٥/٠٢/٦ دعا البرلمان البلجيكي الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين "في أنسب وقت"، بعد تصويت أجراه وحظي هذا الاقتراح بدعم الأحزاب المكونة لحكومة ائتلاف يمين الوسط البلجيكية، وأقره البرلمان بواقع ٧٥ صوتًا مقابل رفض ٥٢. وطالبت أحزاب المعارضة - ومن بينها الاشتراكيون والخضر وحزب فالون - الحكومة بالاعتراف الفوري وغير المشروط بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧.

(الجزيرة.نت، ٢٠١٥/٠٢/٧)

٢٠١٥/٠٢/١٠ قال منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة جيمس رولي: "يجب رفع الحصار عن قطاع غزة لأنه يؤثّر بشكل كبير على الخدمات الصحية". كما وجه رسالة إلى المجموعة الدولية التي شاركت في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة ووعدت بتقديم الأموال، داعيًا إياها إلى ضرورة الإيفاء بتلك الوعود وتحويل الأموال إلى القطاع لكي يتم العمل على إعادة إعماره. وناشد الحكومة المصرية بضرورة فتح معبر رفح البري من أجل تسهيل دخول العالقين وخاصة المرضى وخروجهم، وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية والمعونات الطبية إلى القطاع.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٢/١٠)

٢٠١٥/٠٢/١١ نصبت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس لافتة تعريفية في القدس القديمة، بالقرب من باب الناظر "المجلس"، وهو إحدى بوابات المسجد الأقصى الرئيسة. وحملت اللافتة أسماء الأماكن التي حملت تسمية "جبل الهيكل" بالإشارة إلى المسجد الأقصى، وذلك باللغات العربية والعبرية والانكليزية. من جانبها، أوضحت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن "تغيير اسم أحد أبواب المسجد

الأقصى المبارك" يأتي استمرارًا لمسلسل التهويد الذي تقوم به سلطات الاحتلال في القدس وتستهدف على وجه الخصوص الأقصى المبارك.

(القدس.كوم، ٢٠١٥/٠٢/١١)

٢٠١٥/٠٢/١٤ أقرت جمعية دراسات الشرق الأوسط في أميركا الشمالية (MESA)، بالأغلبية الساحقة إدراج مقاطعة إسرائيل على مؤتمرها السنوي العام، وصوت ٥٦١ عضوًا إلى جانب القرار وعارضه ١٥٢. ويعدّ القرار انتصارًا لدعاة مقاطعة إسرائيل، وجاء على الرغم من نشاط إسرائيلي ديبلوماسي مكثف بمشاركة محاضرين إسرائيليين لإحباطه. وتعدّ منظمة "ميسا" من أهم المنظمات العالمية في هذا المجال وتضم ٣٠ ألف محاضر في موضوع الشرق الأوسط.

(عرب٤٨، ٢٠١٥/٠٢/١٤)

٢٠١٥/٠٢/١٦ واصلت مجموعات صغيرة ومتتالية من المستوطنين، اقتحامها المسجد الأقصى المبارك، بحماية قوة معززة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال. ونفذت مجموعات المستوطنين جولات استفزازية في مرافق المسجد المبارك، تصدى لها المصلون وطلبة مجالس العلم بهتافات التكبير.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٢/١٦)

٢٠١٥/٠٢/١٦ قامت ما تسمى اللجنة اللوائية لتخطيط والبناء الإسرائيلية بالمصادقة على مخطط لمصادرة ٥٤٦ دونما من أراضي المواطنين في قريتي عناتا والعيساوية لمصلحة إقامة مكب للنفايات الصلبة.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٢/١٧)

٢٠١٥/٠٢/١٨ أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم ٢١٢ مليون يورو دفعة أولى من دعمه المالي لعام ٢٠١٥ إلى السلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، وجدد الدعوة إلى قيام تعايش سلمي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المنشودة.

(جريدة الحياة اللندنية، ٢٠١٥/٠٢/١٩)

٢٠١٥/٠٢/١٨ أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا، قرارًا بأغلبيّة يُلغي قرار لجنة الانتخابات المركزيّة شطب ترشيح النائبة حنين زعبي، ما يعني أنها مستمرّة بالمنافسة ضمن القائمة المشتركة لدورة الكنيست المقبلة.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٢/١٨)

٢٠١٥/٠٢/٢٣ عبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن قلقه إزاء قدرة السلطة الفلسطينية على العمل بالشكل المطلوب، إذا لم تتسلم قريبًا عائدات الضرائب التي حجبتها إسرائيل. وقال كيري: "إذا أوقفت السلطة الفلسطينية أو كانت ستوقف التعاون الأمني أو حتى قررت التوقف عن العمل نتيجة المأزق الاقتصادي، وهذا قد يحدث في المستقبل، إذا لم يحصلوا على عائدات إضافية، فسوف نواجه حينئذ أزمة أخرى".

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٢/٢٣)

٢٠١٥/٠٢/٢٣ استشهد الشاب جهاد شحادة عبد الله الجعفري البالغ من العمر ١٩ عامًا، من سكان مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم، برصاص الاحتلال الإسرائيلي، خلال عملية مداهمة جرت في المخيم لاعتقال فلسطينيين، بحجة أنهم مطلوبون لقوات الاحتلال.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٢/٢٤)

٢٠١٥/٠٢/٢٤ طالبت هيئة محلفين أمريكية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بدفع ٢١٨ مليون دولار، بعد أن رفعت عائلات أمريكية دعاوى أمام المحاكم الأمريكية طلبًا لتعويضات بعد وقوع هجمات في القدس، منذ ١٠ سنوات أودت بحياة ٣٣ شخصًا، وارتبطت بكتائب شهداء الأقصى وحركة حماس. ورأت الحكومة الفلسطينية أن قرار الهيئة يتضمن "تجاهلًا لسوابق قانونية" وأكدت أنها سوف "تستأنف القرار".

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٢/٢٤)

٢٠١٥/٠٢/٢٧ صوّت البرلمان الإيطالي لمصلحة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ودعم القرار ٣٠٠ عضو في البرلمان. وأعلن وزير الخارجية الإيطالي، باولو جينتيلوني أنّ روما تؤيد تصويت البرلمان لمصلحة الاعتراف بفلسطين، مشيرًا في الوقت ذاته إلى دعم الجهود لاستئناف المفاوضات. وشدد وزير الخارجية الإيطالي على أن سياسة حكومته بشأن ملف الشرق الأوسط ترتكز على حل الدولتين.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٢/٢٧)

مراجعات وعروض كتب

نيروز ساتيك*

عرض كتاب

العلاقات التركية - الروسية
من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

المؤلف: معمر فيصل خولي.

الطبعة: ط ١.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سنة النشر: ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ١٢٠ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تناول الكاتب مسألة العلاقات الروسية - التركية وتطوّرها. وحاول أن يحلل تلك العلاقة الإشكالية من خلال مفاهيم متعددة في العلاقات الدولية، غلبت عليها مفاهيم المدرسة الليبرالية من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي في تطور العلاقات التركية - الروسية مع عدم إغفاله المسائل الأمنيّة. يفترض الباحث أنّ مفهوم المصلحة الوطنية هو الأنسب لبحث علاقة الدولتين وتحليلها منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا وحتى الوقت الراهن. أمّا أهمية الدراسة، فتكمن في الوزن الجيوستراتيجي لكلا الدولتين في النظام الدولي، وما تعكسه تلك العلاقة من نتائج على المنطقة العربية.

مضمون الكتاب

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة عناوين رئيسة. تستعرض المقدمة مراجعة تاريخية سريعة للعلاقات الروسية – التركية (ص ٧ -٢٨) قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. ويذكّر الكاتب القارئ العربي بأنّ العلاقات الروسية التركية تاريخيًا كانت عدائية غير سلمية، إذ استدعى الجوار الجغرافي والاختلاف الديني بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية تصارعهما عسكريًا؛ فقد دعمت روسيا القيصرية شعوب البلقان، وشجعتها على التمرد على سيطرة الدولة العثمانية عليها، بدعاوى الرابطة السلافية والعقيدة الأرثوذكسية. وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بأشهر معدودة، ألغى الاتحاد السوفياتي "معاهدة الصداقة والحياد" التي كان قد أبرمها مع تركيا في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥، وطالب بفرض شروط أمنية على تركيا، لإعادة توقيع المعاهدة. أمّا تركيا، فقد انضمت إلى حلف "الناتو" بعد تأسيسه، لتكون الذراع العسكرية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفياتي. وهي صيغة حكمت طبيعة العلاقات الروسية التركية طيلة فترة الحرب الباردة. ويُوَصف الباحث عقد فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بـ"عقد التذبذب في العلاقات التركية – الروسية"؛ إذ تبادلت كلا الدولتين في دعم الحركات الانفصالية في البلد الآخر (القوى الكردية / القوى الشيشانية)، إضافةً إلى العديد من القضايا الخلافية المهمة وبخاصة في قبرص ويوغسلافيا، إلا أنّ ذلك لم يمنع من نموّ التبادل التجاري بينهما.

رأى الباحث في العنوان الرئيس من الكتاب (ص ٢٨- ٣٢) أنّ تأسيس "الشراكة" الروسية - التركية قد بدأ في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. انطلقت تلك المرحلة من أسس السياسة الخارجية التركية التي طرحها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". تجلّى ذلك في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي.

> بلغ استيراد تركيا من النفط الروسي ٢٩٪، ومن غازها الطبيعي ٦٣٪. وبهذا الاستيراد احتلّت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي

ينقسم العنوان الرئيس الثاني "الشراكة المادية الملموسة ٢٠٠٤-٢٠٠٨" (ص ٣٢-٥٠) إلى أربعة عناوين فرعية؛ ففي مجال العلاقات الدبلوماسية، استعرض الباحث العديد من اللقاءات السياسية بين مسؤولي البلدين، وتصريحاتهم الصحفية، والتي غالبًا ما أكّدت الرغبة المشتركة في تطوير العلاقة. تجسدت في إعلان روسيا تأييدها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. في المقابل، أيّدت تركيا انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها دولة مراقبة. وأعلنت روسيا وتركيا مع إيطاليا في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ افتتاح خط أنابيب (بلو ستريم) الذي مدّد تحت مياه البحر الأسود لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، ثم إلى جنوب أوروبا في مرحلةٍ لاحقة. وبفضل هذا الخط، راح دور تركيا يتزايد بوصفها ناقلة للغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا والأسواق الدولية.

في جزئيةٍ أخرى، يحدّد الباحث النقاط والمواقف محلّ الاتفاق في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، والتي تمثّلت بالتخوّف من "الثورات الملونة" في أوروبا الشرقية، واستقرار منطقة القوقاز، وضمان أمن البحر الأسود، ومحاولات عزل سورية وإيران وتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق، وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الفترة ذاتها، يعدّد الباحث القضايا والمواقف محلّ الخلاف. تمثلت بالعديد من النقاط منها: استمرار الخلافات بخصوص نشاطات حزب العمال الكردستاني في روسيا واستضافة تركيا قادة شيشانيين على أراضيها، واستخدام روسيا حق النقض ضد خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للسلام في قبرص، وتسليم تركيا معدات

عسكرية لجورجيا وأذربيجان، وتشريع مجلس الدوما الروسي لقانون يعدّ العثمانيين مسؤولين عن "إبادة الأرمن"، واعتراف تركيا باستقلال كوسوفو، وتوقيع روسيا مع اليونان وبلغاريا اتفاقًا يقضي بنقل الغاز الروسي إليهما، إضافةً إلى قضايا أخرى.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية في المدة ذاتها، فقد زاد معدل التبادل التجاري بينهما تزايدًا تدريجيًا حتى وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨ مليار دولار. وبلغ استيراد تركيا من النفط الروسي ٢٩٪، ومن غازها الطبيعي ٦٣٪. وبهذا الاستيراد احتلّت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي.

في العنوان الرئيس الثالث "تنوّع المصالح ٢٠٠٨-٢٠١٢" (ص ٥٠- ١٠٧)، يكمل الباحث مناقشة القضايا السابقة (العلاقات الدبلوماسية - العلاقات الاقتصادية)، والموقف الأميركي من التقارب التركي – الروسي؛ ففي المجال الدبلوماسي، استعرض الباحث أزمة الحرب الجورجية - الروسية في عام ٢٠٠٨، والموقف التركي منها، إذ عدّها أصعب أزمة سياسية خارجية لتركيا. ويعود ذلك إلى أنّ تركيا مرتبطة بجارتها الجنوبية جورجيا بعلاقات متميزة، تمثّل من خلال تلك العلاقة عنصر توازن مهمًا في علاقتها بدول القوقاز. وفي الوقت ذاته، كان لتركيا حساباتها الخاصة في ضمان مصالحها الاقتصادية مع روسيا. وهو ما جعلها على مسافةٍ واحدة من طرفَي الحرب، روسيا وجورجيا، فأعلنت دعمها وحدة الأراضي الجورجية، وأحجمت عن إدانة العمليات العسكرية الروسية. لكن ذلك لم يمنع توتر العلاقات التركية - الروسية إثر تبعات تلك الحرب؛ فقد احتجّت روسيا على دخول سفن حربية تابعة لحلف الناتو في ٢١ آب / أغسطس ٢٠٠٨ إلى الموانئ التركية في البحر الأسود؛ إذ حمّل نائب رئيس هيئة الأركان الروسية تركيا مسؤولية استمرار الوجود العسكري للناتو لمدة أكثر من ٢١ يومًا، وهي المدة التي تسمح بها اتفاقية "مونترو" للمضايق. ولممارسة المزيد من الضغط على تركيا، فرضت روسيا قيودًا جمركية تمثّلت باحتجاز ١٠٠٠٠ شاحنة تركية عند نقاط عبور عدة مع روسيا. ولن تنتهي تلك الأزمة إلا مع إعلان الناتو في ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ عزمه على سحب سفنه الحربية من البحر الأسود. وبعد هذه الأزمة السياسية، استمرت العلاقات بين الدولتين في النموّ والتعاون، وبخاصة في مجال النفط والغاز، حتى شمل المجال النووي، مع توقيع بناء روسيا محطة كهرو ذرية في تركيا.

ويجمل الباحث قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا في المدة ذاتها بالعدد من الإشكاليات الدولية؛ ففي الأزمة السورية، يرى الباحث أنّه على الرغم من التناقض الكبير في موقفيهما، يرجح ألا يؤثّر في ما عدَّه التقارب الإستراتيجي في العلاقة بين روسيا وتركيا. وعزا ذلك إلى السعي التركي للتحوّل إلى مضخة لتدفقات النفط الآتية من منابع احتياطات النفط والغاز الأكبر في العالم من آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان. وكذلك، تسعى روسيا إلى توثيق التعاون مع تركيا لأنّها الجسر الواصل بين الشرق والغرب؛ فهي تجسّد ثلاث دوائر جغرافية (الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى). وتناول الكاتب أيضًا مسألةً خلافية أخرى هي بناء محطة رادار للناتو في محافظة ملاطيا التركية. لكنّه استطرد في الحديث عنها باستعراضه مواقف الأحزاب التركية منها، والمصالح التركية في إنشائها، والتصريحات الصحفية الروسية بخصوص محطة الرادار. وأغفل أبعاد هذه القضية على جوهر العلاقات التركية - الروسية. وفي الشأن الإيراني، عالج الكاتب العلاقات الروسية - الإيرانية، والتركية - الإيرانية، بصورة سريعة، إلا أنّه لم يتطرق إلى انعكاسات العلاقتين وأبعادهما على العلاقات الروسية - التركية. وفي الساحة الأفغانية، رأى الباحث أنّه لا يمكن أن تكون روسيا شريكًا أساسيًا لتركيا، لكن تشكيل تحالف إقليمي لدعم البنية التحتية وبنائها وإعادة تأهيلها بعد الحرب، سيكون من مصلحة كلا البلدين.

> تسعى روسيا إلى توثيق التعاون مع تركيا لأنّها الجسر الواصل بين الشرق والغرب؛ فهي تجسّد ثلاث دوائر جغرافية (الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى)

يعود الكاتب للتذكير بالتعاون في مجال الطاقة بين البلدين، وتبادل الزيارات الرسمية، ويُكثِر من التصريحات الصحفية للمسؤولين الروس والأتراك حول عددٍ من القضايا الخلافية بين البلدين (إسقاط الطائرة التركية في سورية، وتفتيش الطائرة السورية في تركيا وهي قادمة من موسكو، وطلب تركيا من حلف الناتو نشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سورية)، مع تأكيد ضرورة تحييد قضايا الخلاف، والاستمرار في التعاون الاقتصادي.

ثم يفرد الباحث جزئية لعرض الموقف الأميركي ممّا أسماه "التقارب التركي - الروسي"؛ إذ يستعرض أهمية تركيا في الإستراتيجية الأميركية

في الشرق الأوسط، ويضع بعدين رئيسين على تركيا والولايات المتحدة الأميركية تجاوزهما، لكي تعِيا أنّ التقارب الروسي التركي لا يهدّد مصالحهما الإستراتيجية، وهما: البعد النفسي والبعد الجيوسياسي. أمّا الموقف الأميركي من تطور العلاقات التركية - الروسية، فهو غير واضح في الكتاب.

يستنتج الباحث في الخاتمة عددًا من النتائج، أبرزها؛ استطاعت كلتا الدولتين تجاوز مرحلة العداء، ووصلتا إلى الشريك الجيوسياسي في الحوار المشترك في غرب آسيا. على الرغم من المصالح المتباينة بشأن عددٍ من القضايا الإقليمية، فإنّ تركيا وروسيا أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل وأرضية مشتركة، لضمان تعزيز التعاون بشأن القضايا الإقليمية، وأن تتّجه العلاقات الاقتصادية نحو مزيدٍ من التقارب. الخلاف بين الدولتين بشأن القضية السورية، يجب ألا يحيد بقيادتَي الدولتين عن الاتجاه في تطوير علاقاتهما.

> يضع الباحث سيناريووَين للعلاقات التركية - الروسية؛ أوّلهما أن يؤدي التقارب والتعاون الاقتصادي إلى ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية. وثانيهما أن يمتد التوتر السياسي إلى مجالات التعاون والتقارب بينهما

يضع الباحث سيناريووَين للعلاقات التركية - الروسية؛ أوّلهما أن يؤدي التقارب والتعاون الاقتصادي إلى ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية. وثانيهما أن يمتد التوتر السياسي إلى مجالات التعاون والتقارب بينهما

لكن يرجّح الباحث السيناريو الأوّل. ويعتقد أنّه على تركيا أن تستمر في تطوير علاقاتها الإيجابية مع روسيا، وفي الوقت ذاته، تخلق صيغة تحقّق بها التوافق مع متطلبات التزاماتها الدولية.

تقييم الكتاب

يتتبع الكتاب تطوّر العلاقات الروسية - التركية. ويقدّم الكثير من المعلومات والأرقام المفيدة عن حجم التبادل التجاري بينهما، وعن خطوط إمدادات النفط والغاز من روسيا إلى تركيا. ويوثّق الكتاب أيضًا تصريحات المسؤولين القادة في البلدين خلال اجتماعاتهم الرسمية وفي المؤتمرات الصحفية، والتي غالبًا ما يغلب عليها طابع المجاملات، مراعاةً للأعراف الدبلوماسية. وأهمّ ما يغيب عن الكتاب هو تحليل المصالح الإستراتيجية لكلا البلدين. ولذلك نجد أنّ الكثير من مراجعه تعتمد على المواقع الإلكترونية والصحف اليومية، ما يجعل الكتاب أقرب إلى تقرير متكامل عن العلاقات الروسية - التركية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا.

يضع الباحث التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة ضمن أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه بعضهما البعض. وهو ما يعدّ صحيحًا نسبيًا، إلا أنّ المسكوت عنه هو حسابات الأمن القومي لكلا البلدين. يبين المؤرخ الروسي المعروف ليف غوميلوف أنّ الحضارة الروسية الكبرى تكوّنت على أساس التمازج العرقي التركي - السلافي تاريخيًا. كما أنّ التكيّف مع الأطلسيين لن يعني شيئًا للشعب الروسي أقلّ من فقدانه "الإثنية والقومية والروح"[١]. وبما أنّ أجزاء كبيرة من مواطني دول آسيا الوسطى المشمولة في أوراسيا، تتكلم اللغة التركية ومن أصولٍ تركية؛ إضافةً إلى المواطنين من الأصول التتارية والمسلمين في داخل روسيا نفسها، فإنّ ذلك يعني رصيدًا من القوة التركية للتمدد في العمق الروسي بعد زيادة رصيدها الجيوستراتيجي في المشرق العربي ممزوجًا بخلفيات أيديولوجية تسمح بنقلها إلى العمق الروسي. يعني ذلك نقل الإشكالية الثقافية إلى داخل روسيا وعزل روسيا إثنيًا[٢]، وذلك بإبعاد روسيا عن المواطنين ذوي القومية الروسية في الدول الأوراسية. وستصبح مناطق القوقاز والشيشان وداغستان وأبخازيا بؤرةً للصراعات والاضطرابات ما إن تتصادم فيها المصالح الجيوبوليتكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية القائمة على أساسين الإثني (القومية الروسية)، والديني (الأرذثوكسية)[٣]. إنّ أخطر ما تخشاه روسيا من أيّ نجاح تحقّقه السياسة الخارجية التركية هو أن يتلاقى الوعي القومي غير الروسي (التركي) في أوراسيا مع الجانب الديني (الإسلامي)[٤]، وهو ما يهدد الأمن القومي الروسي والمشاريع المستقبلية في دول الجوار الروسي.

يبقى بعد الطاقة والتعاون الاقتصادي مسألة حيوية في العلاقات الروسية - التركية، إلا أنّه يترك الساحات الجيوسياسية القريبة منهما مفتوحة للتنافس والصراع فيما بينهما، ولو كان عبر وكلاء آخرين.

---

١ زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى**، سحر فراج ومحمد عبد السلام حسن(مترجم)، ط١ (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٣)، ص ١٠٢-١٠٣.

٢ ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، عماد حاتم(مترجم)، ط١ (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٢١١.

٣ المرجع نفسه، ص٢٩٠- ٢٩١ وص ٣٠٢-٣٠٣.

٤ هنري لورنس، **الإمبراطورية وأعداؤها - المسألة الإمبراطورية في التاريخ**، بشير السباعي(مترجم)، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة،٢٠١٠)، ص ٦٤.

باعلي واسعيد باحمد*

مراجعة كتاب

فجر العولمة الجديدة

المؤلف: قاسم حجاج.

تقديم: محمد سليم قلالة.

الناشر: دار نزهة الباب للنشر والتوزيع - غرداية – الجمهورية الجزائرية.

سنة النشر: ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م – الطبعة الأولى.

عدد الصفحات: ٨٠٠ صفحة.

* باحث جزائري مهتم بالدراسات الاستشرافية، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الجزائر.

من خلال استعارة الرؤية التحليلية الجدلية، بدت مجمل المواقف الأكاديمية الحكومية وغير الحكومية تجاه "العولمة" وبالذات "العولمة الأخيرة" متوزعة بين أنصار "أطروحة العولمة الأخيرة"، وأنصار الأطروحة المضادة أي "أطروحة مناهضة العولمة الأخيرة" وأنصار "أطروحة العولمة البديلة"، وفي سياق هذا الجدل صدر عام ٢٠١٣، كتاب **فجر العولمة الجديدة** لمؤلّفه الدكتور قاسم حجاج أستاذ بجامعة قاصدي مرباح بورقلة ورئيس سابق لقسم العلوم السياسية، وهو الرئيس الحالي لجمعية "ملتقى الأجيال" للاستشراف الإستراتيجي، ويعدّ من المهتمين بقضايا العولمة والعالمية والأقليات والدراسات المستقبلية.

صدر الجزء الأول من الكتاب بالعنوان الفرعي التالي: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات "العلاقات الدولية المعولمة" وإلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـلعولمة الأخيرة والمتطلعة لـ "عولمة بديلة"، أمّا الجزء الثاني فقد صدر بنفس العنوان الرئيس، ولكن بالعنوان الفرعي التالي: دراسة لعيّنة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة لـ "العولمة الأخيرة" والمتطلّعة لـ "عولمة بديلة".

وقد جاء الكتاب في ٨٠٠ صفحة، حملت في ثناياها خمسة فصول، أمّا عدد المصادر والمراجع المستخدمة فيقارب ٤٠٠ وثيقة، بين كتاب وأطروحة ودراسة ومقالة ورقية وإلكترونية، جاءت منها ١٣٢ وثيقة باللغة العربية، و٢٦٨ وثيقة باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

وهذا الكتاب في الأصل بحث أكاديمي، قدّمه الباحث لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية المعولمة. وهو لبنة أساسية ضمن بناء تراكمي في مسار بحثه الجامعي، ابتداءً من بحثه المقدم لنيل شهادة الماجستير بعنوان "العالمية والعولمة، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد القادر محمودي، إذ تناول في بحثه هذا موضوع "الأطروحات الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة"، من خلال عينات قصدية محددة، غير ممثلة بالضرورة لكل الأطروحات التي أنتجتها القوى والاتجاهات الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، والنصيرة لعولمة بديلة؛ وهي أطروحات صنفها الباحث، بعد الاطلاع الشامل على طبيعتها، إلى ثلاثة أصناف كبرى هي:

- صنف المساهمات المعرفية الأكاديمية.
- صنف السياسيات الحكومية.
- صنف النضالات الاحتجاجية الاجتماعية للمنظمات المدنية غير الحكومية.

وللإحاطة بتلك المساهمات بأصنافها الثلاثة، صاغ الباحث السؤال الرئيس التالي:

ما هي طبيعة القوى الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، من حيث المنطلقات والإستراتيجيات والرؤى المستقبلية البديلة؟

وقد جزّأ هذا السؤال الرئيس إلى ثلاثة أسئلة فرعية هي:

- أي تعريف لظاهرة العولمة الأخيرة يمكّن الباحث من تصورها وتفسيرها بموضوعية، بحيث يتيسّر بعد ذلك إمكان التمييز بين سيرورتها التاريخية الموضوعية المستمرة من ناحية، وأيديولوجيا القوى المهيمنة والموظفة لتلك السيرورة من ناحية ثانية؛ ومنه نبرر، بصفتنا علميين وممارسين، أنّ العلاقات الدولية المعاصرة بصفتها حقلًا معرفيًا وواقعًا معيشًا، تتجه بنيويًا نحو "التعولم" الدائم؟ (وقد عالج هذا الجزء الأول من الإشكالية في الفصل الأول).
- ماهي الطبيعة الأيديولوجية والاجتماعية والمصلحية للاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة لـلعولمة الأخيرة والمتطلعة إلـى "عولمة بديلة"؟ (وقد عالج هذا الجزء الثاني من الإشكالية في الفصل الثاني).
- إلى أيّ حدّ ترقى الأطروحات الفكرية والنضالات العملية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (أزمة العولمة الأخيرة)، إلى مستوى التأسيس الفعلي لـ "عولمة بديلة"؟ (وقد عالج هذا الجزء الثالث من الإشكالية في الفصول الثالث والرابع والخامس على التوالي).

تمكّن المؤلف خلال **الفصل الأول** من الكتاب من التعرّف إلى التحول الذي يشهده حقل العلاقات الدولية معرفيًا، في تفاعله مع ظاهرة العولمة الأخيرة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من بداية تسارع وتيرتها واتساع نطاقها.

ويرى المؤلف أنّ العلاقات الدولية المعاصرة قد باتت معولمة بالفعل، واقعًا وصيرورة، من خلال استعراضه جملة من الأدبيات التي تناولت بالتعريف مفهوم "العولمة" بمعناه العام والخاص، ومن خلال تعقّبه الأبعاد الثمانية الكبرى للظاهرة، ومن خلال تعرّفه أيضًا إلى طبيعة التداخلات الدلالية بين ظاهرة العولمة ومفهومها، وكل من ظواهر

"العالمية والكونية والحداثة والمتربطية والاعتماد المتبادل والتكامل والتدويل والإمبريالية" ومفاهيمها.

وعليه، فإنّ التمييز الذي كان يريده المؤلف في دلالة هذا المفهوم بين البعد السيروري التاريخي الموضوعي المستمر، والبعد الأيديولوجي الإرادي السياسي والمصالحي، قد تحقق بما يسمح له أن يعدّ مصطلح العولمة أحد مصطلحات العلوم السياسية والعلاقات الدولية الرئيسة؛ بل يمكن أن يضفي عليه صفة "البارادايم" المفسر لجملة من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المحلية والوطنية والدولية، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه في معالجة إشكاليات وموضوعات عديدة تتعلق بحقل "العلاقات الدولية المعولمة". لذلك يتعيّن على دارسي العلوم السياسية وخاصة فرعها "علم العلاقات الدولية"، أن يجروا تدقيقًا لتسمية اختصاصهم، ويدمجوا "بارادايم العولمة" بصفته سيرورة تاريخية موضوعية مستمرة، ضمن رؤاهم التحليلية والنقدية لكافة ظواهر الساحة الدولية المعاصرة الحاضرة والمستقبلية.

> انطلق المؤلف في الفصل الثاني من ملاحظة ما شهدته سيرورة العلاقات الدولية المعولمة خلال العقدين الأخيرين من صعود حركة نقدية، مناهضة للعولمة الأخيرة، تنشد تغيير العالم بحيث يكون أكثر إنصافًا وعدلاً وتحررًا

انطلق المؤلف في **الفصل الثاني** من ملاحظة ما شهدته سيرورة العلاقات الدولية المعولمة خلال العقدين الأخيرين من صعود حركة نقدية، مناهضة للعولمة الأخيرة، تنشد تغيير العالم بحيث يكون أكثر إنصافًا وعدلًا وتحررًا، متخذة غايتها القصوى "عالمًا آخر ممكنًا"؛ فقد تأكدت له، بعد استعراضه جملة من التعريفات والتوصيفات، مرورًا بوقفات تأريخية تتعلق بظاهرة نقد العولمة الأخيرة ومناهضتها التي انطلقت منذ أواسط التسعينيات الأخيرة، صحةُ الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأنّ الحركية العالمية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، ذات طبيعة فسيفسائية مركبة.

وبعد جهد استقرائي أمكن للمؤلف اختصار تنوعاتها إلى ثلاثة أصناف من المساهمات هي:

- المساهمات المعرفية والنضالية الأكاديمية (فردية وجماعية).
- المساهمات السياسية الحكومية.
- المساهمات النضالية لنخب المنظمات المدنية غير الحكومية وناشطيها.

ثم انتقى المؤلف عيّنة قصدية لكل منها، بغرض التعرّف إلى طبيعة مساهمتها وأهميتها النقدية، والمناهضة للعولمة الأخيرة، وقد تأكد له أنّ جميع تلك المساهمات يتوافر فيها حد أدنى مشترك من التجانس في المنطلق والغاية العامة، ولكن من دون أن تعبّر عن نفسها بالضرورة من خلال مشترك تنظيمي ووسائلي وخطة إستراتيجية موحدة.

ومن خلال **الفصل الثالث** تبيّن بأنّ مساهمة الأكاديميين الثمانية الذين انتقاهم المؤلف: أمارتيا سان، وجوزيف ستيغليتز، وها جون تشانغ؛ فبرنار نادولاك، وطارق رمضان، وطه عبد الرحمان؛ وأخيرًا ديبتر سانغهاس، ومهدي مظفري؛ تعبّر عن شبه إجماع بأنّ العولمة بصفتها سيرورة تغيير مستمرة لحظة فارقة، غير مسبوقة في تاريخ البشرية؛ ولكنهم اختلفوا إزاء العولمة الأخيرة بصفتها محتوى أيديولوجيًا، وإرادة سياسية مصالحية محددين.

وبما أنّ بعضهم، كمظفري، لم يأخذ بذلك التمييز بين السيرورة، والأيديولوجيا السياسية والاقتصادية الليبيرالية للعولمة الأخيرة، فقد سقط في التهوين من نتائج الأخيرة على العالم بأسره وعلى الغرب ذاته؛ لأنه بحسب المؤلف وقع في فخ تعميم فكرة الحتمية على ظاهرة العولمة الأخيرة كلها ولم يميّز بوضوح بين: بُعدها الديناميكي السيروري الذي يتسم بقدر لا بأس به من الحتمية والتراكمية والعالمية؛ وبُعدها الأيديولوجي السياسي المتمثّل في عولمة ذات طبيعة غالبة أنجلوسكسونية نيوليبيرالية، المتسم بقدر كبير من النسبية والخصوصية والظرفية.

كما اختلف الباحثون أعلاه منهجيًا من حيث مقارباتهم النقدية للعولمة الأخيرة، ومن حيث تصورهم للعولمة البديلة، كما اختلفوا من حيث درجة التفاعل الفكري والنضالي مع الحركية الناقدة والمناهضة لها.

ولكن، وعلى الرغم من اختلاف اتجاهات الأكاديميين التخصصية والأيديولوجية والمجتمعية والحضارية، فإنّ مساهمتهم تتميز بالتقارب في إقرارهم بجملة أسباب رئيسة لأزمة العولمة الأخيرة، وإجماعهم على أنها أزمة انتقالية نسقية شاملة، تتطلب من بين ما تتطلب جملة من البدائل والإصلاحات الجوهرية المعرفية والعملية،

مع ملاحظة اختلافهم الجوهري حول طبيعة المرجعية القيمية البديلة التي يقترحون الاستناد إليها، لبلورة إجابة عميقة عن عمق الأزمة المتعددة الأبعاد للوجود البشري المعولم المعاصر.

وفي **الفصل الرابع**، ومن خلال تعرُّف المؤلف إلى الطبيعة الأيديولوجية والاجتماعية والمصلحية للاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، وإلى إستراتيجيات نضالها، وإلى آثارها في صيرورة العولمة الأخيرة؛ تبيّن له أنّ تلك الاتجاهات والقوى بصفتها سياسات حكومية ممثّلة في تجربتي النموذجين الفنزويلي والبرازيلي، تتميّز بالتقارب الجغرافي وتشابه التجربة التنموية التاريخية المرتبطة بكونها أحد نماذج التنمية المستقلة، ثم أحد النماذج المتأثرة بالوصفة الأيديولوجية - السياسية النيوليبيرالية التي فرضتها القوى المؤيدة الفاعلة في العولمة الأخيرة؛ كما تتميّز بالتنوع والاختلاف النسبي في الرؤية والوسيلة والإستراتيجية والتكتيك في تجربة معالجة الآثار السلبية لتلك الوصفة، وذلك بسبب تدخل عدة عوامل تتعلق بـ:

- خصائص القيادات السياسية في البلدين.
- خصائص البلدين ورهاناتهما الجيوسياسية، والجيوستراتيجة، والجيواقتصادية.
- فضلًا عن خصوصية التجربة الوطنية لكل من دولتي فنزويلا والبرازيل وشعبيهما.

أمّا في **الفصل الخامس**، فبما أنّ المؤلف قد سعى، من بين ما سعى إليه، إلى تأريخ مساهمة نضالات الحركات الاجتماعية ووصفها وتقييمها في نقد العولمة الأخيرة ومناهضتها، من خلال عينة قصدية ممثّلة في إسهامات كل من جمعية "أطاك فرنسا" و"المنتدى الاجتماعي العالمي"، فقد تأكد له أنّ "الحركتين" تميّزتا بقدرة تعبوية منقطعة النظير، وأنهما اتفقتا في غايتهما القصوى وهي نشدان تصورٍ وبناءٍ لـ "عالم آخر ممكن"؛ بينما اختلفتا من حيث مرونتهما الفكرية والسياسية في التعامل مع فسيفساء الحركات والمنظمات غير الحكومية المنضوية تحت الحركية العالمية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة؛ فقد تميّزتا بأنهما ذاتا توجهات متفاوتة في نقدها ومناهضتها للعولمة الأخيرة، وذات الاختلاف في تكتيكات التعامل مع الخصوم الموالين للعولمة الأخيرة وإستراتيجياته، وذلك بحسب قوتها التنظيمية والتمويلية والتعبوية، وأيضًا بحسب طبيعة علاقاتهما بالفاعلين الحكوميين صانعي السياسات في كل بلد على حدة؛ وذلك لاختلاف طريقة تعامل الحكومات مع العولمة الأخيرة، كما تظهره تداعياتها السلبية والإيجابية عليها؛ ومنه كانت الحركات الاجتماعية النصيرة في كل بلد متنوعة تنوع تلك التداعيات والاستجابات الوطنية.

ويختم المؤلف بحثه بأهم النتائج التي توصّل إليها، وقد تمثّلت في ما يلي:

- تأكد لدينا أنّ التغيرات الجارية في العلاقات الدولية المعاصرة، منذ نهاية الحرب الباردة، أي في ظل ما سميناه بـالعولمة الأخيرة، لم تنضج تفاعلاتها حتى يمكن لأي باحث أن يعطي عنها خلاصة، فضلًا عن أن يعطي خاتمة عنها؛ وذلك بفعل الطبيعة الزئبقية والمتسارعة والمعقدة للتغيرات الجارية؛ إلاّ أننا قد دافعنا في بحثنا عن مسلّمة تحوّل العلاقات الدولية المعاصرة (واقعًا اجتماعيًا وحقلًا معرفيًا) من مجرد "علاقات دولية" إلى "علاقات دولية معولمة".
- تبيّن أنّ الاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، تراوح بين اتجاهات وقوى، تتميّز مساهماتها الفكرية والنضالية بالتركيز على نقد العولمة الأخيرة، وأخرى على مناهضتها؛ وأخرى انتقلت إلى عملية بناء العولمة البديلة؛ وأخرى فضّلت تأييد فكرة التراجع عن العولمة الأخيرة.

> "تأرجح ناقدو العولمة الأخيرة ومناهضوها من استخدام مصطلحي إلى آخر ومن رهان تغييري إلى آخر"

هكذا تأرجح ناقدو العولمة الأخيرة ومناهضوها من استخدام مصطلحي إلى آخر ومن رهان تغييري إلى آخر؛ ومنه سجلنا صعوبة توصّلهم إلى صيغة مثلى للنظام الدولي المعولم اقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا؛ ومع ذلك نؤكد أهمية المحاولات المعرفية والسياسية الحكومية والمجتمعية، لصوغ نماذج لذلك النظام الأمثل في إنصافه ورفاهيته وحريته لجل البشرية والكوكب معًا. وعلى الرغم من تلك الصعوبة الموضوعية، فإنّ الرهان البدائلي يظل مشروعًا وحاجة محتومة، بالنظر إلى سلبيات نموذج العولمة الأخيرة التي تداعت عبر الحدود.

كما أنّه، سواء سُمِّي التغير الحاصل في العلاقات الدولية المعاصرة "عولمة" أو "نظامًا دوليًا جديدًا" أو "نظام ما بعد ويستفالي" أو

"عولمة نيوليبيرالية" أو "عولمة بديلة"، فإنّ جوهر أزمة البشرية أو أزمة المنظومة الدولية المعولمة الراهنة واحد؛ ويتمثل في أنّ فئة مهمة من أطروحات الاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، بالضبط كما هي الأطروحات المؤيدة للعولمة الأخيرة، لم تسلم من معضلة السقوط في فخ المركزيات والتحيزات الثقافية والعرقية، والأخذ بفكرة ثنائية البشرية (متحضرة ومتوحشة)، وفكرة شعب الله المختار، والتعريف الأحادي للجوهر الإنساني وللظاهرة الإنسانية والظاهرة الاقتصادية، ومنها ظاهرة العولمة سيرورة وإرادة لقوى سياسية محددة، كما لم تسلم من التورط في مزالق التوظيف السياسي والحزبي والانتخابي للحركية النصيرة للعولمة البديلة.

> سواء سُـمّي التغير الحاصل في العلاقات الدولية المعاصـرة "عولمـة" أو "نظامًـا دوليًا جديـدًا" أو "نظام ما بعد ويسـتفالي" أو "عولمة نيوليبيرالية" أو "عولمـة بديلـة"، فإنّ جوهر أزمة البشـرية أو أزمة المنظومة الدولية المعولمة الراهنة واحد

فمثلًا إنّ الذين يقولون أنّ العولمة "أمركة"، تكذّبهم جزئيًا وقائع أزمة العولمة الأخيرة، ذلك أنها بالفعل متأثرة بأميركا في حالة ازدهارها وحالة أزمتها؛ ولكنها أيضًا تتجاوز أميركا لأنها تظل سيرورة مستمرة.

ففي هذه المرحلة الانتقالية الدولية المعولمة التي يجري فيها تحول العالم إلى "عالم ما بعد أميركا"، (انظر مثلًا تقرير رامسيس الفرنسي Ramses 2011/م٢٠١١)؛ أي نحو صوغ معالم "عولمة جديدة"، نشهد تزاحم قوى صناعية وحضارية صاعدة على ريادتها؛ ساعية بدورها - ضمن قانون التداول الدولي وربما الحضاري - لتركب تلك السيرورة العولمية، وتوظفها كما فعلت قبلها قوى أخرى كبريطانيا وأميركا، خلال العولمات السابقة، ولكن يتوقع منها ألّا تعيد إنتاج أخطاء القوى المعولمة السابقة، حتى تسمّى بالفعل "عولمة بديلة" وإلّا فإنّها ستعرّض البشرية والكوكب إلى امتحان مصيري أصعب.

- وعلى الرغم من أننا ذهبنا إلى أنّ العلاقات الدولية (حقلًا معرفيًا وواقعًا معيشًا)، أضحت معولمة بالفعل، وأنّ العولمة الأخيرة على الرغم من تأثيرها البين في العديد من المسلّمات الدولية الموروثة عن النظام الويسفالي للعلاقات الدولية، فإنّها لم تفض إلى العصف به كليًّا، وأنّ العولمة بصفتها سيرورة ليست آيلة إلى التقهقر، على خلاف العولمة بصفتها إرادة سياسية لقوى معولمة محددة، طالما صبغت العولمة الأخيرة بصبغتها حتى ظُن أنها هي هي وأنها أبدية.
- وعليه، فإنّ مساهمات القوى والاتجاهات المختلفة الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة من الأهمية الفكرية والنضالية والسياسية العملية بمكان، وذلك في أفق البحث عن آفاق عولمية جديدة أرحب وأقسط وأدوم وأسعد لمعظم البشرية ولسائر الكوكب - الوطن؛ ومنه أخيرًا، تأكُدُ تباشير "فجر العولمة الجديدة".

خالد محمود*

مراجعة كتاب

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد

المؤلف: مهند مصطفى

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

سنة النشر: ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٣٢١ صفحةً.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

يناقش كتاب **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، للدكتور مهند مصطفى، تطور الجامعات والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، منذ بداية النقاش المتعلق بإقامة مؤسسة يهودية للتعليم العالي في فلسطين في الفترة الأولى من القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة "أرئيل" عام ٢٠١٣. ويستحضر هذا الكتاب ثلاثة أُطرٍ مفاهيمية ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل (يطلق عليها أيضًا السُلطة، أو المعرفة، أو الاقتصاد، أو السياسات الاقتصادية).

ويحاول مؤلف هذا الكتاب، وهو محاضر في جامعة حيفا وباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أن يجيب عن هذه المفاهيم النظرية الثلاثة في فصول كتابه، محاولًا بذلك ردْم الفجوة بين ما يجري في عالم الأكاديميا الإسرائيلية وحقيقة الصورة التي تُنقل إلى العالم العربي والعالم كلِّه؛ أي بين ما يعرفه العربي عن واقع سياسات التعليم العالي والأكاديمي، وتطورها، ومكانة الجامعات الإسرائيلية ومستقبلها، ودورها، وعلاقاتها بالسياسة والمعرفة والاقتصاد. ويسلط الضوء على جوانب معينة من سياسات التعليم العالي تُفضي إلى هذه الثلاثية.

وإذا لم يكن المؤلف يقصد من كتابه هذا جلْد الذات العربية بمقارنتها بالرصيد الإسرائيلي، فإنّ ما يُفهم من مقصده هو الاقتناع بأنّ مصادر القوة ومنابعها المتجددة متعددة، وأنّ أهمها على الإطلاق يتمثل بعالم المعرفة، والإمساك بمفاتيح العلم، وتوظيف التكنولوجيا، وبناء صرْح المعلومات، وما يتطلبه هذا البناء من مناخ اجتماعي، ورؤية ترسم طريق التقدم من دون تردد.

فأهم القضايا المرتبطة بالتعاليم العالي والأكاديميا الإسرائيلية نظام تعليمي اعتُمد بالتركيز على العلم وتطبيقاته في صوغه وأهدافه؛ وهو ما هيَّأ بناء قاعدة علمية نظرية وتطبيقية، من خلال الجامعات، والمعاهد العليا، ومراكز البحوث المتخصصة التي أتاحت هجرة العلماء من الشرق والغرب، وقدمت ثروةً إضافيةً لنموِّ الطاقات العلمية والتكنولوجية.

بوجهٍ عامٍّ، يحاجُّ الكتاب الصادر عام ٢٠١٤ عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) والواقع في ٣٢١ صفحةً في أنّ المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية تطورت منذ نشأتها، من خلال علاقات التوتر والانسجام بين مكونات المعرفة، والسياسة، والاقتصاد، من جهة، ومدٍّ وجزرٍ في توازن علاقات القوى بينها من جهةٍ أخرى.

إضافةً إلى ذلك، نتبيَّن في هذا الكتاب العلاقات بين مثلث المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية التي كان من المفترض أن تُبلور السياسات الأكاديمية التي لا تكون واضحةً في جميع الحالات والأوقات التاريخية، فضلًا عن أنّ العلاقة بين مكونات هذه الثلاثية قد تحمل في طياتها تناقضات في لحظة تاريخية ما، أو في علاقتها تجاه حالة معينة، وقد تعمل بانسجام كبير في لحظة تاريخية مختلفة، واتجاه وحدث معينين. وإنّ حالة الانسجام والتوتر – بحسب ما يرى المؤلف- لا تكون دائمًا بصفة قصدية من واضعي السياسات، بل إنها، في كثير من الأحيان، تحدث من غير قصد؛ بسبب ثقل العولمة التي تضغط على المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وتجعلها في بعض الأحيان متخبطةً تجاه سياساتها نحو "مثلث المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية".

فصول الكتاب

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام؛ وهي تشمل مدخلًا وعشرة فصول. ويناقش المدخل الإطار النظري لفكرة الجامعة ودورها والتحولات التي طرأت على مؤسسات التعليم العالي في العقود الأخيرة، ويستعرض النقاش النظري المتعلق بالبحث والتطوير، وعلاقة الجامعة بالسُلطة والاقتصاد.

ويعرض الفصل الأول، الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل؛ وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للصيرورة التاريخية التي أدَّت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش السياسي والأكاديمي الذي دار بشأن دورها في المشروع السياسي الصهيوني. وفي ما نرى، يساعد الإطار التاريخي على فهْم التحولات اللاحقة في مؤسسات التعليم العالي وجذور هذه التحولات وعمقها، وفهْم تراكمية هذه التحولات، وانقطاعها عن الماضي، أو استمراريتها. وهذا الفصل لا يطمح إلى أن يكون سردًا لتاريخ الجامعة العبرية، فهو قراءة تاريخية تحليلية لا بدَّ منها لفهم تحولات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

ويتطرق الفصل الثاني، إلى تطور التعليم العالي بعد قيام إسرائيل، وقد أطلق المؤلف على هذا الفصل اسم "مأسسة التعليم العالي" التي استمرت حتى بداية السبعينيات. ومن ملامحها: سَنُّ قانون مجلس التعليم العالي، وانتهاء عهد بناء الجامعات في أوائل

السبعينيات؛ إذ استقر التعليم العالي على ثماني جامعات (العبرية، والتخنيون، ومعهد وايزمان، وتل أبيب، وبار إيلان، وبن غوريون، وحيفا، والجامعة المفتوحة)، وبات ثمة إجماع صلب غير قابل للتصدع على أنّ مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة في "قاموس" التعليم العالي الإسرائيلي انتهت.

ولم يتراجع هذه الإجماع مع مرور الوقت وازدياد الطلب على التعليم العالي، بل إنه أخذ في التكتل أكثر فأكثرَ حول ذاته، إلى أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية، عام ٢٠١٢، عن الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرئيل، وقد شكّل ذلك تصدعًا خطرًا - من وجهة نظر المؤسسات الجامعية - في الإجماع الذي تبلور واستقر منذ أوائل السبعينيات. لذلك لم تحُض الجامعات نضالًا قاسيًا ضد هذا الاعـتراف من منطلقات سياسية رافضة لإقامة جامعة في أرض محتلة فحسب، بل من منطلق الحؤول دون حوادث تصدُّع في هذا الإجماع؛ خشية أن يؤديَ ذلك إلى انهياره.

ويناقش الفصل الثالث "العَقد الضائع" المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وهو العقد الذي تراجع فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عمومًا، وعلى الجامعات البحثية خصوصًا. ويمتد هذا العقد من نهاية التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد انحسرت خلاله المؤسسات الجامعية؛ إذ تراجع عدد المحاضرين مقارنةً بازدياد عدد الطلاب، وتراجع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ما أدَّى إلى بروز قضية "هجرة العقول".

وعلى الرغم من أنّ إنفاق الحكومة الإسرائيلية قد ازداد على التعليم العالي مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإنه يُعتقد أنّ الجامعات لم تخرج بعدُ من هذا العقد، أو على الأقل يمكن الادعاء أنّ الآثار المترتبة على العقد الضائع لا تزال حاضرةً، وأنّ الجامعات تحتاج إلى سنوات حتى تتجاوزها. ومع غياب تخطيط إستراتيجي بعيد المدى للإنفاق الحكومي على المؤسسات الأكاديمية، لن يكون ذلك التجاوز سهلًا، وخصوصًا أنّ الحكومة تُعلن مرارًا عن قيمة الميزانية المخصصة، ثمّ تتراجع.

ويهتمّ الفصل الرابع بقضية انهيار العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة، ويُعنى بالنقاش الداخلي في المجتمع الأكاديمي والجماهيري المتعلق بالأسباب التي أدَّت إلى تراجع العلوم الإنسانية. وقد تمثل ذلك بتراجع كبير في عدد الطلاب المسجلين للدراسة في كليات العلوم الإنسانية، والنظرة الاعتبارية والجماهيرية لهذه العلوم، والإنفاق الحكومي عليها، إلى حدٍّ استثنائها من مقاييس جودة الجامعات. ويعرض هذا الفصل محاولات النهوض بالعلوم الإنسانية على المستوى السياسي والأكاديمي، ولا سيما أنّ العلوم الإنسانية كانت الأساس الذي قامت عليه الجامعة العبرية، وأنّ لها مكانةً خاصةً في الذاكرة التاريخية اليهودية. ويخلص الفصل إلى نتيجة مفادها أنّ انهيار العلوم الإنسانية كان نتيجةً للتحولات الاقتصادية واندماج مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية اندماجًا كبيرًا في العولمة الأكاديمية، إضافةً إلى تراجع الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي.

ويركز الفصل الخامس على مسألة هجرة العقول التي تُسمَّى في الأدبيات الإسرائيلية "هروب العقول". ويناقش المفارقة الأكاديمية في هذا المضمار؛ فمن جهة تنغمس الجامعات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العولمة الأكاديمية، ومن جهة أخرى تعتمد خطةً خماسيةً طرحتها الحكومة لإرجاع العقول الإسرائيلية.

وتنبع المفارقة من أنّ هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، وأنّ الحالة غير الطبيعية في ظل العولمة هي استقرار الباحث في دولته. في حين تحاول المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية اللاهثة وراء الاندماج في العولمة إرجاع الباحثين والمحاضرين الإسرائيليين في الخارج إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، على الرغم من أنّه كان على التفكير العولمي أن يدفعها إلى تشجيع هذه الهجرة، واستقبال محاضرين أجانب في صفوفها. ولكن تبقى هذه المسألة محورًا من محاور الصراع الداخلي والتوتر المستمر بين القومية والعوامل الأكاديمية والاقتصادية للتعليم العالي الإسرائيلي.

ويتناول الفصل السادس موضوع البحث العلمي والتطوير في إسرائيل، ويناقش مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في البحث العلمي والتطوير بالجامعات الإسرائيلية. وينطلق الفصل من ادعاءٍ مفاده أنّ تطور البحث العلمي والتطوير في إسرائيل كان متعلقًا بالإنفاق الحكومي عليهما، وأنّ هذا الإنفاق قد تراجع تراجعًا كبيرًا في العقود الأخيرة، وأنّ المؤسسات الجامعية البحثية باتت تابعةً في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية، في صدارتها الاتحاد الأوروبي. وظهر في هذا المحور التوتر بين القومي والعالمي، أو بين العوامل الوطنية للبحث والعوامل التي تفرضها التوجهات النيوليبرالية.

فعلى سبيل المثال، صار البحث العلمي الإسرائيلي التابع للشركات الاقتصادية الكبيرة ينتج أبحاثًا تخدم هذه الشركات ولا تساهم بالضرورة في المعرفة العامة. وفي هذه النقطة ظهر تناقض بين تراجع تصنيف الإنتاج البحثي الإسرائيلي في المقاييس الدولية من جهة،

وحضور كبير للعلماء والباحثين الإسرائيليين في عدد من الاكتشافات البحثية بخاصة في المجالات التقنية من جهة أخرى.

ويمكن تفسير ذلك التناقض بعدة عوامل؛ أولها نابع من انحسار البحث وتمحوره في مواضيع عينية تهم الشركات الكبيرة، والثاني ناتج من العامل الأول. فقد تحول البحث العلمي إلى بحث "تنفيذي"؛ بمعنى إنتاج أبحاث ذات طابع تطبيقي أساسًا. وفي المجمل يصل الفصل إلى نتيجة عامة - ليست متعلقةً بالحالة الإسرائيلية فحسب - وهي أنّ تراجع الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير سوف يؤدي إلى انحسار البحث المعرفي النظري العامّ، وإلى زيادة تبعية البحث العلمي للشركات الأجنبية والصناديق الدولية، وسيعزز اندماج مؤسسات التعليم العالي في العولمة الأكاديمية.

ويتطرق الفصل السابع إلى دور مراكز الأبحاث والتفكير في إسرائيل، ويستعرض عيّنةً من مراكز أبحاث جامعية وغير جامعية، ويقترح إطارًا جديدًا لتصنيفها يعتمد على مكان المركز أو المعهد (داخل الجامعة أو خارجها) من ناحية، وعلى جوهر عمل المركز (أبحاث أكاديمية، أو أبحاث سياسية، أو أبحاث ممزوجة من السياسي والأكاديمي) من ناحية أخرى.

وجرى التركيز في هذا الفصل على عيّنة من مراكز البحث الجامعية، ومراكز البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخصوصًا المراكز التي تهتم ببحث قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي. كما جرى اختيار عيّنة تشمل مركزًا من كلّ جامعة، وهي: مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، ومركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان، ومركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة تل أبيب، ومركز هاري ترومان لدراسة السلام في الجامعة العبرية بالقدس، ومركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والدبلوماسية في جامعة بن غوريون.

علاوةً على ذلك يدعي الفصل أنّ تأثير مراكز الأبحاث في إسرائيل صار محدودًا؛ بسبب اعتماد الوزارات الحكومية على مراكز أبحاث داخلية تُقدِّم لها الأوراق البحثية والسياسية، كما يتطرق الفصل إلى صعود ظاهرة مراكز البحث اليمينية في إسرائيل، ويخلص إلى أنّ مراكز البحث في إسرائيل قد أصبحت تعمل على نشر أيديولوجياتها في المجتمع، أكثر من كونها مراكز بحث معرفية.

ويطرح الفصل الثامن مسألة شرطية المعرفة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، مُركّزًا على مؤسسات ومراكز يمينية تقوم بمراقبة النشاط البحثي والدراسي للمحاضرين في الجامعات، ويذكر أنّ هذه المؤسسات قد ازدادت قوةً مع ازدياد قوة أحزاب اليمين. ولا يدعي هذا الفصل أنّ شرطية المعرفة في الجامعات حركة جديدة ظهرت مع ظهور هذه المؤسسات، بل هي قديمة تمأسست داخل بنية الجامعات الإسرائيلية. ولا يعالج الفصل هذا النوع من الشرطية البنيوية - وهي شرطية لا تزال حاضرةً بقوة بخاصة في العلوم الإنسانية (مثل التاريخ)، وبصورة أقل منها في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والسياسة) - بل يعالج نمطًا جديدًا من شرطية المعرفة التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة، والتي تعمل على مراقبة المحاضرين بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات.

وإنّ الفرق بين شَرطية المعرفة البنيوية والشَّرطية الجديدة متمثّلة بأنّ تلك الشَّرطية جزء من قوانين اللعبة الأكاديمية الإسرائيلية التي تُعرف حدودها وأضحت أوسع في العقدين الأخيرين، إلا أنّ شَرطية المعرفة الخارجية تحاول تقليص مساحة الحرية الأكاديمية بطريقة لا تهضمها حتى شَرطية المعرفة البنيوية، بل تعدُّها هذه الشَّرطية تهديدًا لسمعتها. غير أنّ أهميتها تنبع من الانسجام الذي حدث بين هذه الشَّرطية الجديدة وصعود اليمين إلى الحُكم وهيمنته عليه في العقد الأخير؛ ما جعل تأثيرها في مؤسسات التعليم العالي ملموسًا وصوتها مسموعًا.

ويُسلِّط الفصلان التاسع والعاشر الضوء على حالات دراسية مثيرة لجدلية السياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من جهة، ولجدلية المعرفة والسياسة من جهة أخرى. ففي المحور الأول يعالج الفصل التاسع قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرئيل، والصراع الذي خاضته المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ضدَّ هذا الاعتراف؛ لأسباب اقتصادية وأكاديمية حصرًا. فقد عدَّت الاعتراف بجامعة إضافية تهديدًا لمؤسسات التعليم العالي الجامعية اقتصاديًّا وأكاديميًّا، وخصوصًا أنّ الجامعات لا تزال تعالج جراحها التي أثخنتها في العقد الضائع، حفاظًا على الإجماع العامّ الذي تبلور في السبعينيات المتمثل بادعاء غياب الحاجة إلى جامعة جديدة في إسرائيل. في حين ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الاستيطانية على هذا الاعتراف؛ إذ كانت السياسة والأيديولوجيا عاملًا أساسيًّا، وحاسمًا، ووحيدًا فيه.

أمَّا الحالة الثانية لجدلية المعرفة والسياسة، فتتمثل بمحاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الذي يرأسه وزير التعليم إغلاق كلية نظام الحُكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تُصنَّف ضمن كلّيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، وقد خاضت هذه الكلية صراعًا ضدَّ إغلاقها؛ بسبب اعتمادها أنساقًا

معرفيةً غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية الحادة لمحاضريها ضدَّ السياسات الإسرائيلية.

الجامعات الإسرائيلية والعولمة الأكاديمية

شهد العقدان الأخيران - بحسب ما يرى المؤلف - نقاشًا حادًّا متعلقًا بمكانة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومستقبلها، ودورها. وقد احتدم هذا النقاش في السنوات الأخيرة بسبب ما أُطلق عليه "العقد الضائع"؛ وهو العقد الذي تَعُدُّه مؤسسات التعليم العالي عقدَ انحسار المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في نواح عديدة، ونابعًا أساسًا من تقليص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي والتطوير. ويرى الكتاب أنّ ما زاد هذا النقاش حدةً ظهور عاملين جديدين مهَّدا لتحولات في بنية المؤسسة الإسرائيلية وجوهرها، هما:

- هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على بلورة سياسات الاقتصاد الإسرائيلي؛ وهو ما انعكس على مؤسسات التعليم بنيويًّا وأكاديميًّا، وعلى توجهات البحث العلمي ونوعيته.
- انغماس المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في محيط التنافس الأكاديمي العولمي؛ إذ بات الحضور العالمي هاجسًا لا يبارح المؤسسات الجامعية الإسرائيلية.

وتُعدُّ الجامعات الإسرائيلية ضمن المائتي جامعة المتميزة عالميًّا، اثنتان منها على الأقل جرى تصنيفهما أكثر من مرة ضمن أفضل مئة جامعة في العالم. كما جرى تصنيف معهد "فايتسمان" للعلوم كأفضل معهد يمكن الدراسة فيه خارج الولايات المتحدة الأميركية. ويُعَدُّ معهد "التخنيون" من أفضل المعاهد التكنولوجية الذي يتخرج فيه طلاب في مجالات الصناعات التقنية، ولا سيما في ما يتعلَّق بإدارة شركات للصناعات التقنية (الهايتك). لكن يظلّ استقطاب الطلاب الأجانب بالنسبة إلى هذه المؤسسات محدودًا، كما تفعل جامعات أقلّ منها شأنًا؛ وذلك لأنّ لغة التدريس الرسمية فيها هي اللغة العبرية، وهي لغة لا ينطق بها سوى بضعة ملايين أغلبيتهم من سكان إسرائيل.

وقد أشار الكتاب إلى نقطة مهمة متمثِّلة بأنّ الجامعات الإسرائيلية البحثية مازالت تعتمد على الإنفاق الحكومي بنسبة تتجاوز نصف ميزانياتها. ويشير هذا الأمر إلى أنّ الإنفاق الحكومي، حتى في ظل التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية وعولمة المؤسسة الأكاديمية خارجيًّا، لا يزال عاملًا في تميز الجامعات الإسرائيلية، وكذلك المتغير الأساس في نجاحها أو انحسارها. وهذه المقولة تدحض فرضيةً مفادها أنّ الجامعات الحكومية الرسيمة غير قادرة على خوض عولمة المؤسسة الأكاديمية التي تستحضر نمط الجامعات الأميركية الخاصة.

إنّ هذا الكتاب لا يُدرج – بحسب المؤلف - في حقل التربية والتعليم، بل في حقل العلوم السياسية. وعلى الرغم من تداخل محاوره، فإنه يفتح مساحةً واسعةً للسجال الإسرائيلي الداخلي للتعبير عن نفسه، من خلال اقتباسات كثيرة يعرضها للمحاضرين والأكاديميين والسياسيين؛ لإظهار عرض دينامية هذا السجال، وإبراز أنّ الساحة الأكاديمية ليست زاخرةً بالنقاش والسجال في القضايا المعرفية البحثية فحسب، بل في سياسات التعليم ودور المؤسسة الأكاديمية ومكانتها وعلاقتها بالمجتمع والدولة أيضًا.

يخلص المؤلف إلى القول إنّ "المنظومات الثلاث ظلَّت تضطلع بدور مركزي في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتهما. فالسياسة قد تكون أيضًا قوًى خارج السُلطة، على أنّ السُلطة في الحالة الإسرائيلية ليست مؤسسات فحسب، أو خطابًا أيديولوجيًا، بل هي إضافةً إلى ذلك "سُلطة ذاتية"، و"سُلطة معنوية" فرضت نفسها على الأكاديميا الإسرائيلية، وأصبحت جزءًا من مكونات البنية الأكاديمية الإسرائيلية. أمَّا الاقتصاد، فقد اقتحم الأكاديميا الإسرائيلية بوصفه عاملًا مركزيًّا في نهاية السبعينيات، وهو جزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرَّ بها المجتمع الإسرائيلي، ولا يمكن فصله عن السُلطة في ذلك الوقت.

إنّ أطروحة الكتاب الرئيسة، تتمحور إذن، حول منظومة ثلاثية تؤدي دورًا مركزيًّا في تطور التعليم العالي. وهي ترتكز على منظومة العلم والتكنولوجيا في إطار أهداف وسياسات واضحة ومحددة، استطاعت أن تجعل الجامعات الإسرائيلية تحظى بموقع مهمٍّ في مراتب الدول المتقدمة، وتدخل في الوقت نفسه إلى أسواق العولمة بثوراتها المعرفية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والاتصالية. وقد تراكمت فيها عدة عوامل تُمثِّل المعرفة والمعلوماتية إنتاجًا وتطبيقًا.

هذه المراجعة للكتاب لا تنقص قيمته المتدفقة والسلسة التي يقدمها المؤلف لجميع الباحثين والمهتمين والطلاب، ولصانعي القرار أيضًا، وهو كتاب يُعَدُّ من المحاولات الجيدة والجهد المتميز في تعرُّف مشهد الأكاديميا في إسرائيل، ولا سيما أنّ الباحث ابن هذه البيئة، ويتقن اللغة العبرية بطلاقة؛ وهو ما زاد هذا الكتاب ومضمون الدراسة ونتائجها قيمةً، علاوةً على تقديمه درسًا في منهجية البحث العلمي زاد الدراسة قيمةً وموضوعيةً. ولا شك في أنّ مثل هذا الكتاب يقتضي تمعُّنًا كثيرًا، وقراءةً ومناقشةً، لا يتسع لها هذا المقام. لذا، يظل في حاجة إلى مزيد من التناول والدرس بقدر ما يثيره في صفحاته من أفكار.

مهند مصطفى*

مراجعة كتاب

الربيع العربي والديمقراطيّة والأمن: الانعكاسات المحليّة والدوليّة

كتاب: The Arab Spring, Democracy and Security: Domestic and International Ramifications

تحرير: أفرايم عنبار.

دار النشر: Routledge: Taylor & Francis Group.

سنة النشر: ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ١٧٢ صفحة.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، وباحث مشارك في مركز مدى الكرمل، ومركز مدار.

تنبع أهمية كتاب "**الربيع العربي، الديمقراطيّة والأمن: الانعكاسات المحليّة والدوليّة**"، ليس من الإضافة أو الفائدة المعرفيّة والنظريّة التي يقدمها الكُتاب في دراسة الثورات العربية، بل من اعتباره يُمثل انعكاسًا دقيقًا للرؤية الإسرائيلية للربيع العربيّ. ومن أجل عدم الالتباس، فالكتاب صادر عن دار نشر أكاديميّة مُعتمدة دوليًا، وهي دار "راوتليج" للنشر، و تعد مجموعة المؤلفين من الباحثين المعتبرين في الأكاديميّة ومراكز البحث الإسرائيليّة. ومع ذلك، فالكتاب لا يقدم لنا فائدة معرفيّة أو نظريّة سوى أنه يزودنا بتصورات إسرائيل من خلال باحثيها عن رؤيتها للربيع العربي، وبخاصة أن أغلبية الباحثين المشاركين في الكتاب ينتمون إلى "معهد بيغن سادات للأبحاث" الذي يعبّر جيدًا عن مكنون تصورات الحكومة الإسرائيليّة في الشؤون الإقليميّة والإستراتيجيّة. يعد الأمن الخيط الذي يربط بين جميع فصول الكتاب؛ فالرؤية الأمنيّة تسيطر على أغلبية مؤلفي الكتاب في دراسة الربيع العربيّ. وتتسم الرؤية الأمنيّة بكونها رؤية ضيقة وقصيرة المدى، وتتجاهل المتغيرات الاجتماعيّة والسياسيّة والتاريخيّة للظاهرة السياسيّة، وتركز على دراسة اللحظة من خلال قطعها عما سبقها، ونزعها من سياقها التاريخي الأوسع، فضلًا عن أن مدى الرؤية الأمنية قصير لا يتعدى مدى المنظار الحربي - العسكري المجرد، ولا يصل إلى درجة التأمل في الأفق وصيرورة التحولات القائمة. لذلك يتسم الكتاب الحاليّ بالرؤية التشاؤمية النابعة من التركيز على الأبعاد الأمنية، والتشكيك بكل أفق ديمقراطي عربي، مستندة إلى رؤى استشراقية، وبعضها عنصرية، كما سنوضح خلال الفقرات التالية. كما يفتقر الكتاب وفصوله إلى دراسات إمبريقية تُؤسّس لادعاءاته المتناثرة.

يضم الكتاب مقدمة للمحرر وثمانية فصول. ويشير المحرر في المقدمة إلى أن فصول الكتاب كانت نتاج مجموعة مختارة من الباحثين الإسرائيليين، تدارسوا في ورشات بحثية حول الثورات العربية وعرض كل واحد منهم جانبًا منها وتمت مناقشتها بين أفراد المجموعة، وأفضت بالنهاية إلى كتاب صادر عن دار نشر عالميّة. وبرأي المحرر، أفرايم عنبار، فإن ما يُميز هذه المجموعة أنها "لا تشارك الكثير من الصحفيين والأكاديميين والسياسيين الذين تعاملوا مع الأحداث بنوع من النشوة والتفاؤل" (ص: ١). وتلخص هذه المقولة الموقف الإسرائيليّ من الثورات العربيّة، فضلًا عن تفسيرها للأطر الضيقة التي ينطلق منها باحثو الكتاب؛ دراسة اللحظة من دون دراسة خلفياتها بعمق وعدم فهم صيرورات التغيرات الثورية وتحدياتها.

يقدم محرر الكتاب في المقدمة عرضًا مقتضبًا عن اندلاع الثورات العربية في كل دولة، موضحًا الصورة الحالية لحال الثورات العربية: سقوط أربعة أنظمة عربية (تونس ومصر وليبيا واليمن)، وإصلاحات محدودة، كرد فعل على اندلاع الثورات العربية في دول أخرى (الجزائر والأردن وعُمان والمغرب والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق)، واستمرار الثورة في سورية من دون أفق، ومساندة السعودية للنظام البحريني في وجه الاحتجاجات الداخلية. ويصل المحرر إلى مقولة مفادها أن الأنظمة الملكيّة على وجه الخصوص كانت قادرة على الوقوف في وجه الموجة الثورية. ولا تحمل مقدمة المحرر أي مقولة أو ادعاء جديد وجديّ يمكن إضافته إلى النقاش والكتابة الأكاديميّة حول الثورات العربيّة، سوى الاستعلاء الكولونيالي على الباحثين، وخاصة في الغرب بوصفهم لا يفهمون المنطقة وثقافتها ودينها الإسلامي ومآلات الحداثة والتحول الديمقراطي فيها. وما يريد المحرر قوله، بأن "الإسرائيلي" فقط ابن المنطقة هو الذي يفهمها ويفهم قوة الإسلام والثقافة المعادية لكل حداثة وديمقراطية، مرددًا عبارات سطحيّة ومُملة مثل أن الإسلام السياسيّ هو الأكثر تنظيمًا بعد الربيع العربيّ، ولذلك فهو المستفيد، متجاهلًا أو غير قادر على فهم أن الثورات العربية غيرت الإسلام السياسيّ والقوى الأخرى أيضًا، لكنه يتمسك بمقولات جامدة ميزت فترة ما قبل الثورات العربية، ولا يرى ما أحدثته تجاه كل التيارات السياسية، إسلامية وغير إسلامية، وأهمها قوة التيارات غير الإسلامية على حشد الجمهور.

في الفصل الأول، وهو الأكثر جدية من بين فصول الكتاب، المُعنون "صيرورات التحول الديمقراطيّ في الشرق الأوسط والعالم العربيّ"، يقدم غابي بن دور، أستاذ العلوم السياسية، تصوره لتجربة التحول الديمقراطيّ في العالم العربيّ، ويبين بداية أن الثورات العربية كشفت أن هنالك "عالمًا عربيًا"، فما يحدث في دولة يلقي بتأثيره في الدول الأخرى، ويعتبر بن دور أن هذه المقولة مهمة؛ إذ نسي الكثير من الباحثين، في طغيان الدولة العربية القطرية، أن هنالك "عالمًا عربيًا". ويفتتح بن دور بهذه المقولة ليبرر لاحقًا حديثه عن العالم العربيّ بصفة التعميم، من دون أن يلزم نفسه بفحص كل دولة على حدة، ليستهل عتبة فصله بالحديث عن التحولات في الوعي العربيّ الذي أحدثته الثورة الإعلاميّة، فكان تأثيرها في الناس سريعًا، وكشفت عجز النظام عن السيطرة عليها كما فعل في الماضي. وهذا ما يفسر، باعتقاده، التأثير الذي يُحدثه تغيير في دولة ما في الدول العربية الأخرى. ويحمل هذا الرأي وجاهة، وبخاصة أنه يرتبط مع نظريات القوميّة المعاصرة التي أعطت لوسائل الإعلام دورًا في بناء الجماعة

القوميّة المُتخيلة، بتعبير بيندكت أندرسون، ولكن يفتقر إلى المقاربة التاريخية، فهذه ليست أول موجة ثورية تكشف لنا وجود "عالم عربيّ"؛ ففي الثلاثينيات كانت ثورة الطبقة الوسطى العربية الجديدة ضد البرجوازية الوطنية التقليديّة والاستعمار مُتزامنة في كل المنطقة العربية الواقعة تحت الاستعمار، فضلًا عن أن الموجة الثورية في الخمسينيات والستينيات التي تميّزت بالانقلابات العسكريّة لأبناء الريف كانت مُتزامنة في الدول العربية في فترة ما بعد الاستعمار، كما أن احتجاجات الخبز في السبعينيات قد تصادفت في تونس مصر في الفترة نفسها.

يتطرق الكاتب إلى مطالب المحتجين (هكذا يسمونهم "ليسوا ثوارًا")؛ فيشير إلى دوافعهم للاحتجاج: سياسية، واقتصادية، وغياب الديمقراطية، والفروقات الطبقية. ثم يشير إلى المبنى الاجتماعيّ العربيّ وعلاقته بصيرورة الثورات العربيّة، ويبين أن أغلبية المجتمعات العربية غير متجانسة، ولذلك فإنه يربط بين نمط تدخل الجيش وبين المبنى الاجتماعيّ. ففي المجتمعات المتجانسة مثل مصر وتونس، فإنّ الجيش انحاز للثورة، بينما في المجتمعات غير المتجانسة، قبليًا وطائفيًا ومذهبيًا، فإن الجيش إما أنه وقف في وجه الاحتجاج أو انقسم على نفسه. ويقع الكاتب في هذه النقطة، في خطأ معرفي ونظري فادح؛ إذ يعتبر أن التحول الديمقراطيّ في المجتمعات العربية يشكل خطرًا بسبب غياب التجانس والانقسام المجتمعي على أسس ما قبل حداثية (مثل القبيلة والطائفة)، بينما تشير النظرية السياسية المعاصرة إلى أن الديمقراطية تهدف إلى بناء أمة مواطنين، تكون المواطنة، لا الانتماء ما قبل الحداثي، هي المُحدد للحقوق السياسية. أما الاستقرار في مجتمع منقسم في ظل الاستبداد فهو وهمي وطارئ، أما الاستقرار في مجتمع منقسم في ظل الديمقراطية، فهو حقيقي ودائم، لأن بناء أمة المواطنين يهدف إلى إحداث قطيعة عن الانتماءات التقليديّة من حيث تسييسها كهوية.

يشير الكاتب إلى أن هنالك ثلاثة نماذج من الأنظمة السياسيّة غير العربية قد تشكل إطارًا للاقتداء السياسيّ: إسرائيل وإيران وتركيا. ويعتقد أن النموذج الأخير قد يكون المُفضّل في الدول العربية، فهو يجمع بين العلمانيّة، والتنمية الاقتصادية، والتعايش مع التيارات الإسلاميّة. ويعتقد أن الثورات العربية سوف تؤدي إلى عداء لإسرائيل، على الرغم من أنها لم تكن حاضرة في شعارات الثورات في المراحل الأولى، ويتوقع أن العداء لإسرائيل سوف يحضُر في الخطاب العربيّ. في النهاية، فالكاتب متشائم من إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي عربيّ بسبب الثقافة وغياب المؤسسات السياسية، فبحسب رأيه، فإن القوتين المنظمتين في المشهد العربي هما الجيش والإسلام السياسي.

في الفصل الثاني بعنوان "اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط"، يرسم الكاتب هيلل فريش صورة نمطية واستشراقية عن توازنات القوى في الشرق الأوسـط. ولا نجد في فصله تحليلًا عميقًا عن ديناميكيات التحالفات الجديدة التي يتوقع أن تتشكل في الشرق الأوسط نتيجة الثورات العربية، والتي يشكك في البداية أصلًا في نجاحها. يلتصق الباحث باللحظة وتحولاتها السريعة من دون محاولة بسيطة لإدراك كُنه الثورة لا من خلال مقاربات تاريخية ولا نظريّة. على كل حال، يعتقد فريش أن توازن القوى الجديد سيكون بين الدول السنية المعتدلة وبين المحور الشيعيّ، والذي يطلق عليه اسم الحرب الباردة المُسلمة، من دون أن يسعفنا بقصده بالحرب بالباردة ومكوناتها. ويلفت الانتباه أن المفارقة تتمثل في أن هذا المحور يعتبر إسرائيل حليفة له. يظهر الضعف في هذا التحليل عبر التعميم؛ فعلى سبيل المثال، فإن الكاتب يضع كل دول الخليج في هذا المحور من دون استثناء؛ فبرأي الكاتب استبدل هذا المحور الحرب الباردة العربية في الستينيات من القرن الماضي بين معسكر جمال عبد الناصر في مصر وباقي الدول العربية. ويضع الكاتب ثلاثة سيناريوهات للربيع العربي، وكلها سيناريوهات يغلب عليها الطابع الأمنيّ: السيناريو الأول هو صراع بين المحور الشيعي والمحور السني وخاصة دول الربيع العربيّ التي صعد فيها الإسلاميون إلى الحكم مثل مصر وتونس وليبيا. والسيناريو الثاني استمرار الحروب الأهلية وفشل الدول في الخروج منها، وترافقها حالة من الفوضى مسنودة من دول سنية وشيعية تدعم حلفاءها في هذه الدول. أما السيناريو الثالث، فهو قيام دول الخليج بدعم دول الربيع العربي للخروج من أزمتها ودفعها للتعاون مع إسرائيل.

يتناول الفصل الثالث "الولايات المتحدة والربيع العربيّ"، أي سياسات الولايات المتحدة تجاه تطورات الربيع العربي ابتداءً بالثورة المصرية وانتهاءً بالسورية. فيبدأ الكاتب ايتان غلبواع فصله بالإشارة إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعت الإدارة الأميركية إلى الضغط لدمقرطة الأنظمة السلطويّة العربيّة وخاصة في مصر، لاعتقادها أن الإرهاب هو نتاج هذه الأنظمة. ويعتقد الكاتب أن صراعًا داخليًا رافق الإدارة الأميركية بعد اندلاع الثورة المصرية، بين دعم مطالب الإصلاح من دون خسارة حسني مبارك من جهة، وبين تهديد الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى. وجاءت "التضحية" الأميركية بمبارك بعد صعود حدة الاحتجاجات ومن أجل الحفاظ على المصالح الأميركية

في مصر بعد الثورة. ويعتقد الكاتب أن الهدف الأميركي من مصر بدأ بالتبلور على نحو يدعم الإصلاح الديمقراطي مع وجود نظام داعم للولايات المتحدة، وهذا لم يكن ليحدث لو أصرت الإدارة الأميركية على دعم مبارك. ويستعرض الكاتب لاحقًا المواقف الأميركية من الدول التي حدثت فيها مواجهات احتجاجية مثل: اليمن (دعمت المبادرة الخليجية)، والبحرين (دعم الموقف السعودي مع تحفظ على عنف النظام)، وليبيا (دعم حلف الناتو)، وسورية (كلام كثير وفعل قليل). ويلخص الكاتب سياسات الولايات المتحدة بالنسبة إلى الأحداث في العالم العربي بغياب المثابرة في الموقف Inconsistency، ويعتقد أن الموقف المثابر والسريع الوحيد الذي اتخذته الإدارة الأميركية كان في مصر، بينما كانت مواقفها في بقية الدول مترددة وغير مثابرة وتتميز بالفجوة بين الخطاب والفعل على الأرض. ويصل الكاتب إلى مجموعة من المتغيرات يعتقد أنها أثرت في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة بعد اندلاع الثورات العربيّة، وهي: نوعية مصالح الولايات المتحدة في كل بلد، ومستوى العنف الداخلي، وقدرة النظام على تحقيق الاستقرار، وطبيعة المعارضة، ومدى تأثير قوى دولية أو إقليميّة في دول الثورات، والصراعات السياسيّة الأميركية الداخلية.

ويعالج الكسندر بليغ في الفصل الرابع "الربيع العربي واللامبالاة الفلسطينية". ويحاول الإجابة عن سؤال غياب الثورة الفلسطينية ضد النظام السياسيّ الفلسطينيّ المتمثل في السلطة الفلسطينيّة في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. إنّ الكاتب الذي يذكر كلمة احتلال مرة واحدة وداخل هلالين مزدوجين (ص: ٧٥)، لا يُتوقع منه أن يقدم فهمًا حقيقيًا للحالة الفلسطينية، فعدا عن سطحية الفصل من الناحية الأكاديمية، ليس هنالك موضوع للبحث، فليس ثمة دولة ولا حتى شبه دولة ولا نظام سياسي، ولا حتى سلطات في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. وفي حالة كان هنالك احتجاج ضد السلطة الفلسطينية (وقد كان) فهو احتجاج غير مباشر ضد الاحتلال وليس ضد السلطة كنظام سياسي، بل ضد سلطة تمثل مُركبًا من مشهد الاحتلال البغيض. وبكل الأحـوال، يقدم الكاتب عدة تفسيرات منعت ثورة ضد "النظام الفلسطيني"، حيث إن اندلاع أعمال احتجاجية عنيفة سوف تفيد بالذات حركة حماس والسلطة الفلسطينية، كما أن محاربة السلطة الفلسطينيّة للفساد والوضع الاقتصادي الجيد مقارنة مع الدول العربية ساهم في منع احتجاج "ثوري" ضد السلطة. ويشير الكاتب إلى غياب القضية الفلسطينيّة من أجندة الثورات العربية. وقد ذُكر هذا الموضوع في عدة فصول من الكتاب، ويجري الانطلاق منه للادعاء بعدم مبالاة الثوار العرب بقضية الاحتلال الإسرائيليّ، وهو استنتاج لا يستند أكاديميًا إلى شيء سوى أن الشعارات التي رفعت في ميادين الثورة ركزت على القضايا الداخلية. وحتى لو انطلقنا من هذه الحقيقة؛ فهل معنى ذلك أن الثورة العربية والثوار أهملوا قضية فلسطين والاحتلال. إنه استنتاج الراغب في ذلك، وليس استنتاج الباحث العلمي.

يناقش الفصل الخامس "تحدي الإرهاب"، ويحاول الكاتب بوعاز غانور أن يبين تأثير الربيع العربيّ في تعزيز قوة "المنظمات الإرهابيّة"، مع تركيزه على خطر "الإرهاب الإسلاميّ" على إسرائيل بعد الربيع العربي تحديدًا. ويشمل تعريف الإرهاب بالنسبة إلى الكاتب حركة مقاومة مثل حركة حماس أيضًا. وعلى الرغم من أن المقال كتب قبل الانقلاب في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، فإن الكاتب يشير أيضًا إلى أن صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، مثل الإخوان في مصر، سيشجع "الإرهاب" في المنطقة، وضد إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر. وهي نظرة إسرائيلية استشراقية معروفة لدى النخبة الحاكمة في إسرائيل ترى في كل حركة إسلامية مكنونًا للإرهاب، وترفض فهم الحركات الإسلامية بصورة أكثر عمقًا؛ فالكاتب يعتقد أن كل الحركات الإسلامية تسعى لإقامة خلافة إسلامية تحكمها الشريعة (ص: ٩٠). يشير الكاتب من دون أي إسناد علميّ وأكاديميّ لمقولته، أن الربيع العربي سيزيد الإرهاب الموجه لإسرائيل؛ فصعود الحركات الإسلامية سوف يعزز من دافعية الحركات "الإرهابية": حماس وحزب الله تحديدًا لمهاجمة إسرائيل. وتتعلق العلاقة بين الربيع العربي والإرهاب بقوة الحركات الإسلامية المشاركة في الحياة السياسية في دول الربيع العربي وصعودها للحكم. ويمكن القول من دون أي انحراف عن معايير المراجعة الأكاديميّة المعهودة للكتب، أن هذا الفصل هو من الرداءة الأكاديمية الذي يجعل منه نصًا دعائيًا عنصريًا، ومقالًا صحفيًا في أحسن الأحوال.

يتناول الفصل السادس لغيل فيلر "الانعكاسات الاقتصاديّة للربيع العربيّ"، ويبدأ الكاتب بالقول، معتمدًا على معطيات من البنك الدوليّ، بأن دول الثورات العربية وتحديدًا تونس ومصر وسورية، حققت نموًا اقتصاديًا في الناتج المحلي قبل اندلاع الثورات العربية، إلا أن نموها الاقتصادي ظل حصرًا على نخبة اقتصادية مرتبطة بالنظام ولم "تتغلغل" Trickle، بحسب تعبيره، في الطبقات الأخرى، فضلًا عن الطبقة الوسطى. ويتناول الفصل عدة أبعاد اقتصادية للربيع العربيّ، مثل أوجه الشبه الاقتصادية لدول الربيع العربي، ويشير الكاتب، معززًا بالمعطيات، إلى أن هذه الدول كانت تُعتبر قصة نجاح من الناحية الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي، ولكن عانت شعوبها

البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، وكذلك الفقر، وغلاء المعيشة، واعتمدت اقتصاداتها على الاستهلاك المحلي (٦٢٪ من الناتج المحلي في مصر). أما بالنسبة إلى ردود الفعل الاقتصادية على اندلاع الثورات، فيشير الكاتب إلى هجرة رأسمال العربي والأجنبي بسبب غياب الاستقرار السياسي، وزيادة الإنفاق الحكوميّ وانعكاساته السلبية في ظل الركود الاقتصادي والانعكاس السلبيّ على قطاع السياحة، وانعكاسات الاقتصاد العالميّ. ويناقش الكاتب العلاقة بين صعود الحركات الإسلامية للحكم وبين الانعكاسات الاقتصادية للربيع العربي، ويتطرق إلى الإخوان المسلمين في مصر كحالة دراسية، ويعتقد أن الإخوان يتبنون سياسات السوق الحرة، وهم يُظهرون تعاملًا براغماتيًا مع معايير الاقتصاد العالميّ ومميزاته، ولكنهم سوف يعملون على تطوير قطاع المصارف الإسلامية التي شكلت عوائده ٤٪ فقط من القطاع المصرفي. ويستحضر الكاتب نماذج اقتصادية إسلامية مختلفة يمكن لدول الربيع العربي الاستفادة منها مثل التجربتين الإندونيسية والتركية، ولكنه يظهر الاختلافات بين هاتين التجربتين والحالة المصرية. ومن هذه التباينات أن تركيا وإندونيسيا هما من الدول الرأسمالية العميقة، ومن الصعوبة أن تكون مصر رأسمالية بهذه السرعة حتى تحقق ما حققته هاتان الدولتان. وفي نهاية الفصل يشير الكاتب إلى أن تأثير الربيع العربي في الاقتصاد الإسرائيلي محدود، وانحصر أساسًا في الطاقة؛ إذ توقفت إسرائيل عن استيراد الغاز من مصر، لكن هذا التأثير تراجعت آثاره السلبية بعد اكتشاف حقول الغاز في البحر المتوسط، والتي لا تسد حاجات السوق المحلية فحسب، بل تسمح بتصديره أيضًا.

ويتطرق الفصل السابع، المعنون "الربيع العربيّ والربط بين المحلي الإسرائيليّ والسياسة الخارجية"، إلى العلاقة بين القضايا الإسرائيلية والربيع العربيّ، ويناقش شموئيل ساندلر عدة محاور مثل الملف النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية، والإرهاب، والعلاقات التركية - الإسرائيلية، وتأثير الربيع العربيّ في المجتمع الإسرائيليّ. ويبين الكاتب أن هنالك علاقة بين الاحتجاج الاجتماعي للطبقة الوسطى الإسرائيلية في صيف ٢٠١١ وبين الربيع العربي. ويعرض نتائج استطلاعات للرأي في الشارع الإسرائيلي تشير إلى أن أغلبية اليهود (٧٠٪) كانوا متشائمين من الربيع العربي. ويمدح الكاتب في نهاية الفصل، بطريقة لا تخلو من الدعاية الحزبية، إدارة حكومة بنيامين نتنياهو للسياسة الإسرائيليّة خلال اندلاع الربيع العربي، وبرأي الكاتب فإن إدارته "أذهلت المراقبين"! (ص: ١٤١).

في الفصل الأخير، يعود محرر الكتاب إلى تناول الانعكاسات الإستراتيجية على إسرائيل، ويستهل الفصل في عرض التغييرات تجاه البيئة الإستراتيجية بعد الربيع العربي، ومن مميزاتها: ضعف الدول العربية، وبروز توازن قوى إقليميّ جديد يتميز بتعزيز دور الدول غير العربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وتراجع القوة الأميركية ودورها. ثم ينتقل إلى الانعكاسات المتوقعة على إسرائيل ومنها: العزلة الإقليميّة، واهتراء الردع الإسرائيليّ، وازدياد المخاطر الأمنية، وتحدي الملف النووي الإيراني. ويقترح الكاتب أن يكون الرد الإسرائيليّ على هذه التغيرات الإستراتيجية في البيئة الإقليمية ومخاطرها من خلال: زيادة ميزانية الأمن، وضمان حدود قابلة للدفاع، وبناء تحالفات إستراتيجية بعد تراجع الدور الأميركي.

يتسم هذا الكتاب في مجمله بهيّمنة النظرة الأمنيّة الضيقة على القراءة الإسرائيلية للربيع العربيّ، والتصاقها باللحظة التاريخيّة من دون فهم كُنهها، وبغياب نظرة تحمل مقاربات تاريخية أو نظرية لها. إن الكثير من المقولات داخل الكتاب تُقال جزافًا لدرجة دعائيّة أيديولوجيّة، ويقع قسم منها في إطار النظرة الاستعلائية العنصرية مثل اعتبار جميع الحركات الإسلامية بأنها لصيقة بالإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، واعتبار كل فعل مقاوم للاحتلال هو إرهاب، فهذه المقولات ليست استشراقًا من الناحية العلمية فحسب، بل تفكيرًا كولونياليًا من الناحية الأخلاقية. ليست كل فصول الكتاب على المستوى أو التفكير نفسه، أو المنطلقات الدعائية أو الركاكة الأكاديمية نفسها، ولكنه بالمجمل يُعبر عن الرؤية الإسرائيلية التي يمثلها يمين محافظ تحول خلال بضع سنوات إلى يمين متطرف شبيه باليمين المتطرف الأوروبي، ولكنه في السلطة. ويحمل الكتاب بعض التناقضات، وهي تناقضات تظهر بسبب الطابع الدعائي في قسم من محاوره، فمثلًا أشار باحثون إلى أن قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي كانت غائبة عن أجندات الثورات العربية، ولكنهم في الوقت نفسه يركزون على أن الثورات العربية سوف تزيد العداء لإسرائيل من جهة، وتعزز المنظمات "الإرهابية" المناوئة لإسرائيل من جهة أخرى. إن المقولة التي أراد الكتاب أن ينقلها هي أن الباحثين المشاركين لا يشاطرون نظراءهم الغربيين في تفاؤلهم تجاه تحول ديمقراطيّ في المنطقة العربية، وغياب التفاؤل في هذه الحالة ليس حرصًا من محرر الكتاب على الديمقراطيّة في العالم العربيّ، بل تأكيدًا على أن الثقافة والمجتمعات العربية لا تستطيع بناء نظام ديمقراطيّ، وهي مقولة دحضتها عشرات المقالات والكتب العلمية في أبحاث التحول الديمقراطيّ منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين.

صـدر حديـثًا

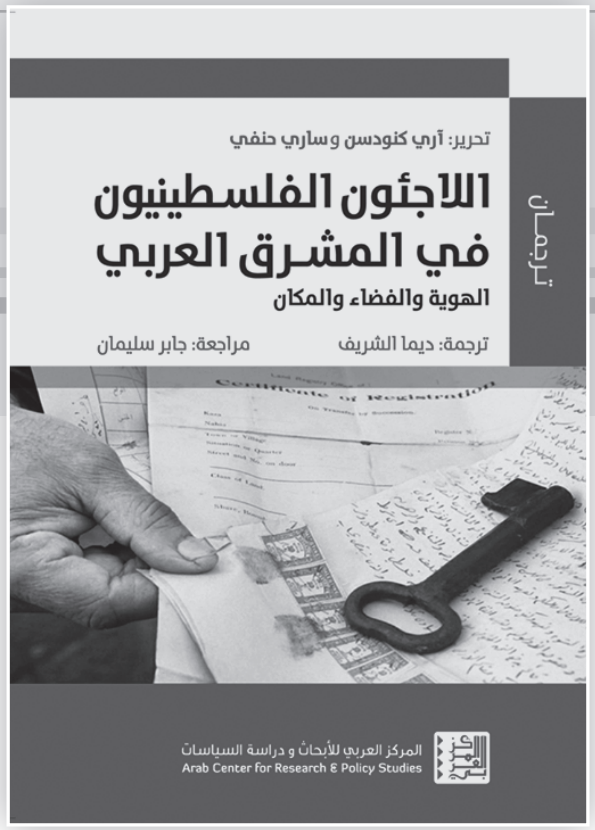

تحريـــر: آري كنودسن وساري حنفي.
تـرجمة: ديما شرف.
مراجعة: جابر سليمان

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة ترجمان، كتاب عنوانه اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان، بمشاركة مجموعة من الباحثين، وتحرير آري كنودسن وساري حنفي، وترجمة ديما الشريف، وتقديم جابر سليمان ومراجعته. ويتألف هذا الكتاب من ٤٣٠ صفحةً من القطع الكبير، وهو ترجمة للنسخة الإنكليزية غير أنّ نسخته العربية المترجمة ذات تحديثات، وإضافات، وتقديم خاصّ.

تقـاريـــــر

شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا "طارق متري"

يسر دورية "سياسات عربية" أن تقدم للمختصين، والمهتمين بالشؤون السياسية، وسائر القراء، هذه الشهادة المهمة لطارق متري، المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا. فالمشهد السياسي الليبي، لا يزال بالنسبة لكثيرين، مشهدًا يكتنفه الكثير من الغموض؛ إذ يصعب تفسير ما جرى فيه، وما زال يجري، إضافة إلى ما آلت إليه الأوضاع. تأتي هذه الشهادة، كمحاولة لشرح الواقع الليبي المعقّد ومواقف الأطراف وحساباتها، والوقوف على أسباب الصراع وديناميّاته ومحركاته المتعددة. وتكتسب أهميتها من كونها تأتي من شخص ملمٍ بمجريات الصراع في ليبيا، بحكم وضعه كمبعوث دولي سابق تعاطى، عن كثب، مع الأطراف المتنازعة، من واقع إلمامٍ كبيرٍ بسائر العوامل الفاعلة في الصراع الليبي.

محرّكات الصراع في ليبيا ووجوهه المتعددة

ثمة ميلٌ لدى كثيرين لاختزال الصراع في ليبيا بوصفه صراعًا أيديولوجيًا بين الإسلاميين وخصومهم، أو أنه حرب أهلية تخوضها قبائل ليبية ينظر لها على أنها كيانات سياسية وليست مجرد تشكيلات اجتماعيّة. ولا يفي الاختزالان السابقان الواقع الليبي حقه؛ فالصراع في ليبيا معقّد وتتشابك فيه عناصر عدة؛ جهوية، وقبلية، وأيديولوجية، وسياسية، واقتصادية، وخارجية، ولا يمكن لأي دارس للوضع تجاهلها. فعلى سبيل المثال، يغيب عن القائلين بقيام الحرب بين الإسلاميين والليبراليين أنّ الفريقين ليسا كتلتين منسجمتين، ولا تصدق التسمية على الاعتراف بالتنوع داخل كلٍ منهما. من جهتها، لم تعد القبائل تشكيلات اجتماعية متماسكة كما كانت في السابق، فقد خرج كثير من أبنائها من معاقلها وانتشروا في المدن الليبية كافة، وفقد شيوخها وحكماؤها كثيرًا من نفوذهم السياسي، وانحسرت قدرتهم على التعبئة ورصّ الصفوف ضد القبائل المعادية أو المنافسة. لكنّ هذا الانحسار النسبي لا ينسحب على جميع القبائل بالدرجة نفسها؛ فالرابطة القبلية ما زالت قوة أفعل بين قبائل الشرق. لذلك، لا يمكن إغفال التضامن القبلي وذاكرة العادات القبلية والتي تلاعب بها القذافي من دون الانزلاق إلى التعميم الذي يرى ليبيا كلها بصورة القبائل المتناحرة. كما يظهر التنافس بين المدن كعنصر مهم في ديناميات الصراع الحالي؛ فأهالي بنغازي شأنهم شأن مصراتة يتملكهم شعور أنهم قاموا بدور رئيس في الثورة، ويطالبون الجميع بالاعتراف به وترجمته في العملية السياسية. ويرتبط التنافس بين المدن الليبية أيضًا بالمصالح الاقتصادية، وأحيانًا بالولاءات والانتماءات القبلية لا سيما في الشرق، وبالذاكرة التاريخية.

من يقرأ تاريخ ليبيا الحديث، ويتأمل في السوسيولوجيا الليبية لا يتوقع الدور الذي أدته مصراتة في الثورة كونها مدينة منفتحة على العالم، وتزدهر فيها التجارة. لكنّ ذاكرتها التاريخية ودورها في الحركة الوطنية الليبية من جهة، وموقعها الجغرافي من جهة أخرى، جعلا منها أرض منازلةٍ بين نظام القذافي والثوار. وفي المقابل، ساندت تاورغاء (القريبة من مصراتة) نظام القذافي، وتعرّض سكانها، وهم ليبيون من أصل أفريقي، للتهجير بعد الثورة؛ إذ اتهمهم المصراتيون بأنهم كانوا أداةً من أدوات النظام السابق في إخضاع المدينة قبل الثورة وخلالها. أما في الشرق، فكانت مدينة بنغازي مهد الثورة ورافعتها، وقد أدت ذاكرتها التاريخية - بوصفها في قلب إقليم برقة الذي انتشر منه نفوذ الحركة السنوسية ومساهمتها في تأسيس ليبيا الحديثة وتحولها من دولة فيدرالية إلى دولة موحدة - دورًا مهمًا في دفع أهلها للانتفاض على نظام القذافي، والمطالبة بدور محوري في رسم مستقبل ليبي بعد الثورة.

> إننا إزاء تحالفين غير متجانسين يتواجهان في ليبيا: الأول، يضم ليبراليين وقوى قبلية ومحافظين وعسكريين مغامرين وبعض أزلام النظام السابق. والثاني، تحالف يضم مصراتة وحلفاءها بالإضافة إلى الإسلاميين

وبناء على ما سبق، فإننا إزاء تحالفين غير متجانسين يتواجهان في ليبيا: الأول، يضم ليبراليين وقوى قبلية في الشرق ومحافظين وعسكريين مغامرين (اللواء خليفة حفتر) وبعض أزلام النظام السابق. والثاني، تحالف يضم مصراتة وحلفاءها في مدن أخرى كالزاوية وغريان بالإضافة إلى الإسلاميين. ويميل كل فريق لتبني سردية في مواجهة الآخر؛ إذ يتحدث البرلمان المقيم في طبرق عن ثنائية الدولة والإرهابيين، ويصوّر المعركة الحالية كأنها مواجهة بين السلطة الشرعية ممثلة بالحكومة و"الجيش" الخاضع لها وبين الجماعات الإرهابية. فمنذ بداية عملية الكرامة أعلن اللواء خليفة حفتر أنّ هدفها تطهير ليبيا من "الإرهاب" و"الإرهابيين"، وخلط بين أنصار الشريعة وكتائب الثوار في بنغازي، ومنها كتيبتا "١٧ فبراير" و"راف الله ساحاتي" وسواهما؛ ما دفعها، في واقع الأمر، للتحالف مع أنصار الشريعة لمواجهة قوات حفتر. لكنْ ثمة بون بين الإسلاميين الذين يشاركون في العملية السياسية الليبية ممثلين بحزب العدالة والبناء أو حزب الوطن برئاسة عبد الحكيم بلحاج الذين، يؤكدون التزامهم بالديمقراطية وبتداول السلطة، وبين أنصار الشريعة الذين يرفضون الديمقراطية برمتها ويعتبرن أن الدولة الليبية الناشئة يجب أن تستمد شرعيتها من الشريعة الإسلامية لا من الشرعية الانتخابية. وفي المقابل، لدى الثوار سرديات تجري المبالغة فيها وتتمثل في اتهام قبائل بأكملها بالارتباط بنظام القذافي والولاء له. ولا شك أنّ للنظام السابق أنصارًا ومؤيدين، ولديه قاعدة قبلية استفادت من أعطياته وتحنُّ إلى أيامه، لكنها تنحصر في فئات من القبائل وليس قبائل بأكملها. فعلى سبيل المثال، هناك من يقول إنّ منطقة بني وليد،

موئل قبيلة ورفلة، هي معقل النظام السابق، وربما كان هذا الأمر صحيحًا بصورة جزئية. لكن لا يمكن التعميم واتهام كل ورفلي بأنه من أنصار القذافي. وما يصح في قبيلة بني وليد يصح في ورشفانة. لقد حصلت مواجهات بين ورشفانة وكتائب إسلامية في جوارها؛ فاتخذ الصراع، الى جانب السياسة والأيديولوجية، بعدًا قبليًا نظرا لأن عددًا من وجهاء ورشفانة أقرب إلى التحالف الأول.

الأزمة السياسية والدستورية الراهنة

في تموز/ يوليو ٢٠١٢ جرت أول انتخابات في ليبيا بعد الثورة وحصل فيها تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل على أكثرية الأصوات في الدوائر ذات النظام النسبي. وبدا للجميع آنذاك أنّ الانتخابات جاءت ناجحة، وأنها أول لبنات الديمقراطية الليبية الوليدة. لكنّ فئة واسعة من كتائب الثوار لم تر نفسها قادرة على المشاركة في العملية الانتخابية، ترشيحًا لا اقتراعًا، وساورها الشك حيال الأحزاب التي تشكلت بسرعة، ولا سيما تحالف القوى الوطنية. وانقسم الليبيون بين قائل إن الثورة لم تستكمل ولا بد من اقتلاع النظام القديم من جذوره، وبين من أراد طي الصفحة والدعوة إلى الاحتكام إلى صندوق الاقتراع وإجراء مصالحة عامة.

من جهة أخرى، يعدّ شرط نجاح أي انتخابات وجود حد أدنى من حكم القانون، ووجود مؤسسات وثقافة سياسية وقوى تميز بين الوصول للسلطة والاستحواذ على الدولة، وهو ما لم يتوافر في ليبيا. لذلك رأى بعضهم أنّ الإسراع في إجراء الانتخابات عمّق الشرخ بين القوى السياسية لا سيما بعد حصول تحالف القوى الوطنية الذي ضم متعاملين مع النظام السابق على أكثرية الأصوات. لقد جرت انتخابات عام ٢٠١٢ وليبيا غارقة في السلاح والمسلحين، والذين استمر عددهم بالازدياد تحت مسميات كتائب الثوار حتى بلغ، وفق اللوائح الرسمية، ما يفوق مئتين وخمسين ألفًا. ونتيجة لاكتساب كتائب الثوار الصفة الشرعية وحصولها على الإمكانات المادية التي تؤمّن استمرارها، فقد كثير من أفرادها حافز العودة إلى الحياة المدنية وضعفت رغبتهم في الانضمام إلى الجيش والشرطة. وتعثّر بناء الجيش والشرطة بفعل غياب إرادة سياسية تدفع نحو إعادة تأسيسهما.

كان تصور الحكومات المتعاقبة لمسألة دمج المسلحين في الجيش والشرطة محاطًا بالغشاوة؛ إذ ترددت في إقامة حوار مع الثوار واكتفت بمسايرتهم حينًا والشكوى من ابتزازهم حينًا آخر. أما كتائب الثوار، فمارس بعضها ضغطًا على المؤتمر الوطني العام وعلى الحكومة، ولم تقدّم تصورًا واضحًا حول مستقبلها، بل توقفت عند عدم الاستعداد للانضمام إلى جيش وشرطة ما زالت أعداد كبيرة فيهما من ضباط النظام السابق ممن ليسوا جديرين بثقتها. ولم تنفع معها المحاولات الهادفة إلى تطهير المؤسسات العسكرية والأمنية من الضباط المعادين للثورة أو الذين انتهكوا حقوق الناس أو نهبوا المال العام. وانسحب موقف عدد من كتائب الثوار ومعها حلفاء من أعضاء المؤتمر الوطني العام من الإسلاميين وأصدقائهم على أجهزة الدولة الأخرى.

جاء إقرار قانون العزل السياسي في أيار/ مايو ٢٠١٣ بضغط من الثوار مورس على المؤتمر الوطني العام، وكان الهدف منه اقتلاع النظام القديم من جذوره. وكنا في الأمم المتحدة عندما نستشار نقول: "إنه من الطبيعي إقصاء واستبعاد من عمل مع النظام السابق، وهدر المال الليبي، وسرق حقوق الليبيين وانتهكها"، وفي الوقت ذاته حذرنا من أن يكون نطاق القانون واسعًا بحيث يستبعد من شغل مناصب معينة، ولا يكتفي باستبعاد من قاموا بممارسات معينة وانتهاكات.

إن مشكلة قانون العزل السياسي في ليبيا أنه ذهب بعيدًا مقارنة بتجارب أخرى، وقد ذهب أبعد من قانون اجتثاث البعث في العراق. نصحنا الفرقاء الليبيين باعتماد تجارب ناجحة لمجتمعات مثل جنوب أفريقيا، ورومانيا، وألمانيا، وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية التي حصرت المستبعدين بفئة تلطخت أيديها بدماء الشعب وأمواله. لكن الانجراف الثوري لاجتثاث النظام القديم أدى إلى صدور مثل ذلك القرار، وهذا ما أدى إلى شعور شرائح كبيرة من الليبيين بالغبن وسيادة منطق الانتقام والثأر أكثر من السعي للعدالة. كما حرم القانون ليبيا من كوادر كانت تخدم الدولة وليس النظام.

ثمة أمثلة تكشف ما يشبه "العبثية" في اختيار الفئات المستبعدة، ولعل أبرزها ما جرى مع الدكتور محمد المقريف زعيم المعارضة الليبية لأكثر من ثلاثين عامًا، والذي تعرض غير مرة لمحاولات اغتيال من لدن نظام القذافي؛ إذ اضطر للاستقالة خوفًا من أن يشمله هذا القانون لأنه عمل سفيرًا لليبيا في الهند عام ١٩٧٨ مع أنه استقال احتجاجًا على ممارسات القذافي. وبهذا المعنى، شمل قانون العزل السياسي ضحايا القذافي أيضًا وليس فقط من تعامل معه، وهذا يظهر مساوئ القانون، وهو ما دفع البرلمان الجديد المنعقد في طبرق إلى إلغائه بتصويت نحو مئة عضو من أعضائه.

عمّق قانون العزل السياسي الهوة بين الفرقاء الليبيين وازدادت اتساعًا عند اختلاف القوى السياسية حول استمرار المؤتمر الوطني العام حتى تسليمه السلطة لبرلمان منتخب. وبعد الوصول الى تسوية حول انتخابات مبكرة وإجرائها ظهرت تباشير صراع مسلح، والذي انفجر على نطاق واسع بعد إجراء الانتخابات. وقاطع النواب الممثلون لمصراتة من الأحزاب السياسية الإسلامية، وكانوا أقلية، جلسات مجلس النواب المنعقدة في مدينة طبرق بأقصى الشرق واعتبروها "انقلابًا" على ثورة ١٧ فبراير، وزاد من الشرخ إعلان الحكومة المنبثقة من مجلس النواب تبنيها لعملية الكرامة التي يقودها اللواء خليفة حفتر. وضمن هذا الاستقطاب، والمواجهة المحتدمة بين قوات عملية الكرامة بزعامة حفتر، وقوات فجر ليبيا التي تضم كتائب مصراتة والإسلاميين ومجموعات من الأمازيغ، والتي تسيطر على العاصمة وعددًا من المدن الرئيسة، رفع الخلاف إلى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا للفصل بشرعية الانتخابات والقضايا العالقة الأخرى. لكنّ المشكلة الفعلية لم تكن بطبيعة الحال محصورة في المجال القانوني.

صحيح أن الدائرة الدستورية في المحكمة العليا حظيت في السابق باحترام الليبيين؛ فهناك نوع من الاعتقاد أنها حافظت على استقلاليتها ومهنيتها، وإن كان كثيرون يعتقدون أنّ عملها شُلّ مرات عدة بسبب خوف القضاة ممن لا ترضيهم أحكامها. وصحيح أيضًا أنّ هناك سابقة لرأي دستوري أصدرته الدائرة والتزمته القوى السياسية، ولعل أبرزها قرارها في الخلاف بين رئيس الوزراء المنتخب من المؤتمر الوطني أحمد المعيتيق، وعبد الله الثني الذي كان رئيسًا لحكومة تصريف الأعمال، والذي قضى بعدم دستورية اختيار المعيتيق لشوائب قانونية شابت جلسة انتخابه (طريقة التصويت)، فانحنى المعيتيق أمام قرار الدائرة الدستورية واعترف بعبد الله الثني رئيسًا للحكومة، فكانت خطوة شجاعة، أشدتُ بها أمام مجلس الأمن كونها تدل على وعي واستعداد لاحترام قرارات القضاء ولو جاءت على حساب فئة معينة. لكن قرارها، في السياق الحالي، لم يكن مقبولًا من الطرفين ولم يستطع أن يضع أسسًا لحل الخلاف.

لم يتجاوب مجلس النواب المنعقد في طبرق مع قرار الدائرة الدستورية الذي نزع الشرعية عنه بسبب العيوب في قرارات المؤتمر الوطني العام المتعلقة بانتخابه، مع العلم أنّ الدائرة الدستورية لم تقل صراحة أنّ الانتخابات باطلة وإن مجلس النواب المنبثق منها غير شرعي.

ساهم قرار الدائرة الدستورية في تسويغ الإبقاء على جسمين تشريعيين أولهما البرلمان المنعقد في طبرق الذي رفض القرار واعتبر أنّ شرعية الانتخابات غير قابلة للانتزاع، وثانيهما المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي عاد لمزاولة عمله. وبقدر ما وسّع قرار الدائرة الدستورية الهوة بين طرفي الصراع في ليبيا، فإنه أحرج الأمم المتحدة؛ فتجنبت اتخاذ موقف حاسم بشأن الشرعية والتمثيل، وبررت ذلك بأنها "تدرس" قرار المحكمة. في المقابل، لم تعر الدول الغربية قرار الدائرة الدستورية أي اهتمام، وتمسكت بشرعية مجلس النواب المنعقد في طبرق وبالحكومة المنبثقة منه. وفي الوقت ذاته، حرصت على التعامل مع المؤتمر الوطني العام كونه يضم قوى مؤثرة في الأمر الواقع. بمعنى أكثر دقة، لم تضفِ الدول الغربية على المؤتمر الوطني العام الشرعية التي تضفيها على مجلس النواب المنعقد في طبرق، لكنها تتعامل معه. وكانت الدول الغربية قد سحبت سفاراتها من طرابلس، ولم تتخذ قرارًا بعودتها حتى الآن. وأغلب الظن أنّ عدم عودة السفارات لا يرتبط بمخاوف أمنية، فالوضع الأمني تحسّن في طرابلس قياسًا بالصيف الماضي، ولكن لتفادي حرج الاعتراف بالحكومة المسيطرة على طرابلس.

> بقدر ما وسّع قرار الدائرة الدستورية الهوة بين طرفي الصراع في ليبيا، فإنه أحرج الأمم المتحدة؛ فتجنبت اتخاذ موقف حاسم بشأن الشرعية والتمثيل

المؤثّرات الخارجية في النزاع الليبي

نتيجة للمواقف المعلنة ولتدفق السلاح والأموال، وما قيل عن عمليات لقصف الطيران مصدرها طيران مصري وإماراتي[1]، يميل كثيرون لتوصيف الصراع في ليبيا بأنه جزء من مواجهة أكبر في المنطقة كلها بين الإسلاميين وأعدائهم أو بين من سُمّيا المحورين المصري – السعودي - الإماراتي من جهة، والتركي – القطري من جهة أخرى. إلا أنّ انخراط هذه الدول في مجريات النزاع الليبي، وإن كان فعليًا، يبقى محدود الحجم والأثر. لذلك، فإنّ الحديث عن حرب بالواسطة على الأراضي الليبية بين المحورين، أو بين قطر والإمارات، هو قول مبالغ فيه. فما يجري هو صراع ليبي - ليبي تؤيده قوى خارجية. ولا يبدو لنا أنّ التدخل الخارجي الحاسم مرجح بفعل صعوبته وخطورته وتكلفته العالية والمتأتية من تعقيدات الوضع الداخلي ومن التردد الذي تفرضه موازين إقليمية ودولية متغيرة،

١ كتبتُ هذه الشهادة قبل قيام تنظيم الدولة بذبح ٢١ عاملًا مصريًا قبطيًا، وقيام سلاح الجو المصري بقصف مواقع في ليبيا.

هذا إن لم نقل شيئًا عن الشرعية الدولية. وباختصار، لم تصبح ليبيا في المقام الأول ساحة صراع إقليمي أو أرض منازلة كما جرى في لبنان في بعض مراحل حروبه المتعاقبة. وتتباين توجهات الدول المؤثرة في الأزمة الليبية ومصالحها في أمور عديدة.

فتعتبر مصر أنّ ما يجري في ليبيا يعرّض أمنها الوطني للخطر؛ فهي ترى ليبيا جارتها الأقرب أو حديقتها الخلفية. ولا يعني ذلك أنّ مصر، وإن كانت تدعم الحكومة المنبثقة من مجلس النواب في طبرق وعملية الكرامة، أنها تتحكم بالصراع أو تحركه. ومن هنا، لا يعني ذلك إغفال دورها ولا المبالغة فيه بما يفوق حجمه.

من جهتها، تمتلك الجزائر حدودًا طويلةً مع ليبيا ولديها هواجس أمنية من تسلل مجموعات متطرفة إلى أراضيها كما جرى مطلع عام ٢٠١٤ في منشأة عين أمناس. وتعي الجزائر بما لديها من خبرة في الحروب الأهلية أنّ المواجهات في ليبيا لا تحسم بقوة السلاح، ولا يمكن لفريق أن يتغلّب على الآخر أو يلغيه. لذلك تتميز عن دول أخرى بحرصها على الحوار الليبي ووقوفها على الحياد لاكتساب ثقة الجميع كطرف يستطيع أن ييسّر الحوار والتسوية. ووفقًا لذلك، دعمت الجزائر حوار غدامس الذي دعت إليه الأمم المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

وتحافظ تونس على حيادها، وهي الجارة التي قدّمت وتقدّم كثيرًا إلى ليبيا وتتأثر أكثر من سواها بالأزمة الحاضرة. وتمارس دورًا توفيقيًا وحواريًا منذ استضافتها الثور إبان المعارك ضد نظام القذافي وصولًا إلى استقبالها أعدادًا كبيرة من الليبيين الذين يرون فيها الرئة التي يتنفسون بها وبوابتهم إلى العالم.

أما السودان فلا أطماع له في ليبيا، كما أنّ جغرافيته لا تتأثر في ما يجري فيها. وقد اتهم مجلس النواب المنعقد في طبرق السودان بإرسال المقاتلين والأسلحة، ونسب له التعاطف مع الإسلاميين، ولكن بعد زيارة عبد الله الثني للخرطوم طويت صفحة الاتهامات، ولم نعد نسمعها.

على الصعيد الدولي، كانت فرنسا أول دولة تدخلت عسكريًا ضد القذافي، وكانت أكثر الدولة الغربية حماسًا لإصدار قرارات من مجلس الأمن تتيح التدخل العسكري. لكن فرنسا بعد سقوط نظام القذافي ووصول فرانسوا أولاند انكفأت إلى حد كبير عن ليبيا، وباتت تنادي بضرورة إعطاء فرصة للبيبين لتدبّر شؤونهم بأنفسهم. لم يكن لفرنسا ظهور في ليبيا أو برنامج مساعدات واسع النطاق أو انخراط في الحياة المؤسساتية الليبية، وقد أخذ بعضهم عليها انكفائها مقارنة بدول أوروبية أخرى. وكنت أسمع من المسؤولين الفرنسيين دائمًا أنه يجب إعطاء الليبيين وقتًا كافيًا لتدبّر شؤونهم، وكانوا يكررون عبارة فرانسوا ميتران المشهورة "أعطوا فرصةً للوقت". ومع ذلك، فإنّ لفرنسا وجودًا في فزان جنوب ليبيا، فهناك دولتان فرانكفونيتان في الساحل الأفريقي (النيجر وتشاد) على حدود مالي، حيث خاضت حربًا ضد جماعات متطرفة وأخرى من الطوارق. ونظرًا لاتصال الجنوب الليبي بهذه الدولة وثيقة الصلة بها، فإنّ فرنسا لديها حساسية أمنية لوضع الجنوب الليبي، وخشية من تحوله إلى مرتع للجماعات المتطرفة. ومع ذلك، فلا مؤشرات حقيقة على تدّخل عسكري فعلي لفرنسا في ليبيا. ومع أنّ باريس تؤيد شرعية برلمان طبرق، فإنه لا يمكن أن يتحول هذا التأييد إلى دعم عسكري، ولا تبدو فرنسا في وارد الانخراط الفعلي أو تقديم دعم عسكري مباشر.

> "كانت الولايات المتحدة آخر المتدّخلين وأول المنسحبين من ليبيا، كي لا تحيد عن إستراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على الانكفاء"

وكانت الولايات المتحدة آخر المتدّخلين وأول المنسحبين من ليبيا، كي لا تحيد عن إستراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على الانكفاء وعدم التدخل العسكري في مناطق لا تشكّل خطرًا على الأمن القومي الأميركي. وتُظهر مذكرات وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس، ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون تردد باراك أوباما ومقاومته لفكرة التدخل في ليبيا. ومع اعترافها بشرعية مجلس النواب المنعقد في طبرق، فإنّ ليبيا ليست على رأس أولويات الولايات المتحدة، لذلك تتحدث وتتواصل مع جميع الأطراف وهي معنية بمسألتين محددتين هما النفط ومكافحة "الإرهاب"، وقامت بعمليتين عسكريتين محدودتين لاعتقال جهاديين سابقين مطلوبين لها (أبو أنس الليبي وأحمد أبو ختالة). وبعد انخفاض إنتاج النفط الليبي، وانخفاض الأسعار بشكل كبير، لم يعد النفط يحظى بأهمية كبرى، وغدا تركيز الإدارة الأميركية منصبًا على مكافحة الإرهاب. ويتهم بعض الليبراليين الليبيين الولايات المتحدة وبريطانيا بمراعاة الإخوان المسلمين، وبأن سياستهما منذ انطلاق الثورات العربية تقوم على الاعتراف بدور الإخوان الرئيس في العملية السياسية وبأنهما دعما الأحزاب المنبثقة من الجماعة للوصول إلى السلطة في ليبيا. لذلك،

يفسرون استمرار الاتصالات بين الولايات المتحدة والمؤتمر الوطني على أنه استمرار للرهان الأميركي على الإسلام السياسي كطرف مؤهل لمواجهة الجماعات المتطرفة. ولا ترتكز الرواية السابقة على أسس ودعائم منطقية، فما سمعته من المسؤولين الأميركيين هو موقف صريح يعارض التدخل في ليبيا، وربما ينطلق هؤلاء في موقفهم من أنّ الولايات المتحدة "لا تثق" باللواء خليفة حفتر على الرغم من اعترافها بشرعية برلمان طبرق والحكومة المنبثقة منه.

> لا يمكن اختصار السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية بتأييد الإخوان المسلمين أو دعمهم على الرغم من وجود علاقة خاصة تجمعهم مع حزب العدالة والتنمية

بالنسبة الى تركيا، لا يمكن اختصار السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية بتأييد الإخوان المسلمين أو دعمهم على الرغم من وجود علاقة خاصة تجمعهم مع حزب العدالة والتنمية. هناك محدد آخر في السياسة الخارجية التركية هو الدفاع عن مصالحها القومية. لذلك ترددوا في تأييد الثورة بداية، بحكم العلاقات الجيدة مع نظام القذافي، ثم انخرطوا في التحالف الدولي ضده. وتمتلك تركيا حضورًا قويًا في ليبيا؛ فعلى سبيل المثال فإنّ علاقة متينة تربط أهالي مصراتة بتركيا. فجزء كبير منهم هم أحفاد العثمانيين، كما أنّ رجال الأعمال المصراتيين يتعاملون مع تركيا ولهم مصالح تجارية معها ويودعون أموالهم في مصارفها. لذلك، وفي فترات معينة بعد الثورة، لم تكن أي طائرة تحط في مطار مصراتة ما خلا الناقلات التركية. وقد قمت بزيارة تركيا مرتين، وكان لي في المرة الثانية حديث طويل مع وزير الخارجية آنذاك (رئيس الوزراء الحالي) أحمد داود أوغلو. لقد كانت تركيا راغبة في التعامل مع ليبيا كوسيط نزيه بين الأطراف وليست طرفًا، ولحرصها على تأدية دور الوسيط، اعترفت بمجلس النواب في طبرق، وأبقت على صلات مع الطرف الآخر. ومع ذلك، يرى كثيرون في ليبيا أن تركيا طرف.

مبادرات الحوار واحتمالات نجاحها

بعد تسلّم مهماته رسميًا، دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا بيرناردينو ليون الأطراف الليبية إلى التوصّل لحلٍ سياسي للأزمة الليبية من خلال الحوار، وعقدت جلسات حوارية عدة في غدامس وفي جنيف. بدايةً، أدعو له بالتوفيق. وقد أعربت له عن استعدادي لأي مساعدة يطلبها، لكن لا أستطيع التنبؤ بمسار الحوار وثماره. إنّ أي حوار سيكون أفضل من عدمه، ولكنّ نجاح الحوار يفرض أن تكون الأطراف المتحاورة تمثل القوى المتصارعة الفعلية، وأن تكون على استعداد للتسوية السياسية، ولا أعرف إن كان هذان الشرطان متوافرين الآن، وفي الأغلب أنهما غير متوافرين. لذلك أسمي لقاء غدامس وجلسات جنيف١ و٢ بأنها لقاءات تمهيدية للحوار.

في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، كانت ثمة دلائل كثيرة على أنّ الطرفين الليبيين ذاهبان إلى الحرب، ولاقتناعي بذلك وتواصلي مع القيادات السياسية والعسكرية كافة، دعوت للحوار بين جميع الأطراف في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. لكن هناك من اعتقد أنّ النصر العسكري في عملية الكرامة ممكن، وأنّ النصر الانتخابي للقوى غير الإسلامية محقق. وإذا كان نصرك السياسي محققًا ونصرك العسكري محتملًا؛ فلماذا تحاور؟ لقد رفض الفريق الأول الذي يضم القوى الليبرالية والمحافظة وغير الإسلامية الحوار يوم ذاك (قبل أسبوع من الانتخابات)، وقدّم ذرائع، ولا تخلو جعبة أحد من الذرائع؛ إذ اعترض على عبارة جاءت في إحدى الوثائق التحضيريّة والتي تتغيّر باستمرار، واتهموا زورًا مساعدي بالانتماء إلى الإخوان المسلمين، بل ضمّوني، خفةً أو تحاملًا، إلى الإخوان المسلمين. وتحولت الكذبة إلى حملة إعلامية هي أقرب إلى الهذيان. لكن حقيقة موقفهم أنهم اعتبروا أنّ موازين القوى العسكرية والسياسية تميل لمصلحتهم، وأعتقد أنهم أخطأوا. الآن، وبعد كل ما أصاب ليبيا من ويلات، يدّعي الجميع أنهم يريدون الحوار واقتسام السلطة، ليعودوا إلى النقطة نفسها. وكما هو معروف، فالحوار وسيلة لاحتواء النزاع، ويكون الحوار ذا فائدة أكثر قبل الانفجار.

مع ذلك، تبقى فرص الوصول إلى حل سياسي في القريب العاجل محدودة على الرغم من وجود ضغط اجتماعي كبير؛ إذ سئم الناس الحرب؛ فمؤسساتهم مغلقة، ومطاراتهم مقفلة، وأجهزة الدولة ضعيفة، والجريمة في تصاعد، والوضع الاقتصادي – الاجتماعي إلى تراجع خطير. وتصاعدت الحركات المتطرفة وازداد نفوذها. لكنّ أكثرية الليبيين لا تملك من أمرها شيئًا، وتتحمل النخب السياسية وقادة الكتائب المسلحة المسؤولية، ولا بد لهم أن يأخذوا في الاعتبار معاناة شعبهم من دون أوهام عن انتصارات بقوة السلاح أو بفعل تدخلات خارجية حاسمة تنصر فريقًا ضد آخر.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياســات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشــر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمــة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بســيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشــكال أو معادلات أو رســوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحســب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
٥٥	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
٥٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
٧٥	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
٩٥	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
١٢٠	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
١٢٠	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
١٤٠	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE